

المجلد: 5

العدد: 5



مجلة جامعة حماة



2022 ميلادي / 1444 هجري

ISSN Online(2706-9214)

المجلد: الخامس

العدد: الخامس



مجلة جامعة حماة

2022 / ميلادي

1444 / هجري

مجلة جامعة حماة

هي مجلة علمية محكمة دورية سنوية متخصصة تصدر عن جامعة حماة

المدير المسؤول: الأستاذ الدكتور عبد الرزاق سالم رئيس جامعة حماة.

رئيس هيئة التحرير: أ.م.د. مها السلوم.

سكرتير هيئة التحرير (مدير مكتب المجلة): م.وفاء الفيل.

أعضاء هيئة التحرير:

- | | |
|-------------------------|-----------------------|
| أ. د. حسان الحلبية. | د. نصر القاسم. |
| أ. د. محمود الفطامه. | د. إيهاب الضمان. |
| أ. د. محمد زهير الأحمد. | د. عبد الحميد الملقى. |
| أ.م. د. رود خباز. | د. نورا حاكمة. |
| د. عثمان نقار. | |

الهيئة الاستشارية:

- | | |
|-------------------------|---------------------------|
| أ.د. هزاع مفلح. | أ.م. د. محمد أيمن الصباغ. |
| أ.د. محمد فاضل. | أ.م. د. جميل حزوري. |
| أ.د. عبد الفتاح المحمد. | د. مرعي غضنفر |
| أ.د. رباب الصباغ. | د. بشر سلطان |
| د. محمد مرزا | |

الإشراف اللغوي:

- | | |
|-------------------|--------------------|
| أ.د. وليد سراقبي. | أ.م.د. مها السلوم. |
|-------------------|--------------------|

مجلة جامعة حماة

أهداف المجلة:

مجلة جامعة حماة هي مجلة علمية محكمة دورية سنوية متخصصة تصدر عن جامعة حماة تهدف إلى:

1- نشر البحوث العلمية الأصيلة باللغتين العربية أو الإنكليزية التي تتسم بمزايا المعرفة الإنسانية الحضارية والعلوم التطبيقية المتطورة، وتسهم في تطويرها، وترقى إلى أعلى درجات الجودة والابتكار والتميز، في مختلف الميادين الطبية، والهندسية، والتقانية، والطب البيطري، والعلوم، والاقتصاد، والآداب والعلوم الإنسانية، وذلك بعد عرضها على مقومين علميين مختصين.

2- نشر البحوث الميدانية والتطبيقية المتميزة في مجالات تخصص المجلة.

3- نشر الملاحظات البحثية، وتقارير الحالات المرضية، والمقالات الصغيرة في مجالات تخصص المجلة.

رسالة المجلة:

- تشجيع الأكاديميين والباحثين السوريين والعرب على إنجاز بحوثهم المبتكرة.
- ضبط آلية البحث العلمي، وتمييز الأصيل من المزيف، بعرض البحوث المقدمّة إلى المجلة على المختصين والخبراء.
- تسهم المجلة في إغناء البحث العلمي والمناهج العلمية، والتزام معايير جودة البحث العلمي الأصيل.
- تسعى إلى نشر المعرفة وتعميمها في مجالات تخصص المجلة، وتسهم في تطوير المجالات الخدمية في المجتمع.
- تحفّز الباحثين على تقديم البحوث التي تُعنى بتطوير مناهج البحث العلمي وتجديدها.
- تستقبل اقتراحات الباحثين والعلماء حول كل ما يسهم في تقدّم البحث العلمي وفي تطوير المجلة.
- تعميم الفائدة المرجوة من نشر محتوياتها العلمية، بوضع أعدادها بين أيدي القراء والباحثين على موقع المجلة في الشبكة (الإنترنت) وتطوير الموقع وتحديثه.

قواعد النشر في مجلة جامعة حماة:

- أ- أن تكون المادة المرسلّة للنشر أصيلة، ذات قيمة علمية ومعرفية إضافية، وتتمتع بسلامة اللغة، ودقة التوثيق.
- ب- ألا تكون منشورة أو مقبولة للنشر في مجالات أخرى، أو مرفوضة من مجلة أخرى، ويتعهد الباحث بمضمون ذلك بملء استمارة إيداع خاصة بالمجلة.
- ت- يتم تقييم البحث من ذوي الاختصاص قبل قبوله للنشر ويصبح ملكاً لها، ولا يحق للباحث سحب الأوليات في حال رفض نشر البحث.
- ث- لغة النشر هي العربية أو الإنكليزية، على أن تزود إدارة المجلة بملخص للمادة المقدمة للنشر في نصف صفحة (250 كلمة) بغير اللغة التي كتب بها البحث، وأن يتبع كل ملخص بالكلمات المفتاحية Key words .

إيداع البحوث العلمية للنشر:

أولاً - تقدم مادة النشر إلى رئيس هيئة تحرير المجلة على أربع نسخ ورقية (تتضمن نسخة واحدة اسم الباحث أو الباحثين وعناوينهم، وأرقام هواتفهم، وتغفل في النسخ الأخرى أسماء الباحثين أو أية إشارة إلى هويتهم)، وتقدم نسخة إلكترونية مطبوعة

على الحاسوب بخط نوع Simplified Arabic، ومقاس 12 على وجه واحد من الورق بقياس 210×297 مم (A4) . وتترك مساحة بيضاء بمقدار 2.5 سم من الجوانب الأربعة، على ألا يزيد عدد صفحات البحث كلها عن خمس عشرة صفحة (ترقيم الصفحات وسط أسفل الصفحة)، وأن تكون متوافقة مع أنظمة (Microsoft Word 2007) في الأقل، وبمسافات مفردة بما في ذلك الجداول والأشكال والمصادر، ومحفوظة على قرص مدمج CD، أو ترسل إلكترونياً على البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة.

ثانياً - تقدم مادة النشر مرفقة بتعهد خطي يؤكد بأن البحث لم ينشر، أو لم يقدم للنشر في مجلة أخرى، أو مرفوضة من مجلة أخرى.

ثالثاً - يحق لهيئة تحرير المجلة إعادة الموضوع لتحسين الصياغة، أو إحداث أية تغييرات، من حذف، أو إضافة، بما يتناسب مع الأسس العلمية وشروط النشر في المجلة.

رابعاً - تلتزم المجلة بإشعار مقدم البحث بوصول بحثه في موعد أقصاه أسبوعين من تاريخ استلامه، كما تلتزم المجلة بإشعار الباحث بقبول البحث للنشر من عدمه فور إتمام إجراءات التقويم.

خامساً - يرسل البحث المودع للنشر بسرية تامة إلى ثلاثة محكمين متخصصين بمادته العلمية، ويتم إخطار ذوي العلاقة بملاحظات المحكمين ومقترحاتهم، ليؤخذ بها من قبل المودعين؛ تلبيةً لشروط النشر في المجلة، وتحقيقاً للسوية العلمية المطلوبة.

سادساً - يعد البحث مقبولاً للنشر في المجلة في حال قبول المحكمين الثلاثة (أو اثنين منهم على الأقل) للبحث بعد إجراء التعديلات المطلوبة وقبولها من قبل المحكمين.

- إذا رفض المحكم الثالث البحث بمبررات علمية منطقية تجدها هيئة التحرير أساسية وجوهرية، فلا يقبل البحث للنشر حتى ولو وافق عليه المحكمان الآخران.

قواعد إعداد مخطوطة البحث للنشر في أبحاث الكليات التطبيقية:

أولاً - يشترط في البحث المقدم أن يكون حسب الترتيب الآتي: العنوان، الملخص باللغتين العربية والإنكليزية، المقدمة، هدف البحث، مواد البحث وطرائقه، النتائج والمناقشة، الاستنتاجات والتوصيات، وأخيراً المراجع العلمية.

- العنوان:

يجب أن يكون مختصراً وواضحاً ومعبراً عن مضمون البحث. خط العنوان بلغة النشر غامق، وبحجم (14)، يوضع تحته بفواصل سطر واحد اسم الباحث / الباحثين بحجم (12) غامق، وعنوانه، وصفته العلمية، والمؤسسة العلمية التي يعمل فيها، وعنوان البريد الإلكتروني للباحث الأول، ورقم الهاتف المحمول بحجم (12) عادي. ويجب أن يتكرر عنوان البحث ثانيةً وباللغة الإنكليزية في الصفحة التي تتضمن الملخص. Abstract. خط العناوين الثانوية يجب أن يكون غامقاً بحجم (12) ، أما خط متن النص؛ فيجب أن يكون عادياً بحجم (12).

- الملخص أو الموجز:

يجب ألا يتجاوز الملخص 250 كلمة، وأن يكون مسبقاً بالعنوان، ويوضع في صفحة منفصلة باللغة العربية، ويكتب الملخص في صفحة ثانية منفصلة باللغة الإنكليزية. ويجب أن يتضمن أهداف الدراسة، ونبذة مختصرة عن طريقة العمل، والنتائج التي تمخضت عنها، وأهميتها في رأي الباحث، والاستنتاج الذي توصل إليه الباحث.

- المقدمة:

تشمل مختصراً عن الدراسة المرجعية لموضوع البحث، وتدرج فيه المعلومات الحديثة، والهدف الذي من أجله أجري البحث.

- المواد وطرائق البحث:

تذكر معلومات وافية عن مواد وطريقة العمل، وتدعم بمصادر كافية حديثة، وتستعمل وحدات القياس المترية والعالمية في البحث. ويذكر البرنامج الإحصائي والطريقة الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات، وتعرف الرموز والمختصرات والعلامات الإحصائية المعتمدة للمقارنة.

- النتائج والمناقشة:

تعرض بدقة، ويجب أن تكون جميع النتائج مدعمة بالأرقام، وأن تقدم الأشكال والجدول والرسومات البيانية معلومات وافية مع عدم إعادة المعلومات في متن البحث، وترقم بحسب ورودها في متن البحث، ويشار إلى الأهمية العلمية للنتائج، ومناقشتها مع دعمها بمصادر حديثة. وتشتمل المناقشة على تفسير حصول النتائج من خلال الحقائق والمبادئ الأولية ذات العلاقة، ويجب إظهار مدى الاتفاق أو عدمه مع الدراسات السابقة مع التفسير الشخصي للباحث، ورأيه في حصول هذه النتيجة.

- الاستنتاجات:

يذكر الباحث الاستنتاجات التي توصل إليها مختصرةً في نهاية المناقشة، مع ذكر التوصيات والمقترحات عند الضرورة.

- الشكر والتقدير:

يمكن للباحث أن يذكر الجهات المساندة التي قدمت المساعدات المالية والعلمية، والأشخاص الذين أسهموا في البحث ولم يتم إدراجهم بوصفهم باحثين.

ثانياً- الجداول:

يوضع كل جدول مهما كان صغيراً في مكانه الخاص، وتأخذ الجداول أرقاماً متسلسلة، ويوضع لكل منها عنوان خاص به، يكتب أعلى الجدول، وتوظف الرموز * و** و*** للإشارة إلى معنوية التحليل الإحصائي، عند المستويات 0.05 أو 0.01 أو 0.001 على الترتيب، ولا تستعمل هذه الرموز للإشارة إلى أية حاشية أو ملحوظة في أي من هوامش البحث. وتوصي المجلة باستعمال الأرقام العربية (1، 2، 3،). في الجداول وفي متن النص أينما وردت.

ثالثاً - الأشكال والرسوم والمصورات:

يجب تحاشي تكرار وضع الأشكال التي تستمد مادتها من المعطيات الواردة في الجداول المعتمدة، والاكتفاء إما بإيراد المعطيات الرقمية في جداول، وإما بتوقيعها بيانياً، مع التأكيد على إعداد الأشكال والمنحنيات البيانية والرسوم بصورتها النهائية، وبالمقياس المناسب، وتكون ممسوحة بدقة 300 بكسل/أنش. ويجب أن تكون الأشكال أو الصور المظهرة بالأبيض والأسود بقدر كاف من التباين اللوني، ويمكن للمجلة نشر الصور الملونة إذا دعت الضرورة إلى ذلك، ويعطى عنوان خاص لكل شكل أو صورة أو مصور في الأسفل وتأخذ أرقاماً متسلسلة.

رابعاً - المراجع:

تتبع المجلة طريقة ذكر اسم المؤلف - صاحب البحث أو مؤلفه - وسنة النشر داخل النص ابتداءً من اليمين إلى اليسار أيّ كان المرجع، مثال: وجد ناجح وعبد الكريم (1990)، وأورد Basem و Samer (1998)، وأشارت العديد من الدراسات.... (Sing، 2008؛ Hunter و John، 2000؛ Sabaa وزملاؤه، 2003) ولا ضرورة لإعطاء المراجع أرقاماً متسلسلة. أما في ثبت المراجع عند كتابة المراجع العربية، فيجب كتابة نسبة الباحث (اسم العائلة)، ثم الاسم الأول بالكامل، وفي حال كون المرجع لأكثر من باحث يجب كتابة أسماء جميع الباحثين بالطريقة السابقة الذكر. وفي حال كون المرجع غير عربي فيكتب أولاً اسم العائلة، ثم يذكر الحرف الأول أو الحروف الأولى من اسمه، يلي ذلك سنة النشر بين قوسين، ثم العنوان الكامل

للمرجع، وعنوان المجلة (الدورية أو المؤلف، ودار النشر)، ورقم المجلد Volume، ورقم العدد Number، وأرقام الصفحات (من - إلى)، مع مراعاة أحكام التنقيط وفق الأمثلة الآتية:

العوف، عبد الرحمن والكزبري، أحمد (1999). التنوع الحيوي في جبل البشري. مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، 15(3):33-45.

Smith, J., Merilan, M.R., and Fakher, N.S., (1996). Factors affecting milk production in Awassi sheep. J. Animal Production, 12(3):35-46.

إذا كان المرجع كتاباً: يوضع اسم العائلة للمؤلف ثم الحروف الأولى من اسمه، السنة بين قوسين، عنوان الكتاب، الطبعة، مكان النشر، دار النشر ورقم الصفحات وفق المثال الآتي:

Ingrkam, J.L., and Ingrahan, C.A., (2000). Introduction in: Text of Microbiology. 2nd ed. Anstratia, Brooks Co. Thompson Learning, PP: 55.

أما إذا كان بحثاً أو فصلاً من كتاب متخصص (وكذا الحال بخصوص وقائع) المداولات العلمية (Proceedings)، والندوات والمؤتمرات العلمية)، يذكر اسم الباحث أو المؤلف (الباحثين أو المؤلفين) والسنة بين قوسين، عنوان الفصل، عنوان الكتاب، اسم أو أسماء المحررين، مكان أو جهة النشر ورقم الصفحات وفق المثال الآتي:

Anderson, R.M., (1998). Epidemiology of parasitic Infections. In: Topley and Wilsons Infections. Collier, L., Balows, A., and Jassman, M., (Eds.), Vol. 5, 9th ed. Arnold a Member of the Hodder Group, London, PP: 39-55.

إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، تكتب وفق المثال الآتي:

Kashifalkitaa, H.F., (2008). Effect of bromocriptine and dexamethasone administration on semen characteristics and certain hormones in local male goats. PhD Thesis, College of veterinary Medecine, University of Baghdad, PP: 87-105.

• تلحظ النقاط الآتية:

- ترتب المراجع العربية والأجنبية (كل على حدة) بحسب تسلسل الأحرف الهجائية (أ، ب، ج) أو (A, B, C).
- إذا وجد أكثر من مرجع لأحد الأسماء يلجأ إلى ترتيبها زمنياً؛ الأحدث فالأقدم، وفي حال تكرار الاسم أكثر من مرة في السنة نفسها، فيشار إليها بعد السنة بالأحرف a, b, c على النحو^a (1998) أو^b (1998) ... إلخ.
- يجب إثبات المراجع كاملة لكل ما أشير إليه في النص، ولا يسجل أي مرجع لم يرد ذكره في متن النص.
- الاعتماد - وفي أضيق الحدود- على المراجع محدودة الانتشار، أو الاتصالات الشخصية المباشرة (Personal Communication)، أو الأعمال غير المنشورة في النص بين أقواس ().
- أن يلتزم الباحث بأخلاقيات النشر العلمي، والمحافظة على حقوق الآخرين الفكرية.

قواعد إعداد مخطوطة البحث للنشر في أبحاث العلوم الإنسانية والآداب:

- أن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وبسلامة اللغة ودقة التوثيق.
- ألا يكون منشوراً أو مقبولاً للنشر في أية وسيلة نشر.
- أن يقدم الباحث إقراراً خطياً بالألا يكون البحث منشوراً أو معروضاً للنشر.

- أن يكون البحث مكتوباً باللغة العربية أو بإحدى اللغات المعتمدة في المجلة.
- أن يرفق بالبحث ملخصان أحدهما بالعربية، والآخر بالإنكليزية أو الفرنسية، بحدود 250 كلمة.
- ترسل أربع نسخ من البحث مطبوعة على وجه واحد من الورق بقياس (A4) مع نسخة إلكترونية (CD) وفق الشروط الفنية الآتية:

توضع قائمة (المصادر والمراجع) على صفحات مستقلة مرتبة وفقاً للأصول المعتمدة على أحد الترتيبين الآتيين:

- أ- كنية المؤلف، اسمه: اسم الكتاب، اسم المحقق (إن وجد)، دار النشر، مكان النشر، رقم الطبعة، تاريخ الطبع.
- ب- اسم الكتاب: اسم المؤلف، اسم المحقق (إن وجد)، دار النشر، مكان النشر، رقم الطبعة، تاريخ الطبع.

• توضع الحواشي مرقمة في أسفل كل صفحة وفق أحد التوثيقين الآتيين:

أ- نسبة المؤلف، اسمه: اسم الكتاب، الجزء، الصفحة.

ب- اسم الكتاب، رقم الجزء، الصفحة.

• يُتَجَنَّب الاختزال ما لم يُشَرَّ إلى ذلك.

• يقدم كل شكل أو صورة أو خريطة في البحث على ورقة صقيلة مستقلة واضحة.

• أن يتضمن البحث المُعادلات الأجنبية للمصطلحات العربية المستعملة في البحث.

يشترط لطلاب الدراسات العليا (ماجستير / دكتوراه) إلى جانب الشروط السابقة:

أ- توقيع إقرار بأن البحث يتصل برسالته أو جزء منها.

ب- موافقة الأستاذ المشرف على البحث، وفق النموذج المعتمد في المجلة.

ج- ملخص حول رسالة الطالب باللغة العربية لا يتجاوز صفحة واحدة.

- تنشر المجلة البحوث المترجمة إلى العربية، على أن يرفق النص الأجنبي بنص الترجمة، ويخضع البحث المترجم لتدقيق الترجمة فقط وبالتالي لا يخضع لشروط النشر الواردة سابقاً. أما إذا لم **يكن** البحث محكماً فتنسرى عليه شروط النشر المعمول بها.

- تنشر المجلة تقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية، ومراجعات الكتب والدوريات العربية والأجنبية المهمة، على أن لا يزيد عدد الصفحات على عشر.

عدد صفحات مخطوطة البحث:

تنشر البحوث المحكمة والمقبولة للنشر مجاناً لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة حماة من دون أن يترتب على الباحث أية نفقات أو أجور إذا تقيد بشروط النشر المتعلقة بعدد صفحات البحث التي يجب أن لا تتجاوز 15 صفحة من الأبعاد المشار إليها آنفاً، بما فيها الأشكال، والجداول، والمراجع، والمصادر. علماً أن النشر مجاني في المجلة حتى تاريخه.

مراجعة البحوث وتعديلها:

يعطى الباحث مدة شهر لإعادة النظر فيما أشار إليه المحكمون، أو ما تطلبه رئاسة التحرير من تعديلات، فإذا لم ترجع مخطوطة البحث ضمن هذه المهلة، أو لم يستجب الباحث لما طلب إليه، فإنه يصرف النظر عن قبول البحث للنشر، مع إمكانية تقديمه مجدداً للمجلة بوصفه بحثاً جديداً.

ملاحظات مهمة:

- البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن وجهة نظر صاحبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر هيئة تحرير المجلة.
- يخضع ترتيب البحوث في المجلة وأعدادها المتتالية لأسس علمية وفنية خاصة بالمجلة.
- لا تعاد البحوث التي لا تقبل للنشر في المجلة إلى أصحابها.
- تدفع المجلة مكافآت رمزية للمحكمين وقدرها، 2000 ل.س.
- تمنح مكافآت النشر والتحكيم عند صدور المقالات العلمية في المجلة.
- لا تمنح البحوث المستلة من مشاريع التخرج، ورسائل الماجستير والدكتوراه أية مكافأة مالية، ويكتفى بمنح الباحث الموافقة على النشر.
- في حال ثبوت وجود بحث منشور في مجلة أخرى، يحق لمجلة جامعة حماة اتخاذ الإجراءات القانونية الخاصة بالحماية الفكرية، ومعاقبة المخالف بحسب القوانين النازمة.

الاشتراك في المجلة:

يمكن الاشتراك في المجلة للأفراد والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة.

عنوان المجلة:

- يمكن تسليم النسخ المطلوبة من المادة العلمية مباشرةً إلى إدارة تحرير المجلة على العنوان التالي : سورية - حماة - شارع العلمين - بناء كلية الطب البيطري - إدارة تحرير المجلة.
- البريد الإلكتروني الآتي : hama.journal@gmail.com
- magazine@hama-univ.edu.sy
- عنوان الموقع الإلكتروني: www.hama-univ.edu.sy/newssites/magazine/
- رقم الهاتف: 00963 33 2245135

فهرس محتويات

رقم الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
1	لين لطيف زيود أ.د. لؤي محمد صيوح د. عبير علي ناعسه	دراسة تحليلية للتنمية المستدامة ومعوقاتها في بعض الدول العربية
21	غادة بكايه أ.د. باسم غدير	تقييم تحسين المواقع الإلكترونية للمنظمات الصحية السورية في محركات البحث (دراسة ميدانية على عملاء مشافي اللاذقية)
38	روان صقر أ.م.د. سمير شرف	أثر توزع الانفاق العام على البنى التحتية للاتصالات ضمن المحافظات السورية في التنمية الاقتصادية المستدامة
58	ريهام حسين معلا أ.د. صلاح شيخ ديب د. أحمد السكري	العلاقة بين استخدام الاستراتيجيات التوزيعية والحصة السوقية في مؤسسات القطاع العام في سورية (دراسة ميدانية في المؤسسة السورية للتجارة)
77	ورد كوجك أ.د. هزاع مفلح	أمثلة المحفظة الاستثمارية السلوكية في سوق دمشق للأوراق المالية (مقاربة مدمجة بين نظريتي التوقع والمحفظة الحديثة)
100	فداء السرميني أ.د. هزاع مفلح أ.م.د. عثمان نقار	حسابية الحد الكفاء للتغيرات في المعلمات المقدرة: شعاع العائد المتوقع ومصفوفة التباين المشترك (دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية)
129	ريما حيدر شيخ السوق أ.م.د. أسمهان خلف أ.م.د. عثمان نقار	أثر نمو الناتج المحلي الإجمالي في هيكل رأس مال المصارف التجارية الخاصة في سورية
146	إيليا العباس أ.م.د. د. سوما سليطين	دور التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية في تحسين التدريب (دراسة ميدانية في جامعة تشرين)
164	فارس حلمي قلاب أ.م.د. منذر عبد الكريم مرهج	حوكمة الشركات وتكلفه الوكالة وسياسة توزيع الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)
184	صابرين جمال الدين قنجرابي أ.م.د. فاطر سليطين أ.م.د. فداء الشيخ حسن	تأثير استخدام إدارة علاقات المستخدمين الاجتماعية في المكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين العاملة في السوق السورية

دراسة تحليلية للتنمية المستدامة ومعوقاتها في بعض الدول العربية

د. عبير علي ناعسه***

د. لؤي محمد صيوح**

لين لطيف زيود*

(الإيداع: 19 تشرين الأول 2021، القبول: 28 كانون الأول 2021)

الملخص:

هدَفَ البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة، وتحديد مرتكزاتها، ومبررات تبنيها، فضلاً عن بيان المعوقات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية للتنمية المستدامة في الدول العربية. اعتمد البحث على البيانات المتوفرة في التقارير المعدة من قبل المنظمات الدولية المتخصصة عن الدول العربية. توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود معوقات اقتصادية واجتماعية وبيئية ترابط فيما بينها، وتشكل تحدياً جلياً أمام بعض الدول العربية، في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة أبرزها: ارتفاع معدل النمو السكاني، وارتفاع معدل الفقر، والبطالة، وانتشار الأمية وخاصة بين الإناث، واتساع الفجوة في الفوارق بين الجنسين، بالإضافة إلى ندرة المياه في الدول العربية، وسوء ادارة المتوافر منها، ومشكلة الجفاف والتصحر، وتلوث المياه الجوفية، واقترحت الباحثة جملة من التوصيات قد تسهم في معالجة هذه المعوقات فيما لو تم اتباعها.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، معوقات التنمية المستدامة .

* طالبة دكتوراه- قسم الاقتصاد والتخطيط - اختصاص علاقات دولية - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

** أستاذ- عضو هيئة تدريسية في قسم الاقتصاد والتخطيط - اختصاص علاقات دولية - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

*** مُدرّس- عضو هيئة تدريسية في قسم الاقتصاد والتخطيط- اختصاص علاقات دولية- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

An analytical study of sustainable development and its obstacles in some Arab countries

Leen zayoud*

Dr. Louay Sayoh**

Dr.Abeer naesa***

(Received:19 October 2021,Accepted:28 December 2021)

Abstract:

The research aimed to shed light on the concept of sustainable development, identify its foundations, and justifications for its adoption, as well as clarifying the economic, social, and environmental obstacles to sustainable development in the Arab countries.

The research relied on the data available in the reports prepared by specialized international organizations on the Arab countries.

The research reached a set of results, the most important of which is the existence of economic, social and environmental obstacles that are interconnected, and constitute a clear challenge to some Arab countries, in their quest to achieve sustainable development, most notably:

The high rate of population growth, the high rate of poverty, unemployment, the spread of illiteracy, especially among females, the widening of the gender gap, in addition to the scarcity of water in the Arab countries, the poor management of what is available from it, the problem of drought and desertification, and the pollution of groundwater, and the researcher suggested a number of recommendations It may contribute to addressing these obstacles if they are followed.

Keywords: sustainable development, obstacles to sustainable development.

*PHD Student, Department Of Economics and Planning,International Relations, Faculty Of Economic, University Of Tishreen, Lattakia, Syria.

** Professor, Department Of Economics and Planning , International Relations, Faculty Of Economics, .University Of Tishreen, Lattakia, Syria

***Doctor, Department Of Economics and Planning, Faculty Of Economics, International Relations, University .Of Tishreen, Lattakia, Syria

1 . مقدمة:

أدت الثورة الصناعية إلى انقسام دول العالم إلى دول متقدمة صناعياً، ودول نامية، عملت الدول الصناعية على زيادة ورفع معدلات نموها الاقتصادي، واهتمت لاحقاً بالتنمية الاقتصادية الشاملة، إذ اعتمدت صناعاتها على مصادر الطاقة التقليدية، مما تسبب بانعكاسات سلبية على البيئة والإنسان من خلال الاستنفاد الجائر للموارد الاقتصادية القابلة للنضوب، وتلويث مياه الشرب ومياه الأنهار، وارتفاع درجة حرارة الأرض، وتعاظم الفروق الاجتماعية بين الفقراء والأغنياء، وتفاقم مشكلة سوء التغذية والجوع، مما دفعها نحو تبني مفهوم التنمية المستدامة.

لذلك واجهت الدول المتقدمة تحديات اقتصادية، تمثلت في ضرورة تحسين معدلات نموها تمهيداً لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ومن بعدها التنمية المستدامة، ثم بهدف إيجاد الحلول لمشكلات تلوث البيئة.

بينما واجهت الدول النامية، ومنها الدول العربية معوقات وتحديات من نوع آخر، تجلت في ضرورة الاهتمام بالتنمية الاقتصادية بهدف القضاء على الفقر والامية، وتخفيف حدة الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، إذ أن الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية، ازدادت لمصلحة الدول المتقدمة، كما تعاظمت أعباء الدول النامية بسبب ارتفاع معدلات نموها السكاني مقارنة مع الدول المتقدمة بطيئة النمو سكانياً، مما رتب عليها مسؤوليات اقتصادية واجتماعية وبيئية.

مما تقدم، كانت الأسباب الدافعة للبحث في ماهية التنمية المستدامة، ومعوقاتاها في بعض الدول العربية خصوصاً.

2. مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة بصورة عامة، فضلاً عن بيان المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها الدول العربية، والتي تحد من قدرة هذه الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة الموضوعية حتى عام 2030.

استناداً لما سبق، يمكن تحديد إشكالية البحث، فيما يأتي:

✓ ما معوقات التنمية المستدامة في بعض الدول العربية؟**3. فرضيات البحث**

يمكن صياغة فرضيات البحث كما يأتي:

1. توجد معوقات اقتصادية للتنمية المستدامة في بعض الدول العربية.
2. توجد معوقات اجتماعية للتنمية المستدامة في بعض الدول العربية.
3. توجد معوقات بيئية للتنمية المستدامة في بعض الدول العربية.

4. أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في الإضاءة على أهم المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، لأن التنمية المستدامة مطلب دولي، إذ تم تبنيها من قبل المنظمات الدولية من جهة، فضلاً عن أنها حل لمجموعة مشكلات نوعية، تلامس مستوى معيشة وحياة المواطنين في الدول كافة مثل القضاء على الفقر، وتوفير الرعاية الصحية والتعليمية، والبيئة النظيفة.

5. أهداف البحث

يمكن صياغة أهداف البحث بالآتي:

- إظهار أهمية التنمية المستدامة في بعض الدول العربية.
- بيان المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في بعض الدول العربية.
- بيان كيفية معالجة التحديات التي تواجهها بعض الدول العربية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

6. الحدود الزمنية للبحث: التنمية المستدامة في بعض الدول العربية خلال الفترة 2000/2020.

7. الحدود المكانية للبحث: بعض الدول العربية.

8. منهجية البحث: نظراً لطبيعة البحث فقد تمّ اتباع المنهج الوصفي، كما تم الاستعانة بالمراجع المتعلقة بالوكالات المتعلقة بالتنمية المستدامة كتقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وغيرها من المراجع الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة .

9. الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

1. دراسة محمد وآخرون.(2015). بعنوان: التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد

هدفت الدراسة إلى تطبيق المفاهيم الخاصة بالتنمية المستدامة على القطاعات الاقتصادية وتنميتها مع بيان دور الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة والاستفادة من تجارب الشعوب المتقدمة لتحقيق تنمية مستدامة للموارد الطبيعية والبشرية. توصلت الدراسة إلى أنّ مفهوم التنمية المستدامة، ظهر نتيجة لإهمال التنمية للجوانب البيئية، لذلك، فلا بد من الربط بين البعد البيئي والبعد البشري، فيما يتعلق بالتنمية المستدامة بهدف تحقيق التوازن بين تحقيق التنمية الاقتصادية، ومراعاة حقوق الأجيال القادمة من الموارد الاقتصادية القابلة للنضوب.

2. دراسة غيلان وآخرون (2018) بعنوان: دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة

هدفت الدراسة إلى استعراض وتحليل أهم مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمقارنة بين الدول العربية وبعض الدول المتقدمة بسبب وجود فجوة بين البلدان العربية وبلدان العالم.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج التي تتعلق بكل بعدٍ من أبعاد التنمية المستدامة، فبالنسبة للبعد الاقتصادي، فإنّ الدول العربية عامةً باستثناء الدول الغنية بالنفط، تعاني من انخفاض المؤشرات الاقتصادية المتمثلة بحجم الناتج المحلي الاجمالي، مما يعكس ضعفاً في معدلات النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للبعد الاجتماعي، فعلى الرغم من تحقيق معدلات مرتفعة على مستوى التعليم، إلا أنّها لاتزال دون المعدلات العالمية، فضلاً عن انخفاض حجم الاتفاق على البحث العلمي الذي برز من خلال انخفاض عدد العلماء العرب، وانخفاض عدد براءات الاختراع الحاصلين عليها.

أما بالنسبة للبعد البيئي: فالدول العربية تعاني من انخفاض نصيب الفرد من المياه، فضلاً عن انخفاض نصيب الهكتار الواحد من المياه السطحية اضافة الى قلة تساقط الامطار، مما أدى إلى تزايد التصحر وانحسار الغطاء النباتي الذي ترافق مع التوسع العمراني على حساب الأراضي الصالحة للزراعة وزيادة الملوثات الصناعية.

3. دراسة صالح (2019) بعنوان: التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات

هدفت الدراسة إلى معرفة دور التنمية الاقتصادية المستدامة في حل المشكلات ومواجهة التحديات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تواجه الدول النامية، وتحقيق المستقبل الاقتصادي المنشود.

توصلت الدراسة إلى أنّ:

- لكل دولة نامية استراتيجية تنموية مستدامة خاصة بها، تبعاً لظروفها وخصائصها وقدراتها ونظامها الاقتصادي، وتحدياتها، لذا فمن الصعب تعميم نموذج تنموي واحد عليها جميعاً.
- يرتبط تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية معاً.
- تشمل التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول النامية ضعف دور القطاعين العام والخاص، فضلاً عن مشكلة الفساد الإداري، وحجم الاتفاق العسكري نتيجة للحروب والصراعات البيئية.

ثانياً الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (2012) Blowers et all بعنوان:

Is sustainable development sustainable?

هل التنمية المستدامة مستدامة؟

هدفت الدراسة إلى التركيز على التنمية المستدامة كمفهوم متكامل، وقد أثار الباحثون تساؤلاً حول مفهوم التنمية المستدامة هو: هل التنمية المستدامة مجرد اعتراف روتيني بمفهوم معياري، أصبح معلوماً لدى عدد كبير من علماء البيئة وصناع السياسات؟ أم أنّ المفهوم، لا يزال يحتفظ بما يكفي من الدلالات الإيجابية والهادفة والعملية لتحقيق دوره المفترض كهدفٍ شامل للفهم العلمي وصنع السياسة؟ وقد أجابت الدراسة عن التساؤلات المطروحة من قبل الباحثين، إذ لوحظ أنّ التنمية المستدامة، تتضمن الأمرين معاً، وهذا يتوقف على المنظور والقيمة ووجهة النظر.

كما توصلوا أيضاً إلى نتيجة مهمة، مفادها: أنّ التنمية المستدامة، ليست مستدامة، إذ يعتقد الباحثون: أنّ التنمية المستدامة في توزيعها الحالي كعملية ومفهوم، لم تعد دليلاً أو هدفاً قوياً أو عملياً مناسباً للمستقبل، إذ نحن بحاجة إلى إعادة الاستثمار في المفهوم للتأكد من أنّه يركز على تلبية الاحتياجات المستقبلية بدلاً من الاستجابة للرغبات، ويحمي الموارد البيئية وكذلك يحافظ عليها، ويشجع التحولات في السلوك من خلال قدر أكبر من المساواة والمشاركة السياسية على نطاق واسع، كما يتم تصورها واستخدامها في الوقت الحاضر.

2. دراسة Klarin (2018) بعنوان:

The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues

مفهوم التنمية المستدامة: من بدايتها إلى القضايا المعاصرة

هدفت الدراسة إلى التركيز على التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة، إذ مرت بمراحل تنموية مختلفة، فضلاً عن التركيز على استجابة التنمية المستدامة للمتطلبات المعاصرة لبيئة عالمية، كما تناولت الانتقادات التي واجهت التعريف، ومشاكل تنفيذها، بالإضافة إلى بيان دور المنظمات والمؤسسات المختلفة فيها. توصلت الدراسة إلى أنّ التنمية المستدامة توفر حلاً من ناحية تلبية الاحتياجات الأساسية، ودمج البعد البيئي وحماية البيئة والموارد الطبيعية، وتحقيق المساواة.

خضع مفهوم التنمية المستدامة لتغييرات خلال الماضي، إلا أنّ مبادئها وأهدافها الأساسية، أسهمت في سلوكٍ أكثر وعياً، يتكيف مع قيود البيئة، وهذا هو سبب تبني المفهوم في مجالات مختلفة من الأنشطة البشرية، فقد تم إشراك العديد من المنظمات الدولية في نشر أهدافها، إلا أنّ التطبيق الإيجابي، اقتصر على سياسات الحكومات المحلية، مما لم يسفر عن نتائج مهمة على نطاق عالمي، وما يؤكد ذلك هو ازدياد المخاطر والتهديدات البيئية على الرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة واعتماده منذ أكثر من 30 عاماً، فضلاً عن تعمق الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية، كما برزت المعوقات الأساسية لتنفيذ مفهوم التنمية المستدامة التي تمثلت بدرجة التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي لم تحققها العديد من البلدان بعد، لارتباطها بنقص الموارد المالية والتكنولوجية، وتزايد النمو السكاني، والجوع والفقر، والحروب وعدم الاستقرار السياسي والمزيد من التدهور البيئي.

ما يميز البحث الحالي عن الأبحاث السابقة:

يتكامل البحث الحالي مع الأبحاث السابقة، لاسيما دراسة غيلان وآخرون 2018 التي تناولت مؤشرات التنمية المستدامة في الدول العربية والمتقدمة خلال الفترة الزمنية 1990-2005، إلا أنّ البحث الحالي يتميز عن الدراسة السابقة وعن غيرها من الدراسات في تركيزه بشكل خاص على معوقات التنمية المستدامة التي تواجه الدول العربية، لأنّها معوقاتٌ نوعية، تخص

الدول العربية دون سواها من الدول الصناعية المتقدمة، بالإضافة إلى الفترة الزمنية المختلفة والتي يغطيها البحث، إذ أن البحث الحالي يغطي الفترة 2020/2000.

أولاً أهمية التنمية المستدامة

1.1. ماهية التنمية المستدامة

لقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة منذ سبعينيات القرن الماضي، وتبنتها الأمم المتحدة رسمياً عام 1978، وقد عرفها تقرير "مستقبلنا المشترك" World Commission (1987:44) الصادر عن اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون التضحية أو الاضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

وقد أورد محمد (2020: 15) تعريف الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة فقد عرفها في تقريره "الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة عام 1980 التنمية المستدامة، بأنها: "التنمية التي تأخذ بالحسبان الاقتصاد والمجتمع والبيئة" ويلاحظ من التعريف السابق تركيز الاتحاد العالمي على المحافظة على الطبيعة كأحد أهداف التنمية المستدامة. كذلك عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) التنمية المستدامة: بأنها "مجموعة منسقة من العمليات المشتركة للتحرك بشكل مستمر في مجالات التحليل والنقاش والتخطيط وتعبئة الموارد والتوفيق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المشتركة".

مما سبق، تستنتج الباحثة من التعريف السابق، أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أكدت على أن التنمية المستدامة عملية ديناميكية مستمرة، توائم بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون إعطاء أولوية لأحدها على الآخر. كذلك، عرفت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة بأنها: "إدارة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التطور التقني والمؤسسي بطريقة، تضمن استمرار إشباع الحاجات الأجيال الحالية والمستقبلية"، وقد حددت منظمة الأغذية والزراعة ماهية التنمية المستدامة في قطاع الزراعة والغابات والثروة السمكية بأنها: التنمية التي تحمي الأرض، والمياه، والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية، ولا تضر بالبيئة، لذلك، فهي تنمية ملائمة ومناسبة من الناحية الاقتصادية، ومقبولة من الناحية الاجتماعية.

استناداً لما سبق، ترى الباحثة، أن التنمية المستدامة، تعتمد في جوهرها على الإنسان، إذ تتضمن تنمية بشرية من خلال تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليم، وعدم استنزاف الموارد الطبيعية، بما يضمن توافر بيئة نظيفة وصالحة لحياة الأجيال الحالية والقادمة، فحياة الإنسان ورفاهيته مرتبطة بصحة بيئته، فلا يوجد تنمية بدون الأرض والغابات والموارد الطبيعية، والمياه النظيفة، وبأنها مفهوم متطور عن التنمية الاقتصادية، والبشرية، إذ تولي أهمية للشؤون الاجتماعية والبيئية إضافةً للتنمية الاقتصادية، وترتبط الإنسان بالبيئة، فقد أكدت منظمة الصحة العالمية في بيان لها ذكره الياس (2011:94)، أن البيئة السيئة، تُعد سبباً لـ 25% من الأمراض.

2.1. مبررات تبني التنمية المستدامة

نتج عن تركيز الدول كافة على زيادة معدلات نموها الاقتصادي، وعن حرصها على تكثيف التنمية الصناعية اعتماداً على مصادر الطاقة الملوثة للبيئة مجموعة من الانعكاسات السلبية، تطرق لها كل من راجي (2006:21) وهلال (2018: 16) منها:

- وفاة عشرين شخصاً، وإصابة 5900 شخصاً آخر نتيجة تعرضهم للغازات السامة الناتجة عن مصانع الصلب والزنك وحمض الكبريت في ولاية أمريكية.

- وفاة 4000 شخصاً عام 1952 في لندن فقط نتيجة ارتفاع نسبة ثاني أكسيد الكبريت في الهواء.

- تلوث مياه بحيرات السويد والدول الاسكندنافية الأخرى بسبب تزايد كمية الدخان المتصاعد من مداخن مصانع الدول الصناعية المجاورة، مما دفع بالسويد لتقديم شكوى ضدها عام 1968.
- وقف تصدير الدول العربية لنفطها إلى أوروبا خلال حرب تشرين التحريرية عام 1973، مما حفز الدول المتقدمة صناعياً للبحث عن مصادر الطاقة البديلة المتوافرة لديها.
- ازدياد درجة إدراك الدول المتقدمة لخطورة الاستنفاد السريع والمتزايد للموارد الطبيعية، ولاسيما النفط والفحم والغاز الطبيعي، وبالتالي إمكانية نضوبها، مما دفعها باتجاه الاستثمار في الطاقات المتجددة.
- تنامي وعي وإدراك حكومات بعض الدول النامية بضرورة عدم الاعتماد على مصدر الدخل الوحيد من تصدير الموارد الطبيعية، وضرورة تحقيق التنمية الصناعية.

3.1. مميزات التنمية المستدامة:

ترتكز التنمية المستدامة على ثلاث دعائم، هي:

1. الإنسان

يُعدُّ الإنسان الأساس والركيزة الأولى لتحقيق التنمية المستدامة، كما يشكل عاملاً ضاعطاً ومهدداً للتنمية المستدامة في الدول النامية بسبب تزايد معدل النمو السكاني فيها بشكلٍ كبير، فقد بلغ عدد سكان العالم 5.28 مليار نسمة عام 1990، ووصل إلى 7.75 عام 2019 بزيادة قدرها 2.39 مليار نسمة، وبمعدل نمو يزيد عن 45% خلال مدة قوامها 29 عاماً، وبمتوسط معدل نمو 1.33% سنوياً، إذ تراوح معدل النمو السكاني عالمياً بين 7.95% عام 1990 و4.64% عام 2019. انظر الجدول رقم (1).

لقد لاحظت الباحثة أنَّ معدل النمو السكاني العالمي، تناقص تدريجياً منذ عام 1990 وحتى عام 2019، مما يدل على زيادة الوعي وحسن إجراءات تنظيم الأسرة، ولكنه لا زال معدلاً مرتفعاً، إذا ما أخذ بالحسبان، أنَّ معدل النمو السكاني في الدول الصناعية المتقدمة، يقل عن 1%، بل وأحياناً يكون سالباً، فقد كان عدد سكان اليابان 128.070 مليوناً عام 2010، وتناقص إلى 127.141 عام 2015، ثم انخفض إلى 125.836 مليوناً عام 2020، كذلك الأمر، فقد انخفض عدد سكان ألمانيا من 82.469 مليوناً عام 2005 إلى 81.776 مليوناً عام 2010، ثم إلى 81.686 مليوناً عام 2015، ثم ارتفع إلى 83.240 بسبب أزمة اللاجئين والهجرة غير الشرعية، أمَّا في فرنسا فقد ازداد عدد سكانها من 58.235 مليوناً عام 1990 إلى 67.391 عام 2020، أي بزيادة قدرها 9.156 مليوناً خلال ثلاثين عاماً، بمعدل نمو قدره 0.5% سنوياً مع الأخذ بالحسبان، أنَّ هذه الزيادة تشمل الهجرة غير الشرعية، انظر الجدول رقم (2).

2. البيئة

تتوافر في الطبيعة والبيئة المحيطة نوعين من الموارد، النوع الأول منها قابلاً للاستنفاد والنضوب، وبالتالي، تتصف بأنها موارد غير متجددة مثل النفط والفحم والغاز وقلزات المعادن وغيرها، مما يستدعي من الدول وضع الاستراتيجيات المناسبة للمحافظة عليها وعدم استنفادها بسرعة.

أمَّا النوع الثاني من الموارد، فيتصف بالتجدد وصدقة البيئة مثل طاقة الشمس والرياح والأمواج والأنهار وغيرها، وهذا يتطلب من المجتمع الدولي التحول باتجاه زيادة الاستثمار فيها.

3. التكنولوجيا

تُعدُّ التكنولوجيا دعامةً أساسيةً من دعائم التنمية المستدامة، بالمقابل، قد ينتج عن استخدام بعض أنواع التكنولوجيا الحديثة آثاراً سلبية، فقد ثبت أنّ استخدام مركبات الفريون، الكلور والفلوروكربون في صناعة التبريد كبديل عن مركبات الأمونيا، وثنائي أكسيد الكبريت، يؤثر سلباً على طبقة الأوزون، وهنا تتفق الباحثة مع سابقتها من الباحثين كجيهان(2015:27 – 29) بضرورة إجراء التوازن بين مكونات التنمية المستدامة الثلاثة، بما يضمن سلامة النظام البيئي.

4.1. أبعاد التنمية المستدامة

استناداً إلى ماهية التنمية المستدامة، فقد حدد تقرير الموارد العالمية المختص بالتنمية عام 1992 أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ووصّف كل بعدٍ منها، بما يتلاءم مع اقتصاديات الدول تبعاً لدرجة تقدمها، وفق الآتي:

• البعد الاقتصادي:

وفقاً لعبد الله وآخرون(2015:347) يتحقق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الدول النامية من خلال إعادة استثمار الموارد المتاحة في تحسين مستوى معيشة مواطنيها وفي الحد من الفقر والنمو السكاني الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتدهور البيئة، وبشكل عام، فإنّ التنمية المستدامة، تعني الحد من التفاوت المتزايد في الدخل، وفي تحقيق المساواة بين المواطنين على صعيد الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية.

• البعد الاجتماعي:

وفقاً لأمنية ومحمد(2019:310)، ل يتحقق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الدول النامية من خلال تنفيذ الآليات المناسبة للحد من النمو السكاني أولاً، ثم من خلال الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة، وتخفيف حدة الفوارق بين سكان الريف والمدينة عبر تحسين الخدمات التعليمية والصحية وخاصةً لسكان الريف، فضلاً عن تأكيد معتصم(2015:44-45) ضرورة استخدام التكنولوجيا الحديثة الصديقة للبيئة بهدف الحدّ من التلوث والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ.

• البعد البيئي:

يتجلى البعد البيئي بالاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وتطوير قطاع الكهرباء، والمياه، والزراعة والثروة السمكية، فضلاً عن عملية تدوير النفايات والتخلص من النفايات الخطرة، ومدى توافر شبكات الصرف الصحي، إذ يعد الاستنزاف البيئي أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة.

يتحقق البعد البيئي للتنمية المستدامة وفقاً لكريالي وحمداني(2010:11-12) من خلال وضع حد أمام أنماط الاستهلاك والإنتاج السلبية، والنمو السكاني المتزايد، والتلوث واستنزاف المياه وقطع الغابات، والتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكثر كفاءة، وتوجيه الاستثمارات باتجاه الصناعات ذات التقنيات النظيفة والصديقة للبيئة التي تستخدم أقل قدرٍ من مصادر الطاقة والموارد الطبيعية، واستغلال الموارد المتاحة في إطار السلامة البيئية، وتوظيف التطور التكنولوجي بصورة ملائمة للبيئة وإمكانات الدول، مما يكفل تحقيق أهداف التنمية القريبة والبعيدة المدى، ويخفف من الانبعاثات والغازات الضارة بالبيئة وحماية الموارد الطبيعية، ويتجلى في الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

إذاً، يلاحظ أنّ التنمية المستدامة، تتألف من ثلاثة أبعاد، وتسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة بطريقة متوازنة.

5.1. شروط تحقيق التنمية المستدامة

يفترض تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية توافر مجموعة من الشروط ذكرها كل من عبد الله وزملاؤه(2015:342)، وسمر(2012:3) هي:

1. تحقيق زيادة تراكمية في معدل النمو الاقتصادي.
2. تخفيض معدل النمو السكاني من خلال تبني إجراءات صارمة لتنظيم الأسرة.

3. الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتجديد وسائل الإنتاج، بما يكفل الحفاظ على البيئة.

4. التخفيف من الاستنفاد الجائر للموارد الطبيعية.

5. الاستثمار في تدوير النفايات الصلبة، وتنقية المياه العادمة.

6. الاهتمام بالريف بهدف تخفيف حدة الهجرة إلى المدينة.

ثانياً: معوقات التنمية المستدامة في الدول العربية

تواجه تحقيق خطة التنمية المستدامة في الدول النامية ومنها الدول العربية مجموعةً من المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يمكن تلخيصها بالآتي:

1.2. معوقات اقتصادية: تتضمن المعوقات الاقتصادية الآتي:

أ. تدني حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي انخفاض نسبة الادخار مقارنةً مع نسبة الانفاق والاستهلاك، وهذا بدوره يؤثر سلباً على إعادة توزيع الدخل، ويقلل فرص تمويل الاستثمارات ذاتياً، مما يعزز ويرفع الحاجة إلى التمويل الخارجي الذي يترافق أحياناً بشروط تمس السيادة الوطنية والقرار السياسي، وقد وضعت الأمم المتحدة شروطاً لتقديم الدعم المالي بواسطة صندوق أهداف التنمية المستدامة، مما عتد آليات حصول الدول النامية ومن بينها الدول العربية على مصادر التمويل اللازمة لمشروعات التنمية المستدامة، ففي الأردن، يلاحظ ارتفاع معدل النمو السكاني، إذ بلغ متوسط معدل النمو السكاني خلال الفترة 2020/2000 في الأردن 3.8% سنوياً، وهو معدل مرتفع جداً قياساً بالمتوسط السنوي لمعدل النمو السكاني العالمي الذي بلغ خلال الفترة عينها 1.33%، إذ تضاعف عدد سكان الأردن مرتين عام 2020 قياساً بعددهم عام 2000، في حين بلغ متوسط حصة الفرد الأردني من الناتج المحلي الإجمالي 3204 دولار سنوياً أو 267 دولار شهرياً، وهو مبلغ متواضع. الجدول رقم (3) في الملحق بالمقابل، يلاحظ ارتفاع معدل النمو السكاني في مصر، إذ بلغ متوسط معدل النمو السكاني في مصر خلال الفترة 2020/2000 أكثر من 2% سنوياً، وهو معدل مرتفع كذلك قياساً بنظيره في الدول المتقدمة، فقد ازداد عدد سكان مصر مرة ونصف تقريباً عام 2020 مقارنة مع عددهم عام 2000، في حين بلغ متوسط حصة الفرد المصري من الناتج المحلي الإجمالي 2479 دولار سنوياً أو 206 دولار شهرياً، وهو مبلغ متواضع، ويقل عن حصة الفرد الأردني، على الرغم من ضخامة حجم الناتج المحلي الإجمالي المصري مقارنةً مع نظيره الأردني، إلا أن عدد سكان مصر، يعادل عشرة أمثال عدد سكان الأردن عام 2020، مما انعكس سلباً على متوسط حصة الفرد المصري من الناتج المحلي الإجمالي، انظر الجدول رقم (4).

ب. الفقر: لقد حدد البنك الدولي دخل الفرد الذي يجعله من فقراء الفقر المدقع¹ بـ 1.90 دولار يومياً (قياساً بتعادلات القوة الشرائية لعام 2011)، تبعاً لذلك، فقد بلغ عدد فقراء الفقر المدقع في العالم 736 مليون نسمة عام 2015، أي ما يعادل أكثر من 10% من عدد سكان العالم، يعيش 413 مليون شخص منهم في خمسة دول، هي: الهند، نيجيريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، وبنغلاديش، أي ما نسبته أكثر من 56% من فقراء العالم وفقاً لتقرير أهداف التنمية المستدامة (2019: 4).

¹ عرفت الأمم المتحدة الفقر المدقع بأنه: "حالة تتسم بالحرمان الشديد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك الغذاء ومياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي والصحة والمأوى والتعليم والمعلومات.

بناءً على ذلك، فإن تحقيق الهدف الأول للتنمية المستدامة المتمثل في الحد من الفقر المدقع إلى أقل من 3% بحلول عام 2030، يتطلب جهداً دولياً كبيراً لتخفيض عدد الفقراء في الدول الخمس¹.

وقد انخفض عدد فقراء الفقر المدقع في العالم إلى 689 مليون نسمة عام 2017، أي ما يعادل 9.2% من عدد سكان العالم، ثم استمر المعدل بالانخفاض حتى وصل إلى 8.6% من عدد سكان العالم عام 2018 (تقرير أهداف التنمية المستدامة، 2019، ص 22).

تجدد الإشارة إلى أن 80% من سكان الأرياف في العالم، يعيشون دون خط الفقر الدولي، نصفهم من الأطفال، وغالبية الجزء الباقي من النساء (البنك الدولي، 2020)²

من جانبٍ آخر، فقد أدى تفشي وباء الكورونا إلى زيادة عدد فقراء الفقر المدقع عالمياً بـ 100 مليون شخص عام 2020، كما ضاعفت الحروب في منطقة شرق المتوسط وشمال إفريقيا معدل الفقر المدقع، إذ ارتفع من 3.8% عام 2015 إلى 8.6% عام 2018، وهذه النسبة أقل بكثير من المستوى العالمي (تقرير البنك الدولي، 2020، ص 1).

بالمقابل، فقد ارتفع معدل الفقر في الدول العربية بسبب جائحة كورونا من 29.2% عام 2019 إلى 32.4% عام 2020، أي ما يعادل 115 مليون نسمة، 80% منهم أي 92 مليوناً، يتركز معظمهم في اليمن، وسورية، والسودان، ومصر (تقرير الاسكوا، 2020، ص 8).

• تحتل مصر المرتبة الأولى في عدد الفقراء، إذ بلغ عددهم عام 2020 (32.644546) مليون نسمة، وبلغت نسبتهم 31.9% من عدد سكانها، وقد تراجع معدل الفقر فيها عام 2021 إلى 29.3%.

• تليها السودان في المرتبة الثانية، إذ بلغ عدد فقرائه (23.415366) مليون نسمة عام 2020، وبلغت نسبتهم 53.4% من عدد سكانه، ثم ازدادت هذه النسبة إلى 55.6% عام 2021.

• أتت اليمن في المرتبة الثالثة، إذ بلغ عدد فقرائها (23.03798) مليون نسمة عام 2020، وبلغت نسبتهم 79%، وقد ازدادت هذه النسبة إلى 80.3% عام 2021.

• جاءت سورية في المرتبة الرابعة بين الدول الأربع وذلك تبعاً لتقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2020: 71)، على الرغم من الحرب طويلة الأجل الدائرة ضدها، والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، والسياسات الأمريكية والتركية والعربية الداعمة للمجموعات الإرهابية، والسرقة الممنهجة لمواردها الطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي، فقد بلغ عدد فقرائها 13.79 مليون نسمة، أي ما يعادل نسبة 78.8% من عدد سكانها عام 2020، وقد ازدادت نسبتهم إلى 79.9% عام 2021.

ت. الخلل في توزيع الدخل: لقد بينت تقارير التنمية البشرية المتتالية، أن الدول العربية، تعاني من خللٍ على صعيد توزيع الثروات الوطنية، إذ كشفت التقارير عن الفجوة الكبيرة بين حصة الأغنياء، ممن يملكون ثروةً تساوي مليار دولار أو أكثر، وحصة الفقراء من الثروات.

وقد أكدت منظمة "أوكسفام" البريطانية غير الحكومية أن "82% من الثروات التي تحققت في عام 2017، تركزت لدى أغنياء العالم الذين بلغت نسبتهم 1%.

¹ <https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/half-world-s-poor-live-just-5-countries>

² <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview>

من جهة ثانية، فقد عادلّت ثروة 42 شخصاً منهم ثروة 61% من أغنياء العالم عام 2018، بالتالي، فإنّ الأرقام والنسب السابقة، تؤكد عدم عدالة النظام الاقتصادي العالمي، وتشير إلى ضخامة حجم الفجوة بين الأغنياء والفقراء في العالم. كما أكّدت مجلة فوربس¹ الأمريكية في قائمتها المنشورة عن أثرياء العالم عام 2021، أنّ عدد أثرياء العالم، بلغ 2755 ثرياً، ثمانية من العشرة الأوائل جنسيتهم أمريكية، وواحد فرنسي، وآخر هندي، بزيادة قدرها 660 ثرياً عن عام 2020، أما عربياً، فقد بلغ عدد أثرياء العرب 22 ثرياً عام 2021، يملكون ثروة، تساوي 53.4 مليار دولار، أي أنّ متوسط ثروة كلٍ منهم 2.427 مليار دولار.

مما سبق تستنتج الباحثة بأنّ الثروات الوطنية تتركز في أيدي قلة من الأغنياء الذين يتصفون بالترف وبنمطٍ استهلاكي عقيم، في حين تُحرّم منها أغلبية المواطنين، مما يؤثر عكساً على إمكانية إعادة الاستثمار، وبالتالي على إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية. ومما ينعكس سلباً على مستوى معيشة معظم المواطنين بصورة عامة.

ث. الخلل في بنية اقتصاد الدول العربية: يعاني اقتصاد الدول العربية من خللٍ بنيوي، إذ يغلب عليه صفة الاقتصاد الريعي، لأنّه يعتمد على إنتاج وتصدير المواد الخام كالنفط والغاز الطبيعي، وتتركز صناعاته في قطاع الصناعة الاستخراجية التي ترتبط عادةً بشركات ومؤسسات التمويل الأجنبية، مما يجعل من اقتصاد الدول النامية اقتصاداً تابعاً للدول الصناعية المتقدمة، ويحرمه من إمكانية تحقيق تنمية متوازنة.

فقد أوردت صليحة (2020: 173) أنّ قطاع الصناعة الاستخراجية في الدول العربية أسهم بنسبة 18.5% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام 2016، ثمّ ازدادت مساهمته إلى 21.7% عام 2017، وإلى 25% عام 2019، على الرغم من تراجع أسعار النفط والغاز عالمياً، في حين أسهم قطاع الصناعة التحويلية في الدول عيناها بنسبة 10.6% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام 2016، وتراجعت مساهمته إلى 10.2% عام 2019.

مما سبق، يتبين للباحثة: أنّ نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية إلى مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، تطورت من 175% عام 2016 إلى 212% عام 2017، ثمّ وصلت إلى أكثر من 242% عام 2019، مما يدل على عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية، وعلى اعتماد الدول العربية على الصناعات المرتبطة بالموارد الطبيعية المتوفرة ذات البعد البيئي السلبي على الطبيعة والإنسان، وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة.

ج. المديونية الخارجية: تُعدّ المديونية من العقبات التي تهدد تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، ولاسيما تلك الدول التي لا تتوافر لديها الموارد الطبيعية ومن بينها النفط والغاز، فتبعاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل التاسع منه (2020: 185-186) فقد بلغت قيمة الدين العام لثماني دول عربية، هي: مصر ولبنان، والمغرب، والسودان، والأردن، وجيبوتي، واليمن، وجزر القمر 261.9 مليار دولار بنهاية عام 2019، في حين كان 235.5 مليار دولار عام 2018، أي بزيادة قدرها 26.4 مليار دولار، أي ازدادت نسبة الدين العام بمعدل 11.2%.

كما تجدر الإشارة أنّه وفقاً لتقرير البنك الدولي (2020: 9) مصر، تتنبأ المركز الأول بين المقترضين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يليها لبنان، وقد بلغت حصتها 90% من إجمالي تدفقات الديون طويلة الأجل عام 2018. كما بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى الدول العربية 26% عام 2008، واستمرت بالارتفاع حتى وصلت إلى 45% في عام 2018، وبخاصة لدى الدول الأقل نمواً.

¹ <https://www.forbesmiddleeast.com/ar/lists/meet-2021s-arab-billionaires>

أما تبعاً لتقرير وقائع وآفاق في المنطقة العربية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) (2020: 83) فإنّ الدول العربية ذات الدخل المتوسط، قد ارتفع متوسط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها من 47% عام 2008، إلى 78% عام 2018 باستثناء الجزائر، إذ بلغت النسبة 157% في لبنان، و93% في مصر، و94% في الأردن. وقد زادت جائحة كوفيد 19 مشكلة المديونية الخارجية للدول العربية، إذ اقترض الأردن وتونس ومصر أكثر من 10 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي لأجلٍ قصير أو متوسط، وقد منحت هذه القروض بشروطٍ غير ميسرة، مما يعني زيادة عبء خدمة الدين العام على الدول المقترضة.

وهنا تتطابق وجهة النظر في هذا البحث مع رأي الباحثين السابقين في أنّ مديونية الدول العربية تجاه الدول الصناعية المتقدمة ومؤسساتها المالية، تشكل عامل ضغطٍ على اقتصاداتها، وعامل تبعية لتلك الدول، وتقلل من إمكانية زيادة نسبة الانفاق الاستثماري لديها، ومنه تستنتج الباحثة أن المعوقات الاقتصادية لها أثر سلبي على تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى.

2.2. المعوقات الاجتماعية:

تتمثل المعوقات الاجتماعية في عدم المساواة بين الجنسين التي تقاس من خلال توزيع معدل البطالة بين الذكور والإناث، فضلاً عن تفاوت معدل الأمية بينهما، بالإضافة إلى مشكلة الهجرة وخاصة الموارد البشرية المؤهلة.

أ. النمو السكاني السريع وارتفاع نسبة البطالة: توصف مجتمعات الدول العربية بالمجتمعات الشابة، إذ تغلب فيها نسبة الشباب، وهذه سمةٌ إيجابية، لأنّها تشكل حافزاً للنمو والتنمية الاقتصادية، إذا أحسن استغلالها، لكنها تشكل بالوقت عينه عامل ضغطٍ على الاقتصاد فيها بسبب ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الموارد البشرية، وبسبب استنزاف الموارد الطبيعية المحدودة.

إذ تعاني الدول العربية من مشكلة ارتفاع معدل النمو السكاني، مما يفاقم مشكلة البطالة فيها، فقد بلغ عدد سكان الوطن العربي 436 مليون عام 2020، منهم 74 مليون نسمة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 24 عاماً، يشكلون نسبة قدرها 17% من عدد السكان.

فتبعاً لتقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) (2020: 74) فقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل في الدول العربية مجتمعةً 27.79% عام 2020، وهو معدل البطالة الأعلى في العالم، إذ بلغ المتوسط العالمي للشباب العاطلين عن العمل 13.62%، وقد بلغ معدل بطالة الإناث في الدول العربية 19.96% عام 2020، مقابل 7.83% من للذكور.

اعتماداً على التباين الكبير بين نسبتي العاطلين عن العمل من الإناث والذكور السابقتين، وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل المؤهلين علمياً، تؤكد الباحثة على وجود فجوة كبيرة في الحقوق بين الذكور والإناث في الدول العربية، تدل على عدم المساواة بين الجنسين، كما ترى في ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل سبباً ومبرراً لهجرة الموارد البشرية المؤهلة إلى الدول الصناعية المتقدمة، فضلاً عن انتشار ظاهرة البطالة المقنعة في مؤسسات القطاع العام.

يضاف إلى مشكلة النمو السكاني خللاً آخر ذكرته حنين (2018: 10)، يتعلق بسوء التوزيع السكاني الناتج عن هجرة الشباب من الريف إلى المدينة، مما يعقد ويزيد من حدة مشكلة السكن، والتوسع العمراني العشوائي، كما يهدد الموارد البيئية والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.

في هذا الإطار، فقد بلغ متوسط عدد العاطلين عن العمل من إجمالي القوى العاملة في مصر 10.5% تقريباً، مقسماً بين الذكور والإناث بنسبة 7/2 على التوالي، إذ بلغ متوسط معدل بطالة الذكور 6.676%، مقابل 23.286% للإناث، انظر الجدول رقم (5).

أما في الأردن، فقد بلغ متوسط عدد العاطلين عن العمل من إجمالي القوى العاملة 14.5% تقريباً، مقسماً بين الذكور والإناث بنسبة 2/1 على التوالي، إذ بلغ متوسط معدل البطالة للذكور 12.424%، مقابل 23.126% للإناث، انظر الجدول رقم (6).

مما سبق، ترى الباحثة أنّ معدلي البطالة للذكور والإناث في مصر والأردن، يدل صراحةً على عدم المساواة بين الجنسين، مما يعكس سلباً على إمكانية تقدم البلدين في مجال التنمية المستدامة.

ب. انتشار الأمية: لقد بقيت معدلات الأمية مرتفعة في الكثير من الدول النامية بسبب عدم مواكبة التعليم للتطورات التكنولوجية الحديثة والسريعة، وهو ما أكدته بولين (2016: 72) إذ يلاحظ فقدان بعض الاختصاصات العلمية اللازمة لسوق العمل، وقد تطور مفهوم الأمية خلال العقود الخمسة الماضية، إذ لم يعد يقتصر على مهارات القراءة والكتابة والحساب، بل أصبح مفهوماً أوسع، ليشمل القدرة على التعامل مع بيئة التكنولوجيا والمعلومات وهو ما أكدت عليه منظمة اليونسكو في تقريرها استراتيجية اليونسكو لمحو الأمية خلال الفترة بين 2020-2025.

وقد أكد معهد اليونسكو للإحصاء عام 2020، أنّ 1.590 مليار نسمة، يعانون من الأمية في العالم، منهم 773 مليون شاباً موزعين بين الإناث والذكور بنسبة 1/2 على التوالي، 60% منهم يعيش في جنوب وشرق آسيا، و27% في دول إفريقية جنوب الصحراء، و9% في شمال أفريقيا وغرب آسيا، وأما الباقي 4%، فيعيشون في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ويضاف إلى العدد السابق من الأميين الشباب 617 مليون طفلاً، وجميعهم يفتقر إلى مهارات القراءة والكتابة، كما قد بلغ عدد الأميين في الدول العربية 65 مليون نسمة، أي ما نسبته 14.9% من عدد سكان الوطن العربي البالغ 436 مليون نسمة، منهم 41 مليون من الإناث، مقابل 24 مليون من الذكور، أي أنّ نسبة الإناث الأميات، تزيد عن 60%، مقابل أقل من 40% للذكور وفقاً للتقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) (2020: 97).

يُعدّ تحقيق هدف محو الأمية حتى عام 2030 هدفاً أساسياً من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إلا أنّ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو)، تُعدّ الأمية مشكلةً مستعصية في الدول العربية، إذ أنّه من غير المتوقع الانتهاء منها قبل عام 2050.

فتبعاً للتقرير العربي الاقتصادي الموحد في الملاحق الإحصائية منه لعام (2020: 299)، تأتي موريتانيا في المركز الأول من حيث عدد الأميين فيها، إذ تبلغ نسبتهم 48% من عدد سكانها، ثمّ مصر بنسبة 25%، تليها سورية بنسبة 14%، فقطر بنسبة 2%.

ت. عدم المساواة بين الجنسين: يتمتع الذكور في الدول العربية بحقوق أكثر من حقوق الإناث، ولاسيما تلك المتعلقة بالعمل، وقد أفادت استطلاعات منظمة العمل الدولية، أنّ المرأة العاملة في القطاع الخاص، تواجه مجموعةً من المخاطر في أماكن عملها، منها إمكانية الإقصاء من العمل، الابتزاز، ضعف تمثيلها في الإدارة، وغير ذلك، وقد بيّنت منظمة الإسكوا، أنّ فجوة الحقوق بين الجنسين في الدول العربية، وصلت إلى 40.05%، وهي أعلى نسبة في العالم، إذ جاءت الدول العربية في ذيل قائمة تصنيف وترتيب الدول تبعاً للمساواة بين الرجل والمرأة، إذ تبوّأت الإمارات العربية المتحدة المرتبة 120 من بين 153 دولة، وهي الأولى عربياً، تليها الكويت بالمرتبة 122، فتونس بالمرتبة 124، وجاءت سورية في المرتبة 150، والعراق في المرتبة 152، واليمن في المرتبة 153 والأخيرة وذلك استناداً إلى التقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) (2020: 67) ونقاس المساواة بين الجنسين بمؤشرات فرعية، هي: التحصيل العلمي، والمشاركة في العمل، وقد بلغت نسبة إنجاز هذه المؤشرات في الدول العربية أقل من المتوسط العالمي لها البالغ 32%، ففي اليمن لا تتجاوز نسبة النساء الملمات بالقراءة والكتابة 35%

مقابل نسبة 78% للرجال، كما بلغ الفرق بين الملمين بالقراءة والكتابة بين الجنسين 20% في المغرب وموريتانيا، وقد بلغت نسبة مشاركة الإناث في العمل في الدول العربية 20.53% من إجمالي القوى العاملة، وهي أدنى نسبة في العالم تبعاً للوثيقة المشتركة بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ بلغ المتوسط العالمي 47.66%، كما بلغت نسبة مشاركة الذكور العرب في العمل 73.67%، تعكس النسب السابقة ضخامة الفجوة بين الجنسين في المشاركة في العمل عربياً (تقرير الاسكوا، التقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي 2020، ص 73-74)، من خلال العرض السابق، تستنتج الباحثة صحة الفرضية الثانية.

3.2. معوقات بيئية: تُعدّ المعوقات البيئية من أبرز المعوقات التي تواجه التنمية المستدامة، أهم هذه المعوقات:

أ. نقص المياه: يعدّ الوطن العربي من أكثر المناطق ندرةً في المياه، إذ يحتوي 2% من الموارد المائية المتجددة عالمياً فقط، ويعيش على أراضيه 6% من سكان العالم، أكثر من 60% منهم، يقطنون في مناطق، تعاني من مستوى مرتفع أو مرتفع جداً من إجهاد المياه السطحية، بينما المتوسط العالمي حوالي 35% وذلك استناداً إلى تقرير البنك الدولي (2017: 1)، وتشكل 12 دولة منه أكثر الدول ندرة بالماء وهي الجزائر، البحرين، الكويت، الأردن، ليبيا، سلطنة عمان، فلسطين المحتلة، قطر، السعودية، تونس، الإمارات، اليمن.

من جهة ثانية، تقع الدول العربية ضمن المناطق الجافة، وتعدّ من الدول شديدة الفقر بالموارد المائية المتجددة، فضلاً عن أنّ مخزونها من المياه العذبة، يتناقص عاماً بعد عام بسبب زيادة الاستهلاك عن الكمية المتجددة منه، وبالتالي انخفاض حصة الفرد من المياه العذبة تبعاً لبولين (2016: 87).

وقد تضمن التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 إلى أنّ 70.5 مليون عربي غير مخدمين بشبكات الصرف الصحي، مما يعرض المياه الجوفية لخطر التلوث، وأنّ 47,5 مليون عربي، لا يحصلون على خدمات مياه الشرب. من جانبٍ آخر، فإنّ حصة الفرد من المياه العذبة في 13 دولة عربية، تقل عن 500 م³ سنوياً، وهي ما تسمى العتبة المطلقة لندرة المياه العذبة، وأنّ حصة الفرد من المياه العذبة في 5 دول عربية، تقل عن 1000 م³ سنوياً، وهي ما تسمى العتبة السنوية لندرة المياه وهذا بالاعتماد على التقرير العربي للتنمية المستدامة (2020: 86)، مع العلم، أنّ المتوسط العالمي لحصة الفرد من المياه 7000 م³ سنوياً.

وقد أشار التقرير السابق إلى أنّ الزراعة المروية، تستهلك 80% من المياه الصالحة للشرب التي يذهب 60% منها هدرًا ودون فائدة، وقد وصلت نسبة المياه العذبة المستخدمة في ري المزروعات إلى 90% في سورية واليمن، مما يزيد من مشكلة ندرة المياه بسبب الاعتماد على طرق الري التقليدية التي تمتاز بعدم جدواها اقتصادياً نتيجة ارتفاع نسبة الهدر فيها. يضاف إلى ما سبق، أنّ 60% من منابع الأنهار التي تجري ضمن أراضي الوطن العربي، تقع خارج حدوده، مما يعقد مشكلة نقص المياه، ويزيد من مخاطر الأمن المائي للدول العربية.

استناداً إلى ما سبق، ترى الباحثة أنّ معظم دول الوطن العربي، تواجه مهدداً جوهرياً لتنميتها المستدامة، يتمثل في ندرة المياه وإدارتها.

3. التصحر:

تُعدّ مشكلة التصحر من أخطر المشكلات البيئية، إذ تمثل هذه المشكلة أحد مهددات التوازن البيئي في العالم و الوطن العربي، إذ تبلغ مساحة الوطن العربي 14 مليون كم²، أي ما يعادل 10,5% من مساحة العالم، وتشكل المناطق الصحراوية والوادي أكثر من 80% من مساحته، وقد عرت فيروز (2012: 78) أسباب التصحر استناداً إلى عوامل طبيعية، وأخرى بشرية، تتضمن العوامل الطبيعية كلاً مما يأتي:

قصر فصل الشتاء، وقلة كمية الأمطار السنوية، ارتفاع درجة حرارة الأرض ما بين 1,5-4,5 درجة مئوية، أما العوامل البشرية فتتمثل بالآتي: زيادة عدد السكان بمعدلات مرتفعة، التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، الممارسات غير الرشيدة تجاه البيئة، لاسيما الرعي الجائر، وقطع الغابات، الاستنفاد الجائر للمياه الجوفية، قلة الاستثمار في تصفية المياه العادمة، فضلاً عن عدم تبني برامج الاقتصاد الأخضر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يعرض الدول العربية لخطر التصحر من لبنان إلى المغرب.

في هذا الإطار، ووفقاً للتقرير العربي للتنمية المستدامة (2020: 193) فقد سجل الغطاء الحراجي في الدول العربية تراجعاً قدره 2,55 مليون هكتار خلال الفترة 2015/2000.

وتتوافق الباحثة من خلال هذا البحث مع التقرير العربي للتنمية المستدامة (2020: 168) بأن مشكلة التصحر من أبرز معوقات ومهددات التنمية المستدامة في الوطن العربي، إذ يسهم الإنسان فيها بصورة مباشرة من خلال قطع الأشجار الجائر دون رقابة الدولة، وبسبب حرق الغابات، دون أن يوازي ذلك حملاتٍ وطنيةٍ للتشجير، فضلاً عن شدة تأثير العوامل الطبيعية المتعلقة بموجات الجفاف وقلة الأمطار.

فمثلاً وكما ورد في التقرير العربي للتنمية المستدامة (2020: 170) اندلع في سورية نتيجة الحرب عليها 1880 حريقاً خلال الفترة 2015/2011. أما في السودان، فقد زحفت الصحراء حوالي 150 كم جنوباً، مما يهدّد ربع الأراضي الصالحة للزراعة، ويخفّض إنتاج الغذاء بنسبة 20%، كما ألحق الجفاف الضرر بـ 44 مليون عربي خلال الفترة 2019/1990.

4. تلوث التربة والمياه الجوفية:

إنّ الاستخدام المكثف للمخصبات والأسمدة الكيميائية والمبيدات والأدوية الزراعية، فضلاً عن استخدام مياه الصرف الصحي دون تنقيتها للري، وعدم توافر شبكات الصرف الصحي لجميع المواطنين، أدى إلى تلوث التربة والمياه الجوفية، مما يجعل منه معوقاً أساسياً للتنمية المستدامة، ويشكل خطراً على صحة الرضع والأجنة وفقاً لعندنان (2019: 118-120). وقد أفاد التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، أنّ 23,42% من سكان السودان، الصومال، جيبوتي، جزر القمر، و3,08% من سكان المغرب العربي، و0,01% من سكان الخليج العربي، و0,09% من سكان المشرق العربي، يمارسون التلوث في العراء.

كما أوضح التقرير عينه (2020: 86)، أنّ نسبة تركيز النترات في مياه الشرب في غزة، تراوحت ما بين 600 إلى 800 ملغ/ليتر، كما قاربت هذه النسبة في رأس الجبل في تونس 800 ملغ/ليتر، في حين أنّ الحد الأقصى المسموح فيه لهذه النسبة 50 ملغ/ليتر.

5. تلوث الهواء: أدت الحروب في بعض الدول النامية (حرب الخليج الأولى والثانية، وكذلك حروب الربيع العربي)، فضلاً عن الاستخدام لبعض الأسلحة والذخائر المحرمة دولياً مثل الفوسفور الأبيض الذي استخدمه الكيان الصهيوني في عدوانه على غزة واليورانيوم المطفأ الذي استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على العراق، فضلاً عن الحرب الجائرة على سورية التي تسهم في تلوث الهواء المحيط ببيئة هذه الدول، ومن هذا تستنتج الباحثة صحة الفرضية الثالثة.

النتائج والتوصيات: توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

- تشكل معوقات التنمية المستدامة في الدول العربية سلسلةً، ترتبط حلقاتها مع بعضها بشدة عالية، وهي تشبه الحلقات المفرغة للفقر، ولكن يمكن عرض أهم المعوقات الاقتصادية والاجتماعية فيما يأتي:
- أ. تعاني الدول العربية من مشكلة ارتفاع معدل النمو السكاني الذي وصل متوسطه في الأردن إلى أكثر من 3,8%. وأكثر من 2,6% في مصر سنوياً، وهما يفوقان متوسط معدل النمو السكاني العالمي الذي يبلغ 1,33%، مما يلقي بعبئه على اقتصادات هذه الدول.

ب. تقود مشكلة ارتفاع معدل النمو السكاني إلى تزايد وارتفاع معدل الفقر في الدول العربية، إذ بلغت نسبة الفقر 32.4% من عدد سكان الدول العربية عام 2020 التي تساوي أربعة أمثال متوسط معدل الفقر العالمي تقريباً، إذ بلغ معدل الفقر العالمي 8.6% عام 2018.

ت. يترتب على مشكلة ارتفاع معدل النمو السكاني كذلك ضخامة المديونية الخارجية للدول العربية غير النفطية، إذ بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 45% في عام 2018، وبخاصة لدى الدول الأقل نمواً (السودان، الصومال، وغيرها)، كما وصل متوسط نسبة المديونية في الدول العربية ذات الدخل المتوسط إلى 78% عام 2018 باستثناء الجزائر، وقد تساوت هذه النسبة مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي في مصر والأردن، إذ بلغت 93%، 94% على التوالي، بل ووصلت في لبنان إلى 157%، مما يعقد ويثقل أعباء الاقتصادات العربية، ويعوق إمكانية تحسين مستوى المعيشة، وتأمين فرص العمل.

ث. تعاني اقتصادات الدول العربية من ارتفاع معدل البطالة، إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل فيها أكثر من ضعف متوسط نسبة العاطلين عن العمل عالمياً، فقد بلغت نسبتهم في الدول العربية 27.79% عام 2020 مقابل 13.62% عالمياً، وقد توزعت نسبة العاطلين عن العمل بين الذكور والإناث عام 2020 بنسبة 7.83% إلى 19.96% على التوالي، مما يمهد الطريق لعدم المساواة بين الجنسين في الدول العربية، ولانتشار الأمية.

ج. تنتشر الأمية بمفهومها التقليدي (عدم الإلمام بالقراءة والكتابة) في الدول العربية، إذ بلغ عدد الأميين 65 مليوناً، يشكلون نسبة قدرها 14.9% من عدد سكان الوطن العربي، منهم 41 مليوناً من الإناث، مقابل 24 مليوناً من الذكور، إن انتشار الأمية والبطالة بين الإناث، يعدُّ حجر الأساس لفجوة الحقوق بين الجنسين، بل ويكرس عدم المساواة بينهما.

ح. بلغت فجوة عدم المساواة في الحقوق بين الجنسين في الدول العربية 40.05%، وهي أعلى نسبة في العالم، وقد تذيلت الدول العربية قائمة تصنيف وترتيب الدول تبعاً للمساواة بين الرجل والمرأة، إذ تبوأَت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً، واحتلت المرتبة 120 من بين 153 دولة، إنَّ عدم المساواة بين الجنسين في الدول العربية، يعدُّ معوقاً أساسياً لإمكانية التقدم في التنمية المستدامة.

• يضاف إلى المعوقات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة مجموعة معوقات بيئية، ترتبط بالموقع الجغرافي للوطن العربي، فضلاً عن ارتباطها بانخفاض الثقافة البيئية للمجتمع العربي، منها ما يأتي:

أ. يعاني الوطن العربي من ندرة المياه، إذ أنَّ حصة الفرد من المياه العذبة في 13 دولة عربية، تقل عن 500 م³ سنوياً، وأنَّ حصته في 5 دول عربية أخرى، تقل عن 1000 م³ سنوياً، في حين أنَّ المتوسط العالمي لحصة الفرد من المياه 7000 م³ سنوياً، كما تنتمي 12 دولة منه إلى مجمعة الدول الأكثر ندرة بالماء، يضاف إلى ندرة المياه هذه سوء إدارة المياه المتوافرة، إذ أنَّ 70.5 مليون عربي، أي ما نسبتهم أكثر من 16% غير مخدمين بشبكات الصرف الصحي، مما يعرض المياه الجوفية لخطر التلوث، كما يتم استخدام 80% من المياه الصالحة للشرب في الري، يذهب منها 60% هدرًا بسبب استخدام طرق الري التقليدية، فضلاً عن عدم تصفية المياه العادمة واستخدامها في الري.

ب. تُعدُّ مشكلة التصحر من أخطر المشكلات البيئية، إذ تمثل هذه المشكلة أحد مهددات التوازن البيئي، إذ تشكل المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية أكثر من 80% من مساحته، يسهم الإنسان العربي في تآزيم وزيادة مشكلة التصحر من خلال التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية والحراجية، ومن خلال الرعي الجائر، وقطع الأشجار وحرق الغابات.

ت. يعدّ استخدام مياه الصرف الصحي دون معالجتها وتقيتها في الري، وعدم توافر شبكات الصرف الصحي لجميع المواطنين، سبباً رئيساً لتلوث التربة والمياه الجوفية، مما يجعل منه معوقاً أساسياً للتنمية المستدامة، ويشكل خطراً على صحة الإنسان العربي.

التوصيات: توصي الباحثة بجملة من الحلول لمعالجة معوقات وتحديات التنمية المستدامة في الدول العربية بما يأتي:

- ضرورة التشدد في برامج تنظيم الأسرة بهدف الحد من النمو السكاني العربي، إذ أنّ زيادة عدد السكان، تؤدي إلى زيادة معدل البطالة، وزيادة عدد الفقراء، وانخفاض الرعاية الصحية، وتراجع التحصيل العلمي، فضلاً عن تحميله الاقتصاد الوطني أعباء إضافية مثل المديونية وفوائدها.
- ضرورة العمل الحثيث تشريعياً، وثقافياً، ودينيّاً بهدف تخطي مشكلة عدم المساواة بين الجنسين.
- ضرورة إقامة علاقات إيجابية مع دول الجوار بهدف تنظيم حصص الدول العربية من مياه الأنهار، إذ أنّ 60% من مصادر المياه المتجددة تقع خارج حدود الوطن العربي، فضلاً عن ضرورة تحسين إدارة المياه المتوافرة في الدول العربية بهدف القضاء على الهدر منها.
- ضرورة الحفاظ على الغطاء النباتي والحراجي والتوسع في حملات التشجير بهدف تخطي مشكلة الجفاف والتصحر.

المراجع

1. أبو جودة، الياس(2011). التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مجلة الدفاع الوطني، لبنان.
2. إسماعيل، معتصم(2015). دور الاستثمارات الأجنبية في تحقيق التنمية المستدامة" حالة سورية"، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، سورية.
3. ايوب، بولين المعوشي(2016). اشكالية التنمية المستدامة في العالم العربي، دار أفكار للطباعة والنشر، جونية، لبنان.
4. بديار؛ أمينة، مزيان؛ محمد توفيق(2019). أثر الاقتصاد الاخضر على النمو والتنمية المستدامة دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة والنامية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 6: (1)، 305-325.
5. بغداد؛ كربالي، محمد؛ حمداني(2010). استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية، السنة السابعة: (45) 1-25.
6. البلتاجي، محمد جابر عبد الحميد(2020). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية(دراسة تحليلية)، مجلة حقوق دمياط، يناير 2020، العدد 1.
7. بلقاسم، راجي.(2006). تخطيط وتحقيق التنمية المستدامة في ظل العولمة دراسة الجزائر، مجلة "الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات": (8) 241- 266.
8. البنك الدولي(2017). ما بعد ندرة المياه: الأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. البنك الدولي، واشنطن.
9. بوشويط، فيروز (2012). إستراتيجية مكافحة التصحر لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي -دراسة برنامج الجزائر الوطني لمكافحة التصحر، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
10. تقرير الاقتصادي العربي الموحد(2020). الفصل التاسع، 179-190.
11. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(2020). التقرير العربي للتنمية المستدامة، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان.

12. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(2020). وقائع وآفاق في المنطقة العربية مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية 2019-2020.
13. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(2020).التقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي 2020 المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة.
14. تقرير أهداف التنمية المستدامة(2019). الأمم المتحدة، نيويورك.
15. الحرير، هلال(2018). قراءة مرجعية في التنمية المستدامة(الليات والتحديات)، مجلة جامعة اسيوط، 21(1):24-24.
16. صالح، عدنان مناتي(2019). التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات.
17. غانم، سمر خيربي مرسى(2012). معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي، بحث علمي مقدم إلى الملتقى الدولي "مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي"، جامعة قالمه 03/04.
18. غيلان؛ مهدي، ياسين؛ فايق، محيسن؛ شيماء(2018). دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة، العراق، متوفر على الرابط:
19. محمد؛ عبد الله حسون، دواي؛ مهدي صالح، خضير؛ اسراء عبد الرحمن(2015). التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالى، العراق، ص338-356.
20. محمد؛ عبد الله، دواي؛ مهدي، خضير؛ اسراء(2015). التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والإبعاد، مجلة ديالى، العراق: (67) 338-356.
21. مصطفى، جيهان حازم حبيب(2015). قياس أثر مؤشرات التنمية المستدامة في تحقيق الرفاهية بالتطبيق على الدول العربية(2004-2014)، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان.
22. مطرود، حنين جمال(2018). معوقات التنمية المستدامة في محافظة القادسية، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، العراق.
23. يعقوبن، صليحة(2020). واقع الصناعة التحويلية في تطوير الاقتصاديات العربي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، القسم(أ) العلوم الاقتصادية والقانونية: 12، 170-180.
1. Blowers, Andrew, Boersema, Jan & Martin, Adrian.(2012). Is sustainable development sustainable?, Journal of Integrative Environmental Sciences, pp1-9.
 2. Klarin, Tomislav. (2018).The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues, Zagreb International Review of Economics & Business, Vol. 21, No. 1, pp 67-94.
 3. Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future,1987.
 4. Saab,Najib , Sadik, Abdul-Karim.(2016). Arab Environment In A Changing Arab Climate Sustainable Development How Can Arab Countries Achieve Sustainable Development Goals By 2030, Report Of The Arab Forum For Environment And Development.
 5. UNISCO, Apprendre à lutter contre la désertification, op cit.

الملاحق:

الجدول رقم (1) تطور عدد السكان العالم ومعدل النمو السكاني خلال الفترة 1990 - 2019:

السنة	عدد السكان (مليار نسمة)	معدل النمو السكاني
1990	5,28	-
1995	5,71	7,95%
2000	6,11	7,19%
2005	6,51	6,54%
2010	6,92	6,3%
2015	7,34	5,92%
2019	7,75	4,64%
المتوسط السنوي		1,33%

المصدر: <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOT>

الجدول رقم (2) تطور عدد السكان في مجموعة من الدول المتقدمة:

الدولة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020
اليابان	123,478	125,472	126,843	127,73	128,07	127,141	125,836
فرنسا	58,235	59,541	60,912	63,179	65,027	66,548	67,391
ألمانيا	79,433	81,678	82,211	82,469	81,776	81,686	83,240

المصدر: <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL>

الجدول رقم (3) عدد السكان وقيمة الناتج المحلي الإجمالي وحصّة الفرد منه في الأردن

العام	عدد السكان مليون نسمة	معدل النمو السكاني	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)
2000	5,122	سنة الأساس	8,46	1651
2005	5,766	12,5%	12,59	2184
2010	7,262	25,9%	27,13	3736
2015	9,267	27,6%	38,59	4164
2020	10,2	10,1%	43,70	4283
المتوسط السنوي		3,805%	26,1	3204

الجدول رقم (4) عدد السكان وقيمة الناتج المحلي الإجمالي وحصّة الفرد منه في مصر

العام	عدد السكان مليون نسمة	معدل النمو السكاني	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)
2000	68,83	سنة الأساس	99,84	1451
2005	75,52	9,7%	89,6	1186
2010	82,56	9,6%	218,98	2646
2015	92,44	11,7%	329,37	3563
2020	102,334	10,7%	363,069	3548
المتوسط السنوي		2,085%	220,17	2479

الجدول رقم (5) نسبة عدد العاطلين عن العمل من إجمالي القوى العاملة في مصر العربية

العام	معدل البطالة	معدل البطالة للذكور	معدل البطالة للإناث
2000	%8,98	%5,11	%22,96
2005	%11,20	%7,34	%25,11
2010	%8,76	%4,77	%22,12
2015	%13,05	%9,43	%24,91
2020	%10,45	%%6,73*	%%21,33*
المتوسط	%10,488	%6,676	%23,286

الجدول رقم (6) نسبة عدد العاطلين عن العمل من إجمالي القوى العاملة في الأردن

العام	معدل البطالة الإجمالي	معدل البطالة للذكور	معدل البطالة للإناث
2000	%13,70	%12,43	%21,22
2005	%14,80	%12,90	%26,10
2010	%12,50	%10,47	%21,84
2015	%13,08	%11,03	%22,66
2020	%18,50	%%15,29*	%%23,81*
المتوسط	%14,51	%12,424	%23,126

تقييم تحسين المواقع الإلكترونية للمنظمات الصحية السورية في محركات البحث
(دراسة ميدانية على عملاء مشافي اللاذقية)

أ.د باسم غدير**

غادة بكاية*

(الإيداع:9 تشرين الثاني 2021،القبول:5 كانون الثاني 2022)

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تقييم استخدام المواقع الإلكترونية لمشافي اللاذقية للكلمات المفتاحية والمحتوى بما يتوافق مع محركات البحث وذلك من وجهة نظر عملاء هذه المشافي، حيث تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بالبحث ثم تم إجراء اختبارات - ستودينت لعينة واحدة بهدف معرفة الفرق بين متوسط إجابات أفراد عينة البحث والوسط الحياضي لمقياس ليكرت الخماسي وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS 21، حيث خلصت الدراسة إلى أن المشافي لا تستخدم في موقعها الإلكتروني الكلمات المفتاحية بالطريقة التي توافق محركات البحث، وكانت النتيجة مخالفة للمحتوى فقد دلت الدراسة أن محتوى المشافي متوافق بشكل مقبول مع محركات البحث، أما التقييم النهائي لتحسين المواقع فكان يدل على عدم استخدام المشافي لتقنيات تحسين محركات البحث في الموقع الإلكتروني الخاص بها، ولذلك أوصت الدراسة بضرورة استخدام المشافي في مواقعها الإلكترونية الأدوات الكثيرة التي يوفرها محرك البحث غوغل لتحليل الكلمات المفتاحية بهدف استخدام هذه الكلمات في المواقع إضافة إلى كتابة المحتوى وفق شروط محركات البحث بهدف الحصول على ترتيب متقدم في نتائج البحث في الصفحة الأولى لمحرك البحث غوغل.

الكلمات المفتاحية: المواقع الإلكترونية، تحسين محركات البحث، محركات البحث، الكلمات المفتاحية، المحتوى.

* طالبة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.

** أستاذ في قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.

Evaluating of the Optimization of Syrian Health Organizations' Websites in Search Engines

(A Field study on Clients of Latakia Hospitals)

Ghada Bakaya*

Prof. Dr. Bassem Ghadeer**

Abstract:

The study aimed to evaluate the use of the website of Lattakia Hospitals for keywords and content in compatible with search engines from the viewpoint of the clients of this hospitals, where the descriptive analytical approach was followed describe the variables of the study and the questionnaire was used as a study tool to conducted in order to find out the difference between the average answers of the research sample members and the neutral mean of the five–point Likert scale by one–sample t test, using the statistical program SPSS 21, where the study concluded that the hospitals do not use keywords in there website in the way that is compatible with search engines, the result was different for the content, as the final evaluation for optimizations the websites, it indicated that the hospitals do not use search engine optimization techniques on the hospital websites. Therefore, the researcher recommended that the hospitals should use on there websites the many tools provided by the search engine Google to analyze keywords in order to use these words on the websites, in addition to writing content according to the rules of search engines in order to obtain an advanced ranking in the search results on the first page of the Google search engine.

Key Words: Website, Search Engines Optimizations (SEO), Search Engines, Key words, content.

* Master student, faculty of economics, Tishreen University.

** Professor, department of business administration, faculty of economics, Tishreen University.

1- المقدمة:

تمتلك محركات البحث في عصرنا الحالي أهمية كبيرة، وعلى اعتبار أن الموقع الإلكتروني هو الوجود الافتراضي للمنظمة في عالم الإنترنت وعلى محركات البحث فإن تحسين الموقع الإلكتروني لأي منظمة على هذه المحركات أمر بالغ الأهمية، حيث يعبر الظهور في الصفحة الأولى لنتائج محركات البحث للموقع الإلكتروني لمنظمة ما على قوة ترويج هذه المنظمة في ظل المنافسة المحددة بين المواقع وأعدادها الفائقة، حيث تختفي خلف السهولة والسلاسة التي تمنحنا إياها البيئة الإلكترونية خوارزميات معقدة وقواعد صارمة وتقنيات يتم تطويرها بشكل لحظي ومتسارع من قبل محركات البحث، مما يدفع المنظمات التي تريد الحصول على ترتيب متقدم في نتائج محركات البحث أن تواكب هذا التطور في ظل المنافسة الشرسة المستترة بالبساطة التي تمنحها البيئة الإلكترونية.

2- مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

هل تستخدم المواقع الإلكترونية للمنظمات الصحية السورية استراتيجيات تحسين محركات البحث (SEO) بشكل يتوافق مع محركات البحث؟

للإجابة عن السؤال السابق تم طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل تستخدم المواقع الإلكترونية للمنظمات الصحية السورية الكلمات المفتاحية بشكل يتوافق مع محركات البحث؟
- هل تستخدم المواقع الإلكترونية للمنظمات الصحية السورية المحتوى بشكل يتوافق مع محركات البحث؟

3- أهداف البحث وأهميته:**3-1-أهداف البحث:**

في سبيل الإجابة عن أسئلة البحث، تم وضع الأهداف الآتية:

- تحديد مدى استخدام المواقع الإلكترونية للمنظمات الصحية السورية لاستراتيجيات تحسين محركات البحث (SEO) بشكل يتوافق مع محركات البحث.
- تحديد مدى استخدام المواقع الإلكترونية للمنظمات الصحية السورية للكلمات المفتاحية بشكل يتوافق مع محركات البحث.
- تحديد مدى استخدام المواقع الإلكترونية للمنظمات الصحية السورية للمحتوى بشكل يتوافق مع محركات البحث.

3-2-أهمية البحث:

تتبع الأهمية النظرية للبحث من الأهمية الكبيرة لمحركات البحث في وقتنا الحالي ولجوء المستخدمين للبحث بواسطتها عن أي شيء يرغبونه بما فيه الخدمات الصحية، حيث تكمن أهمية البحث في تقييم استخدام هذه المواقع لاستراتيجيات تحسين محركات البحث والتي تعرف بـ (SEO) والتي لها حالياً أهمية كبيرة في عالم الأعمال عبر الإنترنت بسبب مساهمتها في تحسين ترتيب الموقع الإلكتروني في نتائج محركات البحث وإعطائه مرتبة متقدمة ضمن صفحة نتائج البحث، حيث أن أهمية البحث تتبع من أهمية الترتيب المتقدم في صفحة نتائج البحث لمحرك البحث. وتأتي الأهمية العملية للبحث من أهمية متغيراته والتي تتمثل باستراتيجيات يمكن اتباعها ربما تسهم في تحسين ترتيب المواقع الإلكترونية للمنظمات الصحية محل الدراسة فيما لو أخذ بنتائج الدراسة وتم استخدام الاستراتيجيات المناسبة لتهيئة المواقع لمحركات البحث باستخدام استراتيجيات تحسين محركات البحث (SEO).

4- فرضيات البحث:

يهدف الإجابة عن أسئلة البحث وفي سبيل تحقيق أهدافه تم وضع الفرضية الرئيسية الآتية:
لا توجد فروق معنوية بين متوسط الإجابات حول استخدام تحسين محركات البحث في المواقع الإلكترونية للمنظمات الصحية السورية محل الدراسة بما يتوافق مع محركات البحث وبين الوسط الحسابي الحيادي (3) الخاص بأداة القياس في مقياس لايكيرت الخماسي.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

– لا توجد فروق معنوية بين متوسط الإجابات حول استخدام الكلمات المفتاحية في المواقع الإلكترونية للمنظمات الصحية محل الدراسة بما يتوافق مع محرك البحث وبين الوسط الحسابي الحيادي (3) الخاص بأداة القياس في مقياس لايكيرت الخماسي.

– لا توجد فروق معنوية بين متوسط الإجابات حول استخدام المحتوى في المواقع الإلكترونية للمنظمات الصحية محل الدراسة بما يتوافق مع محرك البحث وبين الوسط الحسابي الحيادي (3) الخاص بأداة القياس في مقياس لايكيرت الخماسي.

5- منهجية البحث:

اعتمد الباحث لتحقيق أهداف البحث على المنهج الوصفي التحليلي. حيث تضمن البحث جانبين، الأول يتعلق باطلاع الباحث على المراجع العلمية ذات الصلة بموضوع البحث، أما الجانب الثاني فقد تضمن جمع البيانات من المنظمات الصحية محل الدراسة بواسطة استبانة تم تصميمها لهذا الغرض تضمنت الجوانب الرئيسية لمضمون البحث، وتم اختبار الصدق للاستبانة بعرضها على أكاديميين لأخذ ملاحظاتهم، وقد أجريت التعديلات اللازمة، وأيضاً تم اختبار ثبات الاستبانة (أداة البحث) باستخدام معادلة الاتساق الداخلي "ألفا كرونباخ" حيث بلغ معامل الثبات للأداة (0,94)، وهو جيد لأغراض الدراسة، واعتمد على أسلوب التحليل الاحصائي للبيانات باستخدام برنامج SPSS-21 وذلك باستخدام المؤشرات التالية: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، اختبار (ت- ستودينت) لحساب الفرق بين المتوسط والوسط الحيادي للمقياس، وتم اعتماد مستوى معنوية (0.05) لقبول أو رفض الفرضيات، وهو من المستويات المعنوية المتفق عليها في اختبار الفرضيات.

6- متغيرات البحث:

متغير البحث هو تحسين المواقع الإلكترونية للمنظمات الصحية في محركات البحث، وسيتم قياسه بقياس اثنين من تقنياته وهما: متغير الكلمات المفتاحية، متغير المحتوى.

7- حدود البحث:

- 1-7- الحدود الزمانية: المواقع الإلكترونية لمشافي اللاذقية في محركات البحث خلال فترة إعداد هذا البحث.
- 2-7- الحدود المكانية: محرك بحث غوغل، المواقع الإلكترونية لمشافي اللاذقية في محرك البحث غوغل، مشافي اللاذقية.
- 3-7- الحدود الموضوعية: تحسين محركات البحث (SEO)، الكلمات المفتاحية، المحتوى.
- 8- مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع عملاء مشافي اللاذقية، حيث تم توزيع الاستبانة على عينة ميسرة مكونة من (350) عميلاً من عملاء المشافي في مدينة اللاذقية.

9- الدراسات السابقة:

دراسة أبو راوي بعنوان: "تحسين سرعة استجابة المواقع الإلكترونية لمحركات البحث: موقع جامعة مصراته (ليبيا) نموذجاً"، (2021): هدفت الدراسة إلى استكشاف العوامل المؤثرة على سرعة استجابة المواقع الإلكترونية وتحسين أداء الموقع عبر تنفيذ عدد من الخطوات التقنية لتحسين سرعة استجابة المواقع الإلكترونية لمحركات البحث بهدف زيادة فرص ظهور الموقع

في نتائج البحث الأولى مقارنة ببعض المواقع المشابهة، وكذلك إلى تحديد العوامل المؤثرة على سرعة استجابة المواقع الإلكترونية بتحليل موقع جامعة مصراتة لمدة أربعة أشهر، ولتحقيق ذلك تم تحليل محتويات المواقع الإلكترونية باستخدام أدوات التحليل المختلفة. وتم استخدام تصنيف منظمة (Webometrics) لتحديد تصنيف المواقع. ومقياس (Alexa) لتحليل عوامل تصنيف هذه المواقع. واستخدم أداة (pagespeed insights) لتحديد سرعة استجابة المواقع وطرق تحسينها، وكان أهم نتائج الدراسة أنه بعد إجراء مقارنة لسرعة استجابة موقع الجامعة قبل وبعد إجراء التحسينات المقترحة كانت النتيجة هي ارتفاع سرعة استجابة موقع جامعة مصراتة لمحركات البحث وظهوره للمستخدم من 47% إلى 98%.

دراسة الزهيري بعنوان: "أدوات تحرير المستندات الرقمية وأهميتها في تحسين ظهورها بمحركات البحث"، (2019): هدفت الدراسة إلى توظيف أدوات تحرير المستندات الرقمية، وإمكانية استثمارها في تحسين فرص البحوث والدراسات الأكاديمية، بالظهور في محركات البحث برتب متقدمة، من خلال إجراء تطبيقات عملية بالإفادة من خصائص تحرير المستندات الرقمية التي يدعمها نظام word وأدوات البيانات الوصفية لأسماء الملفات التي يدعمها نظام التشغيل windows، واعتمدت الدراسة على المقارنة الاستنباطية كمنهج للتفكير، وعلى المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة وتعريفها، ومن أهم نتائج الدراسة التحقق من جدوى الأدوات وفعاليتها في تحسين ظهور المستند الرقمي بعد تطبيق الخصائص المطلوبة في المستند الرقمي الذي تم تحريره ببرنامج word إصدار 2013، في بيئة نظام ويندوز 8، وكذلك تم التحقق بعد عشرين يوم من نشر البحث في محرك البحث غوغل للتأكد بشكل عملي من نتائج الدراسة.

دراسة Prakash بعنوان: "Search Engine Optimization Techniques for Attracting Organic Traffic to Websites" (2020): هدفت الدراسة إلى تحديد تقنيات السيو داخل الصفحة وخارجها، إضافة لتحديد تقنيات الصندوق الأبيض والأسود للسيو، والمقارنة بين جميع التقنيات وأيها أفضل، واعتمد الباحث المقارنة الاستنباطية كمنهج للتفكير، وعلى المنهج الوصفي لوصف المتغيرات وتحديد التقنيات المستخدمة، والمقارنة بينهما، وخلصت الدراسة إلى أن العالم يتجه من مصادر المعارف إلى الانترنت للبحث عن المعلومات ذات الصلة بالمحتوى المطلوب، وكذلك أن معظم المستخدمين ينقرون على أعلى النتائج التي تظهر في محركات البحث ويصبح الترتيب حاسم لتجهيز موقعنا بالتقنيات المناسبة لتحسين ترتيبه في محركات البحث، إضافة إلى أن هذه التقنيات تساعد موقعنا ليأخذ ترتيب شهير في نتائج البحث بواسطة تحسين محركات البحث المعروفة بالسيو.

دراسة Nataliia & Oksana بعنوان: "SEO WEB-Resource strategy development" (2020): هدفت الدراسة إلى تصميم وإعادة توزيع بنية موقع ويب، وتحسين الظهور الداخلي والخارجي لمحركات البحث الخاصة بالمصادر، إضافة إلى معالجة عمليات الرؤية لواجهة الموقع و العامل السلوكي، حيث اعتمدت الدراسة المقارنة الاستنباطية كمنهج عام للتفكير، والمنهج الوصفي لوصف متغيرات البحث وتعريفها وفقاً لأدب البحث، وستقوم بعمل مقارنة بين كافة التقنيات التي تطرقت لها الدراسة والشروط الواجب توفرها في الموقع الإلكتروني بهدف دفع ترتيبه لأعلى في نتائج محركات البحث، وخلصت الدراسة إلى أن استخدام قواعد السيو الصحيحة في موقع الويب دون استخدام الإعلان التجاري في موقع الويب، بمساعدة نظام المعلومات الموجودة لدينا، فهذا يؤدي إلى تحسين ظهور الموقع عبر محركات البحث بطريقة مجانية، ومن وجهة نظر هذه الدراسة الحل واسع الآفاق بهدف تحسين ظهور الموقع في محركات البحث ولدينا الكثير من الخيارات.

10- الإطار النظري للبحث:

10-1- محرك البحث (search engine):

ذكر سليمان (2011) أن محركات البحث ما هي إلا مواقع إلكترونية تهتم بفهرسة المواقع بطريقة عملية يسهل معها الوصول إلى هذه المواقع عبر ما يعرف بالكلمات المفتاحية. وأورد غدير (2017) بأن محركات البحث أصبحت بوابة إلى الأعمال التجارية عبر الإنترنت. ونتيجة الشعبية المتزايدة لمحركات البحث بدأت منظمات الأعمال والتجار باستخدامها للإعلان، ويرى العديد من المعلنين أن محركات البحث تعد تقنية مثالية لترويج المبيعات، لأن المتسوقين يبحثون عن معلومات ومنتجات محددة عندما يستخدمون محركات البحث، ويعتبر محرك البحث غوغل صاحب الحصة السوقية الأكبر بين محركات البحث على الانترنت:

حيث أنه وفقاً للموقع الإحصائي الإلكتروني **Alexa. Com** حتى تاريخ 1/1/2021:

– يتصدر محرك بحث **Google** الترتيب العالمي لمحركات البحث.

– فيما يليه محرك بحث **Bing** ثانياً.

– أما ثالثاً فيأتي محرك بحث **Yahoo**.

ووجد **Hansen (2009)** بأنه من أهم ميزات محركات البحث:

1. إن كمية المعلومات المتوفرة على محركات البحث كبيرة جداً وتكون مفهومة ومصنفة بشكل يساعد المستخدمين في الحصول على ما يريدون أو ما يبحثون عنه.
2. محركات البحث تجذب كل من انتباه المستخدمين والمعلنين الذين يرغبون في الدفع مقابل عرض إعلاناتهم في محركات البحث؛ حيث تستخدم محركات البحث كوسيط بين المستخدمين والمعلنين.
3. الاستهداف المحلي أو الإقليمي عبر محركات البحث؛ حيث يستطيع المعلن أن يحدد المنطقة الجغرافية التي يرغب أن يظهر الإعلان فيها أمام المستخدم.

10-1-1- نتائج البحث (search result):

يرى **Prakash (2020)** أن كل محرك بحث لديه مجموعة فريدة من النتائج لكل مستخدم لمحرك البحث، وقد وجد **mayank (2018)** أن النماذج المختلفة لنتائج البحث تعود في محرك البحث غوغل للتالي:

– الإعلانات المدفوعة (**Paid ads**): وهذه غالباً تصدر نتائج محركات البحث. وتشير المصادر أن الإعلان أيضاً يتوضع على طول رابط النتائج. هذه النتائج تجهز بواسطة غوغل وفقاً للصفحة التي تجربها الشركات المختلفة مع غوغل.

– نتائج أساسية (**Organic results**): هذه النتائج تعود لنظام حسابات البحث وأيضاً تدعى النتائج الطبيعية. كل تقنيات السيو (**SEO**) تهدف لتحسين الترتيب لموقع ويب معين في قائمة النتائج الأساسية (**organic result list**) التي يزودنا بها محرك البحث.

– النتائج المختلطة (**Blended results**): يوجد نتائج تنتج بشكل أوتوماتيكي بواسطة محرك البحث تركز على موقعنا أو على المنافع السابقة –عمليات البحث السابقة للمستخدم– هذه تكون أشياء متنوعة من الصور، الفيديوهات، الخرائط، الأفلام، مواصلات عامة الخ. مثال: إذا أي مستخدم بحث من أجل "Restaurants" فإن نتائج البحث يمكن أن تحتوي المطاعم المجاورة لموقعه.

وذكر الزحيلي (2016) أن النتائج هي المعلومات (نتائج بحث المصطلح) العائدة لك من موقع البحث عند

البحث عن شيء معين. هذه النتائج لا تأتي من موقع البحث بل من نظام البحث.

10-2-الموقع الإلكتروني Website:

ذكر زيد (2018) أن الموقع الإلكتروني هو الوجود الإلكتروني للمنظمة على الإنترنت، الأمر الذي يمنحه أهمية كبيرة فكثيراً ما يصل العملاء للموقع الإلكتروني للمنظمة قبل معرفتهم بالمنظمة في الواقع الحقيقي، و يعكس هذا الموقع صورة ذهنية تجاه المنظمة تكون غالباً ثابتة لدى المستخدمين.

ووجد **Hu (2002)** أن المواقع الإلكترونية تقدم العديد من الميزات والفوائد نذكر منها الآتي:

1. المواقع الإلكترونية تعدّ وسطاً ممتازاً لتحميل المعلومات والتفاصيل.
2. مواقع الويب مريحة.
3. تعدّ المواقع الإلكترونية وسيلة منطقية عبر تقديمها المعلومات التفصيلية بشكل منطقي، على خلاف الإعلان التقليدي الذي يعمل على إثارة العواطف.
4. المواقع الإلكترونية فعّالة في تحقيق الأهداف طويلة وقصيرة المدى، كما أن المواقع الإلكترونية المصمّمة بشكل جذاب فعّالة في خلق الوعي تجاه الصنّف (العلامة التجارية) للسلع والخدمات المعلن عنها.
5. تساعد المواقع الإلكترونية على تنفيذ الصفقات مباشرة من قبل المستهلكين رداً على الإعلان. وبالرغم من أنّ هذه المواقع الإلكترونية هي أداة ترويجية فاعلة، إلا أنّها بحاجة إلى الترويج أيضاً؛ لأنّ المواقع التي لا يروّج لها تبقى مخفية ولا يمكن الوصول إليها بسهولة (أبو فارة، 2007).

10-3-تحسين محركات البحث (search engine optimization (SEO):

أشار غدير (2017) أن محركات البحث تقوم بالزحف إلى المواقع وفهرستها في محركات البحث وإن ظهور هذه المواقع في أولى نتائج البحث يعتمد على العديد من العوامل وهذا أدى إلى ظهور ما يسمى بالـ **SEO** (تحسين الظهور في محركات البحث: **Search Engine Optimization**)، حيث يعرف تحسين الظهور في محركات البحث بأنه:

- مجموعة من التقنيات التي يقوم بها صاحب الموقع أو المطور ليسهم في ظهور الموقع في النتائج الأولى لمحركات البحث.

- عملية التأثير على ظهور موقع الويب في نتائج البحث غير المدفوعة لمحرك البحث (**ORGANIC**) حيث يؤثر تحسين محركات البحث في نتائج البحث المجانية فقط وليست المدفوعة أو النتائج "الدعائية" مثل **GOOGLE ADWORDS**.

10-3-1-نماذج السيو (Types of SEO):

أوضح **Prakash (2020)** أن النموذج الهام هو الذي يعتمد على وجهة نظر صفحة الويب: من وجهة نظر صفحة الويب التي تحتاج للتحسين، تقنيات تحسين محرك البحث تصنف كالتالي:

1. **On page SEO**: هذه التحسينات تنجز على صفحة الويب بشكل مباشر ومن هنا أتى اسم التحسين على الصفحة (**Vikas & Amruta, 2018**). عوامل الـ (**On page**) تؤثر بشكل مباشر على ترتيب صفحة الويب و يتم التحكم بها من خلال أكواد خاصة وتغييرات في مظهر وهيئة الموقع. بعض تقنيات (**on page SEO**) هي التالي:

أ. علامة ميتا ووصف ميتا (**Meta tag and Meta description, Meta: Metadata**)

(**element-HTML: HyperText Markup language**). علامة ميتا تعطي معلومات لمحرك

البحث حول صفحة الويب عند الزحف. وصف الميتا يركز على ماذا يمكن أن يجد المستخدم محتوى ذو صلة في هذه الصفحة المعنية.

ب. علامة عنوان الموقع و علامة عنوان الصفحة (**Title tag and Heading tags**): علامة عنوان الموقع تعرف في **HTML** بأنها عنوان صفحة الويب. وعلامة صفحة الويب في **HTML** متنوعة في الحجم من **H1** وحتى **H6** (من الأكبر للأصغر). وجود الكثير من علامات **H1** يزيد إمكانية ظهور الصفحة الويب على محرك البحث.

ج. رابط (**URL STRING**): روابط **URL** يجب أن تكون قصيرة، موجزة ومختصرة وسهلة القراءة. ويوصى في **URL** أن يتم الفصل بين كل كلمة والأخرى باستخدام واصلة صغيرة (-).

د. الكلمات المفتاحية (**Keywords**): استخدام الكلمات المفتاحية الفعالة والناجحة التي يمكن أن يبحث عنها المستخدمون، يحتاج للإضافة على صفحة الويب. وتضمن كلمات مفتاحية عن الموقع الجغرافي وكلمات مفتاحية إعلامية وأخرى تتعلق بالعمل التجاري للموقع يحسن ظهور الصفحة.

هـ. الصورة المحسنة (**Optimizing image**): علامة (وسم) الصورة يستخدم بإضافة صورة إلى صفحة الويب. استخدام كلمات مفتاحية صحيحة في وصف الصورة يزيد الفرصة للحصول على ترتيب أفضل في نتائج البحث.

2. **Off page SEO**: ذكر **Vikas** (2018) بأن هذه التحسينات تكون خارج صفحة الويب ومن هنا أتى اسم (**off page optimization**)، وإن عوامل الـ **off page** تصف كيف يتفاعل المستخدمون مع صفحة الويب أدنى تحسين من مواقع التواصل الاجتماعي وقادة الرأي. بعض من تقنيات **off page SEO** هي التالي:

أ. محتوى خلاق وقابل للتجزئة (**Creating sharable content**): المحتويات المفيدة وذات الصلة بموضوع الموقع دائماً يساعد في عمليات التحسين. هذه المحتويات دائماً تزيد الروابط الخلفية الفعالة لصفحة الويب الهدف.

ب. العقود مع مواقع التواصل الاجتماعي (**Social media engagement**): مواقع التواصل الاجتماعي هي منصات جديدة للتواصل ولذلك فوجهات النظر الإيجابية في مواقع التواصل الاجتماعي تستطيع رفع وزيادة شعبية ورواج صفحة الويب.

ج. الإذعان المبوب (**Classified submission**): من خلال الإعلانات المبوبة في الدلائل الشعبية (**popular directories**)، أكثر الزوار للموقع يمكن جذبهم لصفحة الويب. الفعالية لاستراتيجية الإعلان تعتمد على شعبية الدليل الذي يتم فيه نشر الإعلان.

د. جدولة الأعمال (**Business listing**): وجود الكلمات المفتاحية في تصميم الدومين (**Domain**) الخاص بالنشاط أو الأعمال يؤثر بشكل كبير في النتيجة الإجمالية في عمليات ترتيب الصفحة. حيث أنه يوصى بأن تتضمن الأعمال المتنوعة اقتراحات لإضافتها ضمن صفحة الويب لزيادة التجارة الإلكترونية.

هـ. إذعان المقال (**Article submission**): المقالات المنشورة ذات الصلة بموضوع الموقع لأدلة المقال (**article directories**) تضيف فرصة للحصول على روابط خلفية فعالة لصفحة الويب. حيث أن أدلة المقال تفهرس بشكل فعال بواسطة غوغل و محركات البحث الأخرى وهكذا نحصل على ترتيب عالي في نتائج البحث المنتظرة.

اختصرها **Zlatin** (2020) بالتالي: **On-Page vs Off Page SEO** هي:

ينظر محرك البحث لنقطتين عندما يقوم موقعك الإلكتروني ليقارنه مع المواقع الأخرى على الويب وهما:

1. **On-Page SEO**: تبحث في موقعك (أو صفحتك) وماذا يحتوي.

2. **Off-Page SEO**: تبحث في مدى موثوقية وشعبية موقعك.

ببساطة، ما هو الترتيب المحدد لموقعك بواسطة معايير الـ **on-page**، وكيف تجعل ترتيب موقعك أعلى في نتائج البحث بالاعتماد على معايير **Off-page**.

وقد اختار الباحث في هذه الدراسة الكلمات المفتاحية من **SEO on page** بسبب الأهمية الكبيرة للكلمات المفتاحية بالتأثير على ترتيب الموقع فهي تعتبر أهم عنصر فيها.

واختار أيضاً المحتوى من عناصر **SEO-off page** لأن المحتوى يعتبر أهم عنصر فيها والأكثر تأثيراً على المتلقي إضافة لأن كتابة المحتوى الذي يتوافق مع محرك البحث يعتبر من أهم وظائف مسؤول التسويق في الموقع الإلكتروني.

10-4-الكلمات المفتاحية (Keywords):

أوضح غدير (2017) أن أهم عنصر في ثقافة الـ **SEO** هي الكلمات المفتاحية فعندما يقوم المستخدم بالبحث عن موضوع ما فإنه يضع في خانة البحث بضعة كلمات للموضوع الذي يريد البحث عنه ويقوم محرك البحث بمطابقة هذه الكلمات مع الكلمات التي يضعها مدراء المواقع للتعريف عن مواقعهم وهذه الكلمات هي ما يعرف بالكلمات المفتاحية الخاصة بموقع ما. وذكر **Wall (2007)** أن الكلمات المفتاحية تشير إلى استخدام كلماتٍ دقيقة ذات صلة بطبيعة عمل المنظمة.

وقد أورد غدير (2017) أنه إذا كان الموقع يستهدف الحصول على زوار من محركات البحث فإن معرفة الكلمات التي يقوم الزوار بالبحث عنها والتي تتعلق بمجال الموقع بشكل مباشر أمر ضروري حيث يتم توظيف الكلمات المفتاحية أثناء برمجة الموقع في أماكن معينة ضمن الموقع وليس بشكل عشوائي فأهمية الكلمات المفتاحية لا يقاس بالعدد فقط بل بالتنوع ومكان التواجد.

أما **Grappone (2011)** إن اختيار الكلمات المفتاحية أساسي وضروري والسبب في ذلك بأنه: إذا لم يتمكن محرك البحث من الربط بين موقعنا على الويب والكلمات التي يبحث عنها مستخدم الويب فلن يظهر موقعنا في صفحة نتائج البحث.

وذكر غدير (2017) أنه يتم اختيار سلسلة من الكلمات المفتاحية المثالية حيث تكون ليست مخصصة جداً بحيث من النادر أن يبحث عنها أي مستخدم، وكذلك ليست شائعة جداً بحيث تكون هناك منافسة كبير عليها.

وأوضح أيضاً لتحديد الكلمات المفتاحية هناك العديد من الأدوات التي تساعد على ذلك منها:

– **GOOGLE TRENDS**

– **GOOGLE KEYWORDS**

10-4-1-الطريقة المثلى لاستخدام الكلمات المفتاحية:

وجد **Danny (2011)** أن هناك قواعد يجب اتباعها عند اختيار الكلمات المفتاحية للموقع وعند استخدام هذه

الكلمات هناك قواعد وضعتها محركات البحث وعلى القائمين على مواقع الويب استخدام الكلمات المفتاحية بما يتوافق معها لتحسين ترتيب ظهور الموقع في نتائج محركات البحث، وتتمحور حول التالي:

1. استخدام الكلمات المفتاحية في: اسم المجلد، اسم الملف، ملفات الصفحة وملفات الصور.

2. استخدام الكلمات المفتاحية قريباً من أعلى الصفحة.

3. استخدام الكلمات المفتاحية في بطاقة العنوان (**<H> Heading Tag**).

4. استخدام الحرف الأسود العريض والمائل في كتابة الكلمات المفتاحية. محركات البحث تنتبه لذلك.

5. وضع الكلمات المفتاحية في قائمة التعداد النقطي.

6. يجب أن تحتوي الروابط ضمن الموقع كلمات مفتاحية، وبدلاً من مفتاح أضغط هنا، يجب استخدام كلمات مفتاحية في مفتاح الانتقال من صفحة لأخرى.

10-5- المحتوي Content:

ذكر الزحيلي (2016) أن محركات البحث تتحاز للصفحات الممثلة بالمحتوى النصي الذي يحوي الكلمات المفتاحية، تحتاج صفحة الويب من 200 إلى 400 كلمة بشكل وسطي لكي يحدد محرك البحث محتوى الصفحة، ويساعد المحتوى النصي محركات البحث في معرفة محتوى الصفحة عموماً. وعندما لا يمتلك موقع الويب محتوى نصي كافي ليتم قراءته من محركات البحث، فإن محرك البحث يجد صعوبة في تحديد ماهية موقع الويب وبالتالي لن يعطيه أي ترتيب.

10-5-1- كتابة محتوى الموقع الإلكتروني:

أوضح شريتح (2013) أن شكل الموقع الجذاب لا شك يثير انتباه المستخدم ويدفعه لتصفح الموقع للوهلة الأولى، ولكنه يعتبر خطوة أولى وغير كافية في حال لم يترافق الشكل الجذاب مع المحتوى الهام للمستخدم، والذي يتميز بلغة مخاطبة جذابة ومفهومة وواضحة، تشعر المستخدم بالفائدة والمتعة معاً وتوحي له بالثقة بالمنظمة صاحبة الموقع ومنتجاتها، الأمر الذي يغيره بالشراء ويحوله إلى عميل حقيقي، لذا بدون المحتوى الهام لن يكون لشكل الموقع أي أهمية، حيث أنه حقيقة المحتوى هي التي تصنع المبيعات.

10-5-2- أسلوب المحتوى:

ذكر شريتح (2013) أنه يجب أن يكون أسلوب كتابة محتوى الصفحة هو الأساس، من ناحية أن يكون مقنع لزائري الموقع الإلكتروني المهمين بالمنتج الذي يقدمه الموقع، وإضافة لدراسة للطريقة التي ستتوجه بها إلى الجمهور المستهدف وبالكلمات التي ينتظرها المستخدم، والتي تجيب عن أسئلته فيما يتعلق بالمنتج، وبالنهاية تؤكد له أن ما يبحث عنه موجود لدى موقع المنظمة، بالمواصفات التي تلي رغباته وتشبع احتياجاته، ويعتبر الأسلوب الأفضل لذلك هو الذي يمنح الزائر للموقع الشعور بأنه قد جاء للموقع الصحيح وأنه سيشعر بالرضا عن التعامل مع المنظمة، وأن هدف المنظمة الأساسي هو رضاه، وأن المنتج الذي يبحث عنه ويلبي رغباته وحاجاته موجود قريباً جداً منه، إضافة إلى وجود تعبير صريح وواضح أن المنظمة تقدم خدمات ما بعد البيع بالطريقة التي ترضي العميل وبأفضل صورة. وقال أنه يجب اعتماد أسلوب المخاطبة، باستخدام كلمة "أنت" "لك" وبشكل مباشر وكأن البيع يحصل في الواقع الحقيقي وليس الافتراضي.

وأضاف بأنه إضافة للشرح الوافي عن المنتج والمنافع التي يمكن أن يعود بها على العميل، يجب كتابة أسئلة والإجابة عنها كأن الزائر يسأل بنفسه، وإن الشعور بما يفكر به الزائر وما هي الأسئلة التي تخطر في ذهنه والإجابة عنها، يعطيه قناعة بحرفية الموقع، ويمنحه شعور الطمأنينة الذي يجعله يتشجع في اتخاذ خطوة الشراء من الموقع.

10-5-3- تنسيق المحتوى:

وجد شريتح (2013) أنه يجب أن يتم كتابة المحتوى على شكل فقرات قصيرة بينها مسافات بيضاء مما يسهل على المستخدم قراءتها، من الأفضل استخدام النص بنمط عادي مريح للقراءة، أي نمط لا يحتوي زخارف أو يعطي الزائر للموقع الإحياء بأن الموقع للهواة، ويمنع بشكل مطلق تماماً أن توضع الكتابة بشكل صورة، حيث يجب أن تكون كتابة عادية مؤلفة من أحرف ونص مكتوب ضمن الصفحة، وإلا فلن تتعرف عليه عناكب محرك البحث.

تبدأ كتابة المحتوى بعنوان مناسب للصفحة - كل موقع إلكتروني يتكون من عدد من الصفحات-، يجب أن يكون العنوان واضح وكبير لجذب انتباه الزائرين، وأسفل العنوان يتم كتابة فقرة صغيرة ومختصرة لا تتجاوز الخمسة أسطر ولا تقل عن ثلاثة أسطر، يكتب فيها وصف للمنتج الذي تروج له هذه الصفحة أو يتم وصف للصفحة بشكل عام، وفي حال يوجد

محتوى إضافي فيتم تقسيمه إلى أقسام بحيث يتألف كل قسم من عنوان فرعي وفقرات متوسطة الحجم. وتعتبر العناوين الفرعية هامة جداً لأن زائري المواقع الإلكترونية يقومون بتصفح محتويات الصفحة بشكل سريع بالنظر إلى العناوين الفرعية، فإذا كانت جذابة فإنها ستدفعه للقراءة والبقاء لفترة أطول في الموقع.

10-5-4-صيغة المحتوى النصي:

أوضح Wall (2008) أنه يتم إخبار محرك البحث بأن جزءاً من المحتوى النصي مهماً بطرق مختلفة منها:

1. كتابة النص بحرف أسود عريض.
2. كتابة النص بحرف طباعي مائل.
3. كتابة كل حرف في بداية كل كلمة بحرف كبير (Uppercase).
4. كتابة الكلمة المفتاحية في قائمة نقطية (Bullet list).
5. كتابة جزء من النص بنمط خط أكبر من النص المحيط به.

11-النائج والمناقشة:

أجرى الباحث اختبار الصدق والثبات الداخلي ألفا كرونباخ لمعرفة تمتع بنود الاستبانة بالاتساق الداخلي والتأكد من صدق وثبات البيانات وصلاحياتها للدراسة وحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (1): اختبار الصدق والثبات ألفا كرونباخ

الكلمات المفتاحية	0,87	يتمتع بالثبات الداخلي
المحتوى	0,93	يتمتع بالثبات الداخلي
الإجمالي	0,94	الاستبانة ككل تتمتع بالثبات الداخلي

المصدر: من إعداد الباحث على برنامج Word اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 21 نجد من الجدول رقم (1) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لكل من متغيرات الاستبانة بشكل فردي وبشكل إجمالي أكبر من (0.65)، مما يدل على وجود اتساق داخلي كبير في الاستبانة وصلاحياتها للدراسة.

11-1-التحليل الوصفي:

11-1-1-الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الديمغرافية:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات الديمغرافية في الاستبانة وكانت لدينا النتائج التالية:

الجدول رقم (2): الدراسة الوصفية لجنس المستقصى منه

جنس المستقصى منه					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	180	51.4	51.4	51.4
	أنثى	170	48.6	48.6	100.0
	Total	350	100.0	100.0	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 21

يتبين من الجدول أن عدد الذكور في عينة البحث (180) بينما بلغ عدد الإناث (170).

الجدول رقم (3): الدراسة الوصفية لعمر المستقصى منه

عمر المستقصى منه					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دون 18	60	17.1	17.1	17.1
	18-25	80	22.9	22.9	40.0
	26-45	60	17.1	17.1	57.1
	46-59	60	17.1	17.1	74.3
	60 فما فوق	90	25.7	25.7	100.0
	Total	350	100.0	100.0	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 21

الجدول رقم (4): الدراسة الوصفية للمستوى التعليمي للمستقصى منه

المستوى التعليمي للمستقصى منه					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ثانوي وأقل	140	40.0	40.0	40.0
	معهد	150	42.9	42.9	82.9
	جامعي فأكثر	60	17.1	17.1	100.0
	Total	350	100.0	100.0	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 21

الجدول رقم (5): الدراسة الوصفية لمعدل زيارة الموقع الإلكتروني

معدل زيارة الموقع الإلكتروني					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نادراً	100	28.6	28.6	28.6
	أحياناً	70	20.0	20.0	48.6
	غالباً	110	31.4	31.4	80.0
	دائماً	70	20.0	20.0	100.0
	Total	350	100.0	100.0	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 21

11-2- اختبار الفرضيات:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق معنوية بين متوسط الإجابات حول استخدام الكلمات المفتاحية في المواقع الإلكترونية للمنظمات الصحية محل الدراسة بما يتوافق مع محرك البحث وبين الوسط الحسابي الحيادي (3) الخاص بأداة القياس في مقياس لايكيرت الخماسي.

ولاختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبار ستودينت لعينة واحدة وكانت النتائج التالية:

الجدول رقم (6): اختبار ستودينت للفرضية الفرعية الأولى (جدول الإحصاءات الوصفية)

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الكلمات المفتاحية	350	2.54	1.203	.203

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 21.

الجدول رقم (7): اختبار ستودينت للفرضية الفرعية الأولى (جدول اختبار ستودينت)

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الكلمات المفتاحية	-2.249	349	.031	-.457	-.87	-.04

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 21.

نلاحظ من الجدول رقم (7) أن: قيمة $\text{Sig} = 0.031$ وهي أصغر من 0.05 هذا يعني أن الاختبار معنوي وبالتالي نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: توجد فروق معنوية بين متوسط الإجابات حول استخدام الكلمات المفتاحية في المواقع الإلكترونية للمنظمات الصحية محل الدراسة بما يتوافق مع محرك البحث وبين الوسط الحسابي الحيادي (3) الخاص بأداة القياس في مقياس لايكرت الخماسي.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق معنوية بين متوسط الإجابات حول استخدام المحتوى في المواقع الإلكترونية للمنظمات الصحية محل الدراسة بما يتوافق مع محرك البحث وبين الوسط الحسابي الحيادي (3) الخاص بأداة القياس في مقياس لايكرت الخماسي.

ولاختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبار ستودينت لعينة واحدة وكانت النتائج التالية:

الجدول رقم (8): اختبار ستودينت للفرضية الفرعية الثانية (جدول الإحصاءات الوصفية)

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
محتوى الموقع الإلكتروني	350	2.54	1.432	.242

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 21.

الجدول رقم (9): اختبار ستودينت للفرضية الفرعية الثانية (جدول اختبار ستودينت)

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
محتوى الموقع الإلكتروني	-1.917	349	.064	-.464	-.96	.03

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 21.

نلاحظ من الجدول رقم (9) أن: قيمة $\text{Sig} = 0.064$ وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدم التي تقول: لا توجد فروق معنوية بين متوسط الإجابات حول استخدام المحتوى في المواقع الإلكترونية للمنظمات الصحية محل الدراسة بما يتوافق مع محرك البحث وبين الوسط الحسابي الحيادي (3) الخاص بأداة القياس في مقياس لايكيرت الخماسي. الفرضية الرئيسية: ثم قام الباحث باختبار الفرضية الرئيسية للبحث والتي تقول: لا توجد فروق معنوية بين متوسط الإجابات حول استخدام تحسين محركات البحث في المواقع الإلكترونية للمنظمات الصحية السورية محل الدراسة بما يتوافق مع محركات البحث وبين الوسط الحسابي الحيادي (3) الخاص بأداة القياس في مقياس لايكيرت الخماسي. حيث تم إجراء اختبار ستودينت لعينة واحدة وكانت النتائج التالية:

الجدول رقم (10): اختبار ستودينت للفرضية الرئيسية (جدول الإحصاءات الوصفية)

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
تحسين الموقع الإلكتروني الصحي في محركات البحث	350	2.54	1.283	.217

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 21

الجدول رقم (11): اختبار ستودينت للفرضية الرئيسية (جدول اختبار ستودينت)

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
تحسين الموقع الإلكتروني الصحي في محركات البحث	-2.125-	349	.041	-.461-	-.90-	-.02-

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 21

نلاحظ من الجدول رقم (11) أن: قيمة $\text{Sig} = 0.041$ وهي أصغر من 0.05 هذا يعني أن الاختبار معنوي وبالتالي نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: توجد فروق معنوية بين متوسط الإجابات حول استخدام تحسين محركات البحث في المواقع الإلكترونية للمنظمات الصحية السورية محل الدراسة بما يتوافق مع محركات البحث وبين الوسط الحسابي الحيادي (3) الخاص بأداة القياس في مقياس لايكيرت الخماسي. كما نجد من الجدول رقم (10) أن: قيمة المتوسط هي أصغر من (3) الوسط الحسابي الحيادي الخاص بأداة القياس في مقياس لايكيرت الخماسي أي أن أفراد العينة يميلون لعدم الموافقة، مما يعني أنهم لم يصلوا للموقع بسرعة وأن الموقع لا يستخدم تحسين محركات البحث بالشكل الأمثل وفقاً لإجابات أفراد عينة البحث.

12-النتائج:

توصلت الدراسة إلى:

1. عدم استخدام المشافي للكلمات المفتاحية بشكل مناسب في مواقعها الإلكترونية بما يتوافق مع محركات البحث.
2. اعتماد المواقع الإلكترونية للمشفى محتوى يتناسب نوعاً ما مع محركات البحث.

3. عدم استخدام المواقع الإلكترونية للمشافي لتقنيات تحسين محركات البحث، وعدم الانتباه إلى تهيئة المواقع الإلكترونية وفق محركات البحث بهدف ظهور مواقعها الإلكترونية في الصفحة الأولى من محرك البحث غوغل.

13-التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة استخدام أدوات غوغل التي تقوم بتحليل الكلمات المفتاحية الأكثر بحثاً من قبل المستخدم والأقل منافسة من قبل المواقع المماثلة، مما يؤدي إلى تحسين الموقع في محرك البحث غوغل مثل أداة **Google**

.Adwords

2. الاهتمام بالمحتوى بشكل أكبر وتضمينه بالكلمات المفتاحية التي تؤدي إلى أرشفة المواقع الإلكترونية بشكل أسرع، فرغم أن نتائج الدراسة كانت إيجابية تجاه المحتوى، ولكن الاهتمام بالمحتوى يؤدي إلى دفع الموقع لرتبة متقدمة في الصفحة الأولى من نتائج البحث، إضافة إلى أن المتوسط كان يدل على رفض العينة للمحتوى وعدم تلبية المحتوى لاحتياجاتهم.

3. استخدام المواقع الإلكترونية لكافة تقنيات السيو الأخرى التي تسهم في تحسين المواقع في محركات البحث وظهورها بالصفحة الأولى في صفحة بحث محرك البحث غوغل وبنتيجة متقدمة.

14-قائمة المراجع:

1-14-المراجع العربية:

1. أبو فارة، يوسف (ط2) (2007). التسويق الإلكتروني - عناصر المزيج التسويقي. الأردن: دار وائل للنشر.
2. الزحيلي، مناف (2016). كيف تجعل موقعك على الويب يأخذ ترتيب أعلى في محركات البحث. رسالة ماجستير غير منشورة. برنامج ماجستير علوم الويب، الجامعة الافتراضية السورية: الجمهورية العربية السورية.
3. الزهيري، طلال ناظم (2019). أدوات تحرير المستندات الرقمية وأهميتها في تحسين ظهورها بمحركات البحث. مجلة جامعة تشرين. المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات المجلد 23 (46)، 157-174.
4. زيد، ماهر حبيب (2018). أثر وسائل الإعلان والدليل المادي في بناء الصورة الذهنية. أطروحة دكتوراه غير منشورة. قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق: سورية.
5. سليمان، أسامة ربيع (2011). معوقات تبني استراتيجية الإعلان الإلكتروني في سوق التأمين المصري. رسالة التريية وعلم النفس. مجلة عدد 9.
6. شريطح، ريم (2013). الإعلان الإلكتروني في سوريا- بحث ميداني تحليلي ومقترح لتطويره وتفعيل دوره في التسويق أونلاين. رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم الإعلام، كلية الإعلام، الجامعة العربية الألمانية للعلوم والتكنولوجيا: جمهورية ألمانيا الاتحادية- كولونيا.
7. غدير، باسم (2017). التسويق الإلكتروني. سورية: منشورات جامعة تشرين.

2-14-المراجع الأجنبية:

1. Danny, D. (2011). Search Engine Optimization Secrets (1 st ed.). Boston, United States Of America; Pearson Education, Inc.
2. Hansen, Jacob (2009). The economics of search engines search, Ad actions & Games theory. Master thesis. Copenhagen business school.

3. Hu, Hiaogo (2002). The World Wide Web as a vehicle for advertising movies to college students: an exploratory study. master's degree of mass communication. The man ship school of mass communication. Xiangtan University of China.
4. Mayank Kumar Mittal; Neha Kirar; Jasraj Meena. (2018). Implementation of Search Engine Optimization: communication Control and Networking, Octoper.
5. Prakash, Sidharth (2020). Search Engine Optimization Techniques for Attracting Organic Traffic to Websites. International Journal of Recent Trends in Engineering & Research, vol:06, n:05, pp1–6.
6. Vikas M. Patil; Amruta V. Patil (2018). SEO: On–Page+Off–Page Analysis. International Conference on Information, Communication, Engineering and Technology.
7. Wall, A.(2008). SEO Book: a new chapter every day. Oakland.
8. Zlatin, George (2020). On– Page vs Off– Page SEO. digitalthirdcoast.

14-3-المواقع الإلكترونية:

1. موقع محرك البحث غوغل <https://www.google.com>

الملاحق:

استبيان تقييم تحسين المواقع الإلكترونية للمنظمات الصحية السورية

السادة الأعزاء:

يهدف هذا البحث إلى تقييم تحسين المواقع الإلكترونية في محركات البحث لمشافي اللاذقية، لذلك نرجو قراءة العبارات الواردة أدناه ووضع إشارة (√) أمام العبارة في الحقل المناسب والذي يعبر عن رأيك بكل صدق وأمانة علماً أن هذه المعلومات سرية للغاية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين تعاونكم واهتمامكم

الجنس: ذكر أنثى

العمر: دون 18 18-25 26-45 46-59 60 فما فوق

المؤهل العلمي: ثانوي وأقل معهد جامعي فأكثر

معدل زيارة الموقع الإلكتروني: نادراً أحياناً غالباً دائماً

وفيما يلي نص الاستبانة التي تبيّن مدى رضاك عن العبارات التالية مع إعطاء علامات تبعاً للمقاييس التالية:

(1) غير موافق بشدة (2) غير موافق (3) محايد (4) موافق (5) موافق بشدة

م	السؤال	1	2	3	4	5
	الكلمات المفتاحية المستخدمة في الموقع الإلكتروني:					
1-	وصلت بسهولة للموقع الإلكتروني عن طريق الكلمات التي أدخلتها في مربع بحث غوغل.					
2-	وجدت الكلمات التي وضعتها في مربع البحث ضمن عناوين الموقع الإلكتروني للمشفى.					
3-	الكلمات التي استخدمتها في البحث تكررت في محتوى الموقع الإلكتروني للمشفى.					
4-	وضعت كلمة اللاذقية ضمن عبارة البحث في مربع البحث عند بحثي عن المشفى في غوغل.					
	محتوى الموقع الإلكتروني:					
5-	يتم تحميل محتويات الموقع الإلكتروني بسرعة فائقة عند الدخول للموقع.					
6-	يمكنني الوصول إلى المعلومات التي أحتاجها بسرعة من الموقع الإلكتروني للمشفى.					
7-	الموقع الإلكتروني للمشفى يقدم محتوى وافي حول الخدمات التي أحتاجها.					
8-	أتصفح الموقع الإلكتروني للمشفى بسهولة وسلاسة.					

ملاحظات:

نشكر لكم تعاونكم،،،

أثر توزيع الانفاق العام على البنى التحتية للاتصالات ضمن المحافظات السورية في التنمية الاقتصادية المستدامة

د. سمير شرف**

روان صقر*

(الإيداع: 17 آب 2021، القبول: 10 كانون الثاني 2022)

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين الانفاق العام على رأس المال المادي للبنى التحتية للاتصالات في المحافظات السورية و تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة ، لما للاتصالات والتكنولوجيا من أثر في عملية التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى كونها من العوامل المهمة جداً والمؤثرة في إنتاجية المشاريع الاقتصادية وعوائدها و نجاح الاقتصاد التنافسي الحديث.

تم جمع بيانات السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات للفترة (1988-2019) وتم اخضاعها لدراسة اقتصادية مالية احصائية بدأت بتحليل نسب ومعدلات نمو ومكونات هذه المتغيرات، تبعتها دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، وأخيراً تم تقدير معادلات التكامل المشترك طويلة الأجل للإنفاق العام على البنى التحتية للاتصالات في المحافظات السورية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL .

بينت نتائج الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين التنمية الاقتصادية المستدامة كمتغير تابع وبين الانفاق العام على البنى التحتية للاتصالات في المحافظات السورية كمتغيرات مستقلة.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام على البنى التحتية للاتصالات- التنمية الاقتصادية المستدامة.

* طالبة دراسات عليا (دكتوراه) - قسم العلوم المالية والمصرفية- جامعة تشرين - اللاذقية- سورية.

** أستاذ مساعد - قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

The Impact of the Distribution of Public Expenditure on Telecommunications Infrastructure in The Syrian Governorates on Sustainable Economic Development

Rawan Saker *

Dr. Samer Sharaf **

(Received:17 August 2021,Accepted:10 January 2022)

Abstract:

This research aims to study the relationship between public expenditure on telecommunications infrastructure in the Syrian governorates and achieving the requirements of sustainable economic development, telecommunications and technology have an impact on the process of economic development, in addition to being one of the very important factors affecting the productivity and returns of economic projects as well for success Competitive Modern Economy.

The time series data for these variables were collected for the period (1988–2019) and were subjected to a statistical economic and financial study that began by analyzing the rates and growth rates and components of these variables, followed by a study of the stability of the time series, and finally the long–term co–integration equations for public expenditure on on telecommunications infrastructure in the Syrian governorates were estimated using ARDL model: Self–regression model for distributed time gaps.

The results of the study showed the existence of a long–term relationship between sustainable economic development as a dependent variable and public expenditure on telecommunications infrastructure in the Syrian governorates as independent variables.

Keywords: public expenditure on telecommunications infrastructure, Sustainable economic development.

* PHD Student of Financial and Banking Department, Faculty of Economy, Tishreen University, Lattakia, Syria.

** Professor, Financial and Banking Department, Faculty of Economy, Tishreen University, Lattakia, Syria

المقدمة:

تعدّ تكنولوجيا الاتصالات عاملاً مهماً يؤثر في إنتاجية النشاط الاقتصادي في أي بلد أو منطقة وخاصة في الاقتصاد الحديث بعد أن أصبحت كافة التعاملات التجارية والاستيراد والتصدير عن طريق الانترنت والفاكس والتلفاكس والتي تحتاج إلى بنى تحتية للاتصالات قادرة على أداء هذه الوظائف بسرعة وكفاءة عاليتين، حيث من الممكن أن تنقل تكاليف أي نشاط اقتصادي عن طريق توفير شبكات اتصالات وخدمات متنوعة والذي يقود إلى ربحية أعلى وحجم إنتاج أكبر، فتسهيلات البنى التحتية تجذب مستثمرين ونشاطات أكثر إلى ذلك الاقليم أو المنطقة مقارنة مع أقاليم أخرى لديها تسهيلات أقل أو أضعف. حيث وفي شروط مُبسطة إذا كانت البنى التحتية للاتصالات واحدة من عوامل الإنتاج في دالة الإنتاج، فإنه كلما ازدادت إنتاجية الاستثمارات في البنى التحتية ازدادت الإنتاجية الحدية لرأس المال العامل والعمالة وبالتالي الحصول على عوائد أعلى لرأس المال وتحفيز أعلى للنشاطات الاقتصادية. خاصة في ظل ندرة الموارد المتاحة والتغيرات الاقتصادية السريعة في العالم حيث ازدادت الحاجة لتحقيق تنمية مستدامة (Sustainable Development) تكون قادرة على تحقيق وتلبية الاحتياجات الحالية دون إلحاق الضرر بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها والتي تم وضع محددات لها من قبل الأمم المتحدة والتي أصبحت تسعى كافة الدول إلى الوصول لأعلى معدلاتها.

ولكن من الملاحظ أن الاستثمارات في البنى التحتية ومنها الاتصالات لا تتمركز وتتوزع بالشكل الأمثل، وبالتالي يؤدي ذلك إلى اختلال في الخارطة الجغرافية للإنتاجية، حيث أكدت العديد من دراسات التنمية وجود فجوات تنموية و إنتاجية بين الأقاليم أو المحافظات ضمن البلد الواحد واختلافات واضحة بينها، وفي محاولة لتقليص هذه الفجوات والوصول لمعدلات تنموية أعلى تتدخل الحكومات بشكل مباشر عن طريق سياسات الموازنة العامة وخاصة الانفاق العام وآلية توزيعه، وخاصة البنى التحتية للاتصالات باعتبارها عصب الاقتصاد الجغرافي الحديث حيث تؤدي دوراً مهماً في تمركز النشاطات الاقتصادية و تؤثر في العملية الإنتاجية، فعند تخفيض تكاليف الإنتاج تزداد العوائد ومردود رأس المال الخاص.

1. مشكلة البحث:

أصبح العالم كله في مرحلة متقدمة في عصر الاتصالات، ولذلك أصبح تفعيل دور هذه التكنولوجيا يوفر معلومات دقيقة ومهمة لإنجاز المعاملات التجارية بكفاءة وسرعة، ويسهل الاتصال بين الوحدات الاقتصادية المختلف محلياً ودولياً، فقد أصبحت الاتصالات محور الإنتاج وانتشار الشركات عالمياً، وعاملاً أساسياً في الدخول إلى الأسواق العالمية، وتحقيق معدلات تنمية اقتصادية مرتفعة لدفع عجلة التطور الاقتصادي للأمام والذي هو هدف كافة الحكومات لضمان استمرارية اقتصادياتها وتطورها في ظل ندرة الموارد المتاحة، لذلك أصبح من الضروري السعي لتطبيق محددات التنمية المستدامة والتي تم تحديدها من قبل الأمم المتحدة لضمان استمرارية واستدامة عملية التنمية. بالإضافة إلى مشكلة الاختلافات الكبيرة في إنتاجية الأقاليم أو المحافظات والذي يُعد دليلاً على عدم استغلال الموارد بالشكل الأمثل الذي يحقق الاستفادة على المدى الطويل، والذي من الممكن أن يتم التأثير فيها عن طريق سياسات الموازنة العامة المختلفة وخاصة الانفاق العام على الاتصالات في سورية. بالإضافة إلى التأثير الكبير الذي خلفته الحرب على سورية من الانفاق العام وعلى البنى التحتية، ولذلك يمكن طرح مشكلة البحث من خلال التساؤلين التاليين:

- هل يتأثر مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة بسياسة توزيع الانفاق العام على البنى التحتية للاتصالات ضمن المحافظات السورية.
- هل يتأثر مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة بالحرب على سورية من خلال الانفاق العام على البنى التحتية للاتصالات في المحافظات السورية.

2. أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث النظرية من أهمية التنمية المستدامة والذي أصبح أسلوباً من أساليب التنمية التي يفرضها العصر الحاضر، بالإضافة إلى أهمية سياسات توزيع الإنفاق العام على البنى التحتية للاتصالات في التأثير على مساهمة المحافظات في عملية التنمية المستدامة الكلية، وخاصةً بعد أن أصبحت وسائل الاتصالات مصدراً للقوة ودليلاً على التطور الاقتصادي في بلدان العالم. أما الأهمية العملية فتكمن في وضه منهجية لربط سياسات توزيع الإنفاق العام على الاتصالات في المحافظات السورية مع معدلات التنمية الاقتصادية المستدامة ودفع عملية الإنتاج إلى الأمام، وتقديم اقتراحات لواضعي سياسات الموازنة العامة عند اتخاذ قرارات الإنفاق وتموضعها مكانياً بشكل عام وفي مرحلة إعادة الإعمار التي تمر بها سورية بشكل خاص وذلك بالاعتماد على نتائج الدراسة النظرية وبعد دراسة الواقع السوري وخاصة فترة الحرب على سورية.

3. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- اختبار أثر توزع الإنفاق العام للبنى التحتية للاتصالات ضمن المحافظات السورية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ومعرفة مدى تأثيرها بالحرب على سورية.
- تحليل مؤشر التنمية الاقتصادية المركب والذي تم احتسابه وفق معايير الأمم المتحدة ومحدداته خلال الفترة المدروسة.
- اعطاء منظور أكثر دقة وقياساً في سورية لمفهوم الإنفاق العام على البنى التحتية للاتصالات وتوزيعها محلياً ودورها الرئيسي في دفع العملية التنموية واستدامتها وإعادة الإعمار مستقبلاً.

4. فرضيات البحث:

- عدم وجود علاقة معنوية طويلة الأجل بين التنمية الاقتصادية المستدامة وتوزع الإنفاق العام على البنى التحتية للاتصالات في المحافظات السورية.
- عدم وجود علاقة معنوية طويلة الأجل بين التنمية الاقتصادية المستدامة و الحرب على السورية.

5. منهجية البحث:

- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من المحافظات السورية والتي عددها /13/ محافظة حيث تم ضم محافظتي دمشق وريفها لعدم توافر معلومات منفصلة في بداية فترة الدراسة، حيث كانت الفترة الزمنية /1988-2019/
- أسلوب الدراسة: اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة مجموعة من المفاهيم والقواعد والأسس المتعلقة بالإنفاق العام على الاتصالات وأسلوب التحليل الإحصائي لتحليل هذه المعلومات من خلال ربطها بالتنمية الاقتصادية المستدامة، كما تم استخدام النمذجة القياسية ARDL كأسلوب لقياس العلاقة وهو نموذج يتيح قياس العلاقة طويلة وقصيرة الأجل.
- أداة الدراسة: اعتمدت الباحثة في حصولها على المعلومات اللازمة للدراسة من كتب ومراجع ومقالات محكمة ودوريات ومن البيانات الموجودة ضمن المجموعات الإحصائية والنشرات الصادرة عن مصرف سورية المركزي ووزارة المالية بالإضافة إلى البيانات المتوفرة ضمن قاعدة البنك الدولي وتقارير التنمية البشرية و الإسكوا.

6. متغيرات البحث:

- المتغير التابع: مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة المركب.
- المتغيرات المستقلة: التغير السنوي في الإنفاق العام على البنى التحتية للاتصالات في كل محافظة متمثلاً بالتغير السنوي لعدد خطوط الهاتف الثابت.
- المتغير الوهمي: الحرب على سورية.

7. الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

(1). (عقول، 2014) تكنولوجيا المعلومات ودورها في تنمية الاقتصاد السوري "المؤسسة العامة للاتصالات أنموذجاً": بحثت هذه الدراسة في سبل دعم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و مدى مساهمتها في تطوير الخطط والدعم السياسي وأثرها في تنمية الاقتصاد السوري باتباع المنهج الوصفي، حيث أكدت النتائج مساهمة دخول التكنولوجيا في جعل الأفراد منتجين ومصدرين للمعلومات وليس مجرد مستهلكين لها، وتطور قدراتهم على الخلق والإبداع. ولكن كان هناك ضعف في التنسيق بين مخرجات مؤسسات التدريب والتعليم المهني والعلمي واحتياجات السوق المحلية مما أدى إلى نقص الكوادر المحلية المتخصصة، إضافة ما للأزمة الحالية التي تمر بها سورية وخاصة العقوبات المفروضة من أثر في قطاع الاتصالات فقد زادت تكاليفه وتأثرت البنية التحتية وبالتالي زادت أجور الخدمات. ومن المقترحات لهذه الدراسة: زيادة الوعي لاستخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، وادخالها في عمليات التعليم في جميع المستويات التعليمية، بالإضافة إلى زيادة الانفاق العام على هذا القطاع وتعزيز المنافسة والعمل على زيادة كفاءة أنظمة شبكة الاتصالات.

(2). (جمعة، 2010)، دور مؤشرات الأداء في قطاع الاتصالات ومجتمع المعلومات في عكس مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي (حالة الريف السوري) :

هدفت هذه الدراسة لتوفير معلومات دقيقة عن القائمة الأساسية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وبناء مجموعة من المؤشرات الأساسية التي تقيس مدى تقدم سورية في قطاع الاتصالات والمعلومات والسير نحو مجتمع المعلومات (معدل انتشار الهاتف الثابت، معدل انتشار الموبايل، معدل انتشار الانترنت، معدل انتشار الحواسيب)، ومقارنتها مع المؤشرات المثلثة في بعض الدول العربية واختبار مصداقية هذه المؤشرات على عينات من الريف السوري. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى منهج المقارنة الموضوعية. حيث أكدت النتائج مقارنة سورية دول المنطقة العربية في نتائج هذه المؤشرات، كما كان هناك تقارب كبير في النتائج عند المقارنة بين الريف والمدن في سورية دليل على الاهتمام المتكافئ. وقد اوصت هذه الدراسة بتطوير البنية التحتية للمعلوماتية في المدارس واحداث شبكات جديدة وتطبيق التعليم الإلكتروني، بالإضافة إلى السعي لتحقيق التنمية المستدامة عبر تحقيق المساواة في تقديم خدمات الـ ICT الأساسية لكل من الريف والمدينة.

الدراسات الأجنبية:

(3). دراسة لـ (Flrisher et.al, 2007) بعنوان: رأس المال البشري والنمو الاقتصادي وعدم المساواة الإقليمية في الصين.

" Human Capital, Economic Growth, and Regional Inequality in China."

هدفت هذه الدراسة للبحث في الاختلاف في معدلات النمو الاقتصادي على مستوى المقاطعات ونمو إجمالي الإنتاجية الكلية في الصين بين عامي (1988-2003)، بالنسبة للمتغيرات المستقلة تم أخذ مستوى التعليم كمعبر عن رأس المال البشري والاستثمارات الأجنبية كمعبر عن رأس المال المادي أما أثر التكنولوجيا فقد تم قياسه بمسافة السكك الحديدية بين العاصمة لكل مقاطعة والعاصمة في المقاطعة ذات الإنتاج الفردي الأعلى بافتراض أن المنطقة الأقرب إلى المنطقة الأكثر تقدماً سوف تتمتع بوصول أفضل إلى التكنولوجيا الجديدة مقارنة بالمناطق البعيدة، وتم احتساب المتغير التابع بالدخل الفردي الإقليمي، حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS لتقدير العلاقة بين المتغيرات، وقد أظهرت النتائج أن

المناطق الأقل تطوراً تظهر أثراً واضحاً في النمو في حال زيادة الانفاق العام على البنية التحتية للاتصالات من المناطق المتطورة وذات النمو العالي، وأن التكنولوجيا لها أثر إيجابي بشكل عام على النمو في كافة المقاطعات.

التعقيب على الدراسات السابقة و مساهمة الدراسة الحالية:

من خلال ما سبق نجد بأن الدراسات السابقة اهتمت ودرست أثر كل من الانفاق العام للبنية التحتية للاتصالات في النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي أو من خلال الدخل الفردي الإقليمي، دون أخذ النمو المستدام و تحقيق متطلبات التنمية المستدامة بعين الاعتبار والتي أصبحت مطلباً لا مفر منه في الاقتصاد الحديث، وبذلك تختلف هذه الدراسة عن سابقتها بأنها تدرس العلاقة بين توزيع الانفاق العام على البنية التحتية للاتصالات ضمن المحافظات و تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة وفق محددات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة من أوائل الدراسات في البحث بآلية توزيع النفقات العامة للاتصالات ضمن المحافظات السورية وأثرها في التنمية الاقتصادية المستدامة ضمن آلية الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة واستدامتها في الجمهورية العربية السورية.

8. الإطار النظري:

أولاً: التنمية الاقتصادية المستدامة (Sustainable Development):

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماماً عالمياً كبيراً خاصة بعد تقرير مستقبلنا المشترك (Our Common Future) والذي صدر عام 1987/ عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والتي دُعيت حينها بلجنة برودتلاند (Brudtland) حيث تم صياغة أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها:

Sustainable development is development that meets "the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs"

" التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية في تلبية حاجاتهم "

كما تم تعريفها من قبل (المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2011) على أنها " هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلاً من امكانيات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الانسان وتطلعاته." وقد تطور هذا المفهوم ليتضمن أربعة أبعاد متكاملة وهي البعد البيئي ، الاقتصادي، الاجتماعي، بالإضافة إلى وجود بُعد رابع يشترك مع كافة الأبعاد الأخرى وهو البعد المؤسساتي. حيث يتمثل البعد الاقتصادي والذي هو محور هذه الدراسة بتحقيق الرفاهية الاقتصادية عن طريق رفع مستوى المعيشة، توفير الموارد المتاحة واستغلالها بالشكل الأمثل، ومراقبة معدل نصيب الفرد من استهلاك النفط والغاز والفحم، ومن غايات هذا البعد أيضاً تقليص معدلات الفوارق في الدخل بين طبقات المجتمع وتحقيق هذا الهدف يتطلب العمل على توجيه السياسات واستثمار الموارد المتاحة وتوزيعها بعدالة بين الجميع لذلك يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل التوفير في المجهود والموارد والأموال (ديب و مهنا، 2009).

وبما أن التنمية الاقتصادية هي جزء من التنمية الاقتصادية المستدامة، وبسبب عدم وجود دراسات على حد علم الباحثة ربطت بين الانفاق العام على البنية التحتية للاتصالات و التنمية الاقتصادية المستدامة فقط كان هناك تقارير تتبعية أممية لمدى تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة، فقد تم استعراض أثر الانفاق العام على البنية التحتية للاتصالات في التنمية الاقتصادية في الدراسة النظرية، ودراسة مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة المركب ومحدداته في القسم العملي من هذه الدراسة وتأثير الانفاق العام على البنية التحتية للاتصالات فيه.

ثانياً: العلاقة بين الإنفاق العام على البنية التحتية للاتصالات والتنمية الاقتصادية:

عند تناول أثر الاتصالات في التنمية الاقتصادية الكلية والإقليمية فإننا نتحدث عن عامل لا يمكن إهماله أو الاستغناء عنه في الاقتصاد الحديث، كافة المشاريع الاقتصادية والتعاملات أصبحت تتم عن طريق وسائل الاتصالات الحديثة من انترنت وشبكات هاتف بالإضافة إلى المعدات وآلية التصنيع التي أصبحت تعتمد بشكل كبير جداً على التكنولوجيا. وتعتبر أسواق الاتصالات من أكثر الأسواق حيوية في العالم نظراً لما تتصف به من ديناميكية و تطور سريعين يجعلانها سوقاً نشطة دائمة الحركة مما يخلق تأثيراً كبيراً لها في جوانب التنمية الاقتصادية كافة.

فالتطور المتسارع لتقنية المعلومات وانماجها بالاتصالات أصبح في مركز التحولات العالمية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يتكون قطاع تقنية المعلومات والاتصالات من مجموعة من الصناعات، التي تهتم بجمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها وعرضها وتبادلها وتقديم الخدمات القائمة على الانترنت وتجهيزات الاتصالات ومزودي المعلومات والخدمات التجارية وخدمات المعلومات عبر الشبكات وغيرها من الخدمات المرتبطة بالمعلوماتية والاتصالات. وظهر مفهوم البنى التحتية الوطنية للمعلومات والتي يمكن تعريفها " بأنها التقنيات والوسائل والتشريعات التي تسهل عملية استخدام تقنية المعلوماتية والاتصالات" (الزبيري ودياب، 2007).

إن تقانات الاتصالات والمعلومات تشكل عنصر داعم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية إذ تتيح للدول النامية فرصاً لم تكن متاحة لها سابقاً لإحراز التنمية المستدامة، وتعدّ أداة تنموية متميزة تساعد على زيادة الإنتاجية وتحفيز النمو ودعم إحداث فرص العمل والارتقاء برفاهية المجتمع ومجاراة التنافس في السوق العالمية. وتعتبر أحد المحركات الأساسية للاقتصاد، وإن تنشيط استخدامها وإنتاجها واستهلاكها يساعد في دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي (بوسعد، 2010). ففي عصر الثورة التكنولوجية لم يعد السوق المحلي حكراً على المنتج المحلي فقط بل أصبح لكافة المنتجين الدخول لكافة الأسواق والسبب في ذلك أن نقل البضائع لم يعد مشكلة أمام تسويق المنتجات بل يكمن التحدي في سرعة العرض وتلبية الطلب وهذا ما تؤمنه وسائل الاتصال (الأبرش، 2010).

وفي دراسة لـ (Zheng and Kuroda, 2013) ظهر بأن تطوير الاتصالات التكنولوجية بين الأقاليم وتوسيع شبكات الانترنت يحقق الأهداف المرجوة لوضع السياسات بتقليص الاختلافات بين الأقاليم وزيادة إنتاجية هذه الأقاليم ومساهمتها في التنمية الكلية. وقد اعتبرت (Ahmad, 2009) أن البنى التحتية للاتصالات والتكنولوجيا مرتبطان مكانياً ومتمركزاً، لأن الأقاليم ليست معزولة لكن هي جزء من نظام المدن والأرياف (Core-Periphery) وبالتالي فإن الأقاليم التي تحصل على حصة أعلى من البنى التحتية للاتصالات تؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى (Fliesher et.al, 2007) والذي درس عوائد الاستثمارات العامة في الاتصالات والتي كان لها أثر واضح في الأقاليم الأقل تطوراً من الأقاليم الأكثر تطوراً، ومن نتائجهم أيضاً أن الاستثمار في الاتصالات كان سبباً في زيادة كبيرة في الدخل الفردي الإقليمي. وقد وجد (Demurger, 2001) عند دراسته لأقاليم الصين وتفاوت النمو الإقليمي لها، أن الاختلاف في خدمات الاتصالات تلعب دوراً مهماً في تفسير وشرح الاختلاف في مستوى النمو. كما وجد (جمعة، 2010) بأن الاهتمام بالبنى التحتية للاتصالات في المؤسسات التعليمية يحقق أثراً مضاعفاً لتكنولوجيا المعلومات على مؤشرات التنمية الاقتصادية، الأمر الذي أكدته (عقول، 2014) بوجود ربط العملية التعليمية بالوسائل الحديثة للاتصال وربط مخرجات التعليم وخاصة المهني مع حاجة السوق السورية لكفاءات وخبرات في هذا المجال لتحقيق الأثر المرغوب لتكنولوجيا الاتصالات في التنمية الاقتصادية.

9. الإطار العملي:

أولاً: متغيرات الدراسة:

● الانفاق العام على الاتصالات:

على المستوى الكلي، كان هناك زيادة مطردة في الانفاق العام على الاتصالات خلال فترة الدراسة كما هو ملاحظ من بيانات الجدول رقم (1)، ولكن في الفترة الأولى لغاية عام 1994 كانت الزيادة ضئيلة وغير منسجمة ومتوافقة مع الخطط والسياسات الاقتصادية بالانفتاح للاقتصاد السوري على بلدان وأسواق العالم، فقد كانت الزيادة في هذه النفقات بنسبة لا تتجاوز الـ 19% مع ملاحظة أنه في عام 1994 بدأت زيادة مطردة في الانفاق العام على الاتصالات تجلّي في زيادة الطلب على الهواتف الثابتة والتي تعد من المؤشرات الأساسية لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث بدأ عصر الانفتاح التكنولوجي والمعلوماتي في سورية وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من سير العملية الإنتاجية ومساعداً على الانفتاح للأسواق الخارجية وخاصة بعد انتشار الانترنت الذي سهل عمليات الاتصال في كل انحاء العالم . وقد استمرت هذه الزيادة لغاية عام 2012 ليصل إلى زيادة إجمالية قدرها 620% عن عام 1993 أي لغاية الحرب على سوريا، حيث أثرت على الاقتصاد السوري بشكل كبير و لم تستطع الحكومة تقديم الخدمات والانفاق في العديد من المدن والمحافظات بسبب المجموعات الإرهابية والنزاع المسلح في هذه المناطق، وبالتالي فقد تأثرت بشكل كبير البنى التحتية للاتصالات.

من الممكن تقسيم البنى التحتية للاتصالات في قطاع الاتصالات في سورية إلى ثلاث قطاعات رئيسية هي:

- قطاع الهاتف الثابت (يتولى تقديم خدماتها القطاع العام في سورية متمثلاً بالمؤسسة العامة للاتصالات)
- قطاع الهاتف النقال (شركات القطاع الخاص)
- قطاع الانترنت (تقدم خدمات الانترنت عبر الهاتف الثابت ADSL وعبر الهاتف النقال 2G و 3G)

وبما أن الخدمات في القطاعين الثاني والثالث بدأت بعد عام 2001 في سورية بالإضافة إلى أن هدف هذا البحث هو دراسة انفاق القطاع العام وليس الخاص، فقد اعتمدت الباحثة لقياس الانفاق العام على البنى التحتية للاتصالات في المحافظات السورية على مؤشر التغير في أعداد الهاتف الثابت في كل محافظة كدليل على حجم ارتفاع أو انخفاض الانفاق العام على الاتصالات، وذلك ضمن المؤشرات المتاحة والبيانات المتوفرة في سورية خلال مدة الدراسة (1988-2019) وباعتبار هذا المؤشر من مؤشرات البنية الأساسية والنفوذ (الإسكوا، 2007) وفق المعادلة رقم (1) كآلي:

$$Dt_{el} = [tel_t - tel_{t-1}] / tel_{t-1} \dots (1)$$

حيث تكون:

Dtel : التغير السنوي في أعداد الهاتف الثابت

tel_t : أعداد الهاتف الثابت في السنة **t**

tel_{t-1} : أعداد الهاتف الثابت في السنة **t-1**

وتظهر نتائج المعادلة رقم (1) في الجدول رقم /1/: ومن خلال هذه النتائج نلاحظ في المحافظات الكبرى كمحافظة حلب والتي شكل الانفاق على الاتصالات فيها نسبة 18% من إجمالي الانفاق طول فترة الدراسة تقريباً، كان هناك اهتمام كبير باعتبارها العاصمة الصناعية لسورية وبسبب تمركز المشاريع الاقتصادية فيها بشكل كبير فكان هناك زياد مطردة في أعداد الهاتف الثابت بنسبة 109% حتى عام 2013 مقارنة بعام 1988، ولكن بسبب الأزمة انخفض هذا المؤشر بنسبة 50% عام 2019. الأمر ذاته في محافظة دمشق وريفها فقد كان هناك زيادة مطردة في المؤشر ليزداد بنسبة 700% حتى عام 2013 كونها مركزاً للنشاطات التجارية والصناعية في سورية بالإضافة إلى زيادة التعداد السكاني فيها، ولكن انخفضت هذه النسبة بمقدار 15% خلال فترة الأزمة السورية ليعاود الارتفاع في السنتين الأخيرتين بسبب سياسة إعادة الاعمار التي اتبعتها الحكومة السورية مؤخراً ليزداد بنسبة 39% عام 2019. أما بالنسبة لمحافظة حمص فقد كان هناك اهتمام ضئيل لغاية عام 1993 بنسبة زيادة قدرها 2% عن عام 1988 ولكن بدأ الانفاق بالازدياد وخاصة بعد صدور المرسوم رقم /57/

لعام 2004 القاضي بإحداث المدينة الصناعية في حسياء لتصل لأعلى نسبة زيادة 66% في عام 2012 مقارنة بعام 2004 لتعاود الانخفاض بمقدار 24% خلال فترة الحرب لتعاود التحسن في السنتين الأخيرتين بسبب تحسن الأوضاع فيها، أما بالنسبة لمحافظة اللاذقية وطرطوس فكان هناك زيادة جيدة خلال فترة الدراسة لكلا المحافظتين حتى بالرغم من النزوح الكبير للسكان وللمشاريع الاقتصادية في فترة الأزمة السورية لهاتين المحافظتين فلم يلبي الاتفاق على الاتصالات الحاجة المتزايدة لتوفير خدمات بنى تحتية أكثر خلال هذه الفترة بواقع زيادة 6% لمحافظة اللاذقية و 13% لمحافظة طرطوس. وكما هو موضح في الجدول رقم 1/ فقد كان هناك اهتمام متزايد في الاتفاق على البنى التحتية للاتصالات في محافظات الرقة ودير الزور و الحسكة بنسبة 175%، 160%، 245% على التوالي لغاية عام 2012، ولكن هذه الزيادة لم تلبي احتياجات هذه المحافظات ذات المساحات الكبيرة بشكل كافٍ فقد كانت حصة الاتفاق على الاتصالات لا تتجاوز الـ 4% للحسكة و 2% لمحافظة الرقة ودير الزور مقارنة بنسب أعلى لمحافظة أصغر مساحة، بالإضافة إلى تأثرها الكبير بالأزمة السورية وانخفاض القدرة على تأمين خدمات البنى التحتية للاتصالات في هذه المحافظات بعد عام 2012 . أما بالنسبة لباقي المحافظات (السويداء، القنيطرة، حماه، ادلب) فقد كان هناك اهتمام متزايد طول فترة الدراسة وانفاق مستمر على البنى التحتية للاتصالات فيها بنسب تتراوح ما بين (150%-220%)، ولكن تأثرت سلباً بالحرب على سورية.

الجدول رقم (1): التغير السنوي في اعداد الهاتف الثابت في المحافظات السورية كنسبة مئوية

السنة	دمشق وريفها	حلب	حمص	حماة	اللاذقية	طرطوس	درعا	الحسكة	الرقة	دير الزور	ادلب	القنيطرة	السويداء
	Dam	Alep	Hom	Hma	Lat	Tar	Dra	Has	Raq	Der	Edl	Qun	Soe
1988	0.02	0.01	0.02	0.01	0.00	0.01	0.01	0.01	0.01	0.00	0.00	0.25	0.00
1989	-0.92	0.02	0.02	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.02	0.00	0.00	0.05	0.00
1990	12.08	0.03	0.01	0.01	0.00	0.01	0.01	0.00	0.01	0.01	0.00	0.04	0.00
1991	0.01	0.00	0.01	0.01	0.01	0.00	0.00	0.00	0.01	0.00	0.00	0.10	0.00
1992	0.00	0.02	0.05	0.29	0.00	0.00	0.01	0.00	0.00	0.02	-0.01	0.01	0.00
1993	0.09	0.16	0.09	0.06	0.11	0.13	0.01	0.10	0.01	0.04	0.72	0.01	0.09
1994	0.26	0.19	0.38	0.37	0.30	0.40	1.57	0.51	0.08	0.53	0.37	0.68	0.40
1995	0.46	0.61	1.09	0.30	0.32	0.16	0.35	0.26	0.33	0.86	0.45	0.67	0.47
1996	0.17	0.12	0.15	0.26	0.30	0.37	0.29	0.27	0.52	0.39	0.31	0.54	0.39
1997	0.14	0.10	0.13	0.21	0.23	0.27	0.22	0.21	0.34	0.28	0.24	0.35	0.28
1998	0.11	0.15	0.08	0.12	0.18	0.18	0.26	0.11	0.26	0.30	0.22	0.21	0.28
1999	0.06	0.12	0.08	0.11	0.08	0.05	0.09	0.03	0.11	0.11	0.09	0.26	0.15
2000	0.05	0.07	0.03	0.04	0.06	0.01	0.04	0.02	0.06	0.08	0.06	0.05	0.02
2001	0.07	0.08	0.08	0.13	0.07	0.12	0.15	0.12	0.14	0.07	0.08	0.05	0.09
2002	0.10	0.16	0.29	0.18	0.12	0.21	0.16	0.23	0.18	0.13	0.25	0.16	0.10
2003	0.14	0.14	0.16	0.13	0.09	0.19	0.18	0.20	0.24	0.18	0.16	0.05	0.10
2004	0.09	0.10	0.06	0.14	0.14	0.14	0.09	0.14	0.15	0.11	0.13	0.06	0.04

0.08	0.07	0.13	0.13	0.08	0.10	0.11	0.06	0.07	0.08	0.09	0.09	0.10	2005
0.12	0.25	0.12	0.15	0.15	0.10	0.12	0.07	0.10	0.10	0.14	0.15	0.11	2006
0.11	0.06	0.07	0.10	0.03	0.02	0.09	0.06	0.05	0.07	0.08	0.08	0.05	2007
0.12	0.09	0.10	0.06	0.07	0.02	0.08	0.04	0.04	0.06	0.08	0.03	0.05	2008
0.03	0.06	0.09	0.05	0.06	0.01	0.09	0.04	0.03	0.06	0.03	0.05	0.07	2009
0.05	0.05	0.04	0.04	0.01	0.02	0.07	0.04	0.02	0.02	0.02	0.03	0.02	2010
0.04	0.09	0.03	0.02	0.06	0.03	0.02	0.05	0.02	0.02	0.02	0.07	0.06	2011
0.14	-0.03	0.14	-0.04	0.18	0.09	0.02	0.14	0.11	0.12	0.08	0.08	0.04	2012
0.04	0.06	0.00	0.01	0.01	0.02	0.00	0.04	0.02	0.00	-0.14	0.01	-0.11	2013
0.01	-0.30	-0.10	0.03	0.00	-0.01	-0.40	0.02	0.01	-0.01	-0.07	-0.12	-0.04	2014
0.05	-0.11	0.00	0.01	0.00	0.00	-0.17	0.13	0.08	0.01	0.00	-0.03	0.00	2015
0.02	-0.02	0.00	0.00	0.00	-0.01	-0.27	-0.05	-0.04	0.00	-0.01	-0.01	-0.01	2016
0.03	0.06	0.00	0.00	0.00	-0.04	1.73	0.03	0.00	0.02	-0.04	0.03	0.07	2017
0.02	0.03	0.00	-0.06	0.00	0.00	-0.05	0.01	0.02	-0.01	0.11	0.02	-0.01	2018
0.27	0.43	0.13	-0.79	0.00	0.37	-0.43	0.01	0.50	0.36	0.31	-0.43	0.30	2019

من إعداد الباحثة بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية /1987-2019/.

● التنمية الاقتصادية المستدامة:

إن مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة وكما ذكرنا سابقاً عديدة، وفي بحثنا هذا تم الاعتماد على المؤشرات التي اعتبرت منظمة الاسكوا أكثر المؤشرات تعبيراً عن التنمية الاقتصادية المستدامة والمتوفرة بياناتها في البلدان العربية، وفيما يلي المؤشرات التي سوف ندرسها في سورية والتي توفرت بيانات عنها خلال مدة الدراسة والموجودة في الملحق رقم(1) بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والبنك الدولي و تقارير التنمية البشرية وبيانات مصرف سورية المركزي:

1. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP Per Capita).

2. الميزان التجاري للسلع والخدمات (EX/IM).

3. مجموع المساعدات الإنمائية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي (ODA/GNP).

4. الدين الخارجي كنسبة من الناتج الإجمالي (DE/GDP).

5. الاستهلاك الفردي للطاقة سنوياً (EU Per Capita).

ولاستخراج المؤشر المركب للتنمية الاقتصادية المستدامة من المؤشرات السابقة وجعلها قابلة للمقارنة اتبعت الباحثة المنهجية التي استخدمت في تقرير للأمم المتحدة (شبكة حلول التنمية المستدامة، 2019) بما أن التنمية هي عملية مستمرة فقد تم إعادة تقييس كل متغير بوضع حد أدنى (كأدنى نتيجة خلال الفترة الزمنية)، وحد أعلى (كأفضل نتيجة خلال الفترة الزمنية)، بعد تحديد الحدود العليا والدنيا، تم تحويل المتغيرات خطياً إلى مقياس بين (0 و 100) باستخدام معادلة إعادة التقييس التالية للمجال [100;0] :

$$x' = [(x - \min(x)) / (\max(x) - \min(x))] * 100 \dots(2)$$

حيث تكون :

x : هي قيمة البيانات الخام \max/\min : تدل على الحدين لأفضل وأسوأ أداء على التوالي

x' : هي القيمة الموحدة بعد إعادة التقييس.

وعند تطبيق هذه المعادلة وحساب الوسطي الحسابي لجموع هذه القيم، توصلت الباحثة إلى قيم المؤشر المركب للتنمية الاقتصادية المستدامة كما هي موضحة في الجدول السابق رقم 2/ والشكل رقم (2)

الجدول رقم (2) : مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة المركب SD

السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
% SD	44.7	44.9	75	52.3	38.9	39.8	48.8	43.01	41.9	46.1	44.9	46.6	50.4
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
% SD	51.9	55.5	53.5	53.2	63.4	64.3	64.1	69.3	62.3	63.1	61.5	44.3	35.3
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019							
% SD	30.4	25.7	22.2	20.9	23.1	23.2							

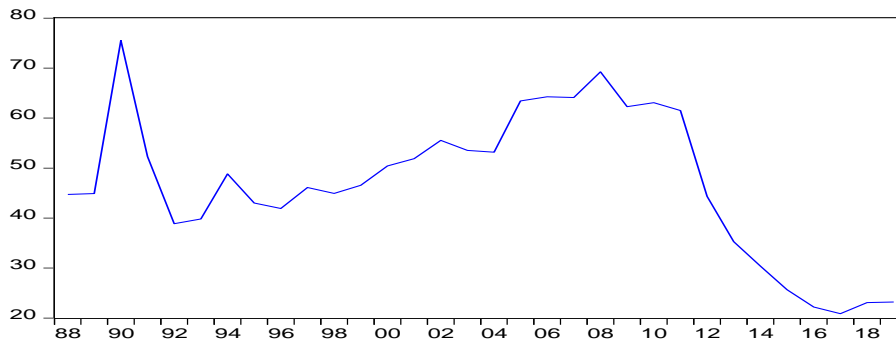
من إعداد الباحثة: بالاعتماد على المعادلة رقم (1) بيانات المكتب المركزي للإحصاء والبنك الدولي و تقارير التنمية البشرية وبيانات مصرف سورية المركزي.

ومن الملاحظ من الجدول رقم (2) إن النمو في مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة كان في حال تذبذب طفيف مع ارتفاع مستمر خلال الفترة الزمنية (1991-2011):

فمن خلال البيانات في الملحق رقم (1) لاحظت الباحثة أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان في زيادة مطردة خلال فترة الدراسة فمنذ عام 1988 الأمر الذي أثر إيجابياً في مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة حتى عام 2008 حيث بدأ الاقتصاد السوري يعاني من آثار تضخمية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية. أما بالنسبة للميزان التجاري فنلاحظ انه في عام 1990 كانت أعلى نسبة لمؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة بمعدل 75% وذلك بسبب ارتفاع نسبة الصادرات إلى الواردات في هذه السنة حيث كانت /1.74/ أي تقريباً الضعف الأمر الذي أثر بشكل إيجابي وملحوظ على مؤشر التنمية المستدامة، ولكن لم تستمر هذه الزيادة بل عاودت الانخفاض خلال الفترة اللاحقة بالإضافة إلى تأثير الصادرات السورية بالأزمة العالمية والتي سببت انخفاضاً في المؤشر بمقدار 10% في عامي (2008-2009) حيث كان من الملاحظ أن الاقتصاد السوري غير قادر على تغطية مستورداته بقيمة صادراته خلال معظم فترة الدراسة، الأمر الذي شكل عجزاً في هذا المؤشر، بالرغم من السياسات الاقتصادية والخارجية التي وضعت في محاولة تصحيح هذا الخلل في الميزان التجاري إلى أنها لم تسفر عن نتائج جيدة أو تحسن ملحوظ وخاصة من حيث الانفتاح على الأسواق العالمية. كما كان للمساعدات الإنمائية وخاصة العربية دور إيجابي خلال الفترة (1993-2002) والتي تم تركيز انفاقها على مشاريع تطوير البنى التحتية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع إجمالي في مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة خلال التسعينات وبداية الألفية الجديدة. بالإضافة إلى الأثر الإيجابي لانخفاض المديونية الخارجية والتي كانت في أعلى مستوياتها عام 1994 بنسبة /207%/ حيث بدأت بالانخفاض تدريجياً حتى عام 2005 عند شطب الديون. أما الاستهلاك الفردي للطاقة سنوياً فقد كان في ارتفاع طفيف والذي من الممكن أن يعزى إلى ضعف في حجم الاستثمارات وازدياد طفيف للمشاريع فالزيادة الحاصلة في استهلاك الطاقة

يكون السبب الأكبر له هو ازدياد المشاريع التنموية والاقتصادية والصناعية والتجارية في البلد والذي كان غير ملموس في سورية في فترة الدراسة.

أما بالنسبة لمؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة خلال فترة الحرب على سورية أيضاً كما هو موضح في الملحق رقم (1): فقد تعرض الاقتصاد السوري خلال فترة الأزمة إلى اختلالات كبيرة وجوهريّة في كافة جوانبه وخاصة في رأس المال المادي والبشري بسبب الهجرة والنزوح وتدمير البنى التحتية و عوامل الانتاج ومصادرها في مناطق الصراع وبالتالي كان لها التأثير الكبير في كافة المؤشرات التي انخفضت وبشكل حاد نتيجة التدمير الكبير الذي طال البنى التحتية في العديد من المحافظات السورية بنسبة %67 عام 2017 مقارنة بـ 2010 ، فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة /28%/ في عام 2012 عن ما كان في عام /2010/ ليستمر بالانخفاض لتصل في عام 2018 حصة الفرد إلى /27552/ ل.س مقارنة بـ /48963/ ل.س في عام 1988 و بـ /71908/ ل.س في عام 2011. بالإضافة إلى الحظر التجاري والذي أدى إلى ارتفاع تكلفة المواد الأولية و كافة عوامل الانتاج وبالتالي ارتفاع تكلفة ممارسة الأنشطة الاقتصادية، والواضح



الشكل رقم (1) مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة المركب

المصدر: مخرجات برنامج Eviews-10

بنسبة الصادرات إلى الواردات التي انخفضت بشكل ملحوظ جداً كما هو موضح في الملحق رقم /1/، أيضاً انخفض الاستهلاك الفردي للطاقة خلال فترة الأزمة بشكل كبير جداً وذلك بسبب التدمير الكبير والمستمر للبنى التحتية لقطاع الطاقة والكهرباء والاستهداف المستمر لشبكات التغذية من قبل المجموعات الارهابية، وارتفاع تكاليف الصيانة وإعادة التأهيل بالإضافة إلى خروج معظم المشاريع والمنشآت الاقتصادية عن العمل وخاصة في مناطق النزاع. ليبدأ بالتحسن خلال عامي 2018-2019/ بسبب الاستقرار النسبي في البلاد وأعمال إعادة التأهيل و الترميم للبنى التحتية.

- بالنسبة لمتغير الحرب على سورية: فقد وضعت الباحثة مقياس مؤلف من /0-1/ حيث أخذ المتغير رقم /0/ قبل الأزمة السورية ورقم /1/ في الأزمة السورية، وقد رمز له بـ (CRI).

ثانياً: اختبار الفرضيات:

لاختبار الفرضيات قامت الباحثة باختبار استقرارية السلاسل الزمنية عن طريق اختبار معاملات جذر الوحدة Unit Root Test لـ ديكي فولر الموسع Adjusted Dicky Fuller حيث تبين أن السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة عند مستواها (SI0)، ما عدا السلاسل الزمنية لـ (التنمية الاقتصادية المستدامة، اللادقية، دير الزور، الحسكة، الرقة، والسويداء) مستقرة عند الفرق الأول هذا يعني قبول فرضية عدم القائلة بعدم سكون المتغيرات في مستوياتها، ولكنها تصبح ساكنة عند أخذ الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة الأولى (SI1). وبالتالي يمكن إجراء اختبار ARDL للفجوات الزمنية الموزعة الذي يقبل أن تكون المتغيرات مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول كحد أقصى.

(1). تقدير نموذج ARDL واختبار الحدود:

الجدول رقم (3): تقدير نموذج ARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test								
Dependent Variable: D(SD)								
Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0)								
Case 1: No Constant and No Trend								
Conditional Error Correction Regression(1)					Levels Equation (2)			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SD(-1)	-2.129198	0.321966	-6.613124	0.0000				
ALEP	42.73971	32.51341	1.314526	0.2114	20.07315	13.83610	1.450781	0.1705
DAM	76.71712	45.55593	1.684020	0.1160	36.03100	23.79149	1.514449	0.1538
DER	-31.30555	15.66285	-1.998714	0.0670	-14.70298	6.330589	-2.322529	0.0371
HAS	68.63065	21.18639	3.239374	0.0065	32.23310	11.00152	2.929877	0.0117
DRA	0.885459	3.944825	0.224461	0.8259	0.415865	1.858008	0.223823	0.8264
RAQ	-31.76455	14.63287	-2.170767	0.0491	-14.91855	7.194022	-2.073743	0.0585
EDL	-46.53096	16.79496	-2.770531	0.0159	-21.85375	5.991910	-3.647210	0.0030
HMA	-47.73422	33.31131	-1.432974	0.1755	-22.41888	17.78175	-1.260780	0.2295
HOM	15.14344	21.21232	0.713899	0.4879	7.112277	9.973700	0.713103	0.4884
LAT	-44.17646	26.45167	-1.670082	0.1188	-20.74794	12.80083	-1.620828	0.1290
QUN	-10.63201	11.16834	-0.951978	0.3585	-4.993435	5.288090	-0.944279	0.3622
SOE	15.14357	24.67902	0.613621	0.5501	7.112335	11.32140	0.628221	0.5407
TAR	9.620897	18.34319	0.524494	0.6088	4.518555	8.881516	0.508759	0.6194
CRI	-11.29507	2.688631	-4.201047	0.0010				
D(DSD(-1))	0.500702	0.282425	1.772867	0.0497				

المصدر : مخرجات برنامج Eviews

يظهر الجدول (3) معلومات الأجل القصير المركبة رقم (1) ومعلومات الأجل الطويل المركبة رقم (2)، بالنسبة للعلاقة قصيرة الأجل يظهر أن $P < 0.05$ لكل من المحافظات التالية : الحسكة، الرقة، ادلب بالإضافة إلى متغير الأزمة السورية، وبالتالي نرفض الفرضية العدم ونقبل البديلة القائلة بوجود علاقة معنوية قصيرة الأجل بين التغير في الاتفاق العام على الطرقات في المحافظات المذكورة و مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة.

أما بالنسبة إلى العلاقة طويلة الأجل حيث يخضع هذا الاختبار لتوزيع F المحسوبة والتي يجب أن تكون أكبر من القيمة الجدولية حيث يظهر الجدول (4) أن قيمة F المحسوبة معنوية عند 5% ($F\text{-statistic}=8.75 > I(1)=2.99$) وعليه يجب رفض الفرضية العدم التي تنفي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

الجدول رقم (4): اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	8.748577	10%	1.6	2.72
k	14	5%	1.82	2.99
		2.5%	2.02	3.27
		1%	2.26	3.6

المصدر : مخرجات برنامج Eviews

وبالتالي يوجد علاقة طويلة الأجل بين الانفاق على الاتصالات في المحافظات السورية وبين مؤشر التنمية الاقتصادية المركب، ويمكن متابعة تقديرها باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM (بما أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغير تابع و المتغير المستقل على الأقل) كما هو واضح في الجدول رقم (3) المركبة (2).

(2). نموذج تصحيح الخطأ ECM:

الجدول رقم (5) نموذج تصحيح الخطأ ECM

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable:				
D(SD)				
Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0)				
Case 1: No Constant and No Trend				
ECM Regression				
Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SD(-1))	1.500702	0.073956	6.770271	0.0000
CointEq(-1)	-2.129198	0.128971	-16.50914	0.0000

المصدر : مخرجات برنامج Eviews

من الجدول رقم (5) يمكن استنتاج أن CointEq(-1) سالبة ومعنوية وبالتالي توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين التنمية الاقتصادية المستدامة و المتغيرات المفسرة في الأجل الطويل وأن 2.13% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في واحدة الزمن (سنة) من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، وتكون معادلة الانحدار طويل الأجل على الشكل التالي:

$$SD = 36.03 * DAM + 4.5 * TAR + 32.23 * HAS + 0.42 * DRA + 7.1 * SOE + 7.1 * HOM - 14.9 * RAQ - 22.4 * HMA - 14.7 * DER - 21.8 * EDL - 20.1 * ALEP - 20.75 * LAT - 4.9 * QUN \dots \dots \dots (3)$$

حيث ومن المعادلة السابقة نستنتج وجود علاقة طردية ايجابية بين الانفاق العام على البنى التحتية للاتصالات في كل من (محافظة دمشق وريفها، طرطوس، الحسكة، درعا، السويداء، حمص) وبين تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة حيث تم توظيف البنى التحتية للاتصالات في العملية الإنتاجية بالشكل الذي رفع من مساهمة هذه المحافظات في مؤشر التنمية

الاقتصادية المركب، بينما كان هناك علاقة سلبية بين الاتفاق العام على البنى التحتية للاتصالات في بقية المحافظات والمتغير التابع حيث كانت الزيادة تستهدف خدمة المجتمع دون النظر لحاجة المشاريع الانتاجية فيها أو عدم الاستفادة من هذا القطاع في العملية الانتاجية بالشكل المناسب في هذه المحافظات، كما كان للحرب على سورية أثر سلبي على الاتفاق العام للبنى التحتية لهذا القطاع الأمر الذي انعكس سلباً على مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة.

(3) . اختبارات البواقي **Residual**:

1-3 اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء **Serial Correlation**:

من الجدول رقم (6) تقبل الفرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي للبواقي حيث أن $(P=0.1592 > 0.05)$.

الجدول رقم (6): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.798078	Prob. F(2,11)	0.4746
Obs*R-squared	3.674813	Prob. Chi-Square(2)	0.1592

المصدر : مخرجات برنامج **Eviews-10**

2-3 اختبار عدم تجانس التباين **Heteroskedasticity**

تنص الفرضية العدم على عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين، ومن الجدول رقم (7) نجد أن $(P=0.3314 > 0.05)$ و بالتالي نقبل الفرضية العدم وبأن تباين البواقي متجانس.

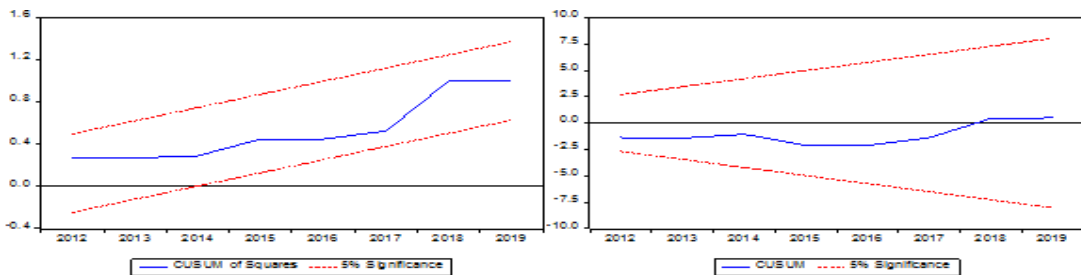
الجدول رقم(7): نتائج اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.069145	Prob. F(2,24)	0.3591
Obs*R-squared	2.208783	Prob. Chi-Square(2)	0.3314

المصدر : مخرجات برنامج **Eviews-10**

3-3 اختبار الاستقرارية **Stability**:

يوضح الشكل السابق (2) جميع الأخطاء، حيث أن جميع القيم التجميعية الفردية والتربيعية تقع ضمن الخطي الثقة أي أن المقدرات ثابتة خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن نموذج **ARDL** هو نموذج أمثل لهذه الدراسة.



الشكل رقم (3) نتائج اختباري **Cusum & Cusum of Squares**

المصدر : مخرجات برنامج **Eviews-10**

ثالثاً: النتائج والمناقشة:

(1) بالنسبة إلى العلاقة قصيرة الأجل: اثبات وجود علاقة معنوية سالبة بين التغير في الإنفاق العام على الاتصالات لمحافظتي الرقة وادلب وبين مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة المركب، ومن الممكن أن يكون السبب في ذلك إلى عدم استغلال هذه التكنولوجيا لأغراض التنمية الاقتصادية بل للاستخدام المنزلي فقط.

(2) بالنسبة للعلاقة طويلة الأجل: إن اثبات وجود علاقة معنوية طويلة الأجل بين كافة المتغيرات المستقلة والمتغير التابع دليل على تأثير التنمية الاقتصادية المستدامة بالبنى التحتية للاتصالات في سورية. ففي العديد من المحافظات كان للاتفاق العام على البنى التحتية للاتصالات أثر إيجابي على تطور مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسنه بشكل ملحوظ وخاصة في المحافظات الصناعية كدمشق وريفها وحمص والتي تم استغلال تكنولوجيا الاتصالات فيها لخدمة عملية الإنتاج، الأمر نفسه في كل من الحسكة ودرعا، أما المحافظات التي أثرت بشكل سلبي فلم يكن هناك اهتمام كافٍ في البنى التحتية للاتصالات بالشكل الذي يوفر هذه البنى في كافة المناطق ولكافة المشاريع الإنتاجية وغير متناسب مع مساحات هذه المحافظات والتعداد السكاني الكبير فيها بالإضافة إلى طبيعتها الزراعية والتي تحتاج بشكل أقل لتكنولوجيا الاتصالات من المحافظات الصناعية كمحافظات دير الزور والرقة، أو يُعزى لعدم مواكبة هذه التكنولوجيا للتسارعات العالمية الحاصلة من سرعة كبيرة في الانترنت والذي أصبح عصب الحياة الاقتصادية والذي لم يتم تحقيقه في سورية. أما محافظة حلب والتي تعد العاصمة الصناعية لسورية لم يستطع الإنفاق العام على البنى التحتية للاتصالات من تغطية حاجاتها الحقيقية والضرورية لسير العمل والإنتاج فيها، بل كانت الزيادة تماشياً مع زيادة التعداد السكاني وليس مع زيادة المشاريع الاقتصادية فيها.

(3) الحرب على سورية أثرت بشكل سلبي في مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة في سورية في الأجل القصير والطويل من خلال التأثير السلبي على البنى التحتية للاتصالات وما نالها من تدمير وعدم قدرة على صيانتها خلال مدة 9 سنوات، حيث أدت النزاعات المسلحة في محافظات عدة إلى تدمير كبير للبنى التحتية ولخسائر كبيرة في القطاع الإنتاجي، والنزوح للسكان و المشاريع أدت إلى زيادة الضغط على البنى التحتية للاتصالات في المحافظات التي تم النزوح إليها.

رابعاً: المقترحات:

(1) يجب الاهتمام بأن يكون توزيع الإنفاق العام على البنى التحتية للاتصالات ضمن المحافظات عادل و يتناسب مع احتياجات كل محافظة لخلق بيئة مناسبة لإقامة مشاريع اقتصادية وإنتاجية تتناسب مع احتياجات سوق العمل ومع طبيعة وخصائص كل محافظة تعتمد بالدرجة الأولى على الوسائل الحديثة في الإنتاج، الأمر الذي يدفع بعجلة التنمية إلى الأمام وتكون له نتائج إيجابية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والإقليمي، واستغلال أمثل للموارد المتاحة في كل محافظة.

(2) دراسة واقع الاتصالات في سورية بشكل دقيق ووضع خطط وفق حاجة كل محافظة وتوزيع المشاريع الاقتصادية فيها و احتياجاتها بالشكل الذي يقدم أكبر فائدة ممكنة للبنى التحتية للاتصالات في تسيير العملية الإنتاجية و تسهيل التواصل مع الأسواق المحلية والخارجية، وإيجاد الآليات الكفيلة بتحديد حجم الطلب الحقيقي على الهاتف الثابت بغية التخطيط الدقيق لتأمين العرض المتلائم مع حجم هذا الطلب.

(3) بعد الاختلالات التي خلفتها الحرب على سورية يجب أن يكون الاهتمام الكبير لتوفير بنى تحتية للاتصالات قادرة على خدمة المشاريع بالشكل الأفضل وتكون وسيلة من وسائل إعادة الإعمار، من أجل النهوض بسورية من جديد وليتعاوى الاقتصاد السوري من الأضرار التي لحقت به.

المراجع:

- 1 – الأبرش فراس. (2010). وضع منهجية لدراسة الكلفة الاقتصادية للخدمة الشاملة وتمويلها. رسالة ماجستير، المعهد العالي لإدارة الأعمال.
 - 2 – الزبيري مروان، دياب آصف. (2007). التقرير الوطني الاستراتيجي الأساسي الأول لمشروع سورية 2025، برنامج الأمم المتحدة، محور الثقافة.
 - 3 – بوسعد رانيا. (2010). تحليل سوق الاتصالات في سورية. رسالة ماجستير، المعهد العالي لإدارة الأعمال.
 - 4 – جمعة، أمل. (2010). دور مؤشرات الأداء في قطاع الاتصالات ومجتمع المعلومات في عكس مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي (حالة الريف السوري). رسالة ماجستير، المعهد العالي لإدارة الأعمال.
 - 5 – عقول، منار. (2014). تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في تنمية الاقتصاد السوري "المؤسسة العامة للاتصالات أنموذجاً". رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
 - 6 – ديب، ريدة . سليمان، مهنا. (2009). التخطيط من أجل التنمية المستدامة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد (25)، العدد (1)، ص. 487-520.
 - 1–Ahmad, Sofia, (2009), *Human Capital and Regional Growth: A spatial econometric Analysis of Pakistan*, Dissertation Proppsal, University of Torento–Italy.
 - 2–Demurger, S,(2001). *Infrastructure Development and Economic Growth: An Explanation for Regional Disparities in China?*. Journal of Comparative Economics, VOL:(19), PP:(95–117).
 - 3–Fisher H.M ; Li H ; Zhao M. (2007). *Human Capital, Economic Growth, and Regional Inequality in China*. IZA Discussionpaper, N: 3576, IZA– Institute of Labor Econoics.
 - 4–Zheng, D . Kuroda, T. (2013). *The role of public infrastructure in China’s regional inequality and growth : A simultaneous equation model*. The developing economies, [Vol.\(51\), N.\(1\)](#), PP:(79–109).
- Reborts:
- 5–Arab Organization for Administrative Development, *The Role of Public Private Partnerships in Achieving Sustainable Development*, 2011.
 - 6–Economic and Social Commission for Western Asia, *Application of Sustainable Development Indicators in ESCWA Countries: An Analysis of Results*, United Nations, New York, 2001.
 - 7–Human Development Report, United Nations Development Program (2011–2013–2016–2019).
 - 8–Sustainable Development Goals Indicator and Dashboards Report (The Arab Region), Sustainable Development Solutions Network– A global Initiative for the United Nations, Emirats Diplomatic Academy, 2019.
 - 9–The Central Bureau of Statistics in Syria, *Statistical Yearbooks (1987–2020)*.

10–the World Commission on Environment and Development(WCED), Our Common Future Report, December, New York, 1987.

11–World bank, world product and Income: International Comparison of Real Gross Product, 2002

12–<http://cb.gov.sy/en>

13–www.worldbank.org

14–<http://openknowledge.worldbank.org>

15–WWW.Econstor.Eu

الملاحق:

محددات مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة المركب SD

EU/Per Capit كغ نفطي مكافئ	DE/GDP %	ODA/GNP %	EX/IN %	GDP/PerCapita ل.س	السنة
791	0.43	0.0108	0.6	48963	1988
770	0.46	0.0132	0.83	43243	1989
841	0.39	0.074	1.74	45160	1990
890	1.47	0.043	1.23	47336	1991
827	1.45	0.01	0.8	52211	1992
808	1.48	0.019	0.7	53403	1993
820	2.07	0.072	0.64	55880	1994
843	1.91	0.031	0.84	57466	1995
866	1.59	0.016	0.74	58330	1996
914	1.49	0.014	0.97	57734	1997
991	1.53	0.011	0.74	59723	1998
961	1.44	0.015	0.9	56110	1999
941	1.15	0.009	1.15	56255	2000
945	1	0.008	1.1	57926	2001
963	0.93	0.003	1.34	60201	2002
950	0.88	0.006	1.12	59413	2003
970	0.76	0.004	0.89	62042	2004
1132	0.19	0.003	0.84	63975	2005
1135	0.17	0.001	0.95	64713	2006

1139	0.14	0.002	0.85	65584	2007
1118	0.1	0.003	0.84	67480	2008
1013	0.11	0.004	0.68	70503	2009
1014	0.09	0.002	0.7	71279	2010
944	0.04	0.005	0.5	71908	2011
726	0.086	0.0045	0.25	52327	2012
594	0.115	0.0106	0.185	37643	2013
577	0.12	0.0096	0.047	32955	2014
433	0.119	0.0094	0.072	31142	2015
386	0.125	0.0013	0.147	28685	2016
364	0.13	0.00131	0.11	27796	2017
354	0.131	0.00013	0.35	27552	2018
351	0.132	0.0001	0.382	30651	2019

من إعداد الباحثة: بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والبنك الدولي و تقارير التنمية البشرية وبيانات مصرف سورية المركزي.

العلاقة بين استخدام الاستراتيجيات التوزيعية والحصة السوقية في مؤسسات القطاع العام في سورية (دراسة ميدانية في المؤسسة السورية للتجارة)

*** د. أحمد السكري

*أ. د. صلاح شيخ ديب

*ريهام حسين معلا

(الإيداع: 31 تشرين الأول 2021، القبول: 13 كانون الثاني 2022)

الملخص:

هدف البحث إلى التعرف على العلاقة بين استخدام الاستراتيجيات التوزيعية والحصة السوقية في المؤسسة السورية للتجارة، من خلال تحديد مدى تأثير كل من أبعاد الاستراتيجيات التوزيعية والمتطلبات الأساسية لتطبيقها في الحصة السوقية، وقد اعتمدت الباحثة على المقاربة الاستنباطية وعلى المنهج الوصفي كمنهج عام للبحث، وقامت الباحثة بتوزيع استبيان على (384) فرداً من مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة السورية للتجارة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها وجود علاقة مباشرة بين استخدام الاستراتيجيات التوزيعية والحصة السوقية، وهذه العلاقة مقبولة وموجبة، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف وجود إمكانيات توزيعية ووجود برنامج توزيعي غير مناسب، كما قدمت العديد من المقترحات والتوصيات، والتي كان أهمها ضرورة وضع إستراتيجية مناسبة لاستخدام الاستراتيجيات التوزيعية الداعمة لعملياتها في إطار الاستراتيجية العامة للمؤسسة، ومتابعة تنفيذها وتقييمها بما يحقق الأهداف الأساسية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: الحصة السوقية؛ الاستراتيجيات التوزيعية؛ استراتيجية التوزيع المكثف.

**أستاذ في قسم إدارة الأعمال- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- سورية.

***مدرس في قسم إدارة الأعمال- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- سورية

*طالبة دراسات عليا (دكتوراه) في قسم إدارة الأعمال- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- سورية.

**Relationship between The Use of Distribution Strategies and Market Share
in Public Sector Institutions in Syria
(A Field Study in The Syrian Trading Corporation)**

* Reham Hussain Moala

**Dr. Salah shiekh Deeb

***Ahmad Al–Sukkari

(Received:31 October 2021,Accepted:13 January 2022)

Abstract:

The research aimed to identifying the relationship between the use of distribution strategies and enhance of market share in Study in the Syrian trading corporation. By identifying the extent of the impact of each dimensions of distribution strategies, by determining the extent to which both the distribution strategies dimensions and the basic requirements of the application of distribution strategies role market share, the researchers relied on the prescriptive approach and the descriptive approach as a general approach to research, the questionnaire was distributed to 280 person from different levels in the Syrian trading corporation, and this study concluded several results, the most important of which was a moral relationship between the use of distribution strategies and the market share, and this relationship is acceptable and positive, and is due to the lack of human resource skills and an inappropriate distribution programme, the researchers have reviewed many important results and made several suggestions and recommendations, the most important of which was the need to develop an appropriate strategy for the use of distribution strategies supporting its operations within the overall strategy of the Enterprises and following up on its implementation and evaluation in order to achieve the basic objectives of the Enterprises.

Keywords :Distribution Strategies; Market Share; Intensive Distribution Strategy

*Postgraduate Student, in Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University, Syria.

**Professor in Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University, Syria.

*** Doctor in Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University, Syria.

1-المقدمة Introduction:

إن المنظمات على اختلاف أنواعها وحجمها تعدّ أساس الأنشطة الاقتصادية في البلدان، حيث تحتاج إلى تطبيق الاستراتيجيات التسويقية من أجل تحقيق الأهداف المخطط لها، وذلك من خلال قياس مدى فعالية هذه الاستراتيجيات المطبقة وخاصة الاستراتيجية التوزيعية في قدرتها على المحافظة على العملاء الحاليين وزيادة ثقتهم تجاهها، والعمل على كسب عملاء جدد، وإقامة علاقات طويلة الأجل معهم، باعتبار التوزيع عامل أساسي لدى العملاء لأنه بنظرهم يمثل تكلفة الحصول على المنتجات التي تشبع احتياجاتهم؛ الأمر الذي يتطلب من الإدارة اتخاذ القرارات التصحيحية والمناسبة للانحرافات في الوقت المناسب من أجل تحقيق أهدافها.

إن الهدف من هذه الدراسة هو بيان العلاقة بين الاستراتيجية التوزيعية والحصة السوقية في القطاع العام وخاصة في المؤسسة السورية للتجارة، وذلك نتيجة لوجود قصور في الدراسات السابقة من جهة إظهار العلاقة بين الاستراتيجية التوزيعية والحصة السوقية في القطاع العام وخاصة المؤسسة السورية للتجارة في سورية، مما قاد الباحثة للبحث في هذا الموضوع، لما له من فوائد عديدة للمؤسسة السورية للتجارة بشكل خاص.

2- الدراسات السابقة Literature Review:**1/2- الدراسات العربية Arabic Studies****1- دراسة (السعيد؛ عبد الرحيم، 2017) استراتيجية التوزيع وأثرها على تنمية رضا الزبون:**

ظهرت مشكلة البحث بالإجابة عن: ما هو تأثير استراتيجية التوزيع على رضا الزبائن ودفعهم لاختيار منتج دون الآخر؟ وتفرغ منها تساؤلات ما هي ماهية رضا الزبون؟ وماهي أهم محدداته؟ وما هو تأثير الوظائف التوزيعية لمؤسسة مطاحن عبيدي على رضا الزبائن؟ هدف البحث إلى إبراز مدى أهمية الزبون في المؤسسة وكيفية تحقيق رضاه وتنميته مع الكشف عن المقاييس المستخدمة في قياسه، ومحاولة الإلمام بمفهوم التوزيع والمكانة التي يتمتع بها. حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والاعتماد على المسح المكتبي، والوثائق الخاصة بموضوع الدراسة، والمقابلات والزيارات، حيث تم توزيع استبيان وتحليل البيانات من خلال الأساليب الإحصائية: الانحراف المعياري والمتوسط واختبار أنوفا وتحليل الانحدار باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. وتوصل البحث إلى أن عدد مرات تعامل الزبائن مع نقطة البيع له تأثير على تقييم زبائن مطاحن عبيدي لجودة الخدمات المقدمة لهم، وتقييم زبائن نقاط البيع لمستوى الأداء الفعلي لخدمات التوزيع المقدمة لهم كان محايداً، وبالتالي فإن الجودة الفعلية كانت منخفضة.

2- دراسة (معلا، 2017) تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على الحصة السوقية في المصارف التجارية السورية. تركزت مشكلة البحث بالإجابة عن: ما هو دور تكنولوجيا المعلومات في الحصة السوقية في المصارف التجارية العامة والخاصة في سورية، وقد هدف البحث إلى التعرف على مستوى تكنولوجيا المعلومات المناسب الذي يسهم في تعزيز الحصة السوقية للمصارف التجارية السورية العامة والخاصة، وتحديد أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات من أجل تحسين الحصة السوقية لها. واعتمدت الباحثة على المقاربة الاستنباطية، وعلى المنهج الوصفي، حيث تم تصميم استبانة من خلال اطلاع الباحثان على الأدبيات والدراسات السابقة، وتم توزيع (300) استبانة على عينة مأخوذة من مدرّاء عامين، نواب، ومديرو أقسام في المصارف التجارية السورية العامة والخاصة العاملة في سورية، استُرد منها (183) استبيان حيث تم تحليلها من خلال الأساليب الإحصائية: الانحراف المعياري والمتوسط واختبار أنوفا وتحليل الانحدار باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. وتوصلت إلى أن هناك علاقة ارتباط قوية وموجبة بين مهارات الموارد البشرية والحصة السوقية، وهناك علاقة ارتباط جيدة وموجبة بين البرمجيات تسهم في تحسين الحصة السوقية للمصارف التجارية السورية العامة والخاصة.

2/2- الدراسات الأجنبية Foreign Studies**1- دراسة (Choi; Kim, 2017) الحصة السوقية واستغلال الشركات للبراءات:****Market share and firms' patent exploitation**

تركزت مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل الآتي: ما هو تأثير الحصة السوقية في استغلال براءات الاختراع للشركات في كوريا؟ وهدف البحث إلى معرفة تأثير الحصة السوقية في استغلال براءات الاختراع للشركات في كوريا، وتم استخدام بيانات رقمية من النشرة الإحصائية السنوية، وبيانات ثانوية، وتم تحليلها من خلال معادلات رياضية لعدة شركات. وتوصل البحث إلى أنه هناك أثراً كبيراً وإيجابياً للحصة السوقية من خلال ثلاثة أنماط لاستغلال براءات الاختراع: الاستخدام الخاص، الاستغلال المتزامن للاستخدام والترخيص الخاصين، والاعتماد على النظريات والسياسات والتدريبات.

2- دراسة (Bacchetti; et al, 2020) تحسين عملية تخطيط التوزيع في سلاسل التوريد مع اختيار استراتيجية توزيعية**Optimizing The Distribution Planning Process in Supply Chains With Distribution Strategy Choice.**

ظهرت مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي: ما هو دور اختيار استراتيجية توزيعية في تحسين عملية تخطيط التوزيع في سلاسل التوريد في ألمانيا وإيطاليا؟ وهدف البحث إلى التعرف على دور اختيار استراتيجية توزيعية في تحسين عملية تخطيط التوزيع في سلاسل التوريد في شركات ألمانيا وإيطاليا. وتم استخدام بيانات رقمية من النشرة الإحصائية السنوية، وبيانات ثانوية، وتم تحليلها من خلال معادلات رياضية لـ 200 شركة تجزئة في ألمانيا وإيطاليا وتقديم نموذج لها. توصل البحث إلى أن وجود استراتيجية توزيعية تساعد على حل جميع مشاكل سلاسل التوريد وتخفيض المدة الزمنية والتكلفة الإجمالية لها.

3- دراسة (Cheung; et al, 2020) استكشاف تأثير وسائل التواصل الاجتماعي والاستراتيجية التوزيعية على المستهلك بالاعتماد على العلامة التجارية.**Exploring Synergetic Effects of Social-Media Communication and Distribution Strategy on Consumer Based Brand Equity**

تركزت مشكلة البحث من خلال الإجابة عن: ما تأثير وسائل التواصل الاجتماعي والاستراتيجية التوزيعية على المستهلك في هونغ كونغ؟ وتمثل الهدف بالتعرف على تأثير وسائل التواصل الاجتماعي والاستراتيجية التوزيعية على المستهلك في هونغ كونغ. واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع بيانات من (210) مستهلك من متاجر تجزئة تطبيقات الكترونية ومتاجر تجزئة رياضية، معتمدة في تحليل البيانات على نموذج (PLS-SEM) وبيّنت نتائج البحث أن وجود استراتيجية توزيعية هي عامل أساسي لإكمال عملية إيصال المنتجات إلى المستهلك خصوصاً عبر وسائل التواصل الاجتماعي سواء كانت المنتجات ذات علامة تجارية أم لا.

التشابه والاختلاف عن الدراسات السابقة: معظم الدراسات السابقة تناولت الحصة السوقية كمتغير مستقل وبعضها متغير تابع وتأثيرها في متغيرات مختلفة وفي قطاعات متنوعة، إلا أن هذه الدراسة هدفت لدراسة الاستراتيجية التوزيعية معتمدة على أنواعها مجتمعاً معاً كمتغير مستقل من وجهة نظر العاملين في المؤسسة السورية للتجارة، وتأثيرها في الحصة السوقية كمتغير تابع، واعتمدت أغلب الدراسات السابقة على الاستراتيجية التوزيعية من عدة أبعاد، إلا أن هذه الدراسة عملت على قياس الاستراتيجية التوزيعية من خلال بعدين (استراتيجية التوزيع المكثف، واستراتيجية التوزيع الانتقائي) في المؤسسة السورية للتجارة.

3- مشكلة البحث Research Problem:

تعد عملية التوزيع من العناصر المهمة والمكتملة للمزيج التسويقي حيث يرتبط التوزيع ارتباطاً وثيقاً بالعناصر الأخرى؛ نظراً لما له من تأثير في الأداء الكلي للمؤسسة حيث يساعد في توليد المزيد من الأرباح، والمبيعات بالإضافة إلى دوره في تحقيق رضا العملاء وبالتالي زيادة حصتها السوقية، ومن خلال الدراسة الاستطلاعية التي قامت بها الباحثة في بعض فروع المؤسسة السورية للتجارة لاحظت وجود العديد من المظاهر التي أثارت اهتمامها، وقد توصلت الباحثة إلى مؤشرات المشكلة والتمثلة بالآتي:

- عدم وجود عدد كافٍ من المواد في المؤسسة السورية للتجارة الأمر الذي أدى إلى هدر الوقت وتوقف بعض العملاء عن التعامل معها بسبب عدم وصول المواد في الوقت المناسب.
- ضعف مهارات بعض المديرين في تعاملهم مع العملاء وتأثيره في رضا العملاء وفي الحصة السوقية في المؤسسة السورية للتجارة.

ومن هنا وجدت الباحثة ضرورة تناول موضوع استخدام الاستراتيجيات التوزيعية التي تساعد المؤسسة في السعي لزيادة حصتها السوقية، ونتيجة لتحليل الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها، واستناداً إلى الدراسة الاستطلاعية التي قامت بها الباحثة، الأمر الذي أثار اهتمامها ودفعها لطرح التساؤلات الآتية:

- هل تستخدم المؤسسة السورية للتجارة مستوى استراتيجيات توزيعية مناسبة تسهم في تأدية أعمالها بالشكل المناسب؟
- هل يؤثر استخدام الاستراتيجيات التوزيعية في الحصة السوقية للمؤسسة السورية للتجارة؟

4- أهداف البحث Research Objectives:

هدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- تحديد مستوى استخدام الاستراتيجيات التوزيعية المناسبة التي تسهم في زيادة الحصة السوقية للمؤسسة السورية للتجارة.
- 2- تحديد دور استخدام الاستراتيجيات التوزيعية في زيادة الحصة السوقية للمؤسسة السورية للتجارة.

5- أهمية البحث The Importance of Research:

الأهمية النظرية: أتت أهمية هذا البحث النظرية من كونه محاولة من الباحثة لدراسة دور استخدام الاستراتيجيات التوزيعية في زيادة الحصة السوقية في المؤسسة السورية للتجارة، حيث أن امتلاك واستخدام المؤسسة للاستراتيجيات التوزيعية يساعد في رفع الحصة السوقية في الأسواق التي تعمل فيها، وفتح أسواق جديدة، بالإضافة إلى أنها تقدم إسهاماً في مجال الدراسات العلمية المتعلقة بالمؤسسة السورية للتجارة.

الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية للبحث بأنه من المتوقع أن تسهم النتائج التي تم التوصل إليها في دعم وتشجيع أصحاب القرار في المؤسسة السورية للتجارة للاهتمام بالاستراتيجيات التوزيعية من استراتيجية التوزيع المكثف، واستراتيجية التوزيع الانتقائي، واستراتيجية التوزيع الموحد وغيرها، بالشكل الذي ينعكس على تحقيق رضا العملاء، وذلك بهدف تحقيق أكبر حصة سوقية للمؤسسة السورية للتجارة.

6- متغيرات البحث: The Variables of Research:

المتغير المستقل: الاستراتيجية التوزيعية والتي سيتم قياسها من خلال متغير استراتيجية التوزيع المكثف، واستراتيجية التوزيع الانتقائي.

أما المتغير التابع: الحصة السوقية.

7- فرضيات البحث Hypotheses Research:

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة مباشرة بين مستوى استخدام الاستراتيجيات التوزيعية والحصة السوقية في المؤسسة السورية للتجارة. ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة مباشرة بين استراتيجية التوزيع المكثف والحصة السوقية في المؤسسة السورية للتجارة.

الفرضية الثانية: توجد علاقة مباشرة بين استراتيجية التوزيع الانتقائي والحصة السوقية في المؤسسة السورية للتجارة.

8- منهجية البحث Research Methodolog:

اعتمدت الباحثة على المقاربة الاستنباطية، وعلى المنهج الوصفي، حيث تمّ تصميم استبانة من خلال إطلاع الباحثة على الأدبيات والدراسات السابقة، وتمّ توزيع (200) استبانة على عينة مأخوذة من العاملين الذين يعملون في المؤسسة السورية للتجارة، استُرد منها (170) استبانة، كانت (23) استبانة غير صالحة للتحليل، وبالتالي أصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل هو (147) استبانة.

9- مجتمع البحث وعينه Research Community and Sample:

مجتمع البحث: يتكون من العاملين في فروع المؤسسة السورية للتجارة. بلغ عدد العاملين في فروع المؤسسة السورية للتجارة في محافظة اللاذقية تقريبا (325) عامل، وبتطبيق قانون العينة الإحصائية:

$$ق (1 - ق)$$

$$= \frac{ق (1 - ق)}{\frac{ق (1 - ق)}{ن} + \frac{ق (1 - ق)}{ن}}$$

حيث أنّ:

ن: حجم العينة، ق: نسبة عدد المفردات التي تتوافر فيها خصائص الدراسة، وهي (50%) على أساس أنه أكبر احتمال للحصول على أكبر حجم ممكن للعينة، د: الخطأ المسموح به وهو (5%)، د.م: الدرجة المعيارية عند معامل ثقة معين، وغالبا يتم أخذها عند مستوى ثقة (95%)، وهي تساوي (1.96)، ن:1: حجم مجتمع البحث. وبتطبيق قانون العينة يصبح حجم عينة البحث تقريبا 200/ مفردة/.

10- حدود البحث Research Limits:

الحدود الزمانية: تم إنجاز البحث في الفترة الزمنية الممتدة بين (2020/9) – (2021/3).
الحدود المكانية: يتضمن البحث العاملين في المؤسسة السورية للتجارة في الساحل السوري.
الحدود الموضوعية: تتمثل في المتغيرات المدروسة: المتغير المستقل: الاستراتيجية التوزيعية، أما المتغير التابع: الحصة السوقية.

11- الإطار النظري للبحث Theoretical Framework for the research:

11-1: مفهوم الاستراتيجيات التوزيعية ومكوناتها (Distribution Strategies):

تلعب استراتيجيات التوزيع دوراً مهماً في تحقيق أهداف المؤسسة بالوصول إلى الأسواق المستهدفة وزيادة المبيعات والحصة السوقية؛ وبالتالي تحقيق مستوى مرضٍ من الأرباح، إن تطور استراتيجية التوزيع يتضمن اختيار أفضل قنوات التوزيع التي تضمن للمؤسسة تغطية شاملة لجميع هذه القنوات ومحاولة تدقيق قدرة وقابلية كل قناة في خدمة منتجات المؤسسة (السعيد؛

عبد الرحيم، 2017، 54). وعرفت استراتيجية التوزيع بأنها تقليل تكاليف النقل من قبل المؤسسة عند نقل المنتجات من المصانع إلى الموردين (Bacchetti; et al 2020, 3).

وعرفت الباحثة استراتيجية التوزيع بأنها جميع الأنشطة التي تقوم به المؤسسة لإيصال المنتج للمستهلكين بحيث يحقق المنفعة الزمانية والمكانية، الأمر الذي يسهم في تحقيق الأرباح وزيادة المبيعات وتحقيق رضا العملاء وبالتالي القدرة على مواجهة المنافسين.

11-2: مكونات الاستراتيجية التوزيعية: استراتيجية التوزيع

يقصد بها المكان أو القنوات التسويقية والمقصود بها تحديداً كافة الأنشطة والجهود التسويقية التي تختص بضمان توريد احتياجات المستهلكين والمستفيدين من السلع والخدمات من أماكن وجودها في المصنع أو متاجر التجزئة أو الجملة أو المخازن أو إلى المستهلكين، أي تحقيق المنافع المكانية والزمانية والشكلية ومنفعة الحيازة، وأنه بدون سياسة توزيع فاعلة لا تحقق الكفاءة التسويقية المنشودة. إن استراتيجيات التوزيع التي تقوم بها المنظمات تتكون من الآتي (عمر وآخرون، 2015، 556-573):

- 1) استراتيجية التوزيع المباشر: وتعني قيام المنتج بتوزيع منتجاته دون الاعتماد على منافذ التوزيع المتاحة بالأسواق ولعدة أسباب منها: ضمان الحصول على الربح دون مشاركة الوسطاء، والرغبة في رقابة الأسواق، ومحاولة التخلص من المخزون، والبحث عن أسواق جديدة، والحصول على معلومات متعلقة بالأسواق والتغيرات التي تطرأ فيها، وتتمثل طرق هذه الاستراتيجية: بطواف رجال البيع، متاجر تجزئة يملكها المنتجون، البيع المباشر، البيع الآلي.
- 2) استراتيجية التوزيع غير المباشر: وتعني قيام المنتج بتوزيع منتجاته بالاعتماد على استخدام الوسطاء لانتساع السوق، والوسطاء هم حلقة وصل بين المنتج والمستهلك، ولجوء المنظمات لهذه الاستراتيجية بسبب بعض الصعوبات التي تواجهها ومنها البعد الجغرافي، وعملية تحقيق الإشباع في الوقت والمكان المناسبين، وعملية نقل المعلومات المتعلقة بتفضيلات المستهلكين لتقديم تشكيلة من السلع تخدم رغباتهم وحاجاتهم.

11-3: أنواع الاستراتيجيات التوزيعية:

أولاً: استراتيجية التوزيع المكثف:

بموجب هذه الاستراتيجية، يقوم المنتج بعرض منتجاته من خلال أكبر عدد ممكن من قنوات التوزيع (المتاجر) المتاحة في السوق، حيثما كان المستهلك يبحث عن هذه المنتجات، ويتميز هذا النوع بأكثر تغطية للسوق وكل نقاط البيع من تجار التجزئة وتجار الجملة (علي، 2000).

وتستخدم عادة استراتيجية التوزيع المكثف من قبل منتجي سلع الاستقراب، تلك السلع التي تتميز بانخفاض أسعارها وارتفاع معدل دورات شرائها مثل الشامبو ومعاجين الأسنان والمنظفات والمواد الغذائية، ويعود السبب في ذلك إلى أن المستهلك يشتري عادة هذا النوع من السلع بأقل وقت وجهد ممكن، ومن هنا كلما كانت هذه السلع متوفرة في متاجر قريبة منه كلما كان ذلك أفضل. بالإضافة إلى ذلك أن درجة ولاء المستهلك لعلامة معينة من هذا النوع من السلع منخفضة، فقد يقوم المستهلك بشراء علامة بديلة من المتجر القريب منه في حال عدم توفر العلامة التي يرغب فيها (رجم، 2006).

ثانياً: استراتيجية التوزيع الانتقائي:

في ظل هذه الاستراتيجية يقوم المنتج بتوزيع منتجاته من خلال عدد محدود من قنوات التوزيع المتاحة في السوق، وتناسب هذه الاستراتيجية سلع السوق التي يقوم المستهلك بشرائها بعد تحديد عدد من البدائل والمقارنة فيما بينها لاختيار البديل الأفضل منها، مثل الثلاجات، الغسالات، الألبسة، والأحذية وبعض السلع الخاصة، حيث تزيد درجة ولاء المستهلك لعلامة

معينة، مثل الأجهزة والمعدات الخفيفة، ووفق هذه الاستراتيجية يقوم المنتج باختيار ذلك العدد المحدود من التجار بناء على مجموعة من المعايير أهمها: حجم المبيعات، وقدرته على البيع، ومركزه المالي (علي، 2000، 267-268).

11-4- مفهوم الحصة السوقية (Market Share):

تمثل الحصة السوقية أحد المؤشرات المهمة والفاعلة، إذ أن المنظمات بصورة عامة تسعى إلى المحافظة على حصتها في السوق، فضلاً عن زيادتها عن طريق تقديم المنتجات المناسبة من حيث الجودة والسعر وبقنوات تسويقية متنوعة، وتطوير أنشطتها وفعاليتها بما يتناسب مع حاجات السوق وتوقعات العملاء، وعلى الرغم من عدم وجود مقاييس مثالية شائعة يمكن استخدامها في قياس الأداء على نحو شمولي (عمر، 2015، 562). وقد قام الكثير من رجال الأعمال بالربط بين زيادة حصة المؤسسة في السوق وزيادة العائد على الاستثمار الذي تحصل عليه المؤسسة (Cranfieldschool, 2001, 79)، حيث عرفها كلارك بكونها مؤشراً فاعلاً وقوياً للتدفق النقدي والربحية (Clark, 1999, 715)، وأنَّ حصة السوق أو الحصة السوقية تعبر عن نسبة مبيعات المؤسسة لمنتج ما مقابل النسبة المئوية لمجموع المبيعات في الصناعة ككل، كما تُعد الحصة السوقية مقياساً أو أداة للتمييز بين المنظمات الزابحة والخاسرة، لذلك فإنَّ مؤسسات الأعمال في سباق دائم فيما بينها بهدف اقتناص الفرص والحصول على أكبر حصة في السوق (Genchev, 2012). وعزف Jiang الحصة السوقية بأنَّه الدور الذي تلعبه في المنظمات من خلال بناء الشهرة، الأمر الذي يضمن لها المزيد من العملاء، وبالتالي فإنَّ هذا الأمر ينعكس على نجاح المؤسسة وتفوقها. (Jiang; et al, 2015). وكلما كانت الحصة السوقية للمؤسسة أكبر كلما زاد ولاء العملاء لها. وأنَّ وجود حصة سوقية للمؤسسة يسهم في زيادة ربحيتها واستمراريتها بشكل جيد في بيئة الأعمال (Doyle; et al, 2013).

وعرفت الباحثة الحصة السوقية بأنها المقدار الذي يمتلكه المؤسسة ضمن بيئة الأعمال التي تعمل ضمنها مقارنة بالحصة التي تملكها المنظمات المنافسة، فهي المؤشر الذي يبين للمؤسسة مقدار قوة وضعف التدفق النقدي إليها.

11-5- العوامل المؤثرة في الحصة السوقية:

فيما يلي بعض العوامل التي تؤدي إلى زيادة الحصة السوقية للمؤسسة (شهاب، 2017، 30):

- 1) العمل على إشراك المؤسسة بأكملها في عملية البيع ومتطلباتها.
- 2) الاهتمام بنشاط البحث والتطوير وعدم الاعتماد على منتج واحد.
- 3) الاهتمام بتدريب الموارد البشرية للمؤسسة والعمل على استقطاب العناصر البشرية المتخصصة القادرة على تقديم الإضافة لها.
- 4) الاهتمام بالقيمة المضافة للعميل من خلال التميز في حزمة الخدمات المقدمة له من المؤسسة
- 5) الاهتمام بسياسة التسعير وجعلها أكثر تنافسية مع أسعار المنافسين.

12- النتائج والمناقشة:

12-1 أداة الدراسة:

اعتمدت الباحثة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، مع قيامها بالمقابلات الشخصية مع معظم أفراد عينة البحث، وقد قسمت الباحثة الاستبيان إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول: تناول الأسئلة اللازمة لتصنيف المتغيرات الديموغرافية للعينة المدروسة، أما القسم الثاني: تناول الأسئلة التي تقيس استراتيجيات التوزيع الانتقائي والمكثف، والقسم الثالث: الأسئلة التي تقيس الحصة السوقية.

القسم الأول: توصيف المتغيرات الديموغرافية

المؤسسة السورية للتجارة: تم اختيار عينة من العاملين في المؤسسة، وقد جاءت على الشكل الآتي:

الجدول رقم (1): اسم فروع المؤسسة

التكرار النسبي التجميحي الصاعد	النسبة المئوية المصححة	النسبة المئوية عدد عاملي المؤسسة	
15.6	15.6	23	مجمع أفاميا
29.9	14.3	21	صالة 8 آذار
40.8	10.9	16	تشرين
52.4	11.6	17	صالة الكرامة
66.0	13.6	20	صالة 7 نيسان
76.9	10.9	16	المجمع الاستهلاكي
91.2	14.3	21	مركز المدينة
100.0	8.8	13	مركز الزراعة
	100.0	147	Total

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

من الجدول رقم (1) نجد أن عدد العاملين في المؤسسة السورية للتجارة في مجمع أفاميا بلغ (23) بنسبة (15.6%) من الحجم الكلي للعينة.

الجنس: يبين الجدول التالي رقم (2) توزع أفراد العينة حسب الجنس (ذكر، أنثى):

الجدول رقم (2): الجنس

التكرار النسبي التجميحي الصاعد	النسبة المئوية المصححة	النسبة المئوية عدد العاملين من ذكور وإناث	
63.9	63.9	94	ذكر
100.0	36.1	53	أنثى
	100.0	147	Total

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

من الجدول رقم (2) لاحظت الباحثة أن هناك ارتفاعاً بعدد الذكور حيث بلغ (94) بنسبة (63.9%) من الحجم الكلي للعينة، وانخفاضاً بعدد الإناث بنسبة (36.1%) من الحجم الكلي للعينة.

المستوى التعليمي: يبين الجدول الآتي رقم (3) توزع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي الحاصلون على إجازة جامعية ومعهد:

الجدول رقم (3): المستوى التعليمي

التكرار النسبي التجميحي الصاعد	النسبة المئوية المصححة	النسبة المئوية التكرارات	
8.8	8.8	13	معهد
100.0	91.2	134	إجازة جامعية
	100.0	147	Total

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

من الجدول رقم (3) لاحظت الباحثة ارتفاع نسبة عدد الأفراد الذين يعملون في المؤسسة الذين يحملون إجازة جامعية بنسبة (91.2) مقارنةً بنسبة عدد الأفراد الحاصلين على المعهد.

العمر: يبين الجدول الآتي رقم (4) توزع أفراد العينة حسب أعمارهم التي تتراوح من (20) سنة حتى (50) سنة:

الجدول رقم (4): العمر

	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المئوية المصححة	التكرار النسبي التجميعي الصاعد
20-30	14	9.5	9.5	9.5
31-40	71	48.3	48.3	57.8
41-50	62	42.2	42.2	100.0
Total	147	100.0	100.0	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

من الجدول رقم (4) لاحظت الباحثة ارتفاع في نسبة الفئة العمرية التي تتراوح بين (31- 40) عن باقي نسب الفئات العمرية الأخرى بنسبة قدرها 48.3% .

سنوات الخبرة: يبين الجدول الآتي رقم (5) توزع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة التي تتراوح من (1) سنة حتى (20) سنة:

الجدول رقم(5): سنوات الخبرة

	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المئوية المصححة	التكرار النسبي التجميعي الصاعد
من 1 حتى 5 سنوات	6	4.1	4.1	4.1
من 6 حتى 10 سنوات	37	25.2	25.2	29.3
من 11 حتى 15 سنة	81	55.1	55.1	84.4
من 16 حتى 20 سنة	23	15.6	15.6	100.0
Total	147	100.0	100.0	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

من الجدول رقم (5) لاحظت الباحثة انخفاض سنوات الخبرة لدى الأفراد العاملين في المؤسسة من سنة حتى خمس سنوات بنسبة (4.1%) تجاه ارتفاع سنوات الخبرة لدى الأفراد العاملين في المؤسسة من (11) سنة حتى (15) سنة.

المسمى الوظيفي: يبين الجدول الآتي رقم(6) توزع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي التي تتألف من مدير يليه نائب مدير ثم رئيس قسم ثم موظف خدمة عملاء:

الجدول رقم(6): المسمى الوظيفي

	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المئوية المصححة	التكرار النسبي التجميعي الصاعد
مدير	8	5.4	5.4	5.4
نائب مدير	8	5.4	5.4	10.9
رئيس قسم	27	18.4	18.4	29.3
موظف خدمة عملاء	104	70.7	70.7	100.0
Total	147	100.0	100.0	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

من الجدول رقم(6) لاحظت الباحثة ارتفاع أعداد موظفي خدمة العملاء عن الباقي بنسبة (70.7%).

القسم الثاني: دراسة ثبات المقاييس:

تم استخدام مقياس ألفا كرونباخ لاختبار مدى ثبات المقاييس (غدير، 2012، ص، 234-244)، حيث تم حساب معامل ألفا كرونباخ لكل من الاستبانة الموزعة على المؤسسة السورية للتجارة، كما تم قياس صدق المقياس من خلال مصفوفة الاتساق الداخلي.

حساب معامل ألفا كرونباخ لحساب ثبات المقاييس:

الجدول رقم (7): Reliability Statistics:

	Cronbach's Alpha	N of Items
كامل أسئلة الاستبانة	.916	14
الاستراتيجية التوزيعية	.877	9
الحصة السوقية	.770	5

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

من الجدول رقم (7) نجد أن قيمة معامل ألفا كرونباخ بالنسبة للاستبانة الموزعة على العاملين في المؤسسة السورية للتجارة محل الدراسة بلغ (0.916)، وللإستراتيجية التوزيعية (0.877)، والحصة السوقية (0.770) وهي أكبر من (0.6) وهذا ما يدل على ثبات البيانات وصلاحياتها للدراسة ولا داعي لحذف أي من العبارات.

حساب مصفوفة الاتساق الداخلي لقياس صدق المقاييس:

لقياس صدق المقاييس قامت الباحثة بحساب مصفوفة الاتساق الداخلي على الشكل الآتي:

الجدول رقم(8): Correlations

	الاستراتيجية التوزيعية	استراتيجية التوزيع المكثف	استراتيجية التوزيع الانتقائي	الحصة السوقية
Pearson Correlation	1	.946**	.972**	.890**
Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000
N	147	147	147	147
Pearson Correlation	.946**	1	.842**	.908**
Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000
N	147	147	147	147
Pearson Correlation	.972**	.842**	1	.816**
Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000
N	147	147	147	147
Pearson Correlation	.890**	.908**	.816**	1
Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
N	147	147	147	147

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

يشير الجدول رقم (8) إلى أن هناك ثبات داخلي مقبول ودال إحصائياً لأن قيمة احتمال الدلالة: $(Sig = p = 0.000 < a = 0.01)$. وهذا يدل على وجود علاقة مباشرة بين متوسطات المتغيرات، مما يدل على صدق المقياس. وبذلك تكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات فقرات الاستبانة وبالتالي فإن الاستبانة صالحة للتطبيق على عينة الدراسة الأساسية.

القسم الثالث: اختبار الفرضيات: حساب متوسطات إجابات أفراد العينة على العبارات التي تقيس متغيرات الدراسة.

متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات التي تقيس متغير (استخدام الاستراتيجية التوزيعية).

قامت الباحثة بحساب متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات التي تقيس مدى استخدام استراتيجية توزيعية لدى المؤسسة السورية للتجارة والذي تم إعطاؤه الرمز (الاستراتيجية التوزيعية) فكان المتوسط يساوي (3.9)، كما هو وارد في الجدول رقم (9).

للحكم على نتيجة الفرضية قامت الباحثة باختبار وجود فرق جوهري بين المتوسط المحسوب ومتوسط المقياس في مقياس ليكرت المستخدم وهو (3)، وذلك لتبيان إمكانية اعتماده كمؤشر للمقارنة، حيث تم الاعتماد على اختبار t -student لعينة واحدة، وظهرت النتائج كما هو وارد في الجدول رقم (10)، حيث نجد أن قيمة الدلالة $sig=0.000$ وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ مما يعني وجود فروق جوهرية بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس، الأمر الذي يتيح اعتماد متوسط المقياس (3) للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها.

نتيجة اختبار الفرضية القائلة: لا توجد فروق مباشرة بين متوسط إجابات العاملين عن متغير استخدام الاستراتيجية التوزيعية ومتوسط الحياد (3): بما أن قيمة المتوسط المحسوب هي (3.9) وهي أكبر من متوسط المقياس (3)، فإن أفراد العينة يميلون إلى الموافقة على العبارات التي تظهر مدى وجود استراتيجية توزيعية في المؤسسة السورية للتجارة، وبالتالي فإن نتيجة الاختبار يظهر وجود الاستراتيجية التوزيعية في المؤسسة السورية للتجارة بنسبة مرتفعة.

الجدول رقم (9): One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الاستراتيجية التوزيعية	147	3.94	.783	.064

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

الجدول رقم (10): One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الاستراتيجية التوزيعية	14.679	146	.000	.948	.820	1.076

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات التي تقيس متغير (استراتيجية التوزيع المكثف):

قامت الباحثة بحساب متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات التي تقيس استراتيجية التوزيع المكثف لدى المؤسسة السورية للتجارة، والذي تم إعطاؤه الرمز (استراتيجية التوزيع المكثف) فكان المتوسط يساوي (3.8)، كما هو وارد في الجدول رقم (11). وللحكم على نتيجة الفرضية قامت الباحثة باختبار مدى وجود فرق جوهري بين المتوسط المحسوب ومتوسط المقياس في مقياس ليكرت المستخدم وهو (3)، وذلك لتبيان إمكانية اعتماده كمؤشر للمقارنة، حيث تم الاعتماد على اختبار t -

student لعينة واحدة، وظهرت النتائج كما هو وارد في الجدول رقم (12)، حيث نجد أن قيمة احتمال الدلالة/ $p(\text{sig})=0.000$ وهي أصغر من مستوى الدلالة/ $\alpha=0.05$ الأمر الذي يعني وجود فروق جوهرية بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس، الأمر الذي يعطي إمكانية في اعتماد متوسط المقياس (3) للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها.

–نتيجة اختبار الفرضية القائلة: لا توجد فروق مباشرة بين متوسط إجابات العاملين عن متغير استراتيجية التوزيع المكثف ومتوسط الحياد(3): بما أن قيمة المتوسط المحسوب هي(3.8) وهي أكبر من متوسط المقياس (3) فإن أفراد العينة يميلون إلى الموافقة على العبارات التي تظهر مدى استخدام استراتيجية التوزيع المكثف لدى المؤسسة السورية للتجارة، وبالتالي فإن نتيجة الاختبار تظهر ارتفاع مستوى استراتيجية التوزيع المكثف لدى المؤسسة السورية للتجارة.

الجدول رقم (11) One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
استراتيجية التوزيع المكثف	147	3.87	.684	.056

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

الجدول رقم (12): One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
استراتيجية التوزيع المكثف	15.564	146	.000	.878	.767	.990

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات التي تقيس متغير(استراتيجية التوزيع الانتقائي): قامت الباحثة بحساب متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات التي تقيس استراتيجية التوزيع الانتقائي لدى المؤسسة السورية للتجارة، والذي تم إعطاؤه الرمز(استراتيجية التوزيع الانتقائي) فكان المتوسط يساوي (4.01)، كما هو وارد في الجدول رقم (13).

للحكم على نتيجة الفرضية قامت الباحثة باختبار وجود فرق جوهري بين المتوسط المحسوب ومتوسط المقياس في مقياس ليكرت المستخدم وهو (3)، وذلك لتبيان إمكانية اعتماده كمؤشر للمقارنة، حيث تم الاعتماد على اختبار *t-student* لعينة واحدة، وظهرت النتائج كما هو وارد في الجدول رقم (14)، حيث وجدت أن قيمة الدلالة $\text{sig}=0.000$ وهي أصغر من مستوى الدلالة/ $\alpha=0.05$ الأمر الذي يعني وجود فروق جوهرية بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس، الأمر الذي يعطي إمكانية في اعتماد متوسط المقياس (3) للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها.

–نتيجة اختبار الفرضية القائلة: لا توجد فروق مباشرة بين متوسط إجابات العاملين عن متغير استراتيجية التوزيع الانتقائي ومتوسط الحياد(3): بما أن قيمة المتوسط المحسوب هي (4.01) وهي أكبر من متوسط المقياس (3)، فإن أفراد العينة يميلون إلى الموافقة على العبارات التي تقيس استراتيجية التوزيع الانتقائي لدى المؤسسة السورية للتجارة، وبالتالي فإن نتيجة الاختبار تظهر ارتفاع مستوى استراتيجية التوزيع الانتقائي لدى المؤسسة السورية للتجارة.

الجدول رقم (13) One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
استراتيجية التوزيع الانتقائي	147	4.01	.945	.077

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

الجدول رقم (14) One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
استراتيجية التوزيع الانتقائي	13.048	146	.000	1.017	.863	1.171

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات التي تقيس متغير (الحصة السوقية):

قامت الباحثة بحساب متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات التي تقيس الحصة السوقية، والذي تم إعطاؤه الرمز (الحصة السوقية) فكان المتوسط يساوي (3.98)، كما هو وارد في الجدول رقم (15). وللحكم على نتيجة الفرضية قامت الباحثة باختبار وجود فرق جوهري بين المتوسط المحسوب ومتوسط المقياس في مقياس ليكرت المستخدم وهو (3)، وذلك لتبيان إمكانية اعتماده كمؤشر للمقارنة، حيث تم الاعتماد على اختبار t-student لعينة واحدة، وظهرت النتائج كما هو وارد في الجدول رقم (4-16)، حيث نجد أن قيمة الدلالة sig=0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ الأمر الذي يعني وجود فروق جوهريّة بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس، الأمر الذي يعطي إمكانية في اعتماد متوسط المقياس (3) للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها.

نتيجة اختبار الفرضية القائلة: لا توجد فروق مباشرة بين متوسط إجابات العاملين عن متغير الحصة السوقية ومتوسط الحياد (3): بما أن قيمة المتوسط المحسوب هي (3.98) وهي أكبر من متوسط المقياس (3)، فإن أفراد العينة يميلون إلى الموافقة على العبارات التي تظهر الحصة السوقية، وبالتالي فإن نتيجة الاختبار تظهر ارتفاع مدى الحصة السوقية.

الجدول رقم (15) One-Sample Test

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الحصة السوقية	147	3.98	.745	.061

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

الجدول رقم (16) One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الحصة السوقية	15.980	146	.000	.982	.861	1.104

إصدار

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 20

حساب معامل الارتباط بين المتغيرات الممثلة لمتوسط قيم إجابات أفراد العينة على العبارات التي تقيس متغيرات الدراسة. الفرضية الرئيسية: توجد علاقة مباشرة بين استخدام الاستراتيجية التوزيعية والحصة السوقية. الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة مباشرة بين مستوى استراتيجية التوزيع المكثف والحصة السوقية: قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط بين المتغيرين الممثلين لمتوسط قيم إجابات العبارات التي تقيس متغير الاستراتيجية التوزيعية المكثف، والعبارات التي تقيس متغير الحصة السوقية، حيث ظهرت النتائج كالاتي:

الجدول رقم (17) Correlations

		استراتيجية التوزيع المكثف	الحصة السوقية
استراتيجية التوزيع المكثف	Pearson Correlation	1	.908**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	147	147
الحصة السوقية	Pearson Correlation	.908**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	147	147

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

يظهر من خلال الجدول رقم (17) أن قيمة احتمال الدلالة $\alpha=0.05 < sig=0.000$ ، لذلك تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة مباشرة بين الاستراتيجية التوزيعية المكثفة والحصة السوقية، وبملاحظة أن قيمة معامل الارتباط /بيرسون/ بين الاستراتيجية التوزيعية المكثفة، والحصة السوقية تبلغ (0.908) مما يدل على وجود علاقة طردية وقوية بينهما. ولاختبار مباشرة هذه الفرضية، استخدمت الباحثة تحليل الانحدار الخطي Regression، وكانت النتائج كالاتي:

الجدول رقم (18) اختبار الفرضية الفرعية الأولى: تحليل الانحدار الخطي

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.908 ^a	.825	.823	.313	.825	681.357	1	145	.000

a. Predictors: (Constant), استراتيجية التوزيع المكثف

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

يتضح من الجدول السابق أن معامل التحديد (0.82) وهو يدل على أن 82% من تغيرات الحصة السوقية تتبع لتغيرات استخدام استراتيجية التوزيع المكثف، مما يعني أن هناك تأثير لاستخدام استراتيجية التوزيع المكثف على الحصة السوقية، وبما أن $\alpha=0.01 < sig=0.000$ ، فهذا يدل على أن الارتباط معنوي، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة مباشرة بين استخدام استراتيجية التوزيع المكثف والحصة السوقية، الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة مباشرة بين استراتيجية التوزيع الانتقائي في المؤسسة السورية للتجارة والحصة السوقية. قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط بين المتغيرين الممثلين لمتوسط قيم إجابات العبارات التي تقيس متغير استراتيجية التوزيع الانتقائي، والعبارات التي تقيس متغير الحصة السوقية، حيث ظهرت النتائج كالاتي:

الجدول رقم (19) Correlations

		استراتيجية التوزيع الانتقائي	الحصة السوقية
استراتيجية التوزيع الانتقائي	Pearson Correlation	1	.816**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	147	147
الحصة السوقية	Pearson Correlation	.816**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	147	147

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

يظهر من خلال الجدول رقم (19) أن قيمة احتمال الدلالة $P=0.000 < \alpha=0.05$ ، لذلك تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة مباشرة بين استراتيجية التوزيع الانتقائي من جهة والحصة السوقية من جهة، وملاحظة أن قيمة معامل الارتباط /بيرسون/ بين استراتيجية التوزيع الانتقائي، والحصة السوقية تبلغ (0.816) مما يدل على وجود علاقة طردية وقوية بينهما. ولاختبار مباشرة هذه الفرضية، استخدمت الباحثة تحليل الانحدار الخطي Regression، وكانت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (20) اختبار الفرضية الفرعية الثانية: تحليل الانحدار الخطي

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.816 ^a	.666	.664	.432	.666	289.441	1	145	.000

Predictors: (Constant), استراتيجية التوزيع الانتقائي

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

يتضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط بلغ (0.816)، كما بلغ معامل التحديد (0.66) وهو يدل على أن 66% من تغيرات الحصة السوقية تتبع لتغيرات استخدام استراتيجية التوزيع الانتقائي، مما يعني أن هناك تأثير لاستخدام استراتيجية التوزيع الانتقائي في الحصة السوقية، وبما أن $\text{sig}=0.000 < \alpha=0.01$ ، فهذا يدل على أن الارتباط معنوي، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة مباشرة بين استخدام استراتيجية التوزيع الانتقائي والحصة السوقية،

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة مباشرة بين استخدام الاستراتيجية التوزيعية والحصة السوقية قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط /بيرسون/ بين المتغيرين الممثلين لمتوسط قيم إجابات العبارات التي تقيس متغير مستوى استخدام الاستراتيجية التوزيعية، والعبارات التي تقيس متغير الحصة السوقية، حيث ظهرت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (21) Correlations

		الاستراتيجية التوزيعية	الحصة السوقية
الاستراتيجية التوزيعية	Pearson Correlation	1	.890**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	147	147
الحصة السوقية	Pearson Correlation	.890**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	147	147

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

ويظهر من خلال الجدول رقم (21) أن قيمة احتمال الدلالة $P=0.000 < \alpha=0.05$ ، لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة مباشرة بين استخدام الاستراتيجية التوزيعية من جهة والحصة السوقية من جهة، ونلاحظ أن قيمة معامل الارتباط /بيرسون/ بين استخدام الاستراتيجية التوزيعية، والحصة السوقية تبلغ (0.890) مما يدل على وجود علاقة طردية وقوية بينهما. ولاختبار مباشرة هذه الفرضية استخدمت الباحثة تحليل الانحدار الخطي Regression، وكانت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (22) اختبار الفرضية الرئيسية: تحليل الانحدار الخطي

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.890 ^a	.791	.790	.341	.791	550.160	1	145	.000

Predictors: (Constant), استخدام الاستراتيجية التوزيعية

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

يتضح من الجدول السابق أن معامل التحديد (0.790) وهو يدل على أن 79% من تغيرات الحصة السوقية تتبع لتغيرات استخدام الاستراتيجية التوزيعية، مما يعني أن هناك تأثير لاستخدام الاستراتيجية التوزيعية على الحصة السوقية، وبما أن $P=0.000 < \alpha=0.01$ ، فهذا يدل على أن الارتباط معنوي، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة مباشرة بين استخدام الاستراتيجية التوزيعية والحصة السوقية.

13-النتائج:

تبين من خلال اختبار فرضيات البحث للعلاقة بين استخدام الاستراتيجية التوزيعية، والحصة السوقية الآتي:

1- هناك علاقة ارتباط طردية وقوية بلغت (0.890) بين استخدام الاستراتيجية التوزيعية والحصة السوقية، أي كلما توفرت برامج توزيعية، وكان هناك موارد وإمكانيات مادية متطورة، وتوسيع علاقتها مع العملاء، كلما أدى ذلك إلى زيادة الحصة السوقية، حيث تبين أن (97%) من التباين الحاصل في الحصة السوقية تفسره استخدام الاستراتيجية التوزيعية.

2- هناك علاقة ارتباط طردية وقوية بلغت (0.908) بين استراتيجية التوزيع المكثف، والحصة السوقية، أي كلما تم الاهتمام بإضافة استراتيجيات توزيعية متنوعة ومخازن للمنتجات، والالتزام بتحقيق متطلبات الزبائن، والبحث والتطوير كلما أدى ذلك إلى تعزيز الحصة السوقية للمؤسسة السورية للتجارة وبالتالي زيادتها.

3- هناك علاقة ارتباط طردية وقوية بلغت (0.816) بين استراتيجية التوزيع الانتقائي، والحصة السوقية، أي أن امتلاك المؤسسة عدد محدود من قنوات التوزيع، واستخدام وبناء علاقات طيبة مع العملاء يسهم في زيادة الحصة السوقية للمؤسسة السورية للتجارة.

14-التوصيات:

بناء على نتائج البحث توصي الباحثة بالآتي:

1- الاطلاع المستمر على آخر المستجدات التي تظهر في مجال الاستراتيجية التوزيعية من السعي للبقاء وزيادة الأرباح، وذلك بغرض زيادة الحصة السوقية للمؤسسة السورية للتجارة، وكذلك التعرف على قنوات التوزيع بشكل مستمر للبقاء وتعظيم الأرباح بهدف زيادة القدرة على منافسة المنظمات الأخرى في الدّاخل والخارج.

- 2- إخضاع العاملين في المؤسسة السورية للتجارة لدورات تدريبية متخصصة في الاستراتيجيات التوزيعية، ومعرفة الأهداف التوزيعية واكتساب الخبرات اللازمة للنهوض والارتقاء بزيادة الأرباح والنمو والبقاء وخاصة من أجل رفع مستوى الحصة السوقية في المؤسسة السورية للتجارة.
- 3- تعميق وعي إدارة وعاملي المؤسسة السورية للتجارة بأهمية موضوع الاستراتيجيات التوزيعية لما لها من دور بارز في ظلّ التغيرات والظروف المختلفة التي يشهدها العالم من خلال الاطلاع على التجارب العالمية وما توصلت إليه في مجال الاستراتيجيات التوزيعية، ووضع وإعداد خطط ورسم سياسات لتدريب القيادات الإدارية حول أهمية استخدام الاستراتيجيات التوزيعية وذلك من أجل صقل مهاراتهم وكفاءاتهم في استخدام الاستراتيجيات التوزيعية.
- 4- ضرورة وضع استراتيجية مناسبة لاستخدام الاستراتيجيات التوزيعية الداعمة لعملياتها في إطار الاستراتيجية العامة للمؤسسة، ومتابعة تنفيذها وتقييمها بما يحقق الأهداف الأساسية للمؤسسة.
- 5- تزويد بعض الفروع بالاستراتيجيات التوزيعية المناسبة لكل فرع، وذلك من أجل أن تحقق الأسعار أرباح مناسبة لها، وبالتالي تلبية جميع حاجات ورغبات العملاء لتحقيق الرضا لهم وتوسيع الحصة السوقية لها

مراجع البحث:

المراجع العربية:

- 1- رجم، نصيب، 2006، إدارة أنظمة التوزيع، دار العلوم للنشر والتوزيع، د ط، عنابة.
- 2- السعيد، بوجاهم؛ عبد الرحيم، عثمانية، 2017، استراتيجية التوزيع وأثرها على تنمية رضا الزبون. دراسة حالة مؤسسة مطاحن عبيدي (ولاية قالمة). رسالة ماجستير، تخصص تقنيات البيع والعلاقة مع الزبون، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر.
- 3- شهاب الدين، اتسام السيد، 2017، الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية، دراسة اختبارية على البنوك التجارية الأردنية للفترة من 2010-2014، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الوسط.
- 4- عمر، محمد عبد الرحمن؛ محمد، روش، روش ابراهيم؛ علي، نزار محمد، 2015، استراتيجيات المزيج التسويقي ودورها في زيادة الحصة السوقية _ دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأفراد العاملين في شركة ستي سنتر التجارية في مدينة زاخو، مجلة جامعة زاخو، المجلد 3 (B) العدد (2)، ص556-573.
- 5- معلا، ريهام؛ مرهج، منذر، 2017، تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على الحصة السوقية في المصارف التجارئة السورية. دراسة ميدانية في المصارف التجارية العامة والخاصة. مجلة جامعة تشرين، للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 39(5).
- 6- علي، محمد أمين السيد، 2000، أسس التسويق. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

المراجع الأجنبية:

- 1) Bacchetti, Andrea; Bertazzi, Luca; Zanardini, Massimo, 2020, **Optimizing the distribution planning process in supply chains with distribution strategy choice**, Journal of the Operational Research Society, Volume 16 Issue 3, pp.122.
- 2) Choia, Donghyuk; Kimb, Yeonbae, 2017, **Market share and firms' patent exploitation**, journalElsevier, Technovation, <https://doi.org/10.1016/j.technovation.2017.12.001>

- 3) Cheung, Man Lai; Pires, Guilherme D.; Rosenberger, Philip J.,2020,. **Exploring Synergetic Effects of Social–Media Communication and Distribution Strategy on Consumer Based Brand Equity**. Asian Journal of Business Research, Volume 10 Issue 1, pp. 267–269.
- 4) Cranfield School Of Management, 2001, **Marketing Management A Eelationship Marketing Perspective**, Macmillan Press,Ltd.
- 5) Clark, Bruce H.,1999, **Marketing performance Measures: History Interrelationship**, Journal of Marketing Management, No. 15.pp 130
- 6) Doyle, Jason P.; Filo, Kevin; McDonald, Heath; Funk, Daniel C., 2013, **Exploring Sport Brand Double Jeopardy: The Link Between Team Market Share And Attitudinal Loyalty**. *Sport Management Review*. 16, pp 285–297.
- 7) Genchev, Evgeni, 2012, **Effects Of Market Share On The Bank’s Profitability**. *Review of Applied Socio– Economic Research*. 3(1), pp 87–95.
- 8) Jiang, Guoyin; Tadikamallab, Pandu R ; Shang, Jennifer; Zhao, Ling, 2015, **Impacts Of Knowledge On Online Brand Success: An Agent–Based Model For Online Market Share Enhancemen**, *European Journal of Operational Research*, Volume 14 Issue 2, pp 1–11.

أمثلة المحفظة الاستثمارية السلوكية في سوق دمشق للأوراق المالية

(مقاربة مدمجة بين نظريتي التوقع والمحفظة الحديثة)

أ. د. هزاع مفلح

ورد كوجك

(الإيداع: 2 أيلول 2021، القبول: 16 كانون الثاني 2022)

الملخص:

هدف البحث إلى تقييم مدى فعالية الاعتماد على نظرية المحفظة الاستثمارية السلوكية في اختيار وتكوين المحافظ الاستثمارية بما يعظم الثروة النهائية للمستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية، باعتماد مقاربات مختلفة، إضافة إلى تحديد سمات وخصائص المحافظ الاستثمارية الناتجة عن تطبيق كل منها. اعتماداً على سلسلة من بيانات الأسهم التاريخية والتنبؤية لمجموعة من أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2019/2/20 وحتى 2021/3/3، كونها مدة حديثة نسبياً. توصلت الدراسة إلى إثبات فعالية أسلوب التمهيد (Bootstrapping) في تقدير عوائد متوقعة مستقبلية تتلائم مع الشروط الواجب تطبيقها لتكوين وأمثلة المحافظ الاستثمارية. كما تؤثر الاختلافات بين النظريتين الحديثة والسلوكية في خصائص المحافظ الاستثمارية، فعلى الرغم من الاختلافات الشاسعة بين البنى النظرية والطرق التطبيقية والتي أنتجت محافظ مثلى بخصائص متباينة، إلا أن العلاقة التبادلية بين العوائد والمخاطر، وبين توجهات المستثمر السلوكية والتوقعات الاحتمالية تبقى واضحة على نحو لا يقبل الجدل. تتكامل المقاربات الثلاث (MPT) و (CPT) و (BPT) مع بعضها عند تكوين وأمثلة المحفظة الاستثمارية السلوكية تحديداً، إذ توضح ذلك من خلال استخدام دالة الترجيح في نظرية التوقع لحساب العوائد التراكمية، إضافة إلى استخدام نموذج البرمجة الرياضية الخاص بالمحفظة الحديثة في تحديد أوزان الاستثمار المثلى ضمن الطبقات الفرعية للمحفظة السلوكية التي أفضت إلى نتائج منطقية ومتسقة مما يرسخ الإضافة العلمية للبحث.

الكلمات المفتاحية: المحفظة الاستثمارية السلوكية (BPT) - نظرية المحفظة الحديثة (MPT) - التمهيد - نظرية التوقع (CPT) - الحسابات العقلية - الاحتمالات التراكمية.

*طالب دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حماة.

**أستاذ في قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حماة.

Behavioral Portfolios' Optimization in Damascus stock exchange

(A combined approach between prospect theory and modern portfolio theory)

Ward Kojak

Prof. Dr. Hazaa' Moufleh

(Received:2 September 2021,Accepted:16 January 2022)

Abstract:

The aim of the research is to evaluate the effectiveness of relying on the behavioral portfolio theory to optimize portfolios' in line with the investors' objectives in Damascus Stock Exchange, in order to maximize their final wealth, by adopting different approaches, in addition to determining the characteristics of each portfolio. The study is based on a series of historical and predictive stock data for a group of stocks listed on the DSE during the period from 20/2/2019 to 3/3/2021, being a relatively recent period. We reached to prove the effectiveness of the bootstrapping method in estimating expected future returns that fit with the conditions to be applied for portfolios' optimization. The differences between the applied theories also affect the characteristics of portfolios, despite the vast differences between theoretical structures and applied methods, which produced optimal portfolios with different characteristics, but the reciprocal relationship between returns and risks and between the investor's behavioral trends and probabilistic expectations remains indisputably clear. The three approaches (MPT), (CPT) and (BPT) are integrated with each other when forming the behavioral portfolio specifically, as it was clarified by using the weighting function of the prospect theory to calculate the cumulative returns, in addition to using the mathematical programming model of the modern portfolio theory in determining optimum investment weights within the sub-portfolio of the behavioral portfolio that led to logical and consistent results, which establishes the scientific addition of this study.

Key Words: Behavioral Portfolio – Bootstrapping – Prospect Theory – Mental Accounts – Cumulative Probability.

*Doctorate student, faculty of economics, HAMA University.

**Professor, department of economics, faculty of economics, HAMA University.

1-مقدمة:

انتشرت نظرية المحفظة الاستثمارية الحديثة (MPT) على نطاقٍ واسعٍ في الأدبيات والأبحاث المعنية بإدارة الاستثمار والمخاطر الاستثمارية، إذ قدّم (1952) Markowitz نموذج (المتوسط-التباين) القائم على التنوع، واتخذ العائد والمخاطرة بوصفها معاييراً رئيسية. يهدف نموذج أمثلة المحفظة إما إلى تعظيم العائد (المتوسط الحسابي لعوائد مكونات المحفظة)، عند مستوى محدد من المخاطرة (الانحراف المعياري للعوائد)، أو تخفيض المخاطرة عند مستوى محدد من العائد تماشياً مع رغبات المستثمرين.

ظهرت نظرية المحفظة الاستثمارية السلوكية (BPT) حصيداً للتطورات التي طرأت على علم المال السلوكي، من جهة أخرى، محاولةً جمع العديد من المساهمات في إطار مقارنة متكاملة. إذ افترض (2000) Shefrin & Statman أن الهدف الرئيس للمستثمر المتمثل في تعظيم قيمة المحفظة عند مستويات مختلفة من المخاطرة، يضاف إليه مجموعة أخرى من الأهداف يمكن تمثيلها على شكل هرم مختلف الطبقات، كل طبقة لديها أهداف محددة بشكل جيد والطبقة الأساسية الهدف منها هو تجنب الوقوع في كارثة مالية، بينما تم تصميم الطبقة الأخيرة لمحاولة زيادة العوائد بهدف تحقيق الثراء.

ارتكزت (BPT) على نظريتين أساسيتين في هذا المجال؛ الأولى هي نظرية SP/A لـ (1987) Lopez، والثانية هي نظرية التوقع Prospect Theory لـ (1979) Kahneman & Tversky، وفي حقيقة الأمر، تتصف النظرية الأولى بالعمومية لطريقة اختيار الأفراد في ظل وجود مخاطرة وليست مقتصرة فقط على تكوين وتنوع المحافظ الاستثمارية، أما النظرية الثانية (PT) فتتمثل ركناً أساسياً للتمويل السلوكي وعلى وجه التحديد نظرية المحفظة السلوكية، وتُعد بمثابة تطوير لنظرية المنفعة المتوقعة، إذ تُقدم مفهوماً جديداً أقرب للواقع لكيفية قيام الأفراد باتخاذ القرار المتعلق باختيار البديل الملائم لكل فرد منهم من بين مجموعة من البدائل الخطرة، أي مشكلة الاختيار في ظروف المخاطرة وعلى وجه التحديد "عدم التأكد" كما تمت تسميتها، كل ذلك ضمن إطار مجموعة فروض مختلفة عن سابقتها.

تحتاج الفروض التي تم وضعها سواء من قبل النظرية الحديثة للمحفظة، أو النظرية السلوكية، إلى صياغة كمية، رياضية، لكي تصبح قابلة للتطبيق بهدف القياس ومقارنة النتائج، وبينما تُصاغ (MPT) في شكل دالة تربيعية يمكن تطبيقها عملياً والاستفادة من نتائج حلولها على أرض الواقع، مما يجعلها واسعة الاستخدام، يغيب عن النظرية السلوكية مثل هذه الصياغة، ويعتقد البعض من مثل (2013) Barberis أن هذه النظرية ليست جاهزة بعد للاستخدام كنموذج اقتصادي كمي كما هو الحال بالنسبة لـ (MPT)، ويرجع ذلك إلى أسباب عدة، أهمها؛ وجود العديد من الفروض الواجب مراعاتها مما يجعل التمثيل الرياضي لها معقد في الصياغة والحل، إذ تستخدم عدة أساليب مختلفة من ناحية البنية بهدف التوصل إلى أمثلها.

2- مشكلة البحث: تختلف المبادئ والافتراضات التي تقوم عليها كل من النظرية الحديثة والسلوكية لأمثلة المحفظة في بعض النواحي، مثل المخاطرة مقابل الاحتمال التراكمي (مقياس السلامة)، التنوع من عدمه، وتتفق في نواحٍ أخرى، أبرزها تعظيم ثروة المستثمر المتمثلة بالعائد، هذا من جهة. ومن جهة أخرى ينطوي النموذج الخاص بالمحفظة السلوكية على قدر معين من التعقيد، أما إيجاد الحلول التي تُحقق أمثلة المحفظة -أو على الأقل تقترب منها- يتصف بدرجة عالية من الصعوبة من حيث طرق الحل والإمكانات الرياضية الممكنة لتوظيفها لهذا الغرض. يمكن إذاً توضيح مشكلة البحث من خلال الأسئلة الآتية:

1- ما هي أفضل مقارنة لتطبيق نظرية المحفظة الاستثمارية السلوكية؟ وهل يمكن توظيف دوال نظرية التوقع لتحقيق هذا الغرض؟

2- ما مدى فعالية الاعتماد على نظرية المحفظة الاستثمارية السلوكية في اختيار وتكوين المحافظ الاستثمارية بما يعظم الثروة النهائية للمستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية؟

3- ما هو تأثير الاختلافات بين المقاربات المستخدمة في تكوين وأمثلة المحافظ في خصائصها؟

3- أهداف البحث وأهميته:

3-1 أهداف البحث: يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط الآتية:

- استخدام دوال نظرية التوقع في بناء المحفظة الاستثمارية السلوكية، وتحديد أفضل طريقة لتكوينها وأمثلتها.
- تقييم مدى فعالية الاعتماد على نظرية المحفظة الاستثمارية السلوكية في اختيار وتكوين المحافظ الاستثمارية بما يعظم الثروة النهائية للمستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية.
- دراسة وتحديد تأثير الاختلافات بين المقاربات المستخدمة في تكوين وأمثلة المحافظ الاستثمارية في خصائصها.

3-2 أهمية البحث:

تكمن الأهمية العلمية للبحث في آلية اختيار وتكوين وأمثلة المحافظ الاستثمارية باعتماد مقاربات مختلفة، مما يفسح المجال للمقابلة والمقارنة بينها، في إطار محاولة لتحقيق إضافة علمية في مجال الدراسات التي تناولت موضوعات المحافظ الاستثمارية عموماً، والمحافظ السلوكية خصوصاً. كما تتوضح الأهمية العملية للبحث من كونه يضمن سلوكيات المستثمرين الفعلية تجاه حالة السوق في بنية نموذج المحفظة، مما يجعلها أكثر انسجاماً مع توجهاتهم الاستثمارية، وينعكس بالضرورة على اختيار أفضل المحافظ التي تلائم تفضيلات المستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية، كما يرشد القرارات الاستثمارية.

4- فرضيات البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث وبناءً على التساؤلات الخاصة بالمشكلة البحثية فإنه يمكن صياغة الفرضية الرئيسية الآتية: اعتماداً على التوجهات السلوكية للمستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية بما يخص أسهم الشركات عينة البحث، لا تؤثر الاختلافات بين نظرية المحفظة الاستثمارية السلوكية ونظريتي التوقع والمحفظة الحديثة في خصائص المحافظ الاستثمارية الناتجة عن تطبيق كل منها.

5- حدود البحث ومصادر جمع البيانات:

يمكن تقسيم حدود البحث إلى: الحدود المكانية والحدود الزمانية، وفيما يلي توضيح لذلك:

- الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة العملية اعتماداً على البيانات التاريخية لأسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- الحدود الزمانية: تمثلت في سلسلة أسعار الإغلاق اليومية لأسهم الشركات ذات العوائد الإيجابية وذلك للفترة الممتدة من 2019/2/20 وحتى 2021/3/3، كونها مدة حديثة نسبياً حدثت خلالها مجموعة من التغيرات والإفصاحات الطارئة من قبل بعض الشركات المدرجة في السوق.

أما فيما يتعلق بمصادر جمع البيانات فقد تم الحصول عليها من الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية.

6- الدراسات السابقة:

يوجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع اختيار وأمثلة المحفظة السلوكية باعتماد مقاربات مختلفة، وقد تم الاطلاع على عدد من هذه الدراسات نذكر منها ما يلي:

- دراسة: صديقي، صفية، سويسبي، هوري، وآخرون (2015) بعنوان "بناء محفظة الأوراق المالية في ظل المالية

السلوكية بالتطبيق على الشركات المدرجة في مؤشر CAC 40 لبورصة باريس للفترة 2007-2010"

هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين الخطوات التي يتبعها المستثمر في تحليل (المتوسط-التباين) وبين ما يقوم به عامة المستثمرون (الاتجاه السلوكي) بالتطبيق على (36) سهم مدرج في بورصة باريس، وقد عملت على تكوين ثلاث محافظ استثمارية وفقاً لنموذج (المتوسط-التباين)، موزعةً بذلك المحافظ على ثلاثة استراتيجيات تقليدية هي؛ المحفظة الهجومية،

الدفاعية، والمحفظة المتوازنة، ولم تشترط أن تتضمن المحافظ الثلاث الأسهم ذاتها، إضافةً إلى ذلك فقد تم افتراض مجموعة من السيناريوهات النظرية لتمثيل الاتجاه السلوكي دون أن يقابلها أي تمثيل أو صياغة رياضية. على الرغم من أن الدراسة المعنية قد استعرضت أدبياً الجانب السلوكي لتكوين المحافظ الاستثمارية والنظريات القائمة عليها ومراحل تطورها، إلا أن الجانب التطبيقي اكتفى فقط بتطبيق نموذج (المتوسط-التباين) المتعارف عليه، واكتفت بعرض النتائج التطبيقية لهذا الجانب، مبررةً ذلك باستنتاج مفاده؛ لم يتم التوصل بعد إلى أية معايير كمية يمكن أن تحل مكان الأدوات التي قدمتها النظرية المالية التقليدية، فالنظرية السلوكية للمحفظة لم تقدم أية قواعد يمكن أن تعزز من رشد الأفراد عند اتخاذهم القرارات الاستثمارية. وهذا الاستنتاج غير صحيح وغير منطقي.

• دراسة (De Giorgi, E., & Hens, T. (2009) بعنوان:

Prospect Theory and Mean-Variance Analysis: Does It Make A Difference in Wealth Management?

هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة والمقابلة النظرية والعملية بين نظرية التوقع ونموذج (المتوسط-التباين) في مجال تكوين وتنوع المحافظ الاستثمارية، وعمدت إلى البحث في الفروقات والاختلافات بين العناصر السابقة، فضلاً عن مناقشة خصائصه الرياضية، أما فيما يتعلق بالجانب العملي فقد اعتمدت على مجموعة من البيانات الخاصة بالعملاء، وتوصلت إلى نتيجة أثبتت صحة الفرض القائل بأن النتائج التي تقدمها نظرية التوقع أفضل من نموذج (المتوسط-التباين) مع ضرورة الانتباه إلى صحة الصياغة الرياضية للنظرية وحساسيتها للنتائج لهذه الصياغة.

• دراسة (Traian A. Pirvu, Klaas Schulze (2012) بعنوان:

Multi-Stock Portfolio Optimization under Prospect Theory

هدفت الدراسة إلى التعرف على الطريقة التي يختار بها المستثمر مكونات محفظته بناءً على مدخل سلوكي، من خلال تطبيق نظرية الاحتمال المنظور، إضافةً إلى نموذج (المتوسط-التباين) وقد تم تشكيل مجموعة من المحافظ إضافةً إلى محفظة معيارية، واحتوت المحافظ على سند عديم المخاطرة أما بقية الأوراق فهي من النوع الخطر، والمحفظة التي تم تشكيلها باعتماد نموذج (المتوسط-التباين) هي نفسها لجميع المستثمرين، وبالتالي فإن التفضيلات الفردية للمستثمرين تنعكس فقط من خلال هذه المحفظة، كما عَمِلَت الدراسة على تحسين الصياغة الرياضية لدالة القيمة من خلال اعتماد الدوال الأسية والخطية، وتوصلت إلى أن الاختلافات في تفضيلات المستثمرين أنتجت فروقات في العوائد بينما لم يكن هذا الاختلاف موجوداً في المحافظ التي تم تكوينها باعتماد المقاربة السلوكية.

• دراسة (Pfiffelmann, M., Roger, T., & Bourachnikova, O. (2016) بعنوان:

When Behavioral Portfolio Theory Meets Markowitz Theory?

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الفروقات في محافظ الفردية بين النظريتين (MPT) و(BPT)، وتحديد موقع المحافظ أو المحفظة السلوكية المثلى بالتوافق مع منحنى الحد الفعال لـ (المتوسط-التباين). إذ تم الاعتماد على العوائد الشهرية لبيانات (1452) من الأسهم الأمريكية للفترة ما بين 1995 إلى 2011، واستخدمت تقنية التمهييد (Bootstrapping) لمحاكاة (100000) حالة تخصيص للأصول (محفظة)، بحيث يقتصر عدد الأصول ضمن المحفظة على (80) سهماً.

تتميز الدراسة المعنية عن غيرها بعدم فرض أية قيود على نموذج المحفظة، إذ سمحت بالبيع القصير، كما أنها لم تقتصر على نمط معين من التوزيع الإحصائي للعوائد. توصل الباحثون إلى أن 70% من المحافظ السلوكية تتموضع على منحنى الحد الفعال، وتحديداً في الجزء الأيمن الأعلى من المنحنى، ما يعني أنه حتى لو كانت المحفظة السلوكية واقعة على

المنحني، لن يتم اختيارها من قبل المستثمر العادي بحسب (المتوسط-التباين)، لأنه يرتبط بدرجة منخفضة للغاية من تجنّب المخاطرة. أكد الباحثون على أن توافق النتائج لا يعني إمكانية اعتمادها على نحو متبادل لاختيار المحفظة، كما لا يُقلل من أهمية نموذج على حساب الآخر.

• دراسة (Chang, K. H., Young, M. N., & Diaz, J. F. T. (2018) بعنوان:

Portfolio Optimization Utilizing the Framework of Behavioral Portfolio Theory.

عملت على تطبيق النظرية السلوكية للمحفظة الاستثمارية بأبعادها المتعلقة بالحسابات العقلية بطريقة عملية، باعتماد نمطان من الحسابات العقلية، يمثل الأول حالة المستثمر المحب للمخاطرة، والثاني حالة معيار السلامة أو تجنّب المخاطرة، ومن ثم يتم اختيار المحفظة الكلية، التي تحقق أهداف النمطين في الوقت ذاته، إضافةً إلى مقارنتها بمحافظ (المتوسط-التباين) ومحفظة مؤشر السوق.

استندت الدراسة إلى بيانات الاستثمارات الأسبوعية للأسهم المدرجة في السوق التايواني، إذ افترض شراء الأسهم في بداية الأسبوع وبيعها في نهايته، ولكل أسبوع، كما تم تصنيف حالة السوق إلى ستة فئات فرعية اعتماداً على مؤشر القوة النسبية (RSI)، ومن ثم تم التنبؤ بالعوائد باستخدام نموذجي المتوسط المتحرك المرجح أسياً (EWMA)، والتباين المتحرك المرجح أسياً (EWMV). بمطابقة البيانات التنبؤية مع التاريخية، توصلت الدراسة إلى تفوق المحافظ السلوكية على المحافظ الأخرى المقارنة بها، كما أوصت بتطوير طريقة تقدير العوائد والأوزان النسبية لها، والتكامل بين الحسابات العقلية لتكوين محفظة كلية تؤدي إلى نتائج أفضل.

بناءً على ما تم ذكره من دراسات سابقة، تختلف الدراسة الحالية عن سابقتها من ناحية مجتمع البحث، إذ لم يتم رصد أية دراسة عربية عملت على تطبيق المحفظة الاستثمارية السلوكية ومحفظة نظرية التوقع ومقارنتها مع نظيرتها الحديثة. سواء في الأسواق العربية أو في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك في حدود ما اطلع عليه الباحث، كما تختلف عن الدراسات السابقة أيضاً من ناحية الأسلوب المطبق في تكوين وأمثلة المحافظ كونها تجمع بين أكثر من مقارنة ونموذج مما يؤكد على الأهمية والإضافة العلمية.

7- الإطار النظري للبحث:

7-1- نظرية التوقع Prospect Theory:

تتمحور نظرية التوقع حول طريقة اتخاذ الأفراد للقرار المتعلق باختيار بديل ضمن مجموعة من البدائل المتاحة، إذ يمكن اعتبارها مقارنة سلوكية-اقتصادية، مطوّرة كنموذج وصفي لطريقة اتخاذ القرار في حالات عدم التأكد من قبل Daniel Kahneman & Amos Tversky (1979)، وقد اعتمدا في وضع النظرية على مجموعة من الاختبارات صغيرة العينة لمعرفة كيفية قيام الأفراد باتخاذ القرار المرافق لمستوى معين من المخاطرة¹، وتوصلت هذه التجربة إلى نتيجة مفادها؛ قيام أفراد العينة باختيار بديل معين ضمن مجموعة من البدائل المتاحة بالاعتماد على قيمة جوهرية (أساسية) محددة من قبلهم لكل من الريح أو الخسارة بشكل منفصل، أكثر من اعتمادهم على النتيجة النهائية للقرار، ومن ثم فإنهم يقيمون هذه الأرباح أو الخسائر بناءً على مدخل استكشافي، يختلف بالضرورة من فرد إلى آخر، كما يختلف أيضاً عند الفرد الواحد عندما يتعلق

¹ Wakker, P. P. (2010). Prospect theory: For risk and ambiguity. Cambridge university press. P.342.

الأمر بالبدائل ذات الخصائص المختلفة¹، جديرٌ ذكره أن التجربة التي بنيت عليها النظرية تضمنت فقط أوراق اليانصيب ذات الخسارة الصفرية (Lotteries)، لكن أمكن تعميمها فيما بعد لتشمل جميع مواقف اتخاذ القرار والسلوكيات المرافقة لها.

7-1-1- تجنُّب الخسارة:

تُعدُّ نظرية الاحتمال المتوقَّع بديلاً من نظرية المنفعة المتوقعة، وفي هذا السياق يمكن التمييز بينهما من خلال النقاط الآتية: أولاً؛ تفترض المنفعة المتوقعة أن القيمة تتمثل في الثروة النهائية للفرد الاقتصادي، بينما يُنظر إلى القيمة بصفاتها المكاسب أو الخسائر قياساً إلى نقطة مرجعية في الاحتمال المتوقَّع. ثانياً؛ تكون درجة تحمل الأفراد للمخاطرة متقاربة وفقاً لنظرية المنفعة، بينما تفترض نظرية التوقُّع أن قبول المخاطر يختلف في المواقف التي يكون احتمال الخسارة فيها أعلى من احتمال الربح، والعكس صحيح. ثالثاً؛ بينما يقيم الأفراد الاحتمالات بشكل متوازن ضمن نظرية المنفعة، يرجحون بعض الاحتمالات وبقللٍ من أهمية أخرى وفقاً لنظرية المنفعة. رابعاً؛ في حين تفترض نظرية المنفعة المتوقعة أن الأفراد محصنون ضد الطريقة التي يتم بها وصف مواقف اتخاذ القرار أو تأطيرها، تفترض نظيرتها أن التأطير يمكن أن يؤثر في قرارات الأفراد². من جهة أخرى، عملت هذه النظرية على انتقاد نظرية المنفعة المتوقعة، واستندت في ذلك على مجموعة من التبريرات منها؛ قيام الأفراد بالتقليل من الوزن النسبي للنتائج (عائد في حالة الاستثمار) المحتملة المرتبطة باحتمال تحقق منخفض بالمقارنة مع النتائج المنطوية على قدر أكبر من إمكانية التحقق، وهذه النزعة تسمى بتأثير اليقين، أي تجنُّب المخاطرة في الخيارات ذات المكاسب المؤكدة، والبحث عن المخاطرة عندما يتضمن أحد الخيارات خسارة مؤكدة، والبحث عن المخاطرة للمكاسب وتجنُّب المخاطرة للخسائر ذات الاحتمال المنخفض، مما يجعل منهم متجنبيين للخسارة (Loss-Aversion).

يمكن تلخيص ما سبق ذكره بالآتي؛ يفضل الأفراد احتمال الفوز (الربح) بجائزة كبيرة على الخسارة، ويفضلون كذلك خسارة صغيرة مؤكدة على احتمال كبير للخسارة، إضافةً إلى ذلك، يتجاهل الأفراد المعلومات المتماثلة والمشاركة بين مجموعة من الخيارات لتخفيف عبء الحمل المعرفي عندما تتساوى النتائج وتختلف طريقة الوصول لها، ويتأثرون بالطريقة التي يتم بها تقديم هذه الخيارات ويسمى هذا بتأثير العزل (Isolation Effect)، وينتج عنه وجود تفضيلات غير متناسقة و غير متناسبة عندما يتم طرح البدائل وتأطيرها في أشكال مختلفة.

قام Kahneman & Tversky عام 1992 بتطوير النظرية لتصبح ما يُعرف بـ (Cumulative Prospect Theory)، اختصاراً (CPT)، تحقق ذلك بتضمين أوزان القرار للاحتمالات المختلفة فيما يتعلق بجانب الأرباح وجانب الخسائر³. أدى ذلك فيما بعد إلى استدراك متطلبات تطوير نظرية المحفظة من جانب مختلف. وقد اتفقت مجموعة نسبية من الدراسات (Rieger & Wang 2008) في معظمها على عدم وجود فروقات واضحة بين PT و CPT، خصوصاً بالجانب المتعلق بتكوين المحافظ الاستثمارية وأمثلتها.

7-1-2- الصياغة الرياضية لنظرية التوقُّع:

تتكون من دالتين أساسيتين، فيما يلي توضيح لكلٍ منهما:

7-1-2-1- دالة القيمة Value function:

¹ Tversky, A., & Kahneman, D. (1979). "Prospect Theory: An Analysis of Decision under Risk". *Econometrica*. 47 (2): 263–291.

² Shefrin, H. (2008). *A Behavioral Approach to Asset Pricing*. Elsevier. P. 392.

³ Tversky, A., & Kahneman, D. (1992). Advances in prospect theory: Cumulative representation of uncertainty. *Journal of Risk and uncertainty*, 5(4), 297-323.

انطلاقاً من مفهوم تجنب الخسارة، تم إعادة صياغة دالة المنفعة، واستبدلت بدالة القيمة، التي لها شكل حرف (S) تقريباً، وهي عموماً ذات انحدار شديد للخسائر بالمقارنة مع الأرباح، وأوزان القرار هي أقل من الاحتمالات المقابلة، باستثناء نطاق الاحتمالات المنخفضة¹، كما تم اعتماد الصفر كنقطة مرجعية وحد فاصل بين الأرباح والخسائر، وقُدّر معامل تجنب الخسارة كحد ثابت في المعادلة له القيمة الثابتة (2.25)، ويمكن توضيح ذلك رياضياً من خلال الصيغة الآتية²:

$$v(r) = \begin{cases} (r - r_0)^{\alpha}, & \text{if } r \geq r_0 \\ -\lambda (r_0 - r)^{\beta}, & \text{if } r < r_0 \end{cases} \quad (1)$$

حيث:

$\alpha = \beta = 0.88$: تمثل معاملات تجنب المخاطرة لكل من الربح والخسارة على التوالي.

$\lambda = 2.25$: يمثل معامل تجنب الخسارة.

r_0 : النقطة المرجعية (المستوى المرجعي للثروة).

r : الثروة النهائية (العائد).

ومن ثم فإن المنفعة الاحتمالية أو "Prospective Utility" لموقف r ينتج عنه r_i باحتمالية p_i تعطى من خلال³:

$$V(r) = \sum \pi_i u(r_i) \quad (2)$$

حيث:

$u(r_i)$: دالة القيمة.

π_i : أوزان القرار، وهي عبارة عن تحويل مبسط لاختي p_i . يوضح تأثير الاحتمال في القيمة الكلية للتوقع.

7-1-2-2- دالة الترجيح Weighting function:

عندما لا يمتلك الأفراد مجموعة من الاحتمالات الموضوعية حول حدث أو قرار معين، يلجؤون إلى الاحتمالات الذاتية، التي على العكس من نظيرتها، لا تكون متكاملة لجميع الأحداث، أي يمكن أن يكون مجموعها أقل من الواحد الصحيح، تُعرف هذا الحالة باليقين الفرعي أو "Subcertainty". يمكن أيضاً استخدام الأوزان عند إعطاء الاحتمالات، ولكن عندها سيتم تسميتها بأوزان الاحتمالات بدلاً من أوزان عدم اليقين⁴.

في نظرية التوقع؛ يؤخذ جداء قيمة كل نتيجة في وزن القرار. يتم الاستدلال على أوزان القرار من الاختيارات بين الاحتمالات بقدر ما يتم استنتاج الاحتمالات الذاتية من التفضيلات، ومع ذلك، فإن أوزان القرار ليست احتمالات: فهي لا تخضع لبديهيات الاحتمال ولا ينبغي تفسيرها على أنها مقاييس الاعتقاد⁵.

¹ Camerer, C. F. (1998). "Prospect theory in the wild: Evidence from the field". *advances in behavioral economics*. 148-161. P. 148.

² Cartwright, E. (2018). *Behavioral Economics*. Routledge. P. 105.

³ Benartzi, S., & Thaler, R. H. (1995). Myopic loss aversion and the equity premium puzzle. *The quarterly journal of Economics*, 110(1), 73-92. P.79.

⁴ Shefrin, H. (2008). *Op. Cit.*, P. 402.

⁵ Tversky, A., & Kahneman, D. (1979). *Op. Cit.*, P. 280.

تُعرّف دالة الترجيح π على المجال $[0,1]$ ، وهي مستمرة على مجال التعريف ومحدبة بحدود (45) درجة بجوار الصفر، كما أن: $\pi(0) = 0$ و $\pi(1) = 1$ ، وقد تم تعديلها على نحوٍ طفيف في سياق CPT. بفرض أن i هو احتمال الحصول على ناتج بجودة r_i على الأقل، و p_i^* احتمال الحصول على ناتج أفضل من r_i حكماً، عندئذٍ:

$$\pi_i = W(p_i) - W(p_i^*) \quad (3)$$

نفترض أن النتائج الإيجابية (المكاسب) مرتبة من الأسوأ إلى الأفضل، والنتائج السلبية (الخسائر) مرتبة من الأكثر تفضيلاً إلى الأقل تفضيلاً، عندها يمكن تعريف الدالة w^+ على مجال الاحتمال اللامتراكم (Decumulative) للمكاسب، والدالة w^- على مجال الاحتمال المتراكم (Cumulative) للخسائر، من الشكل¹:

$$W^+(p) = \frac{p^\gamma}{(p^\gamma + (1-p)^\gamma)^{1/\gamma}} \quad (4)$$

$$W^-(p) = \frac{p^\delta}{(p^\delta + (1-p)^\delta)^{1/\delta}} \quad (5)$$

حيث:

$$\delta = 0.69 \quad \gamma = 0.61$$

7-2- نظرية التوقع والمحفظة الاستثمارية:

بالنسبة للمحفظة الاستثمارية يجب التمييز حالتين؛ الحالة الساكنة (Static State)؛ وهي الحالة التي تنتزع فيها الاستثمارات المالية للمستثمر الذي يقوم بتقييم محفظته بشكل سنوي وله معامل تجنّب خسارة مساوٍ لـ (2.25) بين الأسهم والسندات عادةً بشكل متناصف.

أما في الحالة الديناميكية (Dynamic State)؛ فقد أضاف Barberis & Huang (2001) فكرتين هامتين، الأولى؛ ضرورة القيام بقياس الأرباح والخسائر بشكل نسبي بالمقارنة مع معدل العائد الخالي من المخاطرة بدلاً من الصفر، الثانية؛ قابلية معامل تجنّب الخسارة والنقاط المرجعية (الصفر) للتغير عندما يقوم الفرد بتحقيق أرباح معينة ويدفع به ذلك إلى التحول وبشكل تدريجي إلى المقامرة (بما أنه حقق أرباح سوف يصبح أكثر تقبلاً للخسارة في مقابل تحقيق أرباح أعلى من السابق)². وعلى مستوى المحفظة الاستثمارية ينصب التركيز على الحالتين السابقتين، بالتحديد معامل تجنّب الخسارة المحدد بنسبة ثابتة (الساكنة)، والمقارنة مع العائد الخالي من المخاطرة بوصفه بديلاً عن الصفر كنقطة مرجعية (الديناميكية).

يتم صياغة نموذج اختيار المحفظة الاستثمارية وفقاً لـ PT على الشكل الآتي³:

$$\text{Maximize PT (R)} = \sum_{s=1}^S p_s v \left(\sum_{i=1}^N r_{si} \omega_i \right) \quad (6)$$

¹ Tversky, A., & Kahneman, D. (1992). *Op. Cit.*, P. 309.

² Barberis, N., & Huang, M. (2001). Mental accounting, loss aversion, and individual stock returns. *The Journal of Finance*, 56(4), 1247-1292. P. 1250.

³ Grishina, N., Lucas, C. A., & Date, P. (2017). Prospect theory-based portfolio optimization: an empirical study and analysis using intelligent algorithms. *Quantitative Finance*, 17(3), 353-367. P.361.

حيث:

p_s : هي احتمالية التحقق المقابلة لعائد كل سهم من الأسهم الداخلة في تكوين المحفظة، وتحسب من خلال $\pi(P) = P$ وتسمى دالة التتقبل الاحتمالي لنظرية التوقع وظيفتها تحويل أوزان القرار المؤثرة في الأرباح أو الخسائر إلى توزيعات احتمالية. يخضع النموذج السابق لمجموعة من القيود، ويشترط تحقق مجموعة من الشروط هي؛ مجموع الأوزان يساوي الواحد الصحيح، الاحتمال المقابل لكل حدث أكبر تماماً من الصفر، ومتوسط العوائد هو أكبر من العائد المرجعي (الصفر، أو معدل العائد الخالي من المخاطرة).

عموماً؛ أسهمت النظرية سابقة الذكر من خلال تضمينها لطرق الاختيار بين البدائل المتاحة في إعادة صياغة دالة المنفعة، أو دالة القيمة كما هو منصوص عليه، وقدمت التعديلات اللاحقة منهج جديد لاختيار المحافظ الاستثمارية باعتماد مقارنة سلوكية، تتماهى بشكل كبير مع الواقع العملي وتأخذ بعين الاعتبار تفضيلات المستثمرين المتعلقة بالأرباح والخسائر من خلال الانتقال من مفهوم تجنب المخاطرة إلى تجنب الخسارة، إذ تُعد هذه النقلة نوعية، منطقية، ومقنعة إلى حد ما، وقد وصفت من قبل العديد من الباحثين في المجال المعني بالفاعلية، والتفوق على نموذج (المتوسط-التباين)، وعلى النقيض المقابل فقد وصفها البعض من مثل (De Giorgi, Hens and Levy, 2011)¹ بعدم الاستقرار، مستندين إلى مجموعة من النتائج أبرزها؛ يؤدي أي تبديل بسيط من قبل المستثمر في درجة تجنب المخاطرة أو الخسارة أو كلاهما إلى تبدلات كبيرة في أصول المحفظة وأوزانها، فضلاً عن إمكانية صياغة النموذج وحله بطرق مختلفة وهذا ما يترتب عليه اختلاف النتائج، كما اقترحوا إعادة صياغة دالة المنفعة بشكل دالة أسية.

7-3- نظرية SP/A:

تنص نظرية SP/A لـ (Lopes (1987) على أن قرار المستثمر يتأثر بثلاثة عوامل رئيسية هي؛ (S) الأمان وهو مماثل لمعيار السلامة، و (P) الإمكانية التي تشير إلى الرغبة في الوصول إلى مستوى معين من الثروة، و (A) Aspiration الهدف. وترى Lopes أن هنالك نوعين من الانفعالات تؤثران في رغبة المستثمر لقبول المخاطرة، هما الخوف والأمل، يعمل كلاهما عن طريق تغيير الأوزان النسبية المرتبطة بالاحتمالات التراكمية². تُصاغ النظرية رياضياً من خلال الدمج بين معيارين منفصلين منطقياً ونفسياً على النحو الآتي³:

$$SP/A = f(SP, A) \quad (7)$$

يتم نمذجة الجزء SP من خلال دالة القيم المرجحة المتباينة أو Decumulative Weighting Function كما في نظرية التوقع، لكن باستثناء دالة المنفعة التي يفترض بأنها خطية:

$$SP = \sum_{i=1}^n h(D_i)(r_i - r_{i-1}) \quad (8)$$

¹ De Giorgi, E. G., Hens, T., & Levy, H. (2011). CAPM equilibria with prospect theory preferences. Available at SSRN 420184.

² Lopes, L. L. (1987). Between hope and fear: The psychology of risk. In *Advances in experimental social psychology*. Academic Press. Vol. 20, pp. 255-295.

³ Lopes, L. L., & Oden, G. C. (1999). The role of aspiration level in risky choice: A comparison of cumulative prospect theory and SP/A theory. *Journal of mathematical psychology*, 43(2), 286-313. P.291.

كما أن دالة الترجيح المتباين $h(D)$ لها الشكل:

$$h(D) = wD^{qs+1} + (1 + w)[1 - (1 - D)^{qp+1}] \quad (9)$$

حيث:

s, p : معاملات يتم على أساسها تقييم معدل تناقص الدخل.

w : معامل تحديد الوزن النسبي، وتتحدد درجة الحذر أو الأمل بناءً على الوزن النسبي له.

يتم تخصيص الدالة السابقة لكل من الأرباح والخسائر، وهي قائمة على فكرة مفادها أن الفرد يترتب العوائد من الأقل إلى الأكثر (تحليل مبني على عنصر الأمان)، أو من الأكثر إلى الأقل (تحليل مبني على عنصر الإمكانية)، أو كلاهما (تحليل مبني على الأمل والحذر معاً).

يعمل المعيار A وفقاً لمبدئ التحكم العشوائي، إذ يتم تخصيص مدى جاذبية العائد للفرد اعتماداً على احتمالية أن يكون العائد مساوياً أو أعلى من مستوى الهدف α ، كما الآتي:

$$A = p (r \geq \alpha) \quad (10)$$

يتشابه مستوى الهدف مع النقطة المرجعية في نظرية التوقع، وهو منفصل عن الجزء SP ، أي أن كل جزء من النظرية يمكن أن يحدد عوائد أو نواتج مختلفة عن بعضها البعض.

7-4-4-1- نظرية المحفظة السلوكية Behavioral Portfolio Theory

اختصاراً (BPT)، قُدمت من قبل Shefrin & Statman (2000) وهي مبنية أساساً على مفهوم Roy (1952) السلامة أولاً، ومطورة من خلال الدمج بين نظريتي الاحتمال المتوقع، و SP/A . توصف بأنها مقارنة عملية لتكوين المحفظة الاستثمارية مع الأخذ بالاعتبار أبعاد تطورات دالة المنفعة ضمن نموذج المحفظة من خلال الاستفادة من مزايا علم المالية والاقتصاد السلوكي.

7-4-1- الافتراضات والبنية:

تفترض النظرية (BPT) أن المستثمر متجنب للمخاطرة، ومحب للمخاطرة في الوقت ذاته، إذا يمكن أن يدخل في مقامرة أو يقوم بشراء بوالص التأمين، كما أن المخاطرة لا يتم قياسها بالانحراف المعياري للعوائد، وإنما باحتمالية هبوط العائد عن مستوى محدد (العائد الهدف). على العكس من نظرية المحفظة الاستثمارية الحديثة (MPT) التي تفترض أن المستثمر عقلاني، ومتجنب للمخاطرة¹. إن أحد المميزات الهامة للمحفظة السلوكية هو كيفية تعامل المستثمر معها، فهو لا ينظر إليها ككل لا يجزأ، بل عبارة عن مجموعة من الحسابات العقلية الموزعة على طبقات، ولكل حساب عقلي هدف معين وموقف محدد تجاه المخاطرة، أي أن المحفظة هي عبارة عن مجموعة من المحافظ الفرعية، كل واحدة منها هي محفظة مثلى لحساب عقلي معين².

¹ Leković, M. (2019). Behavioral portfolio theory and behavioral asset pricing model as an alternative to standard finance concepts. *Ekonomski horizonti*, 21(3), 255-279. P. 259.

² Pfiffelmann, M., Roger, T., & Bourachnikova, O. (2016). When behavioral portfolio theory meets Markowitz theory. *Economic Modelling*, 53, 419-435. P. 424.

تُمثل الطبقة الأساسية مستوى الإلهام أو الهدف المنخفض، ثم تصبح تطلعات المستثمر أكثر طموحاً مع كل مستوى متتالي، بالإضافة إلى تحمل المزيد من المخاطر. إذ يشتري المستثمرون -عند الطبقة الأساسية للهرم- بوالص التأمين والسندات الحكومية؛ أما في الطبقة الوسطى من الهرم، يشترون أسهم العديد من الشركات والسندات غير المرغوب فيها، بينما في الطبقة العليا، يختارون أسهم شركة واحدة وتذاكر المقامرة، والهدف من ذلك كله هو الحماية من المخاطرة بدايةً، ثم إيجاد فرص ملائمة لتحقيق الأرباح، وأخيراً تحقيق الثراء¹.

يشير (Statman (2014) إلى أن المستثمرين يبدؤون عملية إنشاء محافظ سلوكية من خلال تقسيم المحفظة الأساسية إلى ثلاثة حسابات ذهنية، تم تصميم الحساب الذهني الأول (الطبقة السفلية للهرم) بحيث يوفر الحماية من الفقر؛ يمكن استخدام الحساب الذهني الثاني (الطبقة الوسطى من الهرم) لتسديد الأقساط والدفعات الجامعية مثلاً، والحساب العقلي الثالث (الطبقة العليا من الهرم) مصمم لغرض تعظيم ثروة المستثمر. يتميز الحساب العقلي الأول بنفور المستثمر من المخاطرة، لأنها مكونة من السندات. بينما يتميز الحساب الثاني بمستوى معتدل من تحمل المخاطر، وهو السبب في وجود مزيج من الأسهم والسندات في الطبقة الوسطى. أخيراً، يتميز الحساب الذهني الثالث باستعداد المستثمر لتحمل المزيد من المخاطر، وهو سبب تمثيل أسهم عدد صغير من الشركات، أو حتى شركة واحدة، لمعظم الأصول المهيمنة في الطبقة العليا².

علاوة على ما سبق، وإذا كان لدى المستثمر وفقاً لنظرية المحفظة الأساسية، حد فعال واحد ليختار محفظته المثلى منه، فإن مستثمر المحفظة السلوكية لديه حد فعال لكل طبقة أو حساب عقلي³. لذلك، بدلاً من اختيار محفظة مثلى واحدة، يختار المستثمر عدة محافظ مثلى فرعية -واحدة لكل طبقة من هرم المحفظة-، ثم يتم إنشاء المحفظة المثلى من خلال الجمع بين المحافظ الفرعية المثلى. جدير ذكره أن الحد الفعال للمحافظ السلوكية والذي يطلق عليه (منحنى الرغبات السلوكية) أو (Behavioral-Wants Frontier) يتموضع تحت منحنى الحد الفعال للمحفظة الاستثمارية (منحنى المتوسط-التباين) لأن المستثمر السلوكي -عند المستوى ذاته من المخاطرة- مستعد أن يتخلى عن جزء من العائد المتوقع مقابل تحقيق بعض الفوائد والمنافع السلوكية.

تختلف المحفظة المثلى من مستثمر لآخر، ولكن المحفظة المثلى السلوكية لا تختلف فقط بحسب مستويات تحمل المخاطرة، وإنما باختلاف رغبات المستثمر أيضاً، وحاجاته، وتفضيلاته، والتحيزات المعرفية أو الانفعالية لديه، فمن منظور التمويل القياسي و (MPT)، إن المحفظة المثلى هي التي تحقق أعلى منفعة للمستثمر، أي تلك التي تنتج أقصى عائد متوقع لمستوى

¹ Shefrin, H. (2015). The behavioral paradigm shift. *Revista de Administração de Empresas*, 55(1), 95-98.

² Statman, M. (2014). Behavioral finance: Finance with normal people. *Borsa Istanbul Review*, 14(2), 65-73. P. 68.

³ Das, S., Markowitz, H., Scheid, J., & Statman, M. (2010). Portfolio optimization with mental accounts. *Journal of financial and quantitative analysis*, 45(2), 311-334. P. 316.

مقبول معين من المخاطرة. أما من منظور التمويل السلوكي و(BPT)، فإن المحفظة المثلى هي محفظة - عند المستوى المفضل المحدد للمخاطر - تزيد من المنافع الإجمالية للاستثمار معبراً عنها كمجموع الفوائد المالية والسلوكية¹.

7-4-2- الصياغة الرياضية:

يهدف المستثمر وفقاً لنظرية المحفظة السلوكية إلى تعظيم ثروته المتوقعة (محسوبة بأوزان القرار) بشرط ألا يتجاوز احتمال الفشل في الوصول إلى مستوى الهدف (A) مستوى معين (α)، وذلك تحت قيد السلامة أولاً، ليحل بدلاً من معامل تجنّب المخاطرة، إضافة إلى قيد رأس المال المستثمر، ومن ثمّ، يتم صياغة البرنامج الرياضي لأمتلة المحفظة السلوكية كما الآتي²:

$$\text{Maximize } E_{\pi}(W) \quad (11)$$

s. t.

$$p(W < A) \leq \alpha$$

$$\sum \pi_i W_i \leq W_0$$

حيث:

$E_{\pi}(W)$: الثروة النهائية المتوقعة للمستثمر.

W_0 : الثروة الابتدائية للمستثمر.

π : دالة التحويل للاحتتمالات، تحسب كما في نظرية التوقع.

α : أقصى احتمالية للفشل.

A: المستوى الهدف للعائد.

أوضح (Shefrin & Statman (2000) أن الحدود الكفؤة أو الفعالة للمحفظة الاستثمارية السلوكية لا تتشابه عادةً مع منحنى الحد الفعال لنموذج (المتوسط-التباين)، أي (MPT)، ويعود السبب وراء ذلك إلى أن المستثمر وبمستوى ثروة معين، يتعامل مع المخاطرة على أنها الانحراف السلبي عن التوقعات، مما يدفع المستثمر إلى تحقيق هدفين، الأول: السعي إلى تكوين محافظ تتوافق مع معيار السلامة أولاً عند أقل تكلفة استثمارية ممكنة، أما الثاني: إذا تم تحقيق الهدف الأول دون الوصول إلى الحد الأقصى للثروة المخصصة للاستثمار، فإن المستثمر سوف يقوم بتوظيف الجزء المتبقي بحيث يعطي أعلى عائد متوقع، ومن ثم فإن المحفظة المثلى للمستثمر السلوكي سوف تختلف عن نظيرتها التي يقوم المستثمر وفقاً لها بتخصيص الأصول عند أقل مخاطرة وفقاً لمستوى العائد المتوقع.

8- الدراسة التطبيقية:

8-1- حساب العوائد المتوقعة للأسهم الداخلة في تكوين المحافظ:

¹ Leković, M. (2019). *Op. Cit.*, P. 262.

² Shefrin, H., & Statman, M. (2000). Behavioral portfolio theory. *Journal of financial and quantitative analysis*, 127-151. P. 133.

شملت الدراسة على أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ذات العوائد الإيجابية فقط، لأن الهدف النهائي سواء للمستثمر التقليدي أو السلوكي هو تحقيق زيادة متوقعة في الثروة النهائية، ولا يتحقق ذلك بحيازة أسهم خاسرة. يتوضح ذلك في الجدول (1).

الجدول رقم (1): أسهم الشركات عينة الدراسة

الرمز	السهم	الرمز	السهم
AHT	الشركة الأهلية للنقل	SIIB	بنك سورية الدولي الإسلامي
ARBS	البنك العربي	IBTF	البنك الدولي للتجارة والتمويل
ATI	العقيلة للتأمين التكافلي	MTN	سورية MTN
AVOC	الشركة الأهلية لصناعة الزيوت	QNBS	بنك قطر الوطني سورية
BBS	بنك بيبولوس سورية	SGB	بنك سورية والخليج
BOJS	بنك الأردن- سورية	FSBS	فرنسبنك - سورية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المدرجة في موقع سوق دمشق للأوراق المالية. يهدف تكوين المحافظ الاستثمارية المتضمنة لأسهم الشركات عينة البحث، تم حساب العوائد اليومية التاريخية باستخدام الصيغة الآتية¹:

$$R = \frac{P_{t+1} - P_t}{P_t} \quad (12)$$

وذلك بعد الحصول على أسعار الإغلاق اليومية لها بالاعتماد على موقع سوق دمشق للأوراق المالية، علماً أنه لم يتم إجراء أي توزيعات للأرباح أو تجزئة للأسهم خلال فترة الدراسة. في الخطوة اللاحقة تم حساب متوسط العوائد التاريخية، وكانت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (2): العوائد التاريخية للأسهم عينة الدراسة

السهم	متوسط العائد	الانحراف المعياري
AHT	0.02%	0.6%
ARBS	0.11%	1.0%
ATI	0.15%	2.2%
AVOC	0.37%	1.8%
BBS	0.09%	0.8%
BOJS	0.06%	0.7%
FSBS	0.11%	1.5%
IBTF	0.18%	1.5%
MTN	16.13%	345.0%
QNBS	0.21%	1.8%
SGB	0.23%	1.8%
SIIB	0.09%	1.9%

¹ مفلح، هزاع، خلف، أسمهان (2020) الأسواق المالية، منشورات جامعة حماه، سورية، ص: 524.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (MS-Excel)

بهدف حساب العوائد المتوقعة للأسهم، استُخدمت طريقة التمهيد أو (Bootstrapping) لتوليد العوائد المتوقعة اعتماداً على سلسلة العوائد التاريخية، إذ تم التنبؤ لعشرين يوماً بالاعتماد على المدخلات التي شملت (459) يوماً، مع تحديد (10) تكرارات لكل سهم، وفي كل مرة يتم اختيار سطر عشوائي من مصفوفة العوائد المكونة من (12) عمود، و(459) سطر. عُرضت النتائج في الجدول (3).

الجدول رقم (3): سلسلة العوائد المتوقعة

اليوم	AHT	ARBS	ATI	AVOC	BBS	BOJS	FSBS	IBTF	MTN	QNS	SGB	SIIB
1	0.04 %	0.08 %	0.15 %	0.36 %	0.10 %	0.06 %	0.05 %	0.06 %	32.24 %	0.12 %	0.20 %	- 0.01 %
2	0.04 %	0.15 %	0.21 %	0.44 %	0.12 %	0.08 %	0.20 %	0.16 %	16.13 %	0.26 %	0.19 %	0.05 %
3	0.02 %	0.09 %	0.25 %	0.52 %	0.17 %	0.05 %	0.14 %	0.17 %	64.49 %	0.37 %	0.26 %	0.22 %
4	0.02 %	0.09 %	0.09 %	0.28 %	0.11 %	0.04 %	0.21 %	0.19 %	16.12 %	0.10 %	0.25 %	0.17 %
5	0.01 %	0.11 %	0.35 %	0.34 %	0.04 %	0.07 %	0.25 %	0.25 %	16.12 %	0.35 %	0.22 %	0.16 %
6	0.02 %	0.02 %	- 0.08 %	0.29 %	0.02 %	0.04 %	0.07 %	0.10 %	16.13 %	0.15 %	0.27 %	0.07 %
7	0.04 %	0.21 %	0.25 %	0.34 %	0.14 %	0.04 %	0.20 %	0.27 %	0.02 %	0.23 %	0.17 %	0.16 %
8	0.03 %	0.20 %	0.13 %	0.46 %	0.10 %	0.14 %	0.30 %	0.14 %	0.00 %	0.26 %	0.19 %	0.21 %
9	0.03 %	0.08 %	0.06 %	0.43 %	0.02 %	0.04 %	0.15 %	0.18 %	16.12 %	0.13 %	0.21 %	0.04 %
10	0.04 %	0.14 %	0.06 %	0.28 %	0.09 %	0.09 %	0.15 %	0.17 %	0.00 %	0.28 %	0.19 %	0.10 %

11	0.02 %	0.04 %	0.02 %	0.38 %	0.03 %	0.02 %	0.10 %	0.20 %	0.02 %	0.10 %	0.18 %	0.02 %
12	0.03 %	0.09 %	0.19 %	0.37 %	0.10 %	0.06 %	- 0.01 %	0.22 %	48.37 %	0.17 %	0.07 %	- 0.02 %
13	0.01 %	0.08 %	0.31 %	0.31 %	0.08 %	0.01 %	0.07 %	0.15 %	0.01 %	0.17 %	0.21 %	0.06 %
14	- 0.02 %	0.06 %	0.24 %	0.38 %	0.04 %	0.02 %	0.07 %	0.22 %	32.27 %	0.31 %	0.07 %	0.16 %
15	0.01 %	0.20 %	0.13 %	0.50 %	0.06 %	0.12 %	0.07 %	0.21 %	16.12 %	0.35 %	0.23 %	0.12 %
16	- 0.04 %	0.05 %	0.15 %	0.30 %	0.03 %	0.02 %	0.15 %	0.25 %	32.24 %	0.30 %	0.12 %	0.14 %
17	0.01 %	0.01 %	0.17 %	0.31 %	0.09 %	0.04 %	- 0.04 %	- 0.05 %	16.12 %	0.13 %	0.25 %	0.06 %
18	0.06 %	0.06 %	0.19 %	0.39 %	0.06 %	0.04 %	0.03 %	0.22 %	0.01 %	0.11 %	0.33 %	0.05 %
19	0.04 %	0.07 %	0.14 %	0.48 %	0.06 %	0.03 %	0.08 %	0.16 %	16.12 %	0.22 %	0.16 %	0.05 %
20	0.10 %	0.25 %	0.04 %	0.41 %	0.10 %	0.09 %	0.16 %	0.26 %	16.13 %	0.22 %	0.34 %	0.00 %
المتوسط الحسابي	0.02 %	0.10 %	0.15 %	0.38 %	0.08 %	0.05 %	0.12 %	0.18 %	17.74 %	0.22 %	0.21 %	0.09 %
الانحراف المعياري	0.02 67%	0.06 34%	0.09 71%	0.07 10%	0.03 94%	0.03 26%	0.08 33%	0.07 23%	16.42 36%	0.08 59%	0.06 70%	0.06 93%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (MS-Excel)

8-2- حساب قيم نظرية التوقع التراكمية ومكافئ التأكد:

باتباع الصيغ الخاصة بنظرية التوقع، وبافتراض التوزيع المتساوي للاحتتمالات بما يخص إمكانية حدوث العائد المتوقع خلال العشرين يوماً، تم حساب كل من دالة القيمة ودالة الترجيح الموضحة في الصيغ (2) و(3) و(4) و(5)، ومن ثم قيمة الاحتمال التراكمي (CPT) لجميع الأسهم، مع افتراض أن قيم الثوابت هي:

الجدول رقم (4): قيم الثوابت

0.88	α	الأرباح
0.88	β	الخسائر
2.25	λ	تجنب المخاطرة
0.61	γ	معامل الترجيح الاحتمالي للأرباح
0.69	δ	معامل الترجيح الاحتمالي للخسائر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (Tversky, A., & Kahneman, D. (1992) كما تم حساب معادل اليقين أو (Certainty Equivalent) الذي يشير إلى العائد المضمون الذي يقبله المستثمر الآن، بدلاً من المخاطرة بعائد أعلى، ولكن غير مؤكد، في المستقبل¹. تتوضح النتائج في الجدول الآتي:

الجدول رقم (5): الاحتمال التراكمي ومكافئ التأكد

السهم	CPT	C.E.
AHT	0.000392	0.01%
ARBS	0.0021575	0.09%
ATI	0.0024754	0.11%
AVOC	0.0072286	0.37%
BBS	0.0016744	0.07%
BOJS	0.0012558	0.05%
FSBS	0.0020597	0.09%
IBTF	0.0028031	0.13%
MTN	0.2057792	16.59%
QNBS	0.0042544	0.20%
SGB	0.0039367	0.19%
SIIB	0.0015993	0.07%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (MS-Excel)

¹ مفلح، هزاع، كنجو، كنجو (2019) إدارة الاستثمار والمحافظة الاستثمارية، منشورات جامعة حماه، سورية.ص:390.

كلما كانت قيمة (CPT) أعلى كلما كان السهم أكثر تفضيلاً من قبل المستثمر لأن الهدف نهائي هو تعظيم قيمة الاحتمال التراكمي، بما يُفيد بتعظيم الثروة النهائية بالمحصلة، ومن ثم فإن سهم (MTN) هو الأكثر تفضيلاً كونه يحمل القيمة الأعلى لـ (CPT)، وعلى النقيض المقابل فإن سهم (AHT) ذو القيمة الأدنى هو الأقل تفضيلاً. يُلاحظ أيضاً من خلال الجدول (5) الاتساق بين قيم الاحتمال التراكمي ومعادل اليقين، وهذا طبيعي ومبرر إذا كلما ارتفع احتمال تحقق العائد، كلما كان أكثر ضماناً بالنسبة للمستثمر، ولدى المقارنة بين قيم العائد معادل اليقين والمتوسط الحسابي للعوائد المتوقعة المعروضة في الجدول (3) يتضح التقارب بين القيم، مما يعني أن المستثمر إذا أراد أن يتجنب المخاطرة فإنه يقبل أي مستوى للعائد مساوٍ أو أعلى من العائد المضمون (CE) باحتمال تراكمي معين، ومن ثم فإن جميع الأسهم مقبولة.

3-8- تكوين وأمثلة المحفظة الاستثمارية وفقاً لنظرية التوقع CPT Portfolio:

بتطبيق الصيغة (6) مع اشتراط استثمار كامل رأس المخصص (مجموع الأوزان يساو الواحد الصحيح)، إضافة إلى عدم السماح بالبيع القصير، تم حساب أوزان الاستثمار المثلى بما يعظم عائد المحفظة وفقاً لنظرية التوقع مع افتراض حالة تساوي احتمالات حدوث العائد المتوقع لكل سهم، واتخاذ الصفر كعائد مرجعي، كما تم الإبقاء على قيم الثوابت ذاتها. فكانت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (6): أوزان المحفظة الاستثمارية وفقاً لنظرية التوقع

السهم	Wi
AHT	26%
ARBS	5%
ATI	4%
AVOC	7%
BBS	7%
BOJS	10%
FSBS	4%
IBTF	4%
MTN	17%
QNBS	5%
SGB	5%
SIIB	6%
عائد المحفظة	3%
المحفظة CPT	0.0391955

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (MS-Excel)

يُلاحظ من خلال الجدول السابق أن سهم (AHT) كان له الوزن الأكبر بين الأسهم المكونة للمحفظة، وذلك نتيجة لمخاطرته المنخفضة المقترنة بعائد منخفض، وعلى الرغم من أنه السهم الأقل تفضيلاً من قبل المستثمر، إلا أنه يضمن عنصر الأمان في المحفظة ويرفع من احتمالية تحقق عائدها الكلي، يليه سهم (MTN) ذو العائد المرتفع، المخاطرة المرتفعة، واحتمالية التحقق المرتفعة كونه الأكثر رغبةً من قبل المستثمر، وفي المرتبة الثالثة سهم (BOJS)، أما بقية الأوزان فقد توزعت بنسب متفاوتة على بقية الأسهم. جديرٌ ذكره بأن أوزان محفظة نظرية التوقع كانت موزعة بحيث تشمل جميع الأسهم، علماً أنه لم يتم وضع أي قيود تمنع الوزن الصفري، ويعود ذلك إلى بنية النظرية الأساسية، إذ أنها قائمة على افتراض تساوي احتمالات

المبدئية لتحقق العوائد المتوقعة. كما كانت قيمة (CPT المحفظة) أعلى من قيمها الفردية لجميع الأسهم الداخلة في تكوين المحفظة باستثناء سهم (MTN)، كذلك عائد المحفظة.

8-4- حساب العوائد التراكمية:

يتطلب تكوين المحفظة الاستثمارية السلوكية حساب العوائد التراكمية لأسهم الشركات عينة الدراسة بهدف تعظيم قيمتها النهائية وإيجاد المحفظة المثلى، في هذا السياق، وبسبب وجود العديد من المقاربات التي يمكن اتباعها لتحقيق الهدف المعني، فقد اتبع الباحث نهج مشابه لـ (Pfiffelmann, M. et. al. (2016)، أي تحويل العوائد المتوقعة والاحتمالات المقترنة بها إلى عوائد تراكمية باستخدام دالة الترجيح في نظرية التوقع التراكمية، كونها الأكثر انسجاماً مع بُنية نظريتي المحفظة السلوكية SP/A. بتطبيق الصيغ (3) و(4) و(5) مع المحافظة على قيم الثوابت ذاتها المذكورة في الجدول (4)، تم التوصل إلى النتائج المعروضة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (7): العوائد التراكمية لأسهم الشركات عينة الدراسة

السهم	AHT	ARBS	ATI	AVOC	BBS	BOJS	FSBS	IBTF	MTN	QNBS	SGB	SIIB
C.R	0.023	0.098	0.132	0.370	0.072	0.053	0.107	0.143	18.424	0.205	0.188	0.080
	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (MS-Excel)

8-5- تحديد القيم الاحتمالية لمعيار السلامة:

عند مراجعة البرنامج الرياضي للمحفظة السلوكية (11) يتضح وجود قيد يحدد احتمالية أن يكون عائد المحفظة أو الأصل أقل أو يساوي مستوى العائد الهدف، لذلك وبغرض حساب الاحتمالية للأسهم، تم تحديد العائد الهدف ليساوي (0.001) استناداً إلى متوسط العوائد الإجمالي في سوق دمشق للأوراق المالية، علماً أنه حتى في الدراسات التي تمت على الأسواق المتقدمة -الدراسات السابقة- تراوح مستوى العائد الهدف بين (0.01-0.04)، يتوضح ذلك في النتائج التي ظهرت كالاتي:

الجدول رقم (8): القيم الاحتمالية لمعيار السلامة

السهم	AHT	ARBS	ATI	AVOC	BBS	BOJS	FSBS	IBTF	MTN	QNBS	SGB	SIIB
α	99.7%	47.9%	30.1%	0.0%	70.9%	91.6%	40.7%	15.4%	14.7%	9.3%	6.2%	55.4%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (MS-Excel)

تبدو هذه النتيجة طبيعية لأن توقعات المستثمرين تتأثر بـ α . عندما تنخفض α يريد المستثمر تأمين المزيد من حالات الطبيعة. على العكس من ذلك، إذا زادت α ، يريد المستثمر تأمين حالات طبيعة أقل. لذلك من المرجح أن تقي المحفظة بقيد السلامة عندما تكون α عالية.

8-6- تكوين المحفظة السلوكية:

اعتماداً على العوائد المتوقعة التراكمية، إضافةً إلى معيار السلامة، تم تكوين وأمتلئة المحفظة السلوكية باعتماد مقارنة شبيهة مع (Das, S., Markowitz, H., et. al. (2010) وذلك بتقسيم المحفظة السلوكية الكلية إلى ثلاث محافظ فرعية، تضم كل منها مجموعة من الأسهم تحقق أهداف المستثمر بحسب ما نصت عليه النظرية الأساسية، بحيث تشمل الطبقة الأولى على الأسهم ذات العوائد المنخفضة التي تؤمن الدخل الثابت المترافقة مع المخاطر المنخفضة، والطبقة الثانية تضم المجموعة الثانية من الأسهم ذات العوائد أعلى من سابقتها، في حين احتوت الطبقة الأخيرة على الأسهم أو السهم الأعلى عائداً ومخاطرةً

بما يضمن تحقيق الثراء للمستثمر السلوكي في سوق دمشق للأوراق المالية. كما تم تحديد مستوى الاحتمالية ($\alpha = 10\%$)، من ثم استخدمت تقنيات الأمثلة الرياضية لتحديد الأوزان المثلى للمحافظ الفرعية ضمن المحفظة السلوكية بما يعظم العائد التراكمي شرط ألا يتجاوز مستوى الاحتمالية المحدد، مع عدم السماح بالبيع القصير كما يلي:

الجدول رقم (9): المحفظة الاستثمارية السلوكية

الوزن ضمن المحفظة الكلية	الوزن	الانحراف المعياري	العائد التراكمي	السهم
28.1%	18.15%	0.03%	0.02%	AHT
	0.00%	0.04%	0.07%	BBS
	46.26%	0.03%	0.05%	BOJS
	17.79%	0.06%	0.10%	ARBS
	0.00%	0.07%	0.19%	SGB
	17.79%	0.07%	0.08%	SIIB
	100.00%	0.03%	0.06%	المحفظة الفرعية الأولى
40.0%	0.00%	0.10%	0.13%	ATI
	80.00%	0.07%	0.37%	AVOC
	2.50%	0.09%	0.11%	FSBS
	17.50%	0.07%	0.14%	IBTF
	0.00%	0.09%	0.21%	QNBS
	100.00%	0.06%	0.32%	المحفظة الفرعية الثانية
31.9%	100.00%	16.83%	18.42%	MTN
	100.00%	16.83%	18.42%	المحفظة الفرعية الثالثة
100%		5.71%	6%	المحفظة السلوكية الكلية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (MS-Excel)

8-7- مقارنة وتحديد الاختلافات بين نظريتي المحفظة الحديثة والسلوكية:

يُمكن صياغة نموذج (المتوسط-التباين) بأكثر من طريقة رياضية، وتجمع الصيغة الوارد ذكرها بين العائد المتوقع للمحفظة والأوزان المرجحة بالمخاطرة، بحيث تظهر جميعها في دالة الهدف، وتتوضح من خلال الآتي¹:

$$\text{Max } (\mu^T x - \lambda x^T \Sigma x) \quad (13)$$

$$\text{s. t.} \\ \sum_{i=1}^n x_i = 1 \\ x^T \Sigma x \geq 0 \quad \forall x$$

ويما أن التباين لا يكون سالباً، فإن:

اعتماداً على البرنامج الرياضي السابق، تم تحديد أوزان الاستثمار المثلى لمحفظتين. تُمثل المحفظة الأولى حالة المستثمر المتجنب للمخاطرة، ومن أجل ذلك تم تحديد قيمة معامل تجنّب المخاطرة (λ) لتساوي (1)، بينما تمثل الثانية حالة موقف المستثمر المحب (المفضّل) للمخاطرة، ومن ثم فإن قيمة معامل تجنّب المخاطرة هي أقل ما يمكن عند (0.1). عُرضت نتائج الإجراء المذكور في الجدول (10).

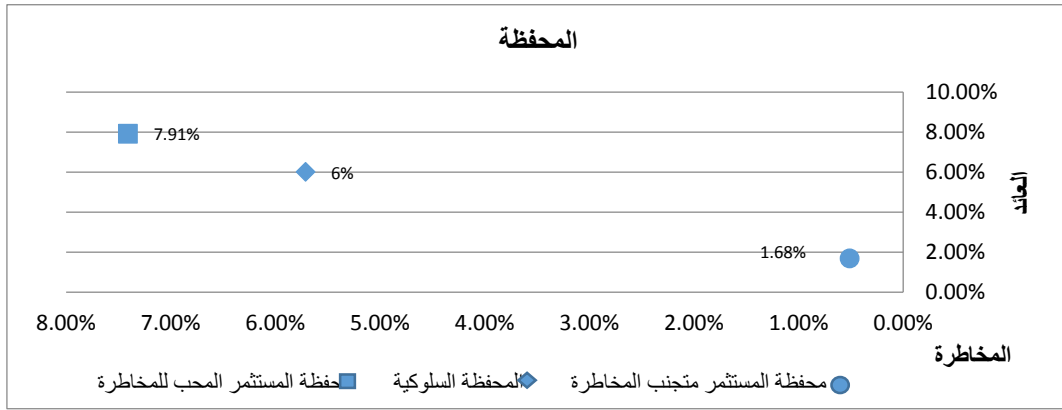
¹ Rachev, S.T., Stoyanov, S.V., and Fabozzi, F.J., (2008) *Advanced Stochastic Models, Risk Assessment, and Portfolio Optimization*, John Wiley & Sons, p. 255.

الجدول رقم (10): المحافظ المثلى وفقاً لنموذج (المتوسط-التباين)

المحفظة	العائد	المخاطرة
المستثمر المتجنب للمخاطرة	0.68%	0.51%
المستثمر المحب للمخاطرة	7.91%	7.41%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (MS-Excel)

لدى مقارنة (العوائد-المخاطر) للمحافظ في الجدولين (9) و (10) يتضح أن المحفظة السلوكية تقترب من حيث العائد والمخاطرة من محفظة المستثمر المحب للمخاطرة المكونة وفقاً لنموذج (المتوسط-التباين)، أي أن المحفظة السلوكية تتشابه في خصائصها بدرجة جيدة مع محافظ نموذج (المتوسط-التباين)، وتتفق تلك النتيجة على نحو واضح مع Das, S., Markowitz, H., et. al. (2010). يتوضح ما سبق من خلال الشكل الآتي:



الشكل رقم (1): من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (9) و(10).

9- النتائج: يمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

- يوفر التمهيد (Bootstrapping) أسلوب لتوليد عوائد متوقعة مستقبلية يتلاءم مع الشروط الواجب تطبيقها لتكوين وأمثلة المحافظ الاستثمارية، بدلاً من الاعتماد على العوائد التاريخية فقط لتكوين المحافظ، مما يجعل المحافظ المكونة استناداً إلى مخرجاته أكثر ديناميكية وواقعية في الوقت ذاته، كما أنه يساعد على التقليل من حدة التباينات في العوائد ويسهل التعامل معها كميًا.

- تُعد جميع الأسهم عينة الدراسة مقبولة بالنسبة للمستثمر وفقاً لمعاري معامل التأكد والقيمة التراكمية لنظرية التوقع، مما يدعم اختيار عينة الدراسة، ويجعل استبعاد الأسهم ذات العوائد السلبية أو الصفيرية ملائماً لتقليل تكاليف المعاملات كونها لا تضيف أي قيمة إلى المحافظ الاستثمارية.

- إن سهم شركة (MTN) هو الأعلى عائداً ومخاطرةً والأكثر تفضيلاً لدى المستثمر، والأكثر احتماليةً لتحقيق عوائده المستقبلية، ولذلك فمن المنطقي أن يتوجه المستثمر لحيازته والاستثمار به، كما أنه حصل على الوزن الأعلى نسبياً ضمن المحفظة السلوكية كونه يتوضع منفرداً في الطبقة الأخيرة منها، كذلك الوزن الأعلى في محفظة المستثمر المحب للمخاطرة. جديرٌ ذكره أن أية تغيير ولو بسيط في وزن السهم المعني ضمن أية محفظة يؤثر على نحوٍ مباشر في عائد المحفظة ومخاطرتها.

- تُوزعت نسب الاستثمار في الأسهم ضمن محفظة نظرية التوقع التراكمية جيداً، مما يضمن عدم التركيز وبقلة من احتمالية تأثر المحفظة بحالة هبوط أو ارتفاع مفاجئ في قيم أحد الأسهم، لكن يؤخذ عليها تأثيرها بالقيم المنخفضة، ويعود ذلك إلى البنية الأساسية للنظرية إذ أن أساسها الترجيح الاحتمالي للقيم التراكمية للعائد.

- تُؤثر الاختلافات بين النظريتين الحديثة والسلوكية في خصائص المحافظ الاستثمارية، فعلى الرغم من الاختلافات الشاسعة بين البنى النظرية والطرق التطبيقية التي أنتجت محافظاً مثلى بخصائص متباينة، إلا أن العلاقة التبادلية بين العوائد والمخاطر، وبين توجهات المستثمر السلوكية والتوقعات الاحتمالية تبقى واضحة على نحو لا يقبل الجدل.

- تتكامل المقاربات الثلاث (MPT) و(CPT) و(BPT) مع بعضها عند تكوين وأمثلة المحفظة الاستثمارية السلوكية تحديداً، إذ توضح ذلك من خلال استخدام دالة الترجيح في نظرية التوقع لحساب العوائد التراكمية، إضافة إلى استخدام نموذج البرمجة الرياضية الخاص بالمحفظة الحديثة في تحديد أوزان الاستثمار المثلى ضمن الطبقات الفرعية للمحفظة السلوكية التي أفضت إلى نتائج منطقية ومتسقة مما يرسخ الإضافة العلمية للبحث.

10-التوصيات:

-اعتماد مقارنة البحث التي دمجت بين النظريات الثلاثة في تكوين وأمثلة المحافظ الاستثمارية في سوق دمشق للأوراق المالية وخصوصاً من قبل شركات الاستثمار ومدراء المحافظ، لما لها من فعالية في تحقيق الأهداف الاستثمارية، إضافة إلى توسيع إطار تطبيقه ليشمل أسواقاً أخرى محلية وعالمية.

-دراسة واستطلاع أهداف المستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية بطريقة تمكن من تحديد معرفة أولويات المستثمر وتطلعاته المستقبلية مما يُعزز من إمكانية تطبيق نموذج المحفظة السلوكية ويقرب نتائجه منها.

-قيام الباحثين والمستثمرين والمهتمين بتطبيق أساليب أخرى وأنماط أخرى في تكوين وأمثلة المحافظ الاستثمارية التقليدية أو السلوكية والمقارنة بينها.

11- المراجع:

11-1- المراجع العربية:

- 1- مفلح، هزاع، خلف، أسمهان (2020) الأسواق المالية، منشورات جامعة حماه، سورية.
- 2- مفلح، هزاع، كنجو، كنجو (2019) إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية، منشورات جامعة حماه، سورية.
- 3- صديقي، صافية، سويسي، هوارى، وآخرون (2015) "بناء محفظة الأوراق المالية في ظل المالية السلوكية بالتطبيق على الشركات المدرجة في مؤشر CAC 40 لبورصة باريس للفترة 2007-2010"، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه الخضر، الوادي، الجزائر، العدد الثامن.

11-2- المراجع الأجنبية:

1. Barberis, N., & Huang, M. (2001). **Mental accounting, loss aversion, and individual stock returns**. the Journal of Finance, 56(4), 1247-1292.
2. Benartzi, S., & Thaler, R. H. (1995). **Myopic loss aversion and the equity premium puzzle**. The quarterly journal of Economics, 110(1), 73-92.
3. Camerer, C. F. (1998). **"Prospect theory in the wild: Evidence from the field"**. advances in behavioral economics. 148-161.
4. Cartwright, E. (2018). **Behavioral Economics**. Routledge.
5. Chang, K. H., Young, M. N., & Diaz, J. F. T. (2018). **Portfolio Optimization Utilizing the Framework of Behavioral Portfolio Theory**. International Journal of Operations Research, 15(1), 1-13.
6. De Giorgi, E. G., Hens, T., & Levy, H. (2011). **CAPM equilibria with prospect theory preferences**. Available at SSRN 420184.

7. Das, S., Markowitz, H., Scheid, J., & Statman, M. (2010). **Portfolio optimization with mental accounts**. Journal of financial and quantitative analysis, 45(2), 311–334.
8. Grishina, N., Lucas, C. A., & Date, P. (2017). **Prospect theory–based portfolio optimization: an empirical study and analysis using intelligent algorithms**. Quantitative Finance, 17(3), 353–367.
9. Hens, T. (2009). **Prospect theory and mean–variance analysis: does it make a difference in wealth management?**. Investment Management and Financial Innovations, (6, Iss. 1), 122–129.
10. Leković, M. (2019). **Behavioral portfolio theory and behavioral asset pricing model as an alternative to standard finance concepts**. Ekonomski horizonti, 21(3), 255–279.
11. Lopes, L. L. (1987). **Between hope and fear: The psychology of risk**. In Advances in experimental social psychology. Academic Press. Vol. 20, 255–295.
12. Lopes, L. L., & Oden, G. C. (1999). **The role of aspiration level in risky choice: A comparison of cumulative prospect theory and SP/A theory**. Journal of mathematical psychology, 43(2), 286–313.
13. Pirvu, T. A., & Schulze, K. (2012). **Multi–stock portfolio optimization under prospect theory**. Mathematics and Financial Economics, 6(4), 337–362.
14. Pfiffelmann, M., Roger, T., & Bourachnikova, O. (2016). **When behavioral portfolio theory meets Markowitz theory**. Economic Modelling, 53, 419–435.
15. Rachev, S.T., Stoyanov, S.V., and Fabozzi, F.J., (2008) **Advanced Stochastic Models, Risk Assessment, and Portfolio Optimization**, John Wiley & Sons.
16. Shefrin, H. (2015). **The behavioral paradigm shift**. Revista de Administração de Empresas, 55(1), 95–98.
17. Shefrin, H. (2008). **A Behavioral Approach to Asset Pricing**. Elsevier.
18. Shefrin, H., & Statman, M. (2000). **Behavioral portfolio theory**. Journal of financial and quantitative analysis, 127–151.
19. Statman, M. (2014). **Behavioral finance: Finance with normal people**. Borsa Istanbul Review, 14(2), 65–73. P. 68.
20. Tversky, A., & Kahneman, D. (1992). **Advances in prospect theory: Cumulative representation of uncertainty**. Journal of Risk and uncertainty, 5(4), 297–323.
21. Tversky, A., & Kahneman, D. (1979). **"Prospect Theory: An Analysis of Decision under Risk"**. Econometrica. 47 (2): 263–291.
22. Wakker, P. P. (2010). **Prospect theory: For risk and ambiguity**. Cambridge university press.

11-3- المواقع الالكترونية:

1. موقع سوق دمشق للأوراق المالية [/http://www.dse.gov.sy](http://www.dse.gov.sy)

حَسَاسِيَّةُ الحَدِّ الكِفَاءِ لِلتَّغْيِيرَاتِ فِي المَعْلَمَاتِ المُقَدَّرَةِ: شُعَاعُ العَائِدِ المُتَوَقَّعِ وَمَصْفُوفَةُ التَّبَايُنِ المُشْتَرَكِ
(دِرَاسَةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ عَلى سُوْقِ دَمَشَقٍ لِأَوْرَاقِ المَالِيَّةِ)

د. عثمان نقار ***

د. هزاع مفلح *

فداء السرميني *

(الإبداع:6 أيلول 2021،القبول:6 شباط 2022)

المُلخَص:

هَدَفَ هَذَا البَحْثُ إِلَى دِرَاسَةِ حَسَاسِيَّةِ الحَدِّ الكِفَاءِ لِلتَّغْيِيرَاتِ فِي المَعْلَمَاتِ المُقَدَّرَةِ، مِنْ خِلالِ التَّطْبِيقِ عَلى عَيِّنَةٍ مِنْ أَسْهُمِ الشَّرَكَاتِ المُدْرَجَةِ فِي سُوْقِ دَمَشَقٍ لِأَوْرَاقِ المَالِيَّةِ خِلالِ الفِترَةِ (2019/2/20-2021/8/8)، وَلِتَحْقِيقِ هَذَا الهَدَفِ تَمَّ البَدءُ بِتَشْكِيلِ حُدُودِ كِفَاءٍ نَاتِجٍ عَنِ اسْتِخْدَامِ الطَّرِيقِ التَّقْلِيدِيَّةِ فِي التَّقْدِيرِ -وَالْمُتَمَثِّلَةِ فِي اعْتِمَادِ المُتَوَسِّطِ مِقْيَاساً لِلعَوَائِدِ المُتَوَقَّعَةِ- وَمِنْ ثَمَّ تَشْكِيلِ حُدُودِ كِفَاءٍ فَعْلِيَّينَ قَائِمِيَّينَ عَلى فِرْضِي صُعُودِ السُّوقِ وَهَبُوطِهَا، وَبِتَطْبِيقِ نِسْبِ الاسْتِثْمَارِ فِي الأَسْهُمِ المُرْتَبِطَةِ بِمُحَافِظِ الحَدِّ الكِفَاءِ الأَوَّلِ عَلى المَعْلَمَاتِ الفَعْلِيَّةِ المُتَحَقِّقَةِ فِي حَالِ صُعُودِ السُّوقِ وَهَبُوطِهَا يَتِمُّ الحِصُولُ عَلى حُدُودِ كِفَاءٍ فَعْلِيَّينَ قَائِمِيَّينَ عَلى اعْتِمَادِ المُتَوَسِّطِ مِقْيَاساً لِلعَوَائِدِ المُتَوَقَّعَةِ، وَمِنْ خِلالِ مُقَارَنَةِ خِصَائِصِ هَذَيْنِ الحُدُودِ وَالمُتَمَثِّلَةِ فِي (مُكُونَاتِ المُحَافِظِ الكِفَاءِ، عَوَائِدِ وَمُخَاطَرِ المُحَافِظِ الاسْتِثْمَارِيَّةِ الكِفَاءِ، التَّمثِيلِ البَيَانِي لِلحَدِّ الكِفَاءِ)، مَعَ خِصَائِصِ نَظَرِيَّتِهِمَا الفَعْلِيَّينَ القَائِمِيَّينَ عَلى اعْتِمَادِ أَعْلَى وَأَقْلَ العَوَائِدِ مِقْيَاساً لِلعَوَائِدِ المُتَوَقَّعَةِ تَتَوَضَّحُ مِقْدَارُ الأَرِيَاخِ/الخِسَائِرِ الَّتِي كَانَتْ مِنَ المُمكِنِ تَحْقِيقِهَا/تَجَنُّبِهَا فِي حَالِ دِقَّةِ عَمَلِيَّةِ التَّقْدِيرِ، وَبِالتَّالِي تَبْيَانُ مَدَى حَسَاسِيَّةِ الحَدِّ الكِفَاءِ لِلتَّغْيِيرِ فِي المَعْلَمَاتِ المُقَدَّرَةِ. وَقَدْ تَوَصَّلَ البَاحِثُ إِلَى مُجْمُوعَةٍ مِنَ النَتَائِجِ كَانَتْ أَبْرَزَهَا تَغْيِيرُ خِصَائِصِ الحَدِّ الكِفَاءِ مَعَ التَّغْيِيرَاتِ الحَاصِلَةِ فِي المَعْلَمَاتِ المُقَدَّرَةِ، إِذْ تَتَغَيَّرُ مُكُونَاتِ المُحَافِظِ الكِفَاءِ مَعَ تَغْيِيرِ كُلِّ مِنْ شُعَاعِ العَائِدِ المُتَوَقَّعِ وَمَصْفُوفَةِ التَّبَايُنِ المُشْتَرَكِ مِنْ حَيْثُ الأَسْهُمِ، عَدَدِهَا وَنِسْبِ الاسْتِثْمَارِ فِي كُلِّ مِنْهَا، فَمَعَ اسْتِخْدَامِ المُتَوَسِّطِ مِقْيَاساً لِلعَوَائِدِ المُتَوَقَّعَةِ تَظْهَرُ نِزْعَةٌ تَرَكِّزُ رَأْسَ المَالِ فِي الأَسْهُمِ الأَقْلَ مُخَاطَرَةً كَمَا يَلاحِظُ انخِفاضَ دَرَجَةِ تَنَوُّعِ المُحَافِظِ النَاتِجَةِ، فِي حِينِ يَلاحِظُ ارْتِفاخَ دَرَجَةِ تَنَوُّعِ المُحَافِظِ النَاتِجَةِ عَنِ اسْتِخْدَامِ أَعْلَى العَوَائِدِ مِقْيَاساً لِلعَوَائِدِ المُتَوَقَّعَةِ وَتَوَزُّعِ رَأْسِ المَالِ بَيْنَ الأَسْهُمِ الأَقْلَ مُخَاطَرَةً مَعَ اسْتِبعَادِ نَظَرِيَّتِهَا مُرتَفِعَةً المُخَاطَرَةَ. إِلَى جَانِبِ مَلاحِظَةِ انخِفاضِ دَرَجَةِ تَنَوُّعِ المُحَافِظِ النَاتِجَةِ وَتَرَكِّزِ رَأْسِ المَالِ بَيْنَ الأَسْهُمِ المُرْتَبِطَةِ بِأَقْلِ الخِسَائِرِ، وَذَلِكَ مَعَ اسْتِخْدَامِ أَقْلِ العَوَائِدِ مِقْيَاساً لِلعَوَائِدِ المُتَوَقَّعَةِ.

الكلمات المفتاحية: العائد المتوقع، مصفوفة التباين المشترك، الحد الكفاء.

* طالبة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حماة.

** أستاذ في قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حماة.

*** أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حماة.

**Sensitivity of the Efficient Frontier to Changes in the Estimated
Parameters: the Expected Return Vector and Covariance Matrix
(Applied study on the Damascus Stock Exchange)**

Fedaa Al-Sarmini *

Prof. Dr. Hazaa' Moufleh**

Dr. Othman Nakkar***

(Received:6 September 2021,Accepted:6 February 2022)

Abstract:

The aim of this research is to study the sensitivity of the efficient frontier to changes in the estimated parameters. By applying to a sample of the shares of companies listed on the Damascus Securities Exchange during the period (20/2/2019–8/8/2021), To achieve this goal The formation of an efficient frontier was initiated by the use of traditional methods of estimation Represented by the adoption of the average as a measure of expected returns. And then the formation of two effective efficient frontier based on the assumptions of the rise and fall of the market, And by applying the investment ratios in stocks linked to the portfolios of the first efficient frontier on the actual parameters achieved in the event of the rise and fall of the market. Two real efficient frontiers are obtained based on the average dependence as a measure of the expected returns, By comparing the characteristics of these two efficient frontiers represented in (components of efficient portfolios, returns and risks of efficient investment portfolios, graphic representation of the efficient frontier), with the characteristics of their actual counterparts based on the adoption of the highest and lowest returns as a measure of expected returns. The amount of gains/losses that could have been realized/avoided if the estimation process was accurate, and thus the sensitivity of the efficient threshold to a change in the estimated parameters. The research reached a set of results, the most prominent of which was the change in the characteristics of the efficient frontier with the changes in the estimated parameters. As the components of efficient portfolios change with the change in the expected return ray and the covariance matrix in terms of stocks, their number and investment ratios in each of them. The high degree of portfolio diversification resulting from the use of the highest returns as a measure of the expected returns and the distribution of capital among the less risky stocks, excluding their high risk counterparts. In addition to noting the low degree of diversification of the resulting portfolios and the concentration of capital among the stocks associated with the least losses, while using the lowest returns as a measure of the expected returns.

Keywords: expected return, covariance matrix, efficient frontier.

*Doctorate student, faculty of economics, HAMA University.

**Professor, department of economics, faculty of economics, HAMA University.

***Associate Professor, department of economics, faculty of economics, HAMA University.

1-المقدمة:

لقد كان للتغيرات المحلية والعالمية التي طرأت على الاقتصادات المعاصرة دورٌ محوريٌّ في تنوع مجالات الاستثمار المتاحة أمام المستثمرين، ويعدّ الاستثمار في أسواق الأوراق المالية واحداً من أهمّ هذه المجالات، والذي شهد تطورات كبيرة من نواحي متعدّدة، لما يتمتع به من مزايا مقارنةً بغيره، وبما أنّ تحقيق العائد يُمثّل الهدف الأساسي من وراء أيّ عمليّة استثمارية، فالمستثمر يتطلّع إلى زيادة ثروته من خلال اختيار أفضل بديل استثماري والذي يحقق له أفضل عائد، ويعدّ هذا الأخير متغيراً أساسياً في عمليّة المفاضلة بين تلك البدائل، وبالمقابل فإنّ أي استثمار لا بدّ أن يتضمّن المخاطرة؛ فالمفاهيم العلمية المعاصرة في مجال الاستثمار تؤكد بأنّ التوظيف الأمثل للموارد المالية يستند إلى ركيزتين أساسيتين تتمثلان في العائد والمخاطرة. فالمستثمر يواجه مشكلة الاختيار بين مختلف البدائل، وتتخلّص هذه المشكلة في تعظيم العائد وتخفيض المخاطرة. ولما كانت عمليّة اتخاذ هذه القرارات تعدّ من القرارات المهمة بالنسبة له، فإنّ الاعتماد على الطرق الكمية بالشكل الذي يُمكن من الحصول على نتائج علمية أكثر دقة يعدّ أمراً حيويّاً وهامّاً، لذلك فقد قدمت نماذج عديدة تناولت هذا الموضوع والتي اندرجت في إطار نظرية المحفظة التي شكّلت حيزاً كبيراً في أدبيات الاستثمار، لدورها الكبير في وضع الأسس العلمية السليمة للاستثمار بالموجودات بشكل عام، والاستثمار بالأوراق المالية بشكل خاص، وهي تُنسب إلى (Markowitz 1952) الذي وضع أسسها في الخمسينات من القرن الماضي بتقديمه نموذج (المُتوسّط-التباين)، ووفقاً لهذا النموذج يتم اختيار مُكوّنات المحفظة بالاعتماد على أسس البرمجة الرياضية فقد أوضح Markowitz أنّ اهتمام المُستثمرين ينصبّ على مجموعة من المَحافظ الكفوءة، التي يُمكن تمثيلها بيانياً بما يُسمى مُنحني الحدّ الكفاء، وذلك بتقديمه مفهوم المَحفظة الكفوءة، باعتبارها المَحفظة التي تحقق أعلى عائد مُمكن عند مستوى مُعيّن من المُخاطرة، أو التي تحقق أدنى مُخاطرة عند مستوى مُعيّن من العائد، إذ يستطيع المُستثمر اختيار محفظته المثلى من بين تلك المَحافظ بشكل يتلاءم مع مُعدّل العائد الذي يطلبه ومستوى المُخاطرة الذي يُمكنه قبوله.

ولما كانت عمليّة تشكيل هذا المُنحني تتضمن في أولى مراحلها تقدير كل من شعاع العائد المتوقع من السهم إلى جانب درجة مخاطرته -معبراً عنها بمصفوفة التباين المُشترك- واعتمادهما كمداخلات في البرنامج الرياضي الخاص بالنموذج، تطلب الأمر توضيح مدى حساسية الحدود الكفوءة الناتجة في حال عدم تحقق هذه التوقعات، سيّما في حالات ارتفاع احتمالات عدم التأكد بسبب تغيرات السوق والظروف المحيطة بالاستثمار، لذلك جاءت هذه الدراسة في محاولةٍ منها توضيح هذه الحساسية لما لذلك من دور محوري في عمليّة اتخاذ القرار الاستثماري السليم.

2-مُشكلة البحث:

تكمن مُشكلة البحث في تبيان مدى حساسية مُنحني الحد الكفاء للتغيرات الحاصلة في المَعلمات المقدرة والمتمثلة في شعاع العائد المتوقع ومصفوفة التباين المُشترك، بناءً عليه يمكن عرض المشكلة في السّؤال الرئيس الآتي:

كيف تتغير خصائص الحد الكفاء مع التغيرات الحاصلة في المَعلمات المقدرة؟

للإجابة عن السّؤال السابق تمّ طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- كيف يُؤثر التغير في كل من شعاع العائد المتوقع ومصفوفة التباين المُشترك في مُكوّنات المَحافظ الكفوءة المكونة من أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
- كيف يُؤثر التغير في كل من شعاع العائد المتوقع ومصفوفة التباين المُشترك في العائد المتوقع من المَحافظ الكفوءة المكونة من أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

- كيف يُؤثر التَّغْيِيرُ في كل من شُعَاعِ العَائِدِ المتوقَّعِ ومَصْفُوفَةِ النَّبَائِنِ المُشْتَرَكِ في درجةِ مَخَاطِرَةِ المَحَافِظِ الكفوءةِ المكونةِ من أسهمِ الشركاتِ المدرجةِ في سوقِ دَمَشَقِ للأوراقِ الماليَّةِ؟
- كيف يُؤثرُ التَّغْيِيرُ في كل من شُعَاعِ العَائِدِ المتوقَّعِ ومَصْفُوفَةِ النَّبَائِنِ المُشْتَرَكِ في التَّمثِيلِ البيانيِّ للحدِّ الكفاءِ المكونةِ من أسهمِ الشركاتِ المدرجةِ في سوقِ دَمَشَقِ للأوراقِ الماليَّةِ؟

3-أهدافِ البَحْثِ وأهميَّته:

3-1-أهدافِ البَحْثِ:

- في سبيلِ الإجابةِ عن أسئلةِ البَحْثِ، تمَّ وضعُ الأهدافِ الآتيةِ:
- بيانُ أثرِ التَّغْيِيرِ في كل من شُعَاعِ العَائِدِ المتوقَّعِ ومَصْفُوفَةِ النَّبَائِنِ المُشْتَرَكِ في مُكوِّناتِ المَحَافِظِ الكفوءةِ المكونةِ من أسهمِ الشركاتِ المدرجةِ في سوقِ دَمَشَقِ للأوراقِ الماليَّةِ.
- بيانُ أثرِ التَّغْيِيرِ في كل من شُعَاعِ العَائِدِ المتوقَّعِ ومَصْفُوفَةِ النَّبَائِنِ المُشْتَرَكِ في العوائِدِ المُتوقَّعةِ من المَحَافِظِ الكفوءةِ المكونةِ من أسهمِ الشركاتِ المدرجةِ في سوقِ دَمَشَقِ للأوراقِ الماليَّةِ.
- بيانُ أثرِ التَّغْيِيرِ في كل من شُعَاعِ العَائِدِ المتوقَّعِ ومَصْفُوفَةِ النَّبَائِنِ المُشْتَرَكِ في درجاتِ مَخَاطِرِ المَحَافِظِ الكفوءةِ المكونةِ من أسهمِ الشركاتِ المدرجةِ في سوقِ دَمَشَقِ للأوراقِ الماليَّةِ.
- بيانُ أثرِ التَّغْيِيرِ في كل من شُعَاعِ العَائِدِ المتوقَّعِ ومَصْفُوفَةِ النَّبَائِنِ المُشْتَرَكِ في التَّمثِيلِ البيانيِّ للحدِّ الكفاءِ المكونةِ من أسهمِ الشركاتِ المدرجةِ في سوقِ دَمَشَقِ للأوراقِ الماليَّةِ.

3-3-أهميَّةِ البَحْثِ:

تتبعُ أهميةُ هذا البَحْثِ العمليَّةِ من محاولتهِ توضيحِ مدى حَسَاسِيَّةِ الحدِّ الكفاءِ للتغيراتِ في المَعْلَمَاتِ المقدره، من خلالِ المُقارَنةِ بينِ حَصائِصِ الحدودِ الكفوءةِ الناتجةِ عن اعتمادِ طرقِ مختلفةٍ لتقديرِ تلكِ المَعْلَمَاتِ، ومن ثَمَّ مساعدةِ المُستثمِرِ في سوقِ دَمَشَقِ للأوراقِ الماليَّةِ في ترشيدِ قراره الخاصِ بتكوينِ محفظتهِ بالشكلِ الذي يُمكنه من تحقيقِ أهدافه المتمثلةِ في تعظيمِ العَائِدِ وتخفيفِ المَخَاطِرَةِ إلى حدودها الدنيا، كما تكمن في التوصياتِ الناتجةِ عنه وإمكانيةِ الاستفادةِ منها من قبلِ المُستثمِرِ، أمَّا الأهميَّةُ العلميَّةُ لهذا البَحْثِ فتتبعُ من أهميَّةِ المجالِ البَحْثِ المتعلقِ بمخاطرِ وآثارِ عمليَّةِ التقديرِ والتي تعدُّ من الموضوعاتِ ذاتِ الأهميَّةِ والأولويَّةِ في الدراساتِ الماليَّةِ على المستوىِ العالميِّ، كما تتجلى في كونه يشكِّلُ امتداداً لسلسلةِ من البحوثِ التي تمَّت في هذا المجالِ، والداعمةِ لها انطلاقاً من تركيزه على جانبِ المَخَاطِرَةِ، وما لذلكِ من دورٍ في دعمِ عمليَّةِ ترشيدِ القراراتِ الاستثماريَّةِ وفقِ الأسسِ العلميَّةِ الحديثةِ.

4-فرضياتِ البَحْثِ:

بهدفِ الإجابةِ عن أسئلةِ البَحْثِ وفي سبيلِ تحقيقِ أهدافه تمَّ وضعُ الفرضيةِ الرئيسيَّةِ الآتيةِ:

لا تتغيرُ حَصائِصُ الحدِّ الكفاءِ مع التَّغْيِيرَاتِ الحاصلةِ في المَعْلَمَاتِ المقدره

إلى جانبِ الفرضياتِ الفرعيةِ الآتيةِ:

- لا يُؤثرُ التَّغْيِيرُ في كل من شُعَاعِ العَائِدِ المتوقَّعِ ومَصْفُوفَةِ النَّبَائِنِ المُشْتَرَكِ في مُكوِّناتِ المَحَافِظِ الكفوءةِ المكونةِ من أسهمِ الشركاتِ المدرجةِ في سوقِ دَمَشَقِ للأوراقِ الماليَّةِ.
- لا يُؤثرُ التَّغْيِيرُ في كل من شُعَاعِ العَائِدِ المتوقَّعِ ومَصْفُوفَةِ النَّبَائِنِ المُشْتَرَكِ في العوائِدِ المُتوقَّعةِ من المَحَافِظِ الكفوءةِ المكونةِ من أسهمِ الشركاتِ المدرجةِ في سوقِ دَمَشَقِ للأوراقِ الماليَّةِ.

- لا يُؤثّر التّعير في كل من شعاع العائد المتوقع ومصفوفة التّباين المُشترَك في درجات مخاطر المَحَافِظ الكفوءة المكونة من أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- لا يُؤثّر التّعير في كل من شعاع العائد المتوقع ومصفوفة التّباين المُشترَك في التمثيل البياني للحد الكفاء المكونة من أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

5- منهجية البحث:

تمّ إتباع المنهج الوصفي لدراسة مُشكلة البحث والإجابة عن أسئلته المطروحة وإثبات أو نفي فرضيته، وذلك من خلال تناول الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث بالاعتماد على الكتب والأبحاث والمراجع المُختلفة، إضافة إلى جمع وتحليل البيانات المالية للشركات عينة البحث ومن ثمّ تشكيل المَحَافِظ الاستثنائية، وقياس العوائد المُتوقّعة والمُخاطرة المرتبطة بها، باستخدام برنامج الجداول الالكترونية Microsoft Office Excel 2013 إلى جانب استخدام مقاييس التشتت والنزعة المركزية كالتباين والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي وغيرها.

6- متغيرات البحث:

المتغير المستقل: مَعْلَمَات نمُوذج (المتوسط- التباين):

✓ شعاع العائد المتوقع

✓ مصفوفة التباين المُشترَك

المتغيرات التابعة: خصائص مُنحَى الحد الكفاء والتي يعبر عنها بـ:

✓ مكوّنات المَحَافِظ الكفوءة الناتجة (الأسهم، عددها ونسب الاستثمار فيها)

✓ العائد المتوقع من المَحَفِظَة الاستثنائية الكفوءة

✓ درجة مُخاطرة المَحَفِظَة الاستثنائية الكفوءة

✓ التمثيل البياني للحد الكفاء

7- حدود البحث:

- 7-1- الحدود المكانية: يتمّ البحث من واقع البيانات التاريخية للشركات المُدرّجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 7-2- الحدود الزمانية: تمت الدراسة التطبيقية خلال الفترة (2019/2/20-2021/8/8)، وقد تمّ اختيار هذه الفترة بهدف شمول المَحَفِظَة المكوّنة على الأسهم التي تمّ إدراجها حديثاً في السوق، بغرض الاستفادة القصوى من مزايا التنويع.

8- مجتمع البحث وعينته:

يشتمل مجتمع البحث على جميع الشركات المُدرّجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها 27 شركة، في حين اقتصرَت العينة على 20 سهم من أسهم تلك الشركات، بحيث تم استبعاد سبعة منها بسبب عدم تلاءمها مع الحدود الزمانية لهذا البحث.

الجدول رقم (1): أسهم الشركات عينة البحث

الرمز	السهم	الرمز	السهم
AHT	الشركة الأهلية للنقل	SIIB	بنك سورية الدولي الإسلامي
ARBS	البنك العربي	IBTF	البنك الدولي للتجارة والتمويل
ATI	العقيلة للتأمين التكافلي	QNBS	بنك قطر الوطني - سورية
AVOIC	الشركة الأهلية لصناعة الزيوت	SGB	بنك سورية والخليج
BBS	بنك بيبيلوس سورية	FSBS	فرنسبنك - سورية
BASY	بنك الائتمان الأهلي	SYR	شركة سيرتيل موبايل تيليكوم

SAIC	الاتحاد التعاوني للتأمين	NIC	الشركة الوطنية للتأمين
AROP	السورية الدولية للتأمين	UIC	الشركة المتحدة للتأمين
BBSY	بنك البركة	CHB	بنك الشام
BSO	بنك سورية والمهجر	BBSF	بنك بيمو السعودي الفرنسي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على موقع سوق دمشق للأوراق المالية

9- محددات البحث:

يتطلب بيان حسابية الحد الكفاء للتغيرات في المعلمات المقدر، حساب العوائد اليومية للأسهم عينة البحث بعد الحصول على أسعار الإغلاق اليومية لها، ولما كانت صيغة حساب هذه العوائد تتضمن التوزيعات النقدية التي تجريها الشركات على المساهمين، تطلب الأمر استبعاد هذه التوزيعات من الحساب، أي افتراض عدم قيام الشركات بإجراء توزيعات نقدية، وذلك بسبب اختلاف استراتيجيات الشركات المتبعة بشأن سياسة توزيع الأرباح.

10- الدراسات السابقة:

10-1- دراسة Moreno & Quintana بعنوان: "Resampled Efficient Frontier Integration for MOEAs (2021): إعادة تشكيل الحد الكفاء باستخدام الخوارزميات التطورية متعددة الأهداف"¹ هدفت هذه الدراسة

تبيان حسابية نموذج (المتوسط-التباين) إلى أخطاء تقدير المعلمات وعدم جدوى الحلول الناتجة عن اعتماده، ومن ثم تقديم حلولاً لتلك المشكلة باستخدام تقنيات إعادة التشكيل، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ثمانية مؤشرات مالية تحتوي على الأسهم الأمريكية كبيرة ومتوسطة الحجم، إلى جانب مؤشراً للأسهم الدولية للسبع واثان للدخل الثابت (سندات حكومية) وذلك خلال الفترة (2006-2020)، وبالاعتماد على أسعار الإغلاق الشهرية؛ تم قياس عوائد الأسهم الشهرية ودرجة المخاطرة المرتبطة بها ومن ثم إيجاد نسب الاستثمار في كل سهم بالاستناد إلى تقنيات النموذج المذكور، وقد أظهرت النتائج الكمية للبحث خضوع نموذج (المتوسط-التباين) لمشاكل الحسابية تجاه مخاطر التقدير وقضايا عدم اليقين المتعلقة بموثوقية تقديرات معلمات النموذج، وأن تصميم الحد الكفاء يتطلب عملية تنبؤية دقيقة، لأن ذلك يعني من الناحية العملية أن الحجم الحقيقي لمخاطر/ عوائد المحافظ المشكّلة للحد الكفاء مختلف جداً عن ذلك المتوقع.

10-2- دراسة Kulali بعنوان: "Portfolio Optimization Analysis with Markowitz Quadratic Mean-Variance Model (2016): تحليل أمثلة المحفظة باستخدام نموذج (المتوسط-التباين) التربيعي"² هدفت

هذه الدراسة إلى اختبار إمكانية تكوين محفظة استثمارية مثلى ومتنوعة، باستخدام نموذج (المتوسط-التباين) المقدم من قبل Markowitz، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من عشرة أسهم مدرجة في سوق استنبول للأوراق المالية خلال عام 2015، وبالاعتماد على الموقع الإلكتروني للسوق المذكورة تم الحصول على أسعار إغلاق الأسهم والتي تم استخدامها في عملية قياس عوائد الأسهم ودرجة المخاطرة المرتبطة بها ومن ثم إيجاد نسب الاستثمار في كل سهم بالاستناد إلى تقنيات نموذج (المتوسط-التباين)، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات كان أهمها إمكانية الحصول على محفظة استثمارية مثلى بالاعتماد على نموذج Markowitz، بحيث يتم استبعاد بعض الأسهم المرشحة والحصول على محفظة تنطوي على

¹ Quintana, D., & Moreno, D. (2021). Resampled Efficient Frontier Integration for MOEAs. Entropy Journal of Business and Management, 23(4), 422.

² Kulali, I. (2016). Portfolio Optimization Analysis with Markowitz Quadratic Mean-Variance Model. European Journal of Business and Management, 8(7), 73-79.

أفضل مزيج بين العائد والمخاطرة المتوقعة، فيما لو تمّ مقارنتها بمحفظة أخرى تحوي ذات تركيبة الأسهم المرشحة لكن بأوزان متساوية لكلّ منها.

3-10- دراسة Chen & Zhao بعنوان: "Sensitivity to Estimation Errors in Mean-variance Models"

(2003): "الحساسية لأخطاء التقدير في نموذج (المتوسط-التباين)"¹: هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء وصف كامل ودقيق عن حساسية المحافظ الكفوءة للتغيرات في معلّات نموذج (المتوسط-التباين) عن طريق معرفة أثر فروقات عمليّة التقدير في أوزان المحافظ الكفوءة الناتجة من خلال اشتقاق معدل التغيّر في تلك الأوزان، وذلك بالتطبيق على عيّنة مكوّنة من ثمانية من أسهم الشركات البترولية والمعدنية خلال الفترة (1988-1997)، وبالاعتماد بيانات مركز البحث في أسعار التأمين CRSP تمّ الحصول على أسعار اغلاق الأسهم والتي تمّ استخدامها في عمليّة قياس عوائد الأسهم الشهرية ودرجة المخاطرة المرتبطة بها ومن ثمّ إيجاد نسب الاستثمار في كل سهم بالاستناد إلى تقنيات النموذج المذكور، هذا وقد أظهرت النتائج الكميّة للبحث أن اوزان المحفظة الكفوءة لا تكون حساسة جداً لأخطاء التقدير في المعلّات المقدّرة.

4-10- دراسة Siegel & Woodgate بعنوان: "Performance of Portfolios Optimized with Estimation Error"

(2007): أداء المحافظ المثلى القائمة على خطأ التقدير² هدفت هذه الدراسة إلى الإثبات التجريبي لضعف أداء محافظ (المتوسط-التباين) الناتجة عن الطرق التقليديّة للتقدير القائمة على عيّنة محدودة، ومن ثمّ تقديم تعديلات على طرق التقدير هذه بهدف الحد من مخاطر تقدير المعلّات لما لها من أثر كبير في أوزان الاستثمار المقدرة، وذلك من خلال المقارنة بين أداء المحافظ الناتجة عن استخدام ثلاث طرق مختلفة للتقدير، بالتطبيق على عيّنة مكوّنة من الأسهم المدرجة في مؤشرات الأسواق الماليّة لستة من الدول والمُدْرَجَة في مؤشر MSCI خلال الفترة (1970-2003)، وبالاعتماد بيانات مركز البحث في أسعار التأمين CRSP تمّ الحصول على أسعار اغلاق الأسهم والتي تمّ استخدامها في عمليّة قياس عوائد الأسهم الشهرية ودرجة المخاطرة المرتبطة بها ومن ثمّ إيجاد نسب الاستثمار في كل سهم بالاستناد إلى تقنيات النموذج المذكور، وقد أظهرت النتائج أن المقدر الذي يتجاهل مخاطر التقدير سيعاني باستمرار وسيترتب عليه مشكلة ضياع المنفعة للمستثمر، وأن الحدود الكفوءة الناتجة عن التقدير الفعال ستمثل بشكل أكثر واقعيّة الأداء الفعلي للمحفظة المكوّنة، وأنّ مقدار التعديل على المقدّرات يزيد خطيًّا مع عدد الأصول وينخفض عكسيًّا مع حجم البيانات نظراً لأنّ الخطأ الإحصائي يميل إلى الانخفاض في العينات الأكبر.

10-1- التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة، يُستنتج أن بعضها قد ذهب إلى تبيان حساسية نموذج (المتوسط-التباين) إلى أخطاء تقدير المعلّات وعدم جدوى الحلول الناتجة عن اعتماده، ومن ثمّ تقديم حلولاً لتلك المشكلة باستخدام تقنيات مختلفة، مثل دراسة (Moreno & Quintana) ودراسة (Siegel & Woodgate) وذهب البعض الآخر إلى تبيان فاعليّة استخدام نموذج النموذج في تحديد أوزان مكوّات المحفظة بالشكل الذي يُسهّم في تخفيض مخاطرتها مع تحقيق الحد الأدنى من العائد المرغوب دون التطرق إلى مشكلة خطأ التقدير في المعلّات مثل دراسة (Kulali)، في حين ذهبت الدراسات الأخرى

¹ Chen, Z. P., & Zhao, C. E. (2003). Sensitivity to estimation errors in mean-variance models. Acta Mathematicae Applicatae Sinica, 19(2), 255-266.

² Siegel, A. F., & Woodgate, A. (2007). Performance of portfolios optimized with estimation error. Management Science, 53(6), 1005-1015.

إلى إعطاء وصف كامل ودقيق عن حساسية المحافظ الكفوءة للتغيرات في معالم النموذج دون التطرق إلى الحل مثل دراسة (Chen & Zhao)، وذلك في أسواق مالية مختلفة. يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة في كونه يسعى إلى توضيح مدى حساسية الحد الكفء للتغيرات في المعالم المقدرة، من خلال المقارنة بين خصائص الحدود الكفوءة الناتجة عن اعتماد طرق مختلفة لتقدير تلك المعالم، وذلك بالاعتماد على بيانات عينة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

11- الجانب النظري:

يتطلب بيان حساسية الحد الكفء للتغيرات في المعالم المقدرة العرض النظري والرياضي لنموذج (المتوسط-التباين)، وذلك وفق الآتي:

11-1- الطروحات الفكرية لنموذج (المتوسط-التباين):

يتمثل جوهر مشكلة اختيار الأصول في عملية الاختيار على أساس بعض المعايير المرغوبة، فقد أسقط Markowitz أفكار Marschak على عملية قياس المخاطرة الاستثمارية من خلال النظر إليها من منظور تشتت العوائد ومن ثم توظيف مقاييس التشتت الإحصائية في عملية القياس، مقدماً بذلك معياراً جديداً لعملية الاختيار يتمثل في التباين بوصفه مقياساً لتشتت العوائد، وبالتالي لم يعد المستثمر يعتمد فقط على العائد المتوقع بوصفه معياراً لعملية اختيار الاستثمارات بل أضيف لذلك معيار المخاطرة. هذا وقد أكد Markowitz على ضرورة تنوع مكونات المحفظة وفقاً لمبادئ الاختيار الدقيق القائمة على مراعاة علاقات الارتباط بين عوائدها- على عكس استراتيجية التنوع البسيط القائمة على اختيار المكونات بشكل عشوائي- من خلال توضيحه بأن مخاطرة أي ورقة مالية موجودة داخل المحفظة تختلف عن مخاطرتها وهي خارجها، إذ يمكن للورقة أن تتضمن درجة عالية من المخاطرة إذا تم الاستثمار بها منفردة، بعكس الحال إذا أدخلت ضمن مجموعة أوراق في المحفظة، وهو ما يسمى أثر المحفظة، ويعود ذلك إلى أن مخاطر المحفظة لا تتمثل بتشتت عوائد تلك الأوراق فقط، بل تتأثر أيضاً بارتباط تشتت عائد الورقة المفردة مع تشتت عوائد الأوراق الأخرى في المحفظة، أي أن انخفاض المخاطرة لورقة ما، يلغي ارتفاع مخاطرة الورقة الأخرى وهو ما يتوقف على علاقة الارتباط بين العوائد من جهة، وقوة أو ضعف تلك العلاقة من جهة أخرى، فعندما تكون العلاقة طردية (معامل الارتباط موجب) بين عوائد الأوراق داخل المحفظة فإن المخاطرة تكون أكبر مما لو كانت العوائد مستقلة أو يوجد بينها علاقة عكسية (معامل الارتباط سالب)، بحيث تتراوح قيمة معامل الارتباط بين (+1 و-1)، فكلما كانت تلك القيمة أقل، كان أثر التنوع في تخفيض المخاطرة أكبر.¹

كما قدم Markowitz مفهوم المحفظة الكفوءة، ووضح كيفية تحديدها ومن ثم اشتقاق مجموعة من المحافظ الكفوءة وتقديمها إلى المستثمر لاختيار الأنسب له وفقاً لميوله الاستثمارية، ذلك المستثمر العقلاني الذي لا يرتكب الأخطاء الحسابية أو المنطقية أثناء سعيه إلى تحقيق أهدافه المحددة بوضوح والتي تصب في تعظيم منفعة.²

¹ Markowitz, H. (1952). Portfolio selection. The journal of finance, 7(1), P: 77–91.

²Markowitz, H. M. (1959). **Portfolio Selection: Efficient Diversification of Investments**. . New York: John Wiley & Sons, p:206

فَرَّقَ Markowitz بيانياً بين المَحَافِظِ الكفوءة وغير الكفوءة مستعيناً بـ¹Koopmans في عَمَلِيَّةِ تحديد البدائل الاستثمارية المتاحة (المَحَافِظِ) استناداً إلى العلاقة بين العائدِ المُتَوَقَّعِ والمُخاطرةِ مَقاسَةً بالتَّبَاطُؤِ، فبعد افتراض استثمار كامل المبلغ المُستثمَر مع عدم السماح بالبيع على المكشوف إلى جانب تقدير عوائد الأوراق المالية وتبائنها من خلال مزيج من التحليل الإحصائي وتقديرات محلل الأوراق المالية ومن ثم تكوين مجموعة من المَحَافِظِ الاستثمارية المتباينة من حيث العائدِ المُتَوَقَّعِ ودرجة المُخاطرة، يتم الاحتفاظ بتلك المَحَافِظِ التي تحقق عائداً مُتَوَقَّعاً أعلى عند نفس المُستوى من المُخاطرة، أو تلك التي تحقق مُخاطرةً أقلّ عند نفس مُستوى العائدِ المُقَابِلِ، مع استبعاد المَحَافِظِ الأخرى؛ إلى حد الوصول إلى مَحَفِظَةٍ لا يُمكن استبعادها، بسبب عدم وجود مَحَفِظَةٍ أخرى تحقق نفس العائدِ المُتَوَقَّعِ عند مُستوى مُخاطرةٍ أقلّ، أو تحقق نفس المُخاطرة عند مُستوى عائدٍ أعلى، إذ أُطلق على هذه المَحَفِظَةِ مُصطلح المَحَفِظَةِ الكفوءة، وبذلك باتت مَجْمُوعَةُ الاستثمارات الكفوءة تتكون من المَحَافِظِ التي تقع على المُنْحَى الخارجي ما بين المَحَفِظَةِ الأقلّ مُخاطرةً، ونظيرتها التي تحقق الحدّ الأقصى من العائدِ²، وأُطلق لاحقاً على المَجْمُوعَةِ السَّابِقَةِ من المَحَافِظِ الكفوءة مُصطلح مُنْحَى الحد الكفء³.

11-2- الطروحات الرياضية لنموذج (المُتَوَسِّط-التَّبَاطُؤِ) :

أشار Markowitz إلى إمكانية وكيفية استخدام التحليل الإحصائي ونماذج البرمجة الرياضية في مجال اختيار مكوّنات المَحَافِظِ الاستثمارية، إذ تبلور الهدف من نموذجه انطلاقاً من رغبة المُستثمِرِين في تحقيق عوائد مرتفعة مقابل مُخاطرة منخفضة، فبناءً على نموذجه الذي قدّمه لقياس درجة مُخاطرة المَحَفِظَةِ، صاغ برنامجاً رياضياً تربيعياً يُمكن الاعتماد عليه في عَمَلِيَّةِ اتخاذ قرار اختيار مكوّنات المَحَفِظَةِ الاستثمارية المثلى، مَعْلَمَاتِهِ الرَّئِيسَةُ هي عائد ومُخاطرة الأَسْهُمِ المُرشحة للدخول في تَرَكِيبَةِ المَحَفِظَةِ

يُمكن إيجاد العوائد التاريخية للأَسْهُمِ المُخْتَلِفَةِ، من خلال الصيغة الآتية⁴:

$$R = \frac{D + [P_1 - P_0]}{P_0} \quad (1)$$

حيث: (D): توزيعات الأرباح خلال الفترة المدروسة، (P₀): سعر الشراء، و(P₁): سعر البيع.

هذا ويتم اتخاذ المُتَوَسِّطِ الحِسَابِيِّ لسلسلة العوائد التاريخية للسهم كأساس لحساب العائدِ المُتَوَقَّعِ منها، وفق الصيغة الآتية⁵:

$$R_i = 1/M \sum_{j=1}^M R_{ij} \quad (2)$$

¹Koopmans, T. C. (1951). **An analysis of production as an efficient combination of activities**. Activity analysis of production and allocation.

² Markowitz, H. M., (1952), **Portfolio Selection**, Op.cit, P: 82.

³ Markowitz, H. M. (1999). **The early history of portfolio theory: 1600–1960**. 1. Financial analysts journal, 55(4).

⁴ مفلح، هزاع، خلف، اسمهان (2020) **الأسواق المالية**، منشورات جامعة حماة، سورية، ص: 524.

⁵ Braga, M. D. (2015). **Risk-Based Approaches to Asset Allocation: Concepts and Practical Applications**. Springer, p:9.

حيث: R_i : العائد المتوقع من السهم R_{ij} ، i : العائد المتحقق للسهم i في الفترة j حيث $M = 1, 2, \dots, M$. مع التأكيد على أنه ليس من الضروري أن يتحقق هذا العائد المتوقع، فقد يكون العائد الفعلي أكبر أو أقل منه، وإن مدى تشتت تلك العوائد يعكس درجة مخاطرة السهم الكلية، بناءً عليه فقد ربط Markowitz مفهوم المخاطرة بتقلبات العائد واستخدم الانحراف المعياري مقياساً لها، فهذا المقياس يعطي فكرة واضحة عن طبيعة تشتت العوائد التاريخية حول القيمة المتوقعة لها، ويعطى وفق الصيغة الآتية¹:

$$\sigma_i = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^M (R_i - E(R))^2}{M - 1}} \quad (3)$$

وهو الجذر التربيعي للتباين والذي يعطى وفق الصيغة الآتية:

$$\sigma_i^2 = \frac{\sum_{i=1}^M (R_i - E(R))^2}{M - 1} \quad (4)$$

حيث: (R_i) : العائد التاريخي للأصل $E(R)$ يمثل العائد المتوقع من الأصل i . هذا فيما يتعلق بالورقة المالية المفردة، أما فيما يتعلق بالمحفظة، فيتمثل العائد المتوقع منها بالمتوسط المرجح لمعدلات العوائد المتوقعة على الاستثمارات الفردية المكونة لها، إذ يمكن إيجاده وفق الصيغة الآتية²:

$$E_{RP} = \sum_{i=1}^n w_i \mu_i \quad (5)$$

حيث: μ_i : عائد الأصل i ، w_i : الأوزان النسبية لمكونات المحفظة، n : عدد الأصول في المحفظة.

كما قدم Markowitz الصيغة الآتية لقياسه درجة مخاطرة المحفظة³:

$$\sigma_p^2 = \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^n w_i w_j \sigma_{ij} \quad (6)$$

حيث: σ_p^2 : تباين عوائد المحفظة، w : الأوزان النسبية لمكونات المحفظة، σ_{ij} : التباين المشترك بين عائد الأصلين i, j . إن تباين عوائد المحفظة أقل من المتوسط المرجح لتباين عوائد الأصول الداخلة في تكوينها ويرجع ذلك إلى أثر التنوع، إذ أنه يمكن من الناحية العملية مزج عدد من الأسهم الخطرة لتشكيل محفظة منخفضة المخاطرة، ذلك أن مخاطر المحفظة لا ترتبط فقط بتقلب عائد الأوراق الداخلة في تكوينها، بل وأيضاً بارتباط هذا التقلب مع تقلبات الأوراق الأخرى، وهو ما يشار إليه بالتباين المشترك، والذي يمكن إيجاده باستخدام الصيغة الآتية⁴:

$$\sigma_{ij} = \sigma_j * \sigma_i * r_{ij} \quad (7)$$

¹Bodie, Z., Kane, A., & Marcus, A. J. (2014). *Investments* 10th e, McGraw-Hill Education P:133.

²Markowitz, H. (2014). *Risk-Return Analysis, Volume 1: The Theory and Practice of Rational Investing*. McGraw Hill Professional .p:43.

³Markowitz, H. (1955). *The optimization of a quadratic function subject to linear constraints* (No. RAND-P-637-REV). RAND CORP SANTA MONICA CA.. P:111.

⁴Markowitz, H. (1987). *Mean-variance Analysis in Portfolio Choice and Capital Markets*. , New York: Basil Blackwel, p:3-5.

حيث: σ_j, σ_i : الانحراف المعياري للسهمين (i) (j) على التوالي، مُعامل الارتباط بين عاندي السهمين (i) (j). بناءً على ما سبق، وبالاعتماد على تقنيات البرمجة الرياضية بغية تخفيض مخاطرة المحفظة إلى أقل درجة ممكنة في ظل تحقيق مستوى محدد من العوائد، قام Markowitz بالصياغة الشعاعية لدالة هدف برنامجه الرياضي في نموذج تخفيض مخاطرة المحفظة، كما يظهر في البرنامج الرياضي التريبيعي الآتي¹:

$$\text{Minimize } w' \sum w \quad (8)$$

$$\left. \begin{array}{l} S. T \ w'e = 1 \\ w' \mu \geq R \\ w \geq 0 \end{array} \right\} (9)$$

حيث: w : شعاع الأوزان النسبية لمكونات المحفظة، μ : شعاع العوائد المتوقعة للأصول، e : شعاع احدائياته تساوي الواحد.

w' : منقول شعاع الأوزان النسبية لمكونات المحفظة، R : الحد الأدنى من العائد المرغوب، \sum : مصفوفة التباين المشترك بين عوائد أصول المحفظة، فالنموذج يمثل مشكلة برمجة تريبيعية يمكن حلها بتقنيات استدلالية وغير استدلالية كثيرة.²

12- الجانب العملي:

لتوضيح مدى حساسية الحد الكفاء للتغير في المعلمات المقدر، تم البدء بتشكيل حد كفاء ناتج عن استخدام الطرق التقليدية في التقدير -والمتمثلة في اعتماد المتوسط مقياساً للعوائد المتوقعة- ومن ثم تشكيل حدين كفوئين فعليين قائمين على فرضي صعود السوق وهبوطها، وبتطبيق نسب الاستثمار في الأسهم المرتبطة بمحافظ الحد الكفاء الأول على المعلمات الفعلية المتحققة في حال صعود السوق وهبوطها يتم الحصول على حدين كفوئين فعليين قائمين على اعتماد المتوسط مقياساً للعوائد المتوقعة، ومن خلال مقارنة خصائص هذين الحدين والمتمثلة في (مكونات المحافظ الكفوءة، عوائد ومخاطر المحافظ الاستثمارية الكفوءة، التمثيل البياني للحد الكفاء)، مع خصائص نظيريهما الفعليين القائمين على اعتماد أعلى وأقل العوائد مقياساً للعوائد المتوقعة تتوضح مقدار الأرباح/الخسائر التي كان من الممكن تحقيقها/تجنبها في حال دقة عملية التقدير، وبالتالي تبيان مدى حساسية الحد الكفاء للتغير في المعلمات المقدر.

12-1- إيجاد معلمات النموذج:

لإيجاد معلمات الحد الكفاء الأول تم حساب العوائد اليومية للأسهم عينة البحث باستخدام الصيغة (1)، بعد الحصول على أسعار الإغلاق اليومية لها بالاعتماد على موقع سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك مع افتراض عدم قيام الشركات بإجراء توزيعات نقدية وبالتالي فإن $D = 0$ ، وبعد ذلك تم حساب المتوسط الحسابي لعوائد تلك الأسهم باستخدام الصيغة (2) بوصفه مقياساً للعائد المتوقع، ومن ثم تم قياس المخاطرة المرتبطة بكل سهم من خلال إيجاد التباين بين عوائد تلك الأسهم؛ عن طريق حساب مربع انحراف العوائد عن وسطها الحسابي باستخدام الصيغة (4)، فكانت النتائج وفق الآتي:

الجدول رقم (2): معلمات الحد الكفاء الناتج عن اعتماد المتوسط مقياساً للعائد المتوقع

التباين	العائد المتوقع	السهم	التباين	العائد المتوقع	السهم
0.00042225	0.08%	CHB	0.00034869	0.02%	SIIB

¹ Rachev, S.T., Stoyanov, S.V., Fabozzi, F.J., (2008). **Advanced Stochastic Models, Risk Assessment, and Portfolio Optimization**. John Wiley & Sons, p: 248.

² مفلح، هزاع، كنجو، كنجو (2019) إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية، منشورات جامعة حماة، سورية، ص: 474.

SYR	-0.02%	0.00007619	FSBS	0.09%	0.00019020
AVOIC	0.32%	0.00032473	SGB	0.18%	0.00027783
AHT	0.03%	0.00009130	QNB	0.16%	0.00033005
SAIC	0.01%	0.00001004	BBS	0.11%	0.00007165
ATI	0.07%	0.00041813	IBTF	0.15%	0.00021397
NIC	0.01%	0.00005200	BSO	-0.08%	0.00025135
AROP	0.07%	0.00007480	BBSF	0.03%	0.00027078
UIC	0.02%	0.00024882	BASY	0.02%	0.00006564
BBSY	0.02%	0.00100005	ARBS	0.08%	0.00008281

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2013

يهدف إيجاد مَعْلَمَات الحد الكفاء الثاني القائم على فرض أن السوق قد مرت بحالة صعود، تم اختيار أعلى العوائد لكل سهم واعتمادها مقياساً للعائد المتوقع وذلك بالاعتماد على العوائد اليومية التي تم حسابها سابقاً، ومن ثم تمّ قياس دَرَجَة المُخاطرة المرتبطة بكل سهم من خلال إيجاد التَّبَائِن بين عوائد تلك الأسهم؛ عن طريق حساب مربع انحراف العوائد اليومية عن العائد الأعلى المرتبط بكل سهم باستخدام الصيغة (4)، فكانت النتائج وفق الآتي:

الجدول رقم (3): مَعْلَمَات الحد الكفاء الناتج عن اعتماد أعلى العوائد مقياساً للعائد المُتَوَقَّع

السهم	العائد المتوقع	التَّبَائِن	السهم	العائد المتوقع	التَّبَائِن
SIIB	5%	0.00282340	CHB	5%	0.00284449
SYR	5%	0.00258593	FSBS	5%	0.00259201
AVOIC	10%	0.01009805	SGB	10%	0.00998284
AHT	5%	0.00254996	QNB	5%	0.00267605
SAIC	5%	0.00248080	BBS	5%	0.00246030
ATI	5%	0.00284549	IBTF	5%	0.00256110
NIC	5%	0.00254065	BSO	5%	0.00282825
AROP	5%	0.00250626	BBSF	5%	0.00273774
UIC	5%	0.00270047	BASY	5%	0.00254737
BBSY	5%	0.00347240	ARBS	5%	0.00248757

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2013

يهدف إيجاد مَعْلَمَات الحد الكفاء الثاني القائم على فرض أن السوق قد مرت بحالة هبوط، تم اختيار أقل العوائد لكل سهم واعتمادها مقياساً للعائد المتوقع وذلك بالاعتماد على العوائد اليومية التي تم حسابها سابقاً، ومن ثم تمّ قياس دَرَجَة المُخاطرة المرتبطة بكل سهم من خلال إيجاد التَّبَائِن بين عوائد تلك الأسهم؛ عن طريق حساب مربع انحراف العوائد اليومية عن العائد الأقل المرتبط بكل سهم-الخسارة- وذلك باستخدام الصيغة (4)، فكانت النتائج وفق الآتي:

الجدول رقم (4): مَعْلَمَات نمُوذج (المُتَوَسِّط-التَّبَائِن)- هبوط السوق

السهم	العائد المتوقع	التَّبَائِن	السهم	العائد المتوقع	التَّبَائِن
SIIB	-8%	0.00630507	CHB	-23%	0.05310818
SYR	-9%	0.00867687	FSBS	-2%	0.00061110
AVOIC	-6%	0.00480569	SGB	-2%	0.00075327
AHT	-15%	0.02230267	QNB	-5%	0.00257075
SAIC	-2%	0.00041006	BBS	-2%	0.00051797

ATI	-23%	0.05196629	IBTF	-4%	0.00179750
NIC	-9%	0.00877464	BSO	-18%	0.03290048
AROP	-9%	0.00846525	BBSF	-20%	0.04040169
UIC	-33%	0.11147580	BASY	-6%	0.00360795
BBSY	-50%	0.24993861	ARBS	-4%	0.00160861

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2013

بذلك تم تهيئة مَعْلَمَاتِ الأَسْهُمِ منفردةً، وأما فيما يتعلق بالمَحَافِظِ الناتجة والمكونة للحدود الكفوءة الثلاث؛ وبهدف قياس مخاطرها الاجمالية، تم إيجاد قيمة معاملات الارتباط بين عوائد الأَسْهُمِ، والتي يمكن عرضها وفق المَصْفُوفَةِ الآتية:

الجدول رقم (5): مَصْفُوفَةُ الارتباط بين عوائد الأَسْهُمِ

	SII B	SY R	AV OIC	AH T	SAI C	ATI	NI C	AR OP	UI C	BB SY	CH B	FS BS	SG B	QN B	BB S	IBT F	BS O	BB SF	BA SY	AR BS
SII B	1	0.0 8	0.0 9	0.0 2	- 0.0 2	0.2 2	0.0 4	0.0 6	- 0.0 2	0.3 2	0.3 3	0.2 6	0.0 8	0.4 0	0.0 2	0.2 1	0.0 7	0.2 1	0.0 7	0.1 5
SY R	0.0 8	1	- 0.0 2	0.0 0	0.0 0	0.0 9	0.0 0	0.0 0	- 0.0 1	0.0 5	0.0 2	0.0 1	0.1 2	0.0 8	0.0 1	0.0 4	0.0 1	- 0.0 1	0.0 0	0.0 0
AV OIC	0.0 9	- 0.0 2	1	- 0.0 3	0.0 7	0.2 0	0.0 2	- 0.0 8	0.0 0	0.0 2	0.0 6	0.1 1	0.0 8	0.1 2	0.0 7	0.0 9	0.1 0	0.1 1	0.1 3	0.2 0
AH T	0.0 2	0.0 0	- 0.0 3	1	0.0 0	- 0.0 2	0.0 0	0.0 0	0.0 0	0.0 0	0.0 0	0.0 0	0.0 3	- 0.0 3	- 0.0 4	0.0 1	0.0 1	0.0 2	0.0 0	0.0 0
SAI C	- 0.0 2	0.0 0	0.0 7	0.0 0	1	0.0 1	0.0 0	0.0 0	- 0.0 3	- 0.0 1	0.0 3	0.0 7	- 0.0 9	- 0.0 5	- 0.1 3	- 0.1 1	- 0.0 1	0.0 4	0.0 5	- 0.1 2
ATI	0.2 2	0.0 9	0.2 0	- 0.0 2	0.0 1	1	0.0 8	0.0 2	- 0.0 1	0.1 1	0.2 1	0.2 0	0.0 7	0.2 5	0.1 3	0.1 3	0.0 7	0.1 8	0.1 5	0.1 0
NIC	0.0 4	0.0 0	0.0 2	0.0 0	0.0 0	0.0 8	1	0.0 0	0.0 0	0.0 1	- 0.0 5	0.0 0	0.0 3	0.0 2	0.0 0	0.0 5	0.0 0	0.0 0	0.0 0	0.1 2
AR OP	0.0 6	0.0 0	- 0.0 8	0.0 0	0.0 0	0.0 2	0.0 0	1	0.0 3	0.3 1	0.0 0	- 0.0 4	0.0 4	0.1 0	0.0 5	- 0.0 5	- 0.0 3	0.0 3	- 0.0 7	0.0 0
UIC	- 0.0 2	- 0.0 1	0.0 0	0.0 0	- 0.0 3	- 0.0 1	0.0 0	0.0 3	1	0.0 1	0.0 6	- 0.0 5	- 0.1 2	0.0 7	0.0 4	0.0 1	- 0.0 2	0.4 4	- 0.0 1	0.0 3
BB SY	0.3 2	0.0 5	0.0 2	0.0 0	- 0.0 1	0.1 1	0.0 1	0.3 1	0.0 1	1	0.2 7	0.1 5	0.0 4	0.2 5	0.0 3	0.1 3	0.1 0	0.1 3	0.0 3	0.0 7
CH B	0.3 3	0.0 2	0.0 6	0.0 0	0.0 3	0.2 1	- 0.0 5	0.0 0	0.0 6	0.2 7	1	0.2 4	- 0.0 2	0.3 0	0.0 0	0.1 9	0.1 5	0.2 4	0.1 2	0.1 0
FS BS	0.2 6	0.0 1	0.1 1	0.0 0	0.0 7	0.2 0	0.0 0	- 0.0 4	- 0.0 5	0.1 5	0.2 4	1	0.1 1	0.2 9	0.1 3	0.2 9	0.1 9	0.2 5	0.1 8	0.1 9
SG B	0.0 8	0.1 2	0.0 8	0.0 3	- 0.0 9	0.0 7	0.0 3	0.0 4	- 0.1 2	0.0 4	- 0.0 2	0.1 1	1	0.0 6	0.1 7	- 0.0 2	0.0 0	- 0.0 3	- 0.0 4	0.2 2
QN B	0.4 0	0.0 8	0.1 2	- 0.0 3	- 0.0 5	0.2 5	0.0 2	0.1 0	0.0 7	0.2 5	0.3 0	0.2 9	0.0 6	1	0.1 1	0.2 4	0.1 3	0.2 5	0.0 9	0.2 0

BB S	0.0 2	0.0 1	0.0 7	0.0 0	- 0.1 3	0.1 3	0.0 0	0.0 5	0.0 4	0.0 3	0.0 0	0.1 3	0.1 7	0.1 1	1	0.0 4	0.0 6	0.0 6	0.0 5	0.2 9
IBT F	0.2 1	0.0 4	0.0 9	- 0.0 4	- 0.1 1	0.1 3	0.0 5	- 0.0 5	0.0 1	0.1 3	0.1 9	0.2 9	- 0.0 2	0.2 4	0.0 4	1	0.1 1	0.1 9	0.2 2	0.1 8
BS O	0.0 7	0.0 1	0.1 0	0.0 1	- 0.0 1	0.0 7	0.0 0	- 0.0 3	- 0.0 2	0.1 0	0.1 5	0.1 9	0.0 0	0.1 3	0.0 6	0.1 1	1	0.1 9	0.1 5	0.1 3
BB SF	0.2 1	- 0.0 1	0.1 1	0.0 1	0.0 4	0.1 8	0.0 0	0.0 3	0.4 4	0.1 3	0.2 4	0.2 5	- 0.0 3	0.2 5	0.0 6	0.1 9	0.1 9	1	0.1 7	0.1 8
BA SY	0.0 7	0.0 0	0.1 3	0.0 2	0.0 5	0.1 5	0.0 0	- 0.0 7	- 0.0 1	0.0 3	0.1 2	0.1 8	- 0.0 4	0.0 9	0.0 5	0.2 2	0.1 5	0.1 7	1	0.1 4
AR BS	0.1 5	0.0 0	0.2 0	0.0 0	- 0.1 2	0.1 0	0.1 2	0.0 0	0.0 3	0.0 7	0.1 0	0.1 9	0.2 2	0.2 0	0.2 9	0.1 8	0.1 3	0.1 8	0.1 4	1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2013

يظهر الجدول أعلاه مصفوفة الارتباط بين عوائد الأسهم عينة البحث، إذ يلاحظ انخفاض قيم معاملات الارتباط بين معظم الأسهم. ومن ثم وبهدف قياس مخاطرة المحافظ الكفوءة المكونة للحد الكفاء الأول الناتج عن اعتماد المتوسط مقياساً للعوائد المتوقعة وبالاعتماد على البيانات الواردة في الجداول (2)(5)، تم إيجاد كل من مقادير التباين والتباين المشترك بين عوائد الأسهم عينة البحث باستخدام الصيغة (7)، والتي يتم عرضها وفق المصفوفة الآتية:

الجدول رقم (6): مصفوفة (التباين - التباين المشترك) الناتجة عن اعتماد المتوسط مقياساً للعوائد المتوقعة

	SII B	SY R	AV O I C	AH T	SAI C	ATI	NIC	AR O P	UIC	BB S Y	CH B	FS B S	SG B	QN B	BB S	IBT F	BS O	BB S F	BA S Y	AR B S
SII B	1E - 07	2E - 09	1E - 08	6E - 10	- 8E - 11	3E - 08	8E - 10	2E - 09	- 2E - 09	1E - 07	5E - 08	2E - 08	8E - 09	5E - 08	4E - 10	2E - 08	6E - 09	2E - 08	2E - 09	4E - 09
SY R	2E - 09	6E - 09	- 6E - 10	6E - 12	6E - 13	3E - 09	8E - 13	1E - 11	- 2E - 10	4E - 09	5E - 10	1E - 10	2E - 09	2E - 09	7E - 11	7E - 10	2E - 10	- 2E - 10	3E - 12	1E - 11
AV O I C	1E - 08	- 6E - 10	1E - 07	- 1E - 09	2E - 10	3E - 08	3E - 10	- 2E - 09	1E - 10	6E - 09	9E - 09	7E - 09	8E - 09	1E - 08	2E - 09	6E - 09	8E - 09	9E - 09	3E - 09	5E - 09
AH T	6E - 10	6E - 12	- 1E - 09	8E - 09	- 1E - 12	- 7E - 10	- 1E - 12	- 2E - 11	- 9E - 12	1E - 10	- 1E - 11	- 1E - 11	7E - 10	- 8E - 10	- 3E - 11	- 8E - 10	3E - 10	3E - 10	1E - 10	- 2E - 11
SAI C	- 8E - 11	6E - 13	2E - 10	- 1E - 12	1E - 10	5E - 11	2E - 13	2E - 12	- 9E - 11	1E - 10	1E - 10	1E - 10	2E - 10	2E - 10	- 9E - 11	2E - 10	3E - 11	1E - 10	4E - 11	- 1E - 10
ATI	3E - 08	3E - 09	3E - 08	- 7E - 10	5E - 11	2E - 07	2E - 09	6E - 10	- 1E - 09	5E - 08	4E - 08	2E - 08	8E - 09	3E - 08	4E - 09	1E - 08	7E - 09	2E - 08	4E - 09	3E - 09

NI C	8E - 10	8E - 13	3E - 10	- 1E - 12	- 2E - 13	2E - 09	3E - 09	- 3E - 12	- 2E - 11	6E - 10	- 1E - 09	- 2E - 11	4E - 10	3E - 10	- 4E - 12	6E - 10	- 4E - 11	- 2E - 12	- 6E - 13	5E - 10
AR OP	2E - 09	1E - 11	- 2E - 09	- 2E - 11	- 2E - 12	6E - 10	- 3E - 12	6E - 09	6E - 10	2E - 08	8E - 11	- 5E - 10	8E - 10	2E - 09	3E - 10	- 8E - 10	- 6E - 10	7E - 10	- 4E - 10	- 1E - 11
UI C	- 2E - 09	- 2E - 10	1E - 10	- 9E - 12	- 9E - 11	- 1E - 09	- 2E - 11	6E - 10	6E - 08	2E - 09	6E - 09	- 2E - 09	8E - 09	5E - 09	6E - 10	6E - 10	- 1E - 09	3E - 08	- 9E - 11	7E - 10
BB SY	1E - 07	4E - 09	6E - 09	1E - 10	- 1E - 10	5E - 08	6E - 10	2E - 08	2E - 09	1E - 06	1E - 07	3E - 08	1E - 08	8E - 08	2E - 09	3E - 08	3E - 08	4E - 08	2E - 09	6E - 09
CH B	5E - 08	5E - 10	9E - 09	- 1E - 11	1E - 10	4E - 08	- 1E - 09	8E - 11	6E - 09	1E - 07	2E - 07	2E - 08	- 3E - 09	4E - 08	4E - 11	2E - 08	2E - 08	3E - 08	3E - 09	4E - 09
FS BS	2E - 08	1E - 10	7E - 09	- 1E - 11	1E - 10	2E - 08	2E - 11	5E - 10	2E - 09	3E - 08	2E - 08	4E - 08	6E - 09	2E - 08	2E - 09	1E - 08	9E - 09	1E - 08	2E - 09	3E - 09
SG B	8E - 09	2E - 09	8E - 09	7E - 10	- 2E - 10	8E - 09	4E - 10	8E - 10	8E - 09	1E - 08	- 3E - 09	6E - 09	8E - 08	6E - 09	3E - 09	- 1E - 09	2E - 10	2E - 09	7E - 10	5E - 09
QN B	5E - 08	2E - 09	1E - 08	- 8E - 10	- 2E - 10	3E - 08	3E - 10	2E - 09	5E - 09	8E - 08	4E - 08	2E - 08	6E - 09	1E - 07	3E - 09	2E - 08	1E - 08	2E - 08	2E - 09	6E - 09
BB S	4E - 10	7E - 11	2E - 09	- 3E - 11	- 9E - 11	4E - 09	4E - 12	3E - 10	6E - 10	2E - 09	4E - 11	2E - 09	3E - 09	3E - 09	5E - 09	6E - 10	1E - 09	1E - 09	3E - 10	2E - 09
IB TF	2E - 08	7E - 10	6E - 09	- 8E - 10	- 2E - 10	1E - 08	6E - 10	- 8E - 10	6E - 10	3E - 08	2E - 08	1E - 08	- 1E - 09	2E - 08	6E - 10	5E - 08	6E - 09	1E - 08	3E - 09	3E - 09
BS O	6E - 09	2E - 10	8E - 09	3E - 10	- 3E - 11	7E - 09	4E - 11	6E - 10	1E - 09	3E - 08	2E - 08	9E - 09	2E - 10	1E - 08	1E - 09	6E - 09	6E - 08	1E - 08	2E - 09	3E - 09
BB SF	2E - 08	- 2E - 10	9E - 09	3E - 10	1E - 10	2E - 08	- 2E - 12	7E - 10	3E - 08	4E - 08	3E - 08	1E - 08	- 2E - 09	2E - 08	1E - 09	1E - 08	1E - 08	7E - 08	3E - 09	4E - 09
BA SY	2E - 09	3E - 12	3E - 09	1E - 10	4E - 11	4E - 09	- 6E - 13	4E - 10	9E - 11	2E - 09	3E - 09	2E - 09	- 7E - 10	2E - 09	3E - 10	3E - 09	2E - 09	3E - 09	4E - 09	8E - 10
AR BS	4E - 09	1E - 11	5E - 09	- 2E - 11	- 1E - 10	3E - 09	5E - 10	- 1E - 11	7E - 10	6E - 09	4E - 09	3E - 09	5E - 09	6E - 09	2E - 09	3E - 09	3E - 09	4E - 09	8E - 10	7E - 09

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2013

يظهر الجدول أعلاه مَصْفُوفَة (التَّبَائِن - التَّبَائِن المُشْتَرَك) بين عوائد الأسهم عينة البحث، والتي ينتج كل عنصر من عناصرها عن طريق ضرب الانحراف المعياري لعوائد كل أصل بالانحراف المعياري لعوائد الأسهم المتبقية، ومن ثم ضرب الناتج بقيمة معامل الارتباط بين كل سهمين.

وبهدف قياس مخاطرة المحافظ الكفوءة المكونة للحد الكفاء الثاني الناتج عن اعتماد أعلى العوائد مقياساً للعوائد المُتَوَقَّعة وبالاعتماد على البيانات الواردة في الجداول (3)(5)، تمَّ إيجاد كل من مقادير التَّبَائِن والتَّبَائِن المُشْتَرَك بين عوائد الأسهم عَيَّة البحث باستخدام الصيغة (7)، والتي يتم عرضها وفق المَصْفُوفَة الآتية:

الجدول رقم (7): مَصْفُوفَة (التَّبَائِن - التَّبَائِن المُشْتَرَك) الناتجة عن اعتماد أعلى العوائد مقياساً للعوائد المُتَوَقَّعة

	SII B	SY R	AV O I C	AH T	SAI C	ATI	NIC	AR O P	UIC	BB S Y	CH B	FS B S	SG B	QN B	BB S	IBT F	BS O	BB S F	BA S Y	AR B S
SII B	8E - 06	6E - 07	2E - 06	1E - 07	- 2E 07	2E - 06	3E - 07	5E - 07	- 1E 07	3E - 06	3E - 06	2E - 06	2E - 06	3E - 06	1E - 07	1E - 06	6E - 07	2E - 06	5E - 07	1E - 06
SY R	6E - 07	7E - 06	- 6E 07	6E - 09	5E - 09	7E - 07	1E - 09	1E - 08	- 9E 08	4E - 07	1E - 07	7E - 08	3E - 06	6E - 07	8E - 08	3E - 07	6E - 08	- 8E 08	4E - 09	1E - 08
AV O I C	2E - 06	- 6E 07	1E - 04	- 8E 07	2E - 06	6E - 06	5E - 07	- 2E 06	5E - 08	7E - 07	2E - 06	3E - 06	8E - 06	3E - 06	2E - 06	2E - 06	3E - 06	3E - 06	3E - 06	5E - 06
AH T	1E - 07	6E - 09	- 8E 07	7E - 06	- 8E 09	- 1E 07	- 2E 09	- 2E 08	- 3E 09	1E - 08	- 2E 09	- 5E 09	7E - 07	- 2E 07	- 3E 08	- 3E 07	1E - 07	8E - 08	2E - 07	- 2E 08
SA I C	- 2E 07	5E - 09	2E - 06	- 8E 09	6E - 06	8E - 08	- 2E 09	- 2E 08	- 2E 07	- 1E 07	2E - 07	4E - 07	- 2E 06	3E - 07	8E - 07	7E - 07	- 8E 08	3E - 07	3E - 07	- 7E 07
AT I	2E - 06	7E - 07	6E - 06	- 1E 07	8E - 08	8E - 06	6E - 07	1E - 07	- 1E 07	1E - 06	2E - 06	2E - 06	2E - 06	2E - 06	9E - 07	1E - 06	6E - 07	1E - 06	1E - 06	7E - 07
NIC	3E - 07	1E - 09	5E - 07	- 2E 09	- 2E 09	6E - 07	6E - 06	- 4E 09	- 1E 08	1E - 07	- 4E 07	2E - 08	7E - 07	1E - 07	- 7E 09	3E - 07	- 2E 08	1E - 09	1E - 09	7E - 07
AR O P	5E - 07	1E - 08	- 2E 06	- 2E 08	- 2E 08	1E - 07	- 4E 09	6E - 06	2E - 07	3E - 06	2E - 08	2E - 07	9E - 07	6E - 07	3E - 07	3E - 07	- 2E 07	2E - 07	5E - 07	1E - 08
UI C	- 1E 07	- 9E 08	5E - 08	- 3E 09	- 2E 07	- 1E 07	- 1E 08	2E - 07	7E - 06	7E - 08	5E - 07	3E - 07	3E - 06	5E - 07	2E - 07	8E - 08	- 2E 07	3E - 06	4E - 08	2E - 07
BB S Y	3E - 06	4E - 07	7E - 07	1E - 08	1E - 07	1E - 06	1E - 07	3E - 06	7E - 08	1E - 05	3E - 06	1E - 06	1E - 06	2E - 06	2E - 07	1E - 06	1E - 06	1E - 06	3E - 07	6E - 07

CH B	3E - 06	1E - 07	2E - 06	- 2E - 09	2E - 07	2E - 06	- 4E - 07	2E - 08	5E - 07	3E - 06	8E - 06	2E - 06	- 7E - 07	2E - 06	1E - 08	1E - 06	1E - 06	2E - 06	9E - 07	7E - 07
FS BS	2E - 06	7E - 08	3E - 06	- 5E - 09	4E - 07	2E - 06	- 2E - 08	- 2E - 07	- 3E - 07	1E - 06	2E - 06	7E - 06	3E - 06	2E - 06	8E - 07	2E - 06	1E - 06	2E - 06	1E - 06	1E - 06
SG B	2E - 06	3E - 06	8E - 06	7E - 07	- 2E - 06	7E - 07	9E - 07	- 3E - 06	1E - 06	- 7E - 07	3E - 06	1E - 04	2E - 06	4E - 06	- 6E - 07	6E - 08	- 7E - 07	- 1E - 06	5E - 06	
QN B	3E - 06	6E - 07	3E - 06	- 2E - 07	3E - 07	2E - 06	1E - 07	6E - 07	5E - 07	2E - 06	2E - 06	2E - 06	2E - 06	7E - 06	7E - 07	2E - 06	9E - 07	2E - 06	6E - 07	1E - 06
BB S	1E - 07	8E - 08	2E - 06	- 3E - 08	8E - 07	9E - 07	7E - 09	3E - 07	2E - 07	2E - 07	1E - 08	8E - 07	4E - 06	7E - 07	6E - 06	3E - 07	4E - 07	4E - 07	3E - 07	2E - 06
IB TF	1E - 06	3E - 07	2E - 06	- 3E - 07	7E - 07	1E - 06	3E - 07	3E - 07	8E - 08	1E - 06	1E - 06	2E - 06	- 6E - 07	2E - 06	3E - 07	7E - 06	8E - 07	1E - 06	1E - 06	1E - 06
BS O	6E - 07	6E - 08	3E - 06	1E - 07	8E - 08	6E - 07	2E - 08	2E - 07	2E - 07	1E - 06	1E - 06	1E - 06	6E - 08	9E - 07	4E - 07	8E - 07	8E - 06	1E - 06	1E - 06	9E - 07
BB SF	2E - 06	8E - 08	3E - 06	8E - 08	3E - 07	1E - 06	1E - 09	2E - 07	3E - 06	1E - 06	2E - 06	2E - 06	- 7E - 07	2E - 06	4E - 07	1E - 06	1E - 06	7E - 06	1E - 06	1E - 06
BA SY	5E - 07	4E - 09	3E - 06	2E - 07	3E - 07	1E - 06	1E - 09	5E - 07	4E - 08	3E - 07	9E - 07	1E - 06	- 1E - 06	6E - 07	3E - 07	1E - 06	1E - 06	1E - 06	6E - 06	9E - 07
AR BS	1E - 06	1E - 08	5E - 06	- 2E - 08	7E - 07	7E - 07	- 7E - 07	1E - 08	2E - 07	6E - 07	7E - 07	1E - 06	5E - 06	1E - 06	2E - 06	1E - 06	9E - 07	1E - 06	9E - 07	6E - 06

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2013

وبهدف قياس مخاطرة المَحَافِظ الكفاءة المكونة للحد الكفاء الثالث الناتج عن اعتماد أقل العوائد مقياساً للعوائد المُتَوَقَّعة وبالاعتماد على البيانات الواردة في الجداول (4)(5)، تمَّ إيجاد كل من مقادير التَّبَائِن والتَّبَائِن المُشْتَرَك بين عوائد الأسهم عَيَّنة البحث باستخدام الصيغة(7)، والتي يتم عرضها وفق المَصْفُوفَة الآتية:

الجدول رقم (8): مَصْفُوفَة (التَّبَائِن - التَّبَائِن المُشْتَرَك) الناتجة عن اعتماد أقل العوائد مقياساً للعوائد المُتَوَقَّعة

	SII B	SY R	AV OI C	AH T	SAI C	ATI	NIC	AR OP	UIC	BB SY	CH B	FS BS	SG B	QN B	BB S	IBT F	BS O	BB SF	BA SY	AR BS
SII B	4E - 05	4E - 06	3E - 06	3E - 06	- 6E - 08	7E - 05	2E - 06	3E - 06	- 1E - 05	5E - 04	1E - 04	1E - 06	4E - 07	7E - 06	6E - 08	2E - 06	1E - 05	5E - 05	2E - 06	2E - 06

SYR	4E - 06	8E - 05	- 9E - 07	2E - 07	3E - 09	4E - 05	2E - 08	1E - 07	- 1E - 05	1E - 04	8E - 06	5E - 08	8E - 07	2E - 06	6E - 08	7E - 07	2E - 06	- 4E - 06	2E - 08	3E - 08
AVOIC	3E - 06	- 9E - 07	2E - 05	- 4E - 06	1E - 07	5E - 05	8E - 07	- 3E - 06	9E - 07	2E - 05	2E - 05	3E - 07	3E - 07	1E - 06	2E - 07	7E - 07	2E - 05	2E - 05	2E - 06	2E - 06
AHT	3E - 06	2E - 07	- 4E - 06	5E - 04	- 1E - 08	- 2E - 05	- 6E - 08	- 5E - 07	1E - 06	9E - 06	- 3E - 07	1E - 08	- 4E - 07	- 2E - 06	- 5E - 08	- 2E - 06	1E - 05	1E - 05	2E - 06	- 1E - 07
SATIC	- 6E - 08	3E - 09	1E - 07	- 1E - 08	2E - 07	2E - 07	- 1E - 09	9E - 09	2E - 06	1E - 06	6E - 07	2E - 08	- 3E - 08	- 5E - 08	- 3E - 08	- 8E - 08	- 2E - 07	7E - 07	8E - 08	- 8E - 08
ATI	7E - 05	4E - 05	5E - 05	- 2E - 05	2E - 07	3E - 03	4E - 05	8E - 06	- 8E - 05	1E - 03	6E - 04	6E - 06	3E - 06	3E - 05	3E - 06	1E - 05	1E - 04	4E - 04	3E - 05	8E - 06
NIC	2E - 06	2E - 08	8E - 07	- 6E - 08	- 1E - 09	4E - 05	8E - 05	5E - 08	1E - 06	3E - 05	- 2E - 05	1E - 08	2E - 07	5E - 07	5E - 09	8E - 07	- 9E - 07	- 6E - 08	6E - 09	2E - 06
AROP	3E - 06	1E - 07	- 3E - 06	- 5E - 07	- 9E - 09	8E - 06	- 5E - 08	7E - 05	3E - 05	7E - 04	1E - 06	2E - 07	2E - 07	2E - 06	2E - 07	- 7E - 07	- 8E - 06	1E - 05	2E - 06	3E - 08
UIC	- 1E - 05	- 1E - 05	9E - 07	- 1E - 06	- 2E - 06	- 8E - 05	- 1E - 06	3E - 05	1E - 02	2E - 04	4E - 04	- 3E - 06	1E - 05	2E - 05	2E - 06	2E - 06	- 8E - 05	2E - 03	2E - 06	6E - 06
BB SY	5E - 04	1E - 04	2E - 05	9E - 06	- 1E - 06	1E - 03	3E - 05	7E - 04	2E - 04	6E - 02	4E - 03	2E - 05	7E - 06	2E - 04	3E - 06	6E - 05	9E - 04	1E - 03	3E - 05	3E - 05
CHB	1E - 04	8E - 06	2E - 05	- 3E - 07	6E - 07	6E - 04	2E - 05	1E - 06	4E - 04	4E - 03	3E - 03	8E - 06	- 9E - 07	4E - 05	4E - 08	2E - 05	3E - 04	5E - 04	2E - 05	9E - 06
FSBS	1E - 06	5E - 08	3E - 07	- 1E - 08	2E - 08	6E - 06	- 1E - 08	2E - 07	3E - 06	2E - 05	8E - 06	4E - 07	5E - 08	5E - 07	4E - 08	3E - 07	4E - 06	6E - 06	4E - 07	2E - 07
SGB	4E - 07	8E - 07	3E - 07	4E - 07	- 3E - 08	3E - 06	2E - 07	2E - 07	- 1E - 05	7E - 06	- 9E - 07	5E - 08	6E - 07	1E - 07	7E - 08	- 3E - 08	5E - 08	- 8E - 07	1E - 07	3E - 07
QNB	7E - 06	2E - 06	1E - 06	- 2E - 06	- 5E - 08	3E - 05	5E - 07	2E - 06	2E - 05	2E - 04	4E - 05	5E - 07	1E - 07	7E - 06	2E - 07	1E - 06	1E - 05	3E - 05	8E - 07	8E - 07
BB S	6E - 08	6E - 08	2E - 07	- 5E - 08	- 3E - 08	3E - 06	- 5E - 09	2E - 07	2E - 06	3E - 06	4E - 08	4E - 08	7E - 08	2E - 07	3E - 07	4E - 08	1E - 06	1E - 06	1E - 07	2E - 07

IB TF	2E - 06	7E - 07	7E - 07	- 2E - 06	- 8E - 08	1E - 05	8E - 07	- 7E - 07	2E - 06	6E - 05	2E - 05	3E - 07	- 3E - 08	1E - 06	4E - 08	3E - 06	7E - 06	1E - 05	1E - 06	5E - 07
BS O	1E - 05	2E - 06	2E - 05	1E - 05	- 2E - 07	1E - 04	- 9E - 07	- 8E - 06	- 8E - 05	9E - 04	3E - 04	4E - 06	5E - 08	1E - 05	1E - 06	7E - 06	1E - 03	3E - 04	2E - 05	7E - 06
BB SF	5E - 05	- 4E - 06	2E - 05	1E - 05	7E - 07	4E - 04	- 6E - 08	1E - 05	2E - 03	1E - 03	5E - 04	6E - 06	- 8E - 07	3E - 05	1E - 06	1E - 05	3E - 04	2E - 03	2E - 05	1E - 05
BA SY	2E - 06	2E - 08	2E - 06	2E - 06	8E - 08	3E - 05	- 6E - 09	- 2E - 06	- 2E - 06	3E - 05	2E - 05	4E - 07	- 1E - 07	8E - 07	1E - 07	1E - 06	2E - 05	2E - 05	1E - 05	8E - 07
AR BS	2E - 06	3E - 08	2E - 06	- 1E - 07	- 8E - 08	8E - 06	2E - 06	- 3E - 08	6E - 06	3E - 05	9E - 06	2E - 07	3E - 07	8E - 07	2E - 07	5E - 07	7E - 06	1E - 05	8E - 07	3E - 06

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2013

12-2- تشكيل الحدود الكفوءة:

بعد تهيئة مَعْلَمَاتِ النُّمُودَجِ وفقاً لمختلف حالات قياس العَوَائِدِ المُتَوَقَّعة، تم تشكيل الحدود الكفوءة وفق الآتي:

12-2-1- تحديد خصائص الحد الكفاء الناتج عن اعتماد مُتَوَسِّطِ العَوَائِدِ مقياساً للعَوَائِدِ المُتَوَقَّعة:

استناداً إلى البيانات الواردة في الجداول (2)(6) وبالاعتماد على نُمُودَجِ (المُتَوَسِّطِ-التَّبَائِيْنِ) في اختيارِ مُكَوَّنَاتِ المَحْفَظَةِ الاستثمارية، بحيث تُحدد بالشكل الذي يخفض دَرَجَةَ المُخاطرة إلى أقل ما يمكن، في ظل قيود تحقق العوائد المطلوبة والتي تم افتراضها (0.01, 0.07, 0.09, 0.15, 0.18, 0.19, 0.23) %، إلى جانب قيود الحد الأدنى من الاستثمار والذي تم افتراضها (2%)، وبالاعتماد على الصيغ (8)(9) ومن ثم إيجاد حلها استناداً إلى برنامج Microsoft Office Excel تم الحصول على النتائج الآتية:

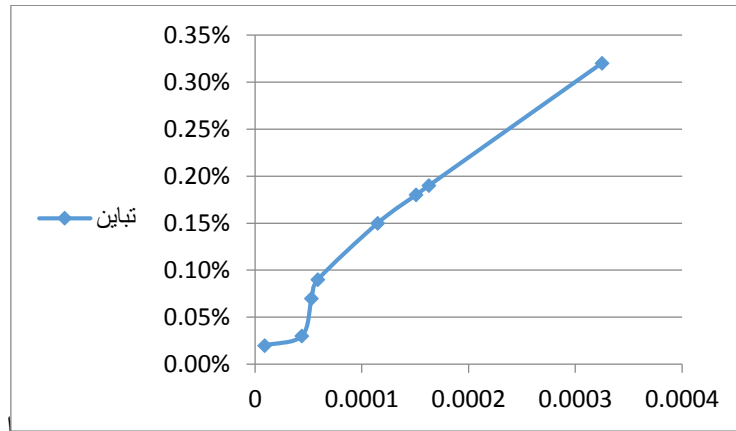
الجدول رقم (9): خصائص الحد الكفاء الناتج عن اعتماد المُتَوَسِّطِ مقياساً للعَوَائِدِ المُتَوَقَّعة

السهم	P0	P1	P2	P3	P4	P5	P6	P7
SIIB	0%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	0%
SYR	1.3%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	0%
AVOIC	0%	2%	3%	5%	26%	37%	43%	100%
AHT	1.9%	2%	6%	7%	2%	2%	2%	0%
SAIC	90%	62%	25%	7%	2%	2%	2%	0%
ATI	0%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	0%
NIC	0.9%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	0%
AROP	1.4%	2%	8%	14%	2%	2%	2%	0%
UIC	0%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	0%
BBSY	0%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	0%
CHB	0%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	0%
FSBS	0%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	0%
SGB	0%	2%	2%	2%	11.2%	16%	15%	0%
QNB	0%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	0%
BBS	2.5%	2%	28%	37%	21.8%	3%	2%	0%

IBTF	0.5%	2%	2%	2%	9%	12%	8%	0%
BSO	0%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	0%
BBSF	0%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	0%
BASY	0%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	0%
ARBS	1.4%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	0%
الحد الأدنى من الاستثمار	0%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	0%
الحد الأدنى من العائد	0.01%	0.01%	0.07%	0.09%	0.15%	0.18%	0.19%	0.32%
عائد المحفظة	0.02%	0.03%	0.07%	0.09%	0.15%	0.18%	0.19%	0.32%
مخاطرة المحفظة	0.000009	0.00004	0.00005	0.000059	0.00011	0.00015	0.00016	0.0003

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2013

يعرض الجدول (9) خصائص الحد الكفاء الناتج عن اعتماد المتوسط مقياساً للعوائد المتوقعة في إطار نموذج (المتوسط-التباين)، من حيث: مكونات المحافظ الكفوءة، العائد المتوقع الذي تم إيجاده باستخدام الصيغة رقم (5)، ودرجة المخاطرة. بحيث يظهر كل عمود خصائص محفظة استثمارية كفوءة تخفض المخاطرة إلى أقل درجة ممكنة عند حد معين من العائد، ودرجة مقبولة من المخاطرة، فالعمود الأول يلخص خصائص المحفظة PO الناتجة عن حل البرنامج الرياضي بدون وضع قيد يحدد الأدنى من مقدار رأس المال الواجب الاستثمار به في كل سهم، الأمر الذي يفضي إلى استبعاد 95% من الأسهم وتركز رأس المال في سهم واحد، بناءً عليه تمت الصياغة الرياضية لقيد الحد الأدنى من الاستثمار ومن ثم إعادة عملية الحل مع التبديل التدريجي لقيم العوائد المطلوبة وبالتالي الحصول على مجموعة من المحافظ الكفوءة، والتي تشكل في مجموعها منحنى الحد الكفاء كما يظهر في الشكل رقم (1):



الشكل رقم (1): الحد الكفاء الناتج عن اعتماد المتوسط مقياساً للعوائد المتوقعة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2013

12-2-2- تحديد خصائص الحد الكفاء الناتج عن اعتماد أعلى العوائد مقياساً للعوائد المتوقعة:

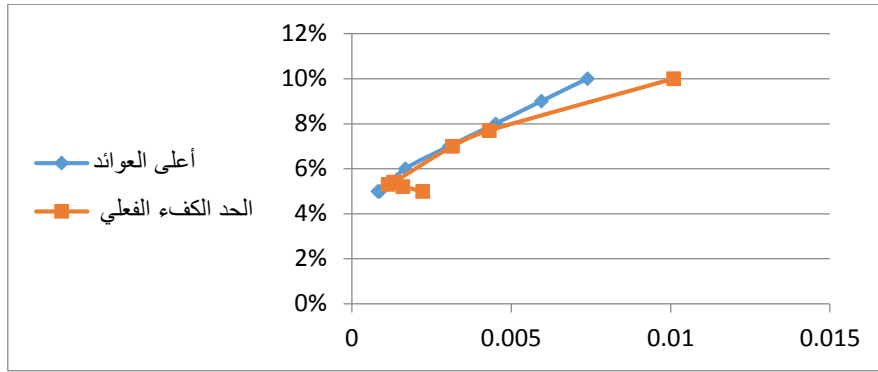
استناداً إلى البيانات الواردة في الجداول (3)(7) وبالاعتماد على نموذج (المتوسط-التباين) في اختيار مكونات المحافظ الاستثمارية، بحيث تُحدد بالشكل الذي يخفض درجة المخاطرة إلى أقل ما يمكن، في ظل قيود تحقق العوائد المطلوبة والتي تم افتراضها (5,6,7,8,9,10) %، إلى جانب قيود الحد الأدنى من الاستثمار والذي تم افتراضها (1,2) % على التوالي، وبالاعتماد على الصيغ (8)(9) ومن ثم إيجاد حلها استناداً إلى برنامج Microsoft Office Excel تم الحصول على النتائج الآتية:

الجدول رقم (10): خصائص الحد الكفاء الناتج عن اعتماد أعلى العوائد مقياساً للعوائد المتوقعة

السهم	P0	P1	P2	P3	P4	P5	P6
SIIB	2%	2%	2%	2%	2%	1%	0%
SYR	9%	8%	4%	2%	2%	1%	0%
AVOIC	0%	2%	9%	19%	29%	39%	49%
AHT	10%	10%	9%	5%	2%	1%	0%
SAIC	13%	13%	12%	8%	2%	1%	0%
ATI	2%	2%	2%	2%	2%	1%	0%
NIC	9%	9%	6%	2%	2%	1%	0%
AROP	10%	10%	10%	7%	2%	1%	0%
UIC	9%	9%	12%	12%	6%	3%	0%
BBSY	0%	2%	2%	2%	2%	1%	0%
CHB	3%	2%	2%	2%	2%	1%	0%
FSBS	2%	2%	2%	2%	2%	1%	0%
SGB	0%	2%	11%	21%	31%	41%	51%
QNB	0%	2%	2%	2%	2%	1%	0%
BBS	9%	7%	2%	2%	2%	1%	0%
IBTF	6.2%	6%	4%	2%	2%	1%	0%
BSO	5.8%	3%	2%	2%	2%	1%	0%
BBSF	0%	2%	2%	2%	2%	1%	0%
BASY	5.2%	5%	3%	2%	2%	1%	0%
ARBS	4.8%	2%	2%	2%	2%	1%	0%
الحد الأدنى من الاستثمار	0%	2%	2%	2%	2%	2%	2%
الحد الأدنى من العائد	5%	5%	6%	7%	8%	9%	10%
عائد المحفظة	5%	5%	6%	7%	8%	9%	10%
المحفظة مخاطرة	0.0008	0.0008	0.001	0.003	0.004	0.005	0.007
العائد الفعلي للمحفظة	5%	5.2%	5.3%	5.4%	7%	7.7%	10%
المخاطرة الفعلية للمحفظة	0.002	0.0016	0.0011	0.0013	0.0031	0.004	0.01

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2013

يعرض الجدول رقم (10) خصائص الحد الكفاء الناتج عن اعتماد أعلى العوائد مقياساً للعوائد المتوقعة في إطار نموذج (المُتوسّط-التباين)، كما يشير الصفيين الأخيرين منه إلى الخصائص الفعلية للحد الكفاء والتي سيحصل عليها المستثمر بسبب اعتماده على المُتوسّط مقياساً للعوائد المتوقعة، بحيث تم تطبيق نسب الاستثمار السابقة الواردة في الجدول رقم (9) على المَعْلَمَات المتحققة في حالة صعود السوق، إذ يمكن عرض الاختلافات بين الحدين الناتجين في الشكل رقم (2):



الشكل رقم (2): الحد الكفء الفعلي والحد الكفء الناتج عن اعتماد أعلى العوائد مقياساً للعوائد المتوقعة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2013

12-2-3- تحديد خصائص الحد الكفء الناتج عن اعتماد أقل العوائد مقياساً للعوائد المتوقعة:

استناداً إلى البيانات الواردة في الجداول (4)(8) وبالاعتماد على نموذج (المتوسط-التباين) في اختيار مكونات المحفظة الاستثمارية، بحيث تُحدد بالشكل الذي يخفض درجة المخاطرة إلى أقل ما يمكن، في ظل قيود الحد الأقصى من الخسائر والتي تم افتراضها (-0.23,-0.2,-3,-4,-6,-2) %، إلى جانب قيد الحد الأدنى من الاستثمار (1,2) %، وبالاعتماد على الصيغ (8)(9) ومن ثم إيجاد حلها استناداً إلى برنامج Microsoft Office Excel تم الحصول على النتائج الآتية:

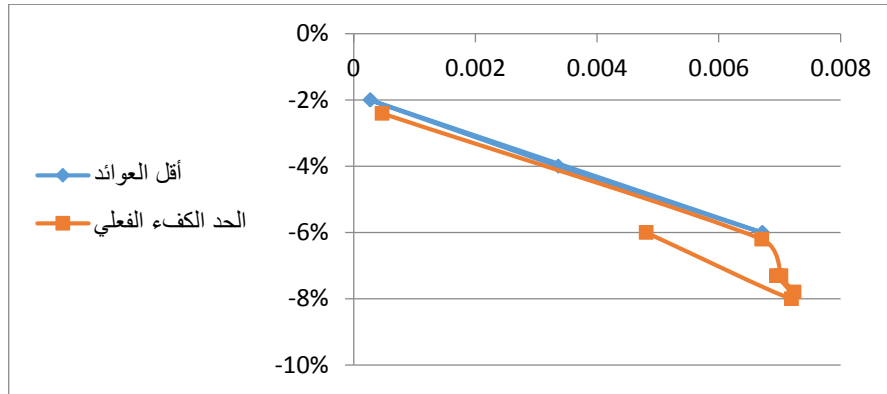
الجدول رقم (11): خصائص الحد الكفء الناتج عن اعتماد أقل العوائد مقياساً للعوائد المتوقعة

السهم	P0	P1	P2	P3	P4	P5	P6
SIIB	0%	2%	2%	1%	1%	0%	0%
SYR	0%	2%	2%	1%	1%	0%	0%
AVOIC	0%	2%	2%	1%	1%	0%	0%
AHT	0%	2%	2%	1%	1%	0%	0%
SAIC	51%	31%	44%	65%	81%	49%	51%
ATI	0%	2%	2%	1%	1%	0%	0%
NIC	0%	2%	2%	1%	1%	0%	0%
AROP	0%	2%	2%	1%	1%	0%	0%
UIC	0%	2%	2%	1%	1%	0%	0%
BBSY	0%	2%	2%	1%	1%	0%	0%
CHB	0%	2%	2%	1%	1%	0%	0%
FSBS	8%	9%	3%	1%	1%	11%	11%
SGB	10%	10%	12%	17%	1%	11%	11%
QNB	1%	2%	2%	1%	1%	0%	0%
BBS	25%	18%	9%	1%	1%	27%	27%
IBTF	2%	2%	2%	1%	1%	2%	0%
BSO	0%	2%	2%	1%	1%	0%	0%
BBSF	0%	2%	2%	1%	1%	0%	0%
BASY	0%	2%	2%	1%	1%	0%	0%
ARBS	3%	2%	2%	1%	1%	0%	0%
الحد الأدنى من الاستثمار	0	2	2	1%	1%	0%	0%
الحد الأقصى من الخسارة	-0.23%	-0.23%	-0.2%	-6%	-4%	-3%	-2%
عائد المحفظة	-2%	-6%	-6%	-4%	-4%	-2%	-2%
المحفظة مخاطرة	0.0002	0.00671	0.0067	0.00335	0.00336	0.00026	0.00027

العائد الفعلي للمحفظة	-2.4%	-6.2%	-7.3%	-7.8%	-7.3%	-8.0%	-6%
المخاطرة الفعلية للمحفظة	0.0004	0.00670	0.0070	0.0072	0.0069	0.0071	0.0048

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2013

يعرض الجدول رقم (11) خصائص الحد الكفاء الناتج عن اعتماد أقل العوائد مقياساً للعوائد المتوقعة في إطار نموذج (المتوسط-التباين)، كما يشير الصفيين الأخيرين منه إلى الخصائص الفعلية للحد الكفاء والتي سيحصل عليها المستثمر بسبب اعتماده على المتوسط مقياساً للعوائد المتوقعة، بحيث تم تطبيق نسب الاستثمار السابقة الواردة في الجدول رقم (9) على المعلمات المتحققة في حالة هبوط السوق، إذ يمكن عرض الاختلافات بين الحدين الناتجين في الشكل رقم (3):



الشكل رقم (3): الحد الكفاء الفعلي والحد الكفاء الناتج عن اعتماد أقل العوائد مقياساً للعوائد المتوقعة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2013

12-3- اختبار الفرضيات ودراسة حساسية الحد الكفاء للتغيرات في المعلمات المقدره:

يمكن توضيح مدى حساسية الحد الكفاء للتغيرات في المعلمات المقدره؛ والمتمثلة في شعاع العائد المتوقع ومصفوفة التباين المشترك، من خلال مقارنة خصائص الحد الكفاء الناتج عن اعتماد المتوسط مقياساً للعوائد المتوقعة، مع خصائص نظيره الناتجين عن اعتماد كل من أعلى وأقل العوائد بوصفهما مقياسين للعوائد المتوقعة إذ يمكن عرض هذه الخصائص وفق الآتي:

أولاً- مكونات المحافظ الاستثمارية الكفوءة:

- عند تشكيل الحد الكفاء الأول باعتماد المتوسط مقياساً للعوائد المتوقعة ومن ثم استخدام هذه الأخيرة في عمليات حساب مصفوفة التباين المشترك: يتم الحصول على محفظة استثمارية كفوءة توزع رأس مالها بين ثمانية أسهم من الأسهم المرشحة للاستثمار فيها وهي (SYR, AHT, SAIC, NIC, AROP, BBS, IBTF, ARBS) بحيث تركز 90% منه في سهم SAIC وبالعودة إلى خصائص هذا السهم يمكن ملاحظة أنه يعد من الأسهم منخفضة المخاطرة، إذ يأخذ المرتبة الأولى من حيث الانخفاض، كما تم استبعاد اثني عشرة سهماً وهي (SIIB, AVOIC,) (ATI, UIC, BBSY, CHB, FSBS, SGB, QNB, BSO, BBSF, BASY) وذلك في ظل شرط تحقيق معدل العائد المطلوب والذي تم افتراضه 0.01%. ويهدف توزيع رأس المال المستثمر على جميع الأسهم المرشحة للاستثمار، وبعد وضع قيد الحد الأدنى من الاستثمار وإعادة الحل، تم الحصول على محفظة استثمارية كفوءة يتوزع رأسمالها بين معظم الأسهم بنسبة 2% مع تركز 62% منه في السهم ذاته SAIC. وعند تبديل قيمة الحد الأدنى من العائد المطلوب إلى 0.07% تم الحصول على محفظة استثمارية كفوءة يتركز الجزء الأكبر من رأسمالها بين خمسة أسهم وهي (AVOIC, AHT, SAIC, AROP, BBS)، واقتصار نسب الاستثمار في جميع الأسهم الأخرى على الحد الأدنى

المسموح به 2%، وبالعودة إلى خصائص الأسهم سابقة الذكر يتبين أن أربعة منها تعد من الأسهم منخفضة المخاطرة (AHT, SAIC, AROP, BBS) وسهم واحد منها (AVOIC) يعد من الأسهم مرتفعة المخاطرة والعائد أيضاً. وكذلك هو الأمر عند المعدل المطلوب 0.09% مع الاختلاف في نسب الاستثمار. أما عند معدلات العائد المطلوبة (0.15, 0.18) فقد تم استبعاد سهم AHT من التركيز والذي تحول إلى سهم SGB ذو العوائد المرتفعة، بحيث الحصول على محافظ كفاءة يتركز رأسمالها بين أربعة أسهم هي (AVOIC, SGB, BBS, IBTF) مع اقتصار نسب الاستثمار في جميع الأسهم الأخرى على الحد الأدنى المسموح به 2%، هذا وقد استمر ذلك الانخفاض في التركيز عند المعدل 0.19% ليقصر على السهمين الأكثر ارتفاعاً في معدلات العوائد. أما عند المعدل 0.32% فقد أظهرت النتائج عدم إمكانية الحل بسبب عدم إمكانية التوفيق بين توزيع رأس المال بين جميع الأسهم بنسبة 2% كحد أدنى وبين الحد الأدنى من العائد المطلوب، شأنها بذلك شأن اعتماد نسبة 1% بوصفها حداً أدنى للاستثمار، بناءً عليه تم إزالة قيد الحد الأدنى من الاستثمار وإعادة الحل، بناءً عليه كانت النتائج تشير إلى تركيز 100% من رأس المال في سهم AVOIC.

• عند تشكيل الحد الكفاء الثاني باعتماد أعلى العوائد مقياساً للعوائد المتوقعة ومن ثم استخدام هذه الأخيرة في عمليات حساب مصفوفة التباين المشترك: يتم الحصول على محفظة استثمارية كفاءة توزع رأس مالها بين 15 سهماً من الأسهم المرشحة للاستثمار فيها مع استبعاد خمسة أسهم هي (AVOIC, BBSY, SGB, QNB, BBSF) وبالعودة إلى خصائص هذه الأسهم يتبين أنها تعد من الأسهم مرتفعة المخاطرة، وذلك في ظل شرط تحقيق معدل العائد المطلوب والذي تم افتراضه 5%. ويهدف توزيع رأس المال المستثمر على جميع الأسهم المرشحة للاستثمار، وبعد وضع قيد الحد الأدنى من الاستثمار وإعادة الحل، تم الحصول على محفظة استثمارية كفاءة يتوزع رأسمالها بين جميع الأسهم وبنسب متفاوتة، إلا أنه يلاحظ تركيز الجزء الأكبر منه في الأسهم الأقل مخاطرة وهي (SYR, AHT, SAIC, NIC,) (AROP, UIC, BBS, IBTF, BSO, BASY SYR, AHT,) بنسب تتراوح بين (4-13)% ويتوزع الباقي منه بين الأسهم الأخرى بنسبة 2%، أما عند معدل العائد المطلوب 6% فيلاحظ استمرار نزعة التركيز في كل من (SYR, AHT,) (SAIC, NIC, AROP, UIC, IBTF, BASY بنسب تتراوح بين (3-12)%، إلى جانب ترشيح نسب أكبر من رأس المال لاستثمارها في كل من (AVOIC, SGB)، الذي يأخذان المرتبتين الأولى والثانية من حيث ارتفاع العائد. وكذلك هو الأمر عند المعدلات (8,7)% مع ملاحظة زيادة شدة التركيز وانخفاض درجة تنوع المحافظ الناتجة، إلى جانب ترشيح نسب أكبر من رأس المال لاستثمارها في ذات السهمين. أما عند المعدل 9% فقد أظهرت النتائج عدم إمكانية الحل بسبب عدم إمكانية التوفيق بين توزيع رأس المال بين جميع الأسهم بنسبة 2% كحد أدنى وبين الحد الأدنى من العائد، بناءً عليه تم تخفيض مقدار الحد الأدنى الواجب الاستثمار به إلى 1% وإعادة الحل، بناءً عليه تم الحصول على محفظة استثمارية كفاءة يتركز 39% من رأس مالها في سهم AVOIC و 41% في سهم SGB. أما عند المعدل 10% فقد أظهرت النتائج عدم إمكانية الحل بسبب عدم إمكانية التوفيق بين توزيع رأس المال بين جميع الأسهم بنسبة 1% كحد أدنى وبين الحد الأدنى من العائد المطلوب، بناءً عليه تم إزالة قيد الحد الأدنى من الاستثمار وإعادة الحل، بناءً عليه تم الحصول على محفظة استثمارية كفاءة يتوزع رأس مالها بين سهمين فقط هما السهمين سابقين الذكر.

• عند تشكيل الحد الكفاء الثالث باعتماد أقل العوائد (الخسائر) مقياساً للعوائد المتوقعة ومن ثم استخدام هذه الأخيرة في عمليات حساب مصفوفة التباين المشترك: يتم الحصول على محفظة استثمارية كفاءة يتوزع رأسمالها بين سبعة أسهم (SAIC, FSBS, SGB, QNB, BBS, IBTF, ARBS) مع تركيز 51% منه في سهم (SAIC) و 25% منه في سهم (BBS)، وبالعودة إلى خصائص هذا السهم يمكن ملاحظة أنه يعد من الأسهم المرتبطة بخسائر أقل مقارنة

بخسائر بقية الأسهم، إذ يأخذ سهم BBS المرتبطة الأولى من حيث انخفاض مستوى الخسائر، ويأخذ سهم SAIC المرتبة الرابعة بعد (BBS, SGB FSBS). ويهدف توزيع رأس المال المستثمر على جميع الأسهم المرشحة للاستثمار، وبعد وضع قيد الحد الأدنى من الاستثمار وإعادة الحل، تم الحصول على محفظة استثمارية كفاءة يتوزع رأسمالها بين جميع الأسهم مع تركزه بين أربعة أسهم هي الأسهم الأقل خسارة (SAIC, FSBS, SGB, BBS) مع أخذ سهم SAIC الجزء الأكبر من التركيز، وذلك عند معدلات الخسارة (-0.23, -20)%. أما عند المعدل 6- % فقد أظهرت النتائج عدم امكانية الحل بسبب عدم امكانية التوفيق بين توزيع رأس المال بين جميع الأسهم بنسبة 2% كحد أدنى وبين الحد الأقصى من الخسارة، بناءً عليه تم تخفيض مقدار الحد الأدنى الواجب الاستثمار به إلى 1% وإعادة الحل، بناءً عليه تم الحصول على محفظة استثمارية كفاءة يتركز 65% من رأسمالها في سهم SAIC و17% في سهم SGB واقتصار الاستثمار في بقية الأسهم على الحد الأدنى المسموح به 1%. وكذلك هو الأمر عند المعدل 4- % فقد زاد التركيز في سهم SAIC على حساب SGB، أما عند المعدل 3- % فقد أظهرت النتائج عدم امكانية الحل بسبب عدم امكانية التوفيق بين توزيع رأس المال بين جميع الأسهم بنسبة 1% كحد أدنى وبين الحد الأقصى من الخسارة، بناءً عليه إزالة قيد الحد الأدنى من الاستثمار وإعادة الحل، بهدف التحقق من مدى قدرة البرنامج الرياضي على استبعاد الأسهم مرتفعة الخسائر وإبقائه على نظيرتها منخفضة الخسائر مع مدى اتسام المحافظ الناتجة بسمة التنوع، بناءً عليه تم الحصول على محفظة استثمارية كفاءة يتوزع رأسمالها بين خمسة أسهم، وبالعودة إلى خصائص هذه الأسهم يتبين ارتباط أربعة منها (ARBS, BBS, SAIC, BASY) بمستويات منخفضة من الخسائر، في حين يرتبط واحد فقط (ATI) بمستويات مرتفعة منها، وذلك عند معدل الخسارة (-5) %، ولم تتغير هذه النتائج كثيراً عند المعدل (-4) % فقد ظل رأس المال متوزعاً بين الأسهم الخمسة سابقة الذكر، إلى جانب تركزه في سهم SGB منخفض الخسائر، في حين تم ترشيح 100% من رأس المال لاستثمارها في سهم SAIC الذي يأخذ المرتبة الأولى من حيث انخفاض مستوى الخسائر وذلك عند المعدل (-2) %.

ثانياً- العائد المتوقع من المحفظة الاستثمارية الكفوءة:

- بالمقارنة بين عوائد المحافظ الكفوءة الناتجة عن اعتماد المتوسط مقياساً للعائد المتوقع مع نظيرتها الفعلية والمتحققة في حال صعود السوق: يمكن ملاحظة التباين بين عوائد محافظ كلتا المجموعتين، إذ تتسم عوائد محافظ الحد الكفاء الناتج عن اعتماد أعلى العوائد مقياساً للعائد المتوقع بالارتفاع مقارنةً بعوائد محافظ الحد الكفاء الناتج عن اعتماد المتوسط مقياساً لها، وبالتالي تعرض المستثمر لخسائر ناتجة عن عدم التقدير الصحيح لتلك العوائد، فهي تقدر بـ 0.2- % بالنسبة للمحفظة P1، وتقدر بـ 0.7- % بالنسبة للمحفظة P2، وتقدر بـ 1.6- % بالنسبة للمحفظة P3، وتقدر بـ 1- % بالنسبة للمحفظة P4، وتقدر بـ 1.3- % بالنسبة للمحفظة P5.
- وبالمقارنة بين عوائد المحافظ الكفوءة الناتجة عن اعتماد المتوسط مقياساً للعائد المتوقع مع نظيرتها الفعلية والمتحققة في حال هبوط السوق: يمكن ملاحظة التباين بين خسائر محافظ كلتا المجموعتين، إذ تتسم خسائر محافظ الحد الكفاء الناتج عن اعتماد الخسائر مقياساً للعائد المتوقع بالانخفاض مقارنةً بخسائر محافظ الحد الكفاء الناتج عن اعتماد المتوسط مقياساً لها، وبالتالي تعرض المستثمر لخسائر ناتجة عن عدم التقدير الصحيح لتلك العوائد، فهي تقدر بـ 0.4- % بالنسبة للمحفظة P0، وتقدر بـ 0.2- % بالنسبة للمحفظة P1، وتقدر بـ 1.3- % بالنسبة للمحفظة P2، وتقدر بـ 3.8- % بالنسبة للمحفظة P3، وتقدر بـ 3.3- % بالنسبة للمحفظة P4، وتقدر بـ 6- % بالنسبة للمحفظة P5، وتقدر بـ 4- % بالنسبة للمحفظة P6.

ثالثاً- درجة مخاطرة المحفظة الاستثمارية:

• بالمقارنة بين مخاطر المَحَافِظِ الكفوءة الناتجة عن اعتماد المُتَوَسِّطِ مقياساً للعائد المتوقع مع نظيرتها الفعلية والمتحققة في حال صعود السوق: يمكن ملاحظة التَّبَاطُيقِ بين مخاطر محافظ كلتا المجموعتين، إذ تتسم مخاطر ثلاثة من محافظ الحد الكفاء الناتج عن اعتماد أعلى العَوَائِدِ مقياساً للعائد المتوقع بالانخفاض مقارنة بمخاطر محافظ الحد الكفاء الناتج عن اعتماد المُتَوَسِّطِ مقياساً لها، وهي (P0,P1,P6) وبالتالي تعرض المستثمر لدرجات اضافية من المخاطرة ناتجة عن عدم التقدير الصحيح للعوائد المُتَوَقَّعة ومن ثم درجة المخاطرة، فهي تقدر بـ 0.0014 بالنسبة للمحفظة P0، وتقدر بـ 0.0007 بالنسبة للمحفظة P1، وتقدر بـ 0.002 بالنسبة للمحفظة P6، وبالتالي فإن إجمالي المخاطر المتجنب التعرض لها هو (0.005) في حين تتسم مخاطر بقية محافظ الحد الكفاء الناتج عن اعتماد أعلى العَوَائِدِ مقياساً للعائد المتوقع بالارتفاع مقارنة بمخاطر محافظ الحد الكفاء الناتج عن اعتماد المُتَوَسِّطِ مقياساً لها، وهي (P2,P3,64,P5)، بحيث تحدد مقادير الارتفاع بـ (0.002,0.0013,0.0017,0.0005) على الترتيب، وبالتالي فإن إجمالي المخاطر المتجنب التعرض لها هو (0.005).

• وبالمقارنة بين مخاطر المَحَافِظِ الكفوءة الناتجة عن اعتماد المُتَوَسِّطِ مقياساً للعائد المتوقع مع نظيرتها الفعلية والمتحققة في حال هبوط السوق: يمكن ملاحظة التَّبَاطُيقِ بين مخاطر محافظ كلتا المجموعتين، إذ تتسم مخاطر ستة من محافظ الحد الكفاء الناتج عن اعتماد الخسائر مقياساً للعائد المتوقع بالانخفاض مقارنة بخسائر محافظ الحد الكفاء الناتج عن اعتماد المُتَوَسِّطِ مقياساً لها، وبالتالي تعرض المستثمر لدرجات اضافية من المخاطرة ناتجة عن عدم التقدير الصحيح للعوائد المُتَوَقَّعة ومن ثم درجة المخاطرة، فهي تقدر بـ 0.0003 بالنسبة للمحفظة P0، وتقدر بـ 0.00031 بالنسبة للمحفظة P2، وتقدر بـ 0.0038 بالنسبة للمحفظة P3، وتقدر بـ 0.0035 بالنسبة للمحفظة P4، وتقدر بـ 0.006 بالنسبة للمحفظة P5، وتقدر بـ 0.005 بالنسبة للمحفظة P6، حين تتسم مخاطر بقية محافظ الحد الكفاء الناتج عن اعتماد أعلى العَوَائِدِ مقياساً للعائد المتوقع بالارتفاع البسيط بمقدار 0.00001 مقارنة بمخاطر محافظ الحد الكفاء الناتج عن اعتماد المُتَوَسِّطِ مقياساً لها، وهي المحفظة P2 فقط.

رابعاً- التَّمثِيلُ البياني للحد الكفاء:

• بالمقارنة بين التَّمثِيلِ البياني للحد الكفاء الفعلي الناتج عن اعتماد المُتَوَسِّطِ مقياساً للعائد المتوقع مع نظيره الفعلي الناتج عن اعتماد أعلى العَوَائِدِ مقياساً لها كما يظهر في الشكل رقم (2): تتوضح جلياً حَسَاسِيَّةَ الحد الكفاء للتغير في المَعْلَمَاتِ المقدره، بحيث يؤدي استخدام كلاً منهما إلى الحُصُولِ على منحنيين متجهين من الأسفل إلى الأعلى ومن اليسار إلى اليمين، إلا أنه يلاحظ عدم التطابق بينهما -خاصة عند ارتفاع العَوَائِدِ- وبالتالي جود أخطاء في عَمَلِيَّةِ التقدير أدت إلى هذه النتيجة.

• بالمقارنة بين التَّمثِيلِ البياني للحد الكفاء الفعلي الناتج عن اعتماد المُتَوَسِّطِ مقياساً للعائد المتوقع مع نظيره الفعلي الناتج عن اعتماد أقل العَوَائِدِ مقياساً لها كما يظهر في الشكل رقم (3): تتوضح جلياً حَسَاسِيَّةَ الحد الكفاء للتغير في المَعْلَمَاتِ المقدره، بحيث يؤدي استخدام كلاً منهما إلى الحُصُولِ على منحنيين متجهين من الأعلى إلى الأسفل ومن اليسار إلى اليمين، إلا أنه يلاحظ عدم التطابق بينهما -خاصة عند ارتفاع مستويات الخسائر- وبالتالي جود أخطاء في عَمَلِيَّةِ التقدير أدت إلى هذه النتيجة.

13- النَّتَائِج:

تتغير خصائص الحد الكفاء مع التَّغْيِيرَاتِ الحاصلة في المَعْلَمَاتِ المقدره والمتمثلة في شُعَاعِ العَائِدِ المتوقع ومصَفُوفَةِ التَّبَاطُيقِ المُشْتَرَكِ، وفق الآتي:

1. تتغير مكوّنات المَحَافِظِ الكفوءة مع تغير كل من شُعاع العائد المتوقع ومصفوفة التّبائِن المُشترَك من حيث الأُسهُم، عددها ونسب الاستثمار في كل منها:

- مع استخدام المُتوسّط مقياساً للعوائد المُتوقّعة: تظهر نزعة تركيز رأس المال في الأُسهُم الأقل مخاطرةً كما يظهر انخفاض درجة تنوع المَحَافِظِ الناتجة على الرغم من وضع قيد الحد الأدنى من الاستثمار وذلك عند المعدلات المنخفضة من العائد المطلوب، ومع الزيادة التدريجية لمقدار العوائد المطلوبة تظهر من جديد نزعة التركيز والزيادة التدريجية لنسب الاستثمار في الأُسهُم مرتفعة العائد/ المُخاطرة فقط، لتنتهي عمليّة الاختيار إلى ترشيح جل رأس المال لاستثماره في السهم الأكثر ارتفاعاً في العائد المتوقع.

- مع استخدام أعلى العوائد مقياساً للعوائد المُتوقّعة: يلاحظ ارتفاع درجة تنوع المَحَافِظِ الناتجة وتوزع رأس المال بين الأُسهُم الأقل مخاطرة مع استبعاد نظيرتها مرتفعة المخاطرة، على الرغم من وضع قيد الحد الأدنى من الاستثمار وذلك عند المعدلات المنخفضة من العائد المطلوب، ومع الزيادة التدريجية لمقدار العوائد المطلوبة يلاحظ انخفاض درجة تنوع المَحَافِظِ الناتجة وتظهر من جديد نزعة التركيز والزيادة التدريجية لنسب الاستثمار في الأُسهُم مرتفعة العائد/ المُخاطرة فقط، لتنتهي عمليّة الاختيار إلى ترشيح جل رأس المال لاستثماره في السهمين الأكثر ارتفاعاً في العائد المتوقع.

- مع استخدام أقل العوائد مقياساً للعوائد المُتوقّعة: يلاحظ انخفاض درجة تنوع المَحَافِظِ الناتجة وتركيز رأس المال بين الأُسهُم المرتبطة بأقل الخسائر، ومع الزيادة التدريجية لمقدار العوائد المطلوبة تستمر نزعة التركيز والزيادة التدريجية لنسب الاستثمار في الأُسهُم منخفضة الخسائر، لتنتهي عمليّة الاختيار إلى ترشيح جل رأس المال لاستثماره في السهم الذي يرتبط بأقل مستوى من الخسائر.

2. يتغير العائد المتوقع من المَحَافِظِ الكفوءة مع تغير كل من شُعاع العائد المتوقع ومصفوفة التّبائِن المُشترَك:

- بالمقارنة بين عوائد المَحَافِظِ الكفوءة الناتجة عن اعتماد المُتوسّط مقياساً للعائد المتوقع مع نظيرتها الفعلية الناتجة عن اعتماد أعلى العوائد مقياساً لها: يظهر التّبائِن بين عوائد محافظ كلتا المجموعتين، إذ تتسم عوائد محافظ الحد الكفاء الناتج عن اعتماد أعلى العوائد مقياساً للعائد المتوقع بالارتفاع مقارنةً بعوائد محافظ الحد الكفاء الناتج عن اعتماد المُتوسّط مقياساً لها.

- بالمقارنة بين عوائد المَحَافِظِ الكفوءة الناتجة عن اعتماد المُتوسّط مقياساً للعائد المتوقع مع نظيرتها الفعلية الناتجة عن اعتماد أقل العوائد مقياساً لها: يظهر التّبائِن بين خسائر محافظ كلتا المجموعتين، إذ تتسم خسائر محافظ الحد الكفاء الناتج عن اعتماد الخسائر مقياساً للعائد المتوقع بالانخفاض مقارنةً بخسائر محافظ الحد الكفاء الناتج عن اعتماد المُتوسّط مقياساً لها.

3. تتغير درجات مخاطر المَحَافِظِ الكفوءة مع تغير كل من شُعاع العائد المتوقع ومصفوفة التّبائِن المُشترَك:

- بالمقارنة بين مخاطر المَحَافِظِ الكفوءة الناتجة عن اعتماد المُتوسّط مقياساً للعائد المتوقع مع نظيرتها الفعلية والمتحققة عند اعتماد أعلى العوائد مقياساً للعائد المتوقع: يظهر التّبائِن بين مخاطر محافظ كلتا المجموعتين، إذ تتسم مخاطر ثلاثة/أربعة من محافظ الحد الكفاء الناتج عن اعتماد أعلى العوائد مقياساً للعائد المتوقع بالانخفاض/الارتفاع مقارنةً بمخاطر محافظ الحد الكفاء الناتج عن اعتماد المُتوسّط مقياساً لها، وبالتالي تعرض المستثمر لدرجات اضافية من المخاطرة ناتجة عن عدم التقدير الصحيح للعوائد المُتوقّعة ومن ثم درجة المخاطرة، ويتساوى مقدار الخسائر المتجنب التعرض لها بين كلا المجموعتين من المَحَافِظِ .

- بالمقارنة بين مخاطر المحافظ الكفوءة الناتجة عن اعتماد المتوسط مقياساً للعائد المتوقع مع نظيرتها الفعلية والمتحققة عند اعتماد أقل العوائد (الخسائر) مقياساً للعائد المتوقع: يظهر التباين بين مخاطر محافظ كلتا المجموعتين، إذ تتسم مخاطر معظم من محافظ الحد الكفاء الناتج عن اعتماد الخسائر مقياساً للعائد المتوقع بالانخفاض مقارنةً بخسائر محافظ الحد الكفاء الناتج عن اعتماد المتوسط مقياساً لها، وبالتالي تعرض المستثمر لدرجات اضافية من المخاطرة ناتجة عن عدم التقدير الصحيح للعوائد المتوقعة ومن ثم درجة المخاطرة.
- 4. يتغير التمثيل البياني للحد الكفاء مع تغير كل من شعاع العائد المتوقع ومصفوفة التباين المشترك: إذ يظهر عدم التطابق بين الحد الكفاء الفعلي الناتج عن اعتماد المتوسط مقياساً للعوائد المتوقعة مع نظيره المتحققين في حال صعود وهبوط السوق، وبالتالي جود أخطاء في عملية التقدير أدت إلى هذه النتيجة.

14- التوصيات:

1. عدم الاعتماد على طرق التقدير التقليدية في عملية اختيار مكونات المحافظ الاستثمارية وفقاً للمبادئ والطرق العلمية، وذلك نظراً لعدم دقتها وإفصاءها إلى نتائج متباينة وبعيدة عن نظيرتها الحقيقية.
2. ضرورة شمول البرنامج الرياضي التربيعي في نموذج (المتوسط-التباين) على قيود تحدد الحد الأعلى والأدنى لنسبة الاستثمار في كل سهم، وهذا بسبب نزعة النموذج إلى ترشيح الجزء الأعظم من رأس المال إلى الاستثمار في السهم الأقل مخاطرة (في حال كان الهدف هو تخفيض المخاطرة) وترشيحه إلى الاستثمار في السهم الأعلى عائداً (في حال كان الهدف هو تعظيم العائد).
3. الالتقاء الدوري مع المستثمرين في سوق دمشق وزيادة الوعي الاستثماري لديهم بإقامة الندوات والدورات العلمية الهادفة إلى التعريف بأهمية الاعتماد على الأسس والمبادئ العلمية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

15- قائمة المراجع:

15-1- المراجع العربية:

1. مفلح، هزاع، كنجو، كنجو (2019) إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية، منشورات جامعة حماة، سورية.
2. مفلح، هزاع، خلف، اسمهان (2020) الأسواق المالية، منشورات جامعة حماة، سورية.

15-2- المراجع الأجنبية:

1. Bodie, Z., Kane, A., & Marcus, A. J. (2014). **Investments** 10th e, McGraw-Hill Education.
2. Braga, M. D. (2015). **Risk-Based Approaches to Asset Allocation: Concepts and Practical Applications**. Springer.
3. Chen, Z. P., & Zhao, C. E. (2003). **Sensitivity to estimation errors in mean-variance models**. Acta Mathematicae Applicatae Sinica, 19(2), 255-266.
4. Koopmans, T. C. (1951). **An analysis of production as an efficient combination of activities**. Activity analysis of production and allocation.
5. Kulali, I. (2016). **Portfolio Optimization Analysis with Markowitz Quadratic Mean-Variance Model**. European Journal of Business and Management, 8(7), 73-79.

6. Markowitz, H. (2014). **Risk–Return Analysis, Volume 1: The Theory and Practice of Rational Investing**. McGraw Hill Professional .
7. Markowitz, H. (1987). **Mean–variance Analysis in Portfolio Choice and Capital Markets**. , New York: Basil Blackwel.
8. Markowitz, H. M. (1999)., **The early history of portfolio theory: 1600–1960**. Financial analysts journal, 55(4).
9. Markowitz,M.,H. (1959). **Portfolio Selection: Efficient Diversification of Investments**. New York: John Wiley & Sons.
10. Markowitz, H. (1955). **The optimization of a quadratic function subject to linear constraints** (No. RAND–P–637–REV). RAND CORP SANTA MONICA CA
11. Markowitz, H. (1952). **Portfolio selection**. The journal of finance, 7(1), 77–91.
12. Quintana, D., & Moreno, D. (2021). **Resampled Efficient Frontier Integration for MOEAs**. Entropy Journal of Business and Management, 23(4), 422.
13. Rachev, S.T., Stoyanov, S.V., Fabozzi, F.J., (2008). **Advanced Stochastic Models, Risk Assessment, and Portfolio Optimization**. John Wiley & Sons.
14. Siegel, A. F., & Woodgate, A. (2007). **Performance of portfolios optimized with estimation error**. Management Science, 53(6), 1005–1015.

15-3-المواقع الالكترونية:

1. موقع سوق دمشق للأوراق المالية [/http://www.dse.gov.sy](http://www.dse.gov.sy)

أثر نمو الناتج المحلي الإجمالي في هيكل رأس مال المصارف التجارية الخاصة في سورية

الدكتور عثمان نقار ***

الدكتورة أسمهان خلف **

ريما حيدر شيخ السوق *

(الإيداع: 28 تشرين الثاني 2021، القبول: 17 شباط 2022)

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة أثر نمو الناتج المحلي الإجمالي في هيكل رأس مال المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، خلال الفترة الزمنية من 2009 إلى 2019. عن طريق استخدام نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (panel data) وذلك بالتطبيق على عينة من المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وهي المصارف (بيمو السعودي الفرنسي، الدولي للتجارة و التمويل، سورية و المهجر، عودة). وقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها هو حرص المصارف التجارية على تعزيز هيكل رأس مالها منذ بداية الحرب وهو مؤشر إيجابي يشير إلى سعي المصارف تدعيم هيكل رأس مالها وزيادة حقوق الملكية لديها درءاً للمخاطر المحيطة بعملها. بالإضافة إلى تأثر الناتج المحلي في سورية بتبعات الأوضاع الاقتصادية في سورية حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة انخفاضاً كبيراً خلال فترة الدراسة، كما أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في هيكل رأس مال المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: نمو الناتج المحلي الإجمالي، هيكل رأس المال.

*طالبة دكتوراه في قسم الاقتصاد في جامعة حماه - اختصاص: تمويل ومصارف.

**أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد في جامعة حماه - اختصاص سياسات مالية ونقدية.

***أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد في جامعة حماه - اختصاص المعالجة الآلية للمعلومات.

The Impact of GDP Growth on the Capital Structure of Private Commercial Banks in Syria

Reema sheikh alsouk*

Dr.Asmahan khalaf**

Dr. Othman Nakkar***

(Received:28 November 2021,Accepted:17 February 2022)

Abstract:

This research studies the impact of GDP growth on the capital structure of private commercial banks listed on Damascus Stock Exchange, during the period (2009 to 2019). By using cross-sectional time-series data models (panel data). By Applying to a sample of banks listed on the Damascus Securities Exchange, which are (Bemo Saudi Fransi, International Trade and Finance, Syria and Diaspora, Auda).

The research found the commercial banks' keenness to strengthen their capital structure since the beginning of the war, which is a positive indication that the banks seek to strengthen their capital structure and increase their property rights to ward off risks. In addition to the impact of the GDP in Syria due to the economic conditions in Syria, where the GDP decreased at fixed prices during the study period, and the results of the standard analysis showed a direct and statistically significant effect of the growth of GDP in the capital structure of listed private commercial banks In the Damascus Stock Exchange.

Keywords: GDP growth, Capital structure.

*PhD student in the Department of Economics at the University of Hama – Specialization: Banking and Finance.

** Assistant Professor in the Department of Economics at the University of Hama – Specialization in Financial and Monetary Policies.

***Assistant Professor in the Department of Economics at the University of Hama – Specialization in Automated Information Processing.

1- المقدمة:

يتأثر الاستقرار الاقتصادي بحزمة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتعد هذه المتغيرات مؤشرات نستطيع من خلالها قياس مدى تقدم ونمو الاقتصاد، ومن أهم هذه المؤشرات التي تعكس الحالة الاقتصادية الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأنه يقيس معدل نمو الاقتصاد ويدخل في حسابه إنتاج كافة القطاعات الاقتصادية وعليه فإن القرارات الاقتصادية تتأثر وتؤثر فيه، كما أنه يعد أداة لقياس الأداء الكلي.

ونتيجة الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها سورية كان لابد أن يكون لها تأثيرات واضحة في مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي تشكل انعكاساً للحالة الاقتصادية التي آل إليها الاقتصاد، وعليه فإن ظروف سوق رأس المال تؤثر في القرارات التي يتم اتخاذها بشأن مصادر التمويل ونوعيتها وتوقيتها، ومن هذا المنطلق تأتي أهمية دراسة هيكل رأس المال ومعرفة أثر نمو الناتج المحلي الإجمالي فيه، مما سيساعد بذلك إدارة المصارف على اتخاذ القرارات والإجراءات الصحيحة في تدعيم هيكل رأس مالها ولاسيما أن رأس المال يشكل الدعامة الأساسية للشركات بمختلف أنواعها والمصارف بشكل خاص كما أنه يلعب دوراً محورياً في حماية أموال المساهمين و المودعين وهو ما يحقق بذلك الأمان المصرفي.

2- مشكلة البحث

سببت الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها سورية لحدوث خسائر اقتصادية فادحة والتي أدت إلى تدني الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع أسعار المواد وانخفاض القوة الشرائية للنفود، ولكن ما مقدار هذا التأثير في ظروف سوق رأس المال وفي القرارات التي يتم اتخاذها بشأن مصادر التمويل، ومن هنا تكمن مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنمو الناتج المحلي الإجمالي "بالأسعار الثابتة" في هيكل رأس المال المعبر عنه بـ (حقوق الملكية/ الموجودات) للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية¹.

3- أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من جانبين، فأما من حيث الجانب العلمي كونه يتناول موضوع هيكل رأس المال والذي يعد من النقاط البحثية التي تطرح بقوة في مجال التمويل، كما تستمد الدراسة أهميتها كونها الدراسة الأولى (على حد علم الباحثة) والتي تتناول دراسة أثر نمو الناتج المحلي في هيكل رأس مال المصارف التجارية.

أما من حيث الجانب العملي، كونه يبحث في موضوع حيوي هام ألا وهو الناتج المحلي الإجمالي فقد تسببت الحرب بخسائر اقتصادية فادحة، أدت إلى تدني الناتج المحلي الإجمالي والذي أثر سلباً في جميع مجالات الحياة وعلى معدلات الفقر من خلال انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي، وأثر في حجم التجارة الداخلية والخارجية وغيرها، ولكن ما مدى تأثير ذلك في هيكل رأس مال المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

4- أهداف البحث:

- دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي ونموه في سورية خلال فترة الدراسة.
- دراسة تطور هيكل رأس مال المصارف التجارية الخاصة (عينة الدراسة) خلال فترة الدراسة.
- بيان أثر نمو الناتج المحلي الإجمالي "بالأسعار الثابتة" في هيكل رأس المال المعبر عنه بـ (حقوق الملكية/ الموجودات) للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

¹ لم يتم دراسة نسبة (القروض طويلة الأجل/الموجودات) للتعبير عن هيكل رأس المال أيضاً بسبب عدم أخذ المصارف لقروض طويلة الأجل خلال الفترة المدروسة.

5- فرضيات البحث:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنتائج المحلي الإجمالي " بالأسعار الثابتة" في هيكل رأس المال المعبر عنه بـ (حقوق الملكية/ الموجودات) للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

6- منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي، القائم على تجميع المادة العلمية التي يتطلبها موضوع البحث من مصادرها المختلفة وتحليلها، واختبار فرضيات البحث تم الاعتماد على البيانات المالية والميزانيات الخاصة بالمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لحساب هيكل رأس المال أما فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بنمو الناتج المحلي الإجمالي فتم الاعتماد على التقارير الرسمية المنشورة في المكتب المركزي للإحصاء، ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي E-views، وذلك باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data).

7- متغيرات البحث:

- المتغير المستقل: نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

- المتغير التابع: هيكل رأس المال المعبر عنه (حقوق الملكية/الموجودات).

8- حدود البحث:

- الحدود المكانية: شملت عينة البحث أولى المصارف التجارية الخاصة التي باشرت بالعمل في سورية وهي المصارف (بيمو السعودي الفرنسي، عودة، الدولي للتجارة والتمويل، سورية والمهجر).

- الحدود الزمانية: تمت الدراسة التطبيقية الخاصة بهذا البحث خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2009-2019.

9- الدراسات السابقة:

- دراسة (Metel'skaya.V,2021) بعنوان:

influence of macroeconomic factors on Correlation-and-regression analysis of the capital structure of Russian corporations under crisis conditions:

تحليل الارتباط والانحدار لتأثير عوامل الاقتصاد الكلي على هيكل رأس المال للشركات الروسية في ظل ظروف الأزمة هدفت الدراسة إلى بيان تأثير عوامل الاقتصاد الكلي في القرارات المتعلقة بالتكوين الأمثل لهيكل رأس المال في ظل العولمة المالية، في ضوء العوامل المتغيرة للبيئة الاقتصادية والسياسية الخارجية. وذلك من خلال دراسة كيفية اعتماد مستوى الرفعة المالية للشركات على المحددات التقليدية أثناء وبعد الأزمة المالية في ظل ظروف الأسواق الناشئة في روسيا. تناولت الدراسة عينة من الشركات غير المالية للفترة من 2011 إلى 2017. وتوصلت الدراسة وفقاً لتحليل الارتباط والانحدار إلى تأثير هيكل رأس المال بعوامل الاقتصاد الكلي، والتي تتجلى بشكل واضح أثناء وبعد الأزمة، كما أنه للأزمة المالية تأثيراً قوياً في هيكل رأس مال الشركات.

وتوصلت الدراسة إلى أن لمعدل التضخم تأثيراً إيجابياً في على السوق النامية. وأن لنمو الناتج المحلي الإجمالي أثراً قوياً وسلبياً في الرفعة المالية في فترة ما قبل الأزمة، لكنه قوي وإيجابي في فترة ما بعد الأزمة. وبذلك فإنه لا ترتبط النظريات التقليدية لهيكل رأس المال بالقيم التجريبية.

- دراسة (Musa.A,2020) بعنوان:

Effect of Macroeconomic factors on capital structure of firms in developing Africa:

تأثير عوامل الاقتصاد الكلي في هيكل رأس مال الشركات في الدول النامية في أفريقيا.

تبحث الدراسة في أثر عوامل الاقتصاد الكلي في هيكل رأس مال الشركات غير المالية في أفريقيا. باستخدام نموذج ديناميكي متقدم (نظام step2 المعممة (GMM)) وخلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التضخم وسعر الفائدة ونمو الناتج المحلي الإجمالي (والقيمة السوقية على الناتج المحلي الإجمالي) في هيكل رأس المال (إجمالي الدين/ إجمالي الأصول)، أي أن متغيرات الاقتصاد الكلي هي المحددة لهيكل رأس المال غير المالي في أفريقيا. كما تظهر النتائج أن المديرين الماليين يمكن أن يستفيدوا من زيادة رأس المال عن طريق الديون عندما تكون ظروف الاقتصاد الكلي مواتية. علاوة على ذلك، يجب على المساهمين توظيف مديري شركات لديهم معرفة جيدة بظروف الاقتصاد الكلي وتشجيعهم أيضاً على زيادة رأس مال عن طريق الديون اللازمة لتمويل الاستثمار. أخيراً، يجب على صانعي السياسات أن يسنوا سياسات تعزز تطوير الأسواق المالية لأن مثل هذه السياسات ستكمل استراتيجيات التمويل للمصارف وستكون للشركات فرصة أكبر للحصول على رأس مال عن طريق زيادة الديون.

- دراسة (Elkhalidi.A, Daadaa.W، 2015) بعنوان:

Economic Determinates of corporate capital structure: The case of Tunisian firms

المحددات الاقتصادية لهيكل رأس مال الشركة: دراسة حالة الشركات التونسية:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر المحددات الاقتصادية في هيكل رأس مال الشركات غير المالية في تونس خلال الفترة الزمنية (2002-2012) وبالاعتماد على التقارير السنوية لكل شركة، وتناولت الدراسة مجموعة من المحددات الاقتصادية المؤثرة في هيكل رأس المال وهي التضخم ومعدل الفائدة ومعدل البطالة والدين الحكومي إلى الناتج المحلي ومعدل الضريبة وذلك بالاعتماد على البيانات الصادرة عن المصرف المركزي، واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى لتحليل البيانات والوصول إلى النتائج. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها؛ وجود علاقة طردية قوية وذات دلالة إحصائية لمعدل الفائدة ومعدل البطالة في القروض قصيرة الأجل، ووجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية لمعدل التضخم في القروض قصيرة الأجل، ووجود علاقة طردية قوية لمعدل الفائدة ومعدل البطالة في القروض طويلة الأجل.

- وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من عدة جوانب، فقد تختلف عينة الدراسة عن سابقتها حيث أن عينة الدراسة الحالية في سورية في سوق دمشق للأوراق المالية في حين أن الدراسات السابقة في (تونس-أفريقيا- أوروبا)، بالإضافة إلى أن الدراسة الحالية تتناول موضوع المصارف التجارية وهو ما لم يتم التطرق إليه سابقاً في حين أن الدراسات السابقة تناولت الشركات غير المالية ولم يتم سابقاً تناول موضوع المصارف التجارية، وعلى الرغم من أن الدراسة الحالية تتناول محدد من محددات هيكل رأس المال إلا أن الأوضاع الاستثنائية في سورية هو ما يستدعي دراسة كل من محددات هيكل رأس المال على حدة نظراً للتغيرات الحاصلة فيها خلال فترة الدراسة، ولاسيما أن نتائج الدراسات تختلف في حالة الاستقرار عنها في حال وجود حرب أو ضغوطات اقتصادية.

10- الإطار النظري للبحث:

10-1- نمو الناتج المحلي الإجمالي:

يقصد بالناتج المحلي الإجمالي " القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة" (David,2008) .

كما يقصد بالناتج المحلي الإجمالي بأنه إجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة، فإذا تم قياس الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للأسعار الجارية فيسمى بالناتج المحلي الإسمي، أما الناتج المحلي الحقيقي فيقاس بأسعار ثابتة أو غير متغيرة (سامويلسون، 2006).

حققت سورية في فترة ما قبل الحرب نمو مطرد في الناتج المحلي الإجمالي ولكن بعد حدوث الحرب و الحصار الاقتصادي تأثرت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي عما كانت عليه، ويوضح الجدول رقم (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للأسعار الجارية ، ووفقاً للأسعار الثابتة لعام 2000 كما يلي:

الجدول رقم (1) تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للأسعار الجارية، ووفقاً للأسعار الثابتة لعام 2000

العام	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نمو	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2000	نمو
2009	2,520,705	3.0%	1,420,827	5.9%
2010	2,834,517	12%	1,494,595	5%
2011	3,252,720	15%	1,537,191	3%
2012	3,024,842	-7%	1,132,310	-26%
2013	2,937,561	-3%	834,511	-26%
2014	3,612,015	23%	748,471	-10%
2015	4,732,656	31%	724,615	-3%
2016	6,117,033	29%	683,816	-6%
2017	8,317,173	36%	678,840	-1%
2018	9,588,167	15%	688,859	1%
2019	11,904,318	24%	714,676	4%

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.
نلاحظ من خلال الجدول السابق إلى أنه منذ عام 2012 شهدت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية انخفاضاً واضحاً ويعود سبب ذلك إلى أثر الأزمة، في حين أنه منذ عام 2014 شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعاً ملحوظاً عما كان عليه وبشكل تدريجي لينتقل من 3%- في عام 2013 إلى 36% في عام 2017، ويعود سبب ذلك إلى استقرار الأوضاع الأمنية واستعادة بعض المناطق الحيوية وهو ما أدى إلى تحسن في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

في حين أنّ الناتج المحلي الإجمالي وفق الأسعار الثابتة وهو ما يعكس حقيقة الوضع الراهن فقد شهد انكماشاً ملحوظاً منذ بداية عام 2012 حيث سجل انكماشاً بمعدل النمو بنسبة (-26%)، ليصل في عام 2019 إلى (4%) و تعود أسباب تحسن معدلات نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة إلى تكيف الاقتصاد مع الحرب وإيجاد الحلول البديلة، لإعادة النشاط إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة.

10-2- هيكل رأس المال:

يُعرف هيكل رأس المال بأنه ذلك الجزء الذي يشتمل فقط على مصادر التمويل طويلة الأجل التي تتمثل في القروض طويلة الأجل وحقوق الملكية بما فيها الأسهم الممتازة إن وجدت (هندي، 2008).
كما يقصد به التمويل الدائم للشركة والذي يتكون عادةً من القروض طويلة الأجل والأسهم الممتازة وحقوق الملكية ويستبعد جميع أنواع الائتمان قصير الأجل. وعلى هذا الأساس فإن هيكل رأس المال يعتبر جزءاً من الهيكل المالي للشركة (الحنوي، 2004).

10-3- تطور هيكل رأس المال (حقوق الملكية/ الموجودات) في المصارف التجارية عينة الدراسة:

الجدول رقم (2): تطور هيكل رأس المال في المصارف التجارية عينة الدراسة

المصارف	الدولي للتجارة والتمويل		بيمو		سورية والمهجر		عودة	
	النسبة	نمو	النسبة	نمو	النسبة	نمو	النسبة	نمو
2009	0.07	-	0.04	-	0.06	-	0.08	-
2010	0.09	34%	0.04	3%	0.06	-8%	0.07	-10%
2011	0.13	36%	0.09	111%	0.08	46%	0.11	50%
2012	0.15	16%	0.08	-9%	0.10	24%	0.14	29%
2013	0.13	-12%	0.08	-8%	0.06	-37%	0.13	-6%
2014	0.12	-6%	0.08	6%	0.07	17%	0.16	18%
2015	0.10	-19%	0.10	29%	0.10	33%	0.20	26%
2016	0.11	16%	0.12	16%	0.11	13%	0.26	32%
2017	0.12	3%	0.11	-9%	0.12	5%	0.22	-17%
2018	0.11	-3%	0.10	-9%	0.14	15%	0.21	-3%
2019	0.15	30%	0.10	-1%	0.18	32%	0.23	11%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية والمنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن جميع المصارف عملت على تعزيز رأسمالها منذ عام 2011 حيث شهدت معدلات نمو هيكل رأس المال لدى جميع المصارف ارتفاعاً ملحوظاً وخصوصاً مصرف بيمو السعودي الفرنسي حيث بلغ معدل نمو هيكل رأس المال (111%)، ويعود سبب ذلك إلى زيادة المصرف لرأس ماله من خلال زيادة حقوق الملكية.

وحافظت المصارف على نسبة هيكل رأس مالها من دون وجود تذبذبات تذكر سواءً بالانخفاض أو بالارتفاع منذ 2011 إلى 2014 أما في 2015 شهدت جميع المصارف المدروسة (ماعدا المصرف الدولي للتجارة والتمويل) ارتفاعاً في نسبة هيكل رأس المال ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع حقوق الملكية لديها بشكل ملحوظ أما السبب الحقيقي للارتفاع في هذه المصارف (بيمو - عودة - سورية والمهجر) إلى الأرباح المدورة غير المحققة كما أظهرت الميزانيات الخاصة بكل مصرف على حدة.

أما بالنسبة إلى المصرف الدولي للتجارة والتمويل فقد شهد انخفاضاً في نسبة هيكل رأس المال ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع الموجودات لديه من (69,224,775,127) في 2014 إلى (86,026,795,365) في 2015، وعلى الرغم من حدوث ارتفاع أيضاً في حقوق الملكية لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل بسبب الأرباح المدورة غير المحققة كما أظهرت الميزانية

الخاصة بالمصرف إلا أن الارتفاع الحاصل في موجودات المصرف أعلى من الارتفاع الحاصل في حقوق الملكية وهو ما أدى إلى انخفاض النسبة على عكس المصارف الأخرى المدروسة.

10-4- علاقة نمو الناتج المحلي الإجمالي في هيكل رأس المال:

يمكن النظر إلى النمو في الناتج المحلي الإجمالي على أنه مؤشر على قدرة الشركات على تحمل الديون وخدمة تكاليف هذا الدين.

أحد المحددات الخارجية الأكثر استخداماً لهيكل رأس المال هو الناتج المحلي الإجمالي، ويمكننا القول بأن هناك وجهتا نظر لأثر نمو الناتج المحلي الإجمالي في هيكل رأس المال فعند حدوث نمو في الاقتصاد وازدياد أرباح الشركات عندها قد تلجأ بعض الشركات إلى أموالها الداخلية في تمويل موجوداتها، في حين قد ترى بعض الشركات الأخرى أن نمو الاقتصاد سيحقق فرص أكبر للشركات في الاعتماد على الديون.

فقد وجدت بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة سلبية بين هيكل رأس مال الشركة ونمو الناتج المحلي الإجمالي. وأيضاً وجود علاقة سلبية مع إجمالي نسبة الدين ونسبة الدين قصير الأجل، ولكن هناك أثر إيجابي على نسبة الدين طويل الأجل. ويؤدي ازدهار الاقتصاد وبالتالي حدوث نمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة أرباح الشركات وعليه ستفضل الشركات المصادر الداخلية كالأرباح المحتجزة وثم الديون في زيادة رأس مالها. (Mokhova.N,(2014).

ويمكننا القول أن هناك وجهتا نظر فيما يتعلق بهيكل رأس المال ونمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد وجدت دراسة (Metel'skaya.V,2021)، تأثيراً سلبياً في هيكل رأس المال المعبر عنه بالرافعة المالية للشركة (إجمالي الدين/ إجمالي الموجودات) في فترة قبل الأزمة ولكنها تصبح طردية في فترة ما بعد الأزمة المالية في روسيا.

بينما وجدت دراسة (Ater.D,Iraya.C,Okiro.K,(2020) وجود علاقة إيجابية بين هيكل رأس المال الشركات غير المالية في كينيا ونمو الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الأمر بالنسبة إلى دراسة،(Musa.A,(2020) في هيكل رأس مال الشركات غير المالية في أفريقيا.

11- الدراسة التطبيقية:

11-1- اختيار نموذج السلاسل الزمنية المقطعية المناسب للدراسة:

سيتم استخدام أسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، من خلال تقدير النموذج التجميعي (Pooled Model)، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects)، نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects).

يعد نموذج الانحدار التجميعي من أبسط نماذج بيانات البانل، أما نموذج التأثيرات الثابتة فيهدف استخدامه إلى معرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية على حدة، ولغرض تقدير معاملات هذا النموذج عادة تستخدم متغيرات وهمية بقدر (N-1) لكي يتم تجنب حالة التعددية الخطية التامة، ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية.

يعد نموذج التأثيرات العشوائية ملائماً للتقدير في حالة وجود خلل في شروط نموذج التأثيرات الثابتة، ولتقدير نموذج التأثيرات العشوائية يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares-GLS).

لتحديد النموذج الأكثر ملائمة يتم الاعتماد على اختبارين، الاختبار الأول هو اختبار إحصائية فيشر لمعرفة فيما إذا كان النموذج يقبل البانل أم يتوجه نحو النموذج التجميعي أو نموذج الأثر الفردي، أما الاختبار الثاني فهو اختبار هوسمان Hausman، للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

11-2- اختبارات التحديد:

تجرى هذه الاختبارات لفحص خصوصية التجانس أو عدم التجانس العام للبيانات، وذلك للتحقق من أن النموذج المدروس متطابق بالنسبة لكل المفردات، أو أن هناك خصوصية خاصة بكل مفردة، وذلك من خلال ما يلي:

- اختبارات تجانس معاملات النموذج:

لنصل إلى نموذج بانل جيد نلجأ إلى اختبار التجانس (Hasio)، وذلك وفقاً للاختبارات التالية:

- الاختبار الأول لفيشر (اختبار التجانس الكلي):

تستخدم إحصائية Fisher ويرمز لها بالرمز F_1 ، لاختبار التجانس الكلي للنموذج، وبحسب عن طريق القانون التالي (Bourbonnais ، 2015):

$$F_1 = [(scr_{c,1} - sscr_1) / (N-1)(K+1) / ((sscr_1 / (N*T - N(K+1)))]$$

$scr_{c,1}$: مجموع مربعات الأخطاء للنموذج المقترح (النموذج التجميعي)

$sscr_1$: مجموع مربعات الأخطاء لـ N نموذج انحدار متعلق بكل مفردة على حدة.

نقارن الإحصائية F_1 المحسوبة مع الجدولية F_{tab} بنفس درجات الحرية، إذا كانت $F_1 < F_{tab}$ المحسوبة نقبل فرضية العدم، وعليه فإن النموذج نموذج انحدار تجميعي أي $\beta_i = \beta$ و $\alpha_i = \alpha$.
أما إذا كانت $F_1 > F_{tab}$ ، نرفض فرضية العدم، ومنتقل إلى المرحلة الثانية للبحث إن كان مصدر عدم التجانس يأتي من β_i

- الاختبار الثاني (اختبار فيشر الثاني) اختبار تجانس المعلمات β_i :

في حالة رفض فرضية العدم لتجانس المعلمات β وقبول الفرضية البديلة يتم رفض نموذج البانل لأنه في هذه الحالة تكون الثوابت α_i متماثلة فقط بين المفردات وتكون بالشكل التالي:

$$Y_{it} = \alpha + \beta_i X_{it} + \varepsilon_{it}$$

أي يتم دراسة كل مفردة وفي بحثنا هنا كل مصرف على حدة، أما إذا تم قبول فرضية العدم لتجانس المعلمات β_i فإننا نحفظ بنموذج البانل، ومنتقل بذلك إلى المرحلة الثالثة، وتحسب أيضاً عن طريق إحصائية فيشر وتسمى F_2 ، وفق القانون التالي:

$$F_2 = [(scr_{1,c} - sscr_1) / (N-1)(K) / ((sscr_1 / (N*T - N(K+1)))]$$

حيث: $sscr_1$: يمثل مربعات بواقي نماذج الانحدار لكل مفردة على حدة.

$scr_{1,c}$: يمثل مجموع بواقي مربعات النموذج المقيد (نموذج التأثيرات الثابتة المقدر (LSDV).

- الاختبار الثالث لفيشر اختبار تجانس الثوابت α_i

يقوم الاختبار الثالث على تحديد اختبار الثوابت الفردية، حيث تنص فرضيات الاختبار على ما يلي:
فرضية العدم: عدم وجود أثر فردي أي وجود تجانس كلي.

الفرضية البديلة: نموذج الأثر الفردي هو النموذج الأمثل، ويمثل بذلك الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

وتحسب إحصائية فيشر وتسمى هنا F_3 وفق القانون التالي:

$$F_3 = [(scr_{1,c} - scr_{1,c'}) / (N-1) / ((scr_{1,c'} / (N*(T-1) - K))]$$

11-3- اختبار الفرضيات

11-3-1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنمو الناتج المحلي الإجمالي "الأسعار الثابتة" في هيكل رأس مال المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يوضح الجدول رقم (3) نتائج اختبار فيشر F :

الجدول رقم (3) نتائج اختبار فيشر

الإجراء	النتيجة	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	Fisher
ننتقل إلى المرحلة الثانية	نرفض فرضية العدم	2.355	3.947204052	F1
ننتقل إلى المرحلة الثالثة	نقبل فرضية العدم	2.838	0.367116732	F2
نموذج الأثر الفردي هو المناسب	نرفض فرضية العدم	2.838	8.154565653	F3

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي E-Views.
توصلنا من خلال الجدول السابق إلى أن النموذج الملائم للدراسة يتوجه نحو نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية.

11-3-2 نتائج اختبار هوسمان (Hausman test):

وتكون فرضيات الاختبار على الشكل التالي:
فرضية العدم: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم.
الفرضية البديلة: نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.
يوضح الجدول رقم (4) نتائج المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية.
الجدول رقم (4) اختبار هوسمان

Correlated Random Effects – Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	1	1.0000

* Cross-section test variance is invalid. Hausman statistic set to zero.

المصدر: من مخرجات برنامج E-Views.
تشير نتائج الاختبار الذي يتبع توزيع كاي تربيع إلى أن القيمة المحسوبة بلغت (0.0) وباحتمال يساوي (1)، إلا أنه وحسب مخرجات البرنامج يشير إلى أن قيمة Hausman بلغت الصفر أي أن التباين يساوي الصفر ويعني ذلك أن مقدار التباين العشوائي هو صفر، ففي هذه الحالة فإن تقديرات (التأثيرات العشوائية) هي نفس تقديرات نموذج الانحدار التجميعي، وبذلك فإن النموذج الأنسب للدراسة الحالية هو نموذج التأثيرات الثابتة.

- نتيجة للاختبارات السابقة وجدنا أن النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات الثابتة، و فيما يلي النتائج الخاصة بهذا النموذج وفقاً للجدول رقم (5):

الجدول رقم (5) نموذج التأثيرات الثابتة	
0.116241	الثابت C
-0.014262	معامل GDPG
0.7999	القيمة الاحتمالية GDPG
0.379006	معامل التحديد
0.315314	معامل التحديد المصحح
0.000774	القيمة الاحتمالية للنموذج P(Value)

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views.

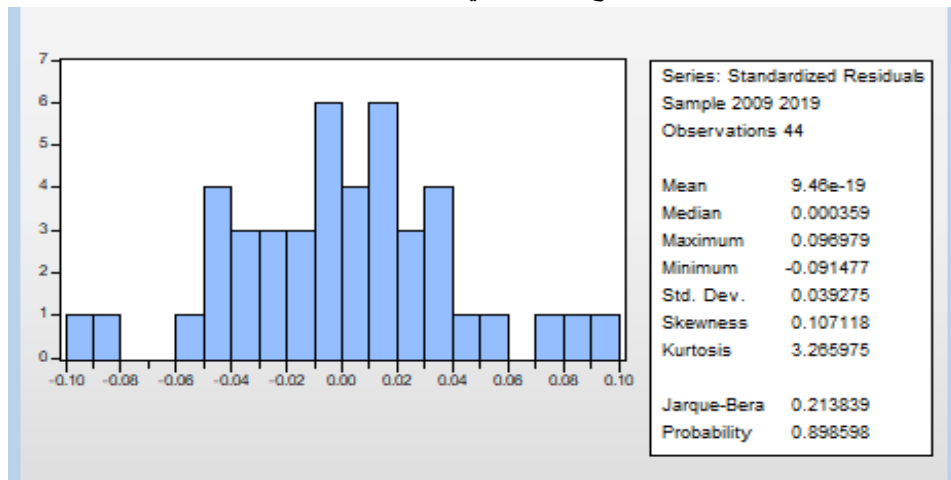
من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لنموذج التأثيرات الثابتة بلغت (0.00) وهي أصغر من 5 % أي نرفض فرضية عدم تقبل الفرضية البديلة أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في هيكل رأس المال لمصارف التجارية.

11-3-3- اختبار صلاحية النموذج وتحسينه:

يقوم نموذج انحدار البانل على جملة من الفرضيات التي تضمن صلاحية استخدام النموذج في اختبار فرضيات الدراسة، وتتمثل هذه الفرضيات أساساً في أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي ولا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي. وفيما يلي سيتم التأكد من صلاحية النموذج:

- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج التأثيرات الثابتة:

يظهر الشكل رقم (1) شكل التوزيع الخاص ببواقي نموذج التأثيرات الثابتة ولمعرفة إن كانت البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا نستخدم اختبار (Jarque-Bera)، فإنه إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 5% فإن التوزيع طبيعي، في حين أنه إذا كانت القيمة الاحتمالية أصغر من 5% فالتوزيع ليس طبيعي.



الشكل رقم (1) التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج التأثيرات الثابتة المقدر

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي E-Views.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية بلغت (0.898) وهي أكبر من 5% وعليه نقبل فرضية العدم أي إن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي.

اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي:

يستخدم اختبار Q (Q-Statistic) لمعرفة هل يوجد مشكلة ارتباط ذاتي أم لا ، ويوضح الشكل رقم (2) ذلك:

Date: 11/22/21 Time: 23:51
Sample: 2009 2019
Included observations: 44

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.624	0.624	18.350	0.000
		2	0.302	-0.144	22.753	0.000
		3	0.158	0.054	23.992	0.000
		4	-0.011	-0.175	23.998	0.000
		5	-0.219	-0.213	26.495	0.000
		6	-0.354	-0.157	33.180	0.000
		7	-0.316	0.032	38.644	0.000
		8	-0.264	-0.060	42.553	0.000
		9	-0.256	-0.098	46.336	0.000
		10	-0.165	0.009	47.959	0.000

الشكل رقم (2) اختبار الارتباط الذاتي للبواقي الخاصة بنموذج التأثيرات الثابتة

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن جميع القيمة الاحتمالية أصغر من 5% وعليه فإنه يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي نموذج التأثيرات الثابتة، مما يستدعي بالتالي عملية تعديل للنموذج للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي وذلك بإدخال متغير هيكل رأس المال كمتغير مستقل في المعادلة بتأخير زمني واحد.

ويظهر الشكل رقم (3) اختبار Q لبواقي النموذج المعدل للتأكد من حل مشكلة وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وفق ما يلي:

Date: 11/22/21 Time: 23:54
Sample: 2009 2019
Included observations: 40

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.034	-0.034	0.0498	0.823
		2	-0.240	-0.241	2.5916	0.274
		3	0.073	0.058	2.8352	0.418
		4	0.080	0.029	3.1344	0.536
		5	-0.159	-0.133	4.3494	0.500
		6	-0.318	-0.331	9.3357	0.156
		7	0.175	0.091	10.903	0.143
		8	0.028	-0.104	10.943	0.205
		9	-0.106	-0.014	11.552	0.240

الشكل رقم(3) اختبار الارتباط الذاتي بين بواقي نموذج التأثيرات الثابتة المعدل

المصدر: وفقاً لمخرجات البرنامج الإحصائي E-views.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من 5% ، أي فإننا نقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي لنموذج التأثيرات الثابتة المعدل.

وعليه فإنه بعد إعادة بناء نموذج التأثيرات الثابتة تصبح النتائج على الشكل التالي:

الجدول رقم (6) نتائج نموذج التأثيرات الثابتة المعدل	
0.044276	الثابت C
0.060662	معامل GDPG
0.0567	القيمة الاحتمالية GDPG
0.0000	القيمة الاحتمالية lagcaps
0.853554	معامل التحديد
0.832018	معامل التحديد المصحح
0.000000	القيمة الاحتمالية للنموذج P(Value)

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي E-views. من الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للنموذج أصغر من 5% وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أنه يوجد أثر لنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في هيكل رأس مال المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ويشير معامل التحديد إلى أن 85% من التغيرات الحاصلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وبذلك فيمكننا الاعتماد على نموذج التأثيرات الثابتة المعدل في التحقق من فرضيات هذه الدراسة وأيضاً كنموذج صالح للتنبؤ، حيث يفسر هذا النموذج 85% من التغيرات التي تحدث في هيكل رأس المال نتيجة التأثير بنمو الناتج المحلي الإجمالي.

12- المناقشة:

من خلال عرض النتائج الإحصائية لاختبار أثر نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في هيكل رأس المال يمكننا تفسير وجود العلاقة الطردية إلى أنه نتيجة "انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة" خلال فترة الدراسة سيؤدي ذلك إلى قيام المصارف بتعزيز هيكل رأس المال لديها والاعتماد على مصادر الأموال الداخلية لديها (حقوق الملكية) في تمويل موجوداتها، وتخفيض من اعتمادها على الديون طويلة الأجل والتزاماتها نتيجة ارتفاع المخاطرة المصاحبة للتمويل عن طريق الاقتراض خلال فترة الحرب.

ونظراً لأن المصارف التجارية الخاصة في سورية تسلك ذات السلوك المتعلق برفع رأس مالها المصرفي وفقاً للقانون رقم 3/ لعام 2010 والمتضمن رفع الحد الأدنى لرأس مال المصارف التقليدية السورية ليصبح 10 مليارات ليرة سورية

فيمكننا القول بأنه نستطيع تعميم النتائج التي توصلت إليها الباحثة بتعزيز هيكل رأس المال لديها.

13- النتائج:

مما تقدم ومن خلال استعراض أثر نمو الناتج المحلي الإجمالي في هيكل رأس مال المصارف التجارية الخاصة في سورية توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- حققت سورية في فترة ما قبل الحرب نمو مطرد في الناتج المحلي الإجمالي ولكن بعد حدوث الحرب والحصار الاقتصادي تأثرت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي " بالأسعار الثابتة" عما كانت عليه وشهد انخفاضاً ملحوظاً منذ 2012، ولكن منذ عام 2017 بدأت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي "بالأسعار الثابتة" بالتحسن، ويعود سبب ذلك إلى تكيف الاقتصاد مع الحرب وإيجاد الحلول البديلة، لإعادة النشاط إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- حقق الناتج المحلي الإجمالي " بالأسعار الجارية" زيادات مستمرة خلال فترة الدراسة وذلك لأنه لا يتم إزالة أثر التضخم.
- من خلال دراسة تطور هيكل رأس مال المصارف التجارية الخاصة في سورية تبين لنا حرص المصارف على تعزيز هيكل رأس مالها منذ بداية الحرب وهو مؤشر إيجابي على سعي المصارف إلى تدعيم هيكل رأس مالها أي حماية أموال المودعين والمساهمين درءاً من مختلف المخاطر المحيطة بعملها.
- حقق مصرف عودة أعلى نسبة لهيكل رأس المال المعبر عنه ب(حقوق الملكية/المجودات) في عامي 2018 و 2019 يليه مصرف سورية والمهجر، في حين أن مصرف بيمو حقق أقل نسبة لهيكل رأس المال.
- أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود أثر طردي وذو دلالة إحصائية لنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في هيكل رأس مال المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق أي أنه نتيجة "انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة" خلال فترة الدراسة سيؤدي ذلك إلى قيام المصارف بتعزيز هيكل رأس المال لديها والاعتماد على مصادر الأموال الداخلية لديها (حقوق الملكية) في تمويل موجوداتها، وتخفيض من اعتمادها على الديون طويلة الأجل والتزاماتها نتيجة ارتفاع المخاطرة المصاحبة للتمويل عن طريق الاقتراض خلال فترة الحرب.

14- المقترحات:

بناءً على نتائج الدراسة توصي الباحثة بالمقترحات التالية:

- العمل على دعم وفتح مجالات الاستثمار في سورية وذلك لخلق بيئة ملائمة تعزز بذلك من الناتج المحلي الإجمالي كونه يعد من أهم المؤشرات الحيوية التي تعكس حقيقة الوضع الراهن في سورية.
- ضرورة رسم سياسات اقتصادية واضحة للنهوض بالقطاعات الاقتصادية في سورية من خلال توجيه الاستثمارات حسب الحاجة القطاعية مع التركيز على القطاعات الحيوية والتي تشكل الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي.
- وضع حدود عليا ودنيا لنسبة هيكل رأس المال من قبل مجلس النقد والتسليف من خلال دراسة النسب المحققة لدى المصارف التجارية ومدى تطورها وتحديد النسبة الأكثر ملائمة والتي تلائم الوضع الاقتصادي الراهن كما أنها توفر الأمان للمودعين، والعمل على ضبط ومراقبة النسب المنفذة ومدى الالتزام بها.
- المحافظة على نسبة هيكل رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات) من عدم الانخفاض لما لها من دور في حماية المصارف من المخاطرة، وذلك من خلال تدعيم حقوق الملكية في المصارف السورية درءاً للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها في الوقت الحالي.

15- قائمة المراجع:**1-15 المراجع باللغة العربية:**

1- الحناوي، محمد صالح، العبد، جلال، 2004، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص320 .

2- سامويلسون، بول، نوردهاوس، ويليام، ماندل، مايكل، (2006). علم الاقتصاد، الطبعة الثانية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 419.

3- هندي، منير، (2008)، الإدارة المالية تحليل معاصر، مصر، ص 527.

2-15 المراجع باللغة الإنكليزية:

1- Ater.D,Iraya.C,Okiro.K,(2020).Influence of Macroeconomic factors on firm capital decisions the case of nonfinancial firms in KENYA , European Journal of Economic and Financial Research , V 4(3), Issue 3.PP: 53–63

2- David. A(2008),Macroeconomic Theory & policy, 2nd Edition , Simon Fraser University, P2.

3- Metel'skaya.V,(2021).Correlation–and–regression analysis of the influence of macroeconomic factors on capital structure of Russian corporations under crisis conditions, Journal of Innovation and Entrepreneurship,PP:1–34

4- Mokhova.N, Zinecker.M (2014). Macroeconomic factors and corporate capital structure, Procedia – Social and Behavioral Sciences 110 , PP: 530 – 540, P: 533

5- Musa.A,(2020).Effect of macroeconomic factors on capital structure of firms in developing Africa: A two step GMM APPROACH, Gusau Journal of Accounting and Finance, Vol. I, Issue 1,PP: 1–15.

3-15 المراجع باللغة الفرنسية:

6- Bourbonnais R.(2015). Econometrie, 9 édition, Donod, Paris, PP 350–351.

4-15 المواقع الالكترونية:

- www.dse.gov.sy سوق دمشق للأوراق المالية
- <http://cbssyr.sy/> المكتب المركزي للإحصاء
- <http://cb.gov.sy/ar> الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي

5-15 القوانين:

- القانون رقم /3/ لعام 2010.

الملاحق

نموذج التأثيرات الثابتة:

Dependent Variable: CAPS
 Method: Panel Least Squares
 Date: 11/22/21 Time: 22:08
 Sample: 2009 2019
 Periods included: 11
 Cross-sections included: 4
 Total panel (balanced) observations: 44

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.116241	0.006781	17.14089	0.0000
GDPG	-0.014262	0.055874	-0.255244	0.7999

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.379006	Mean dependent var	0.116932
Adjusted R-squared	0.315314	S.D. dependent var	0.049840
S.E. of regression	0.041240	Akaike info criterion	3.432151
Sum squared resid	0.066330	Schwarz criterion	3.229402
Log likelihood	80.50733	Hannan-Quinn criter.	3.356962
F-statistic	5.950635	Durbin-Watson stat	0.398819
Prob(F-statistic)	0.000774		

نموذج التأثيرات الثابتة المصحح:

Dependent Variable: CAPS
 Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)
 Date: 11/22/21 Time: 23:53
 Sample (adjusted): 2010 2019
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 4
 Total panel (balanced) observations: 40
 Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.044276	0.013496	3.280649	0.0024
LAGCAPS	0.728077	0.120387	6.047795	0.0000
GDPG	0.060662	0.030744	1.973111	0.0567
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.853554		Mean dependent var	4.195337
Adjusted R-squared	0.832018		S.D. dependent var	2.612193
S.E. of regression	1.070822		Sum squared resid	38.98646
F-statistic	39.63356		Durbin-Watson stat	1.922674
Prob(F-statistic)	0.000000			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.809882		Mean dependent var	0.122300
Sum squared resid	0.017740		Durbin-Watson stat	1.853030

دور التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية في تحسين التدريب (دراسة ميدانية في جامعة تشرين)

د. سوما سليطين**

إيليا العباس*

(الايدياع:30 كانون الثاني 2022،القبول:14 آذار 2022)

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية في التدريب، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج عام للبحث، حيث تم توزيع 82 استبانة على أعضاء الهيئة التدريسية من ذوي المناصب الإدارية، وتم تحليل البيانات بواسطة الحزمة الاحصائية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية (SPSS20). وقد تمثلت أهم نتائج البحث بالآتي:

- لا يتم عقد الدورات التدريبية بشكل مستمر وفي الوقت المناسب لأعضاء الهيئة التدريسية.
- توجد تسهيلات إدارية للمشاركين في الدورات التدريبية
- الرؤية الإستراتيجية للجامعة لا تأخذ بعين الاعتبار إشباع حاجات ورغبات مواردها البشرية بالمستوى المناسب.
- يوجد تأثير جوهري للتوجه الاستراتيجي للموارد البشرية في جامعة تشرين في التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية. ويوصي الباحث بأن تعمل الجامعة على تطوير توجه استراتيجي اتجاه مواردها البشرية يزيد من درجة إشباع حاجات ورغبات مواردها البشرية وخاصة أعضاء الهيئة التدريسية لأنه كلما ازداد اهتمام الجامعة بمواردها البشرية كلما تحسن أداء هذه الموارد وازدادت رغبتها بالاستمرار في العمل بالجامعة.

الكلمات المفتاحية: التوجه، الاستراتيجي، الموارد، البشرية، التدريب.

*طالب دراسات عليا(دكتوراه)، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.

**أستاذ مساعد في قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.

The role of Strategic Orientation of Human Resources in Improving the Training

(A field study at Tishreen University)

Elia Alabbas*

Dr. Soma Sleeteen**

(Received:30 January 2022,Accepted:14 March 2022)

Abstract:

This study aimed to show the role of strategic Orientation of human resources in the training. To achieve the goal of this study, the descriptive analytical method was relied on as a general approach to research, where 82 questionnaires were distributed to faculty members with administrative positions, and the data was analyzed by the Statistical Package for Economic and Social Sciences (SPSS).

The most important results of the search were as follows:

- Training courses are not held continuously and in a timely manner for faculty members.
- There are administrative facilities for participants in training courses.
- The university's strategic vision does not take into account the satisfaction of the needs and desires of its human resources at the appropriate level.
- There is a significant impact of the strategic Orientation of human resources at Tishreen University on the training for faculty members.

The researcher recommends that the university develop a strategic orientation towards its human resources, that increases the degree of satisfaction of the needs and desires of its human resources, especially the faculty members, because the more the university pays attention to its human resources, the better the performance of these resources and the greater its desire to continue working at the university.

Keywords: Orientation, strategy, resources, human, training.

*Postgraduate Student (Phd), Department Of Business Administration, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

**Associate Professor, Business Management Department. Faculty of Economics, Tishreen University, LattaKia.

1-مقدمة

يساعد التدريب على تطوير مهارات وخبرات ومعارف الموارد البشرية والذي ينعكس بصورة مباشرة في تحسين أداء المورد البشري والذي يؤدي بدوره إلى تحسين مستوى جودة الخدمة التي تقدمها المنظمة وإن اهتمام المنظمة بتطوير مهارات وخبرات مواردها البشرية يشجع هذه الموارد على الاستمرار بالعمل في المنظمة حيث تعد هذه الإستراتيجية أحد استراتيجيات الاحتفاظ الوظيفي، ولذا لا بد من أن تعطى هذه الإستراتيجية الاهتمام الكافي من قبل الادارة العليا من خلال تبني هذه الإستراتيجية في رؤية ورسالة المنظمة وأهدافها الإستراتيجية المرتبطة بمواردها البشرية.

وبما أن الجامعات تعد من أهم مصادر الموارد البشرية المتعلمة، وتلعب دوراً هاماً في تحقيق الازدهار والتقدم، فمن الطبيعي أن تقدم أفضل مستويات التدريب لكوادرها التعليمية لما له من دور هام في تخريج كفاءات علمية قادرة على المساهمة بصورة فعالة في إعادة الاعمار، ولذلك من الأهمية بمكان أن يكون هناك توجه استراتيجي لتعزيز استراتيجيات تدريب الكوادر التدريسية، وبناءً على ما سبق درس الباحث دور التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية في تحسين التدريب.

2-مشكلة البحث

من خلال دراسة استطلاعية اجراها الباحث ووزع خلالها استبانة على عشرين عضواً من أعضاء الهيئة التدريسية من ذوي المناصب الادارية في جامعة تشرين من مختلف الكليات وتضمنت هذه الاستبانة مجموعة من البنود، ومن هذه البنود:

- تقدم الجامعة لأعضاء الهيئة التدريسية دورات تدريبية داخلية متميزة
 - تقدم الجامعة لأعضاء الهيئة التدريسية دورات تدريبية خارجية بشكل دائم
 - تتصف الدورات التدريبية بأنها تتناسب مع احتياجات ومهام أعضاء الهيئة التدريسية
 - تساعد الدورات التدريبية التي تقدمها الجامعة في تنمية قدرات أعضاء الهيئة التدريسية
 - يوجد نظام فعال للتقويم للتحقق من أن الدورات التدريبية حققت أهدافها
 - هناك رؤية استراتيجية للجامعة خاصة بتطوير مواردها البشرية
 - تتضمن الرسالة الإستراتيجية للجامعة اهتماماً واضحاً بتطوير مواردها البشرية
 - تتضمن الاهداف الإستراتيجية للجامعة أهدافاً واضحة بتطوير مهارات وخبرات أعضاء الهيئة التدريسية
- ومن خلال إجابات أفراد العينة تبين أن هناك ضعف في مستوى الدورات المقدمة لأعضاء الهيئة التدريسية، وأن الرؤية الإستراتيجية للجامعة هي رؤية عامة ولا تشير بصورة صريحة لتطوير مواردها البشرية، وكذلك الأمر بالنسبة لرسالة الجامعة، أما بالنسبة للأهداف فهناك أهداف واضحة لتطوير مهارات وخبرات أعضاء الهيئة التدريسية ولكن لم تطبق بعد.
- ومما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الرئيس الآتي:

هل هنالك من دور للتوجه الاستراتيجي للموارد البشرية في تحسين التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين؟ ويمكن تفصيل ذلك من خلال الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل هنالك من دور للرؤيا الإستراتيجية للموارد البشرية في تحسين التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين؟
- هل هنالك من دور للرسالة الإستراتيجية للموارد البشرية في تحسين التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين؟
- هل هنالك من دور للأهداف الإستراتيجية للموارد البشرية في تحسين التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين؟

3-أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

- تحديد تأثير الرؤية الإستراتيجية للموارد البشرية في التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين.
- تحديد تأثير الرسالة الإستراتيجية للموارد البشرية في التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين.
- تحديد تأثير الأهداف الإستراتيجية للموارد البشرية في التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تشرين.

4-أهمية البحث:

- **الأهمية النظرية:**

تكمن أهمية البحث في أنه يتناول التدريب والذي يعتبر من الاستراتيجيات الهامة التي تشجع الموارد البشرية على الاستمرار بالعمل في المنظمة لأنه يعنى بتطوير مهارات وخبرات ومعارف الموارد البشرية الأمر الذي يحسن من أدائهم ويحسن من جودة الخدمات التي تقدمها المنظمة، وإن وجود توجه استراتيجي لدى المنظمة بما يخص مواردها البشرية سيساهم في تطوير وتممية هذه الموارد.

- **الأهمية العملية:**

ولما كانت الجامعات تلعب دورا هاما في تحقيق التقدم والازدهار في المجتمع، فإن امتلاكها الكوادر التدريسية المدربة بصورة جيدة سيحسن من جودة مخرجاتها، والذي يتمثل بطاقات بشرية متعلمة قادرة على النهوض بالمجتمع، ولذلك من الأهمية بمكان أن تمتلك هذه الجامعات توجهها استراتيجيا لتطوير كوادرها التعليمية.

5-فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد تأثير جوهري للتوجه الاستراتيجي للموارد البشرية في التدريب في جامعة تشرين. ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

- لا يوجد تأثير جوهري للرؤية الإستراتيجية للموارد البشرية في التدريب في جامعة تشرين.
- لا يوجد تأثير جوهري للرسالة الإستراتيجية للموارد البشرية في التدريب في جامعة تشرين.
- لا يوجد تأثير جوهري للأهداف الإستراتيجية للموارد البشرية في التدريب في جامعة تشرين..

6- حدود البحث:

- الحدود المكانية: جامعة تشرين
- الحدود الزمانية: 2021

7- متغيرات البحث

- المتغير المستقل: التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية
- المتغير التابع: التدريب

8- منهجية البحث:

تمّ التحقق من الأهداف الموضوعية لهذا البحث واختبار مدى صحة الفرضيات من خلال الآتي:
إتباع المنهج الوصفي من خلال توصيف الظواهر موضع الدراسة من خلال البيانات التي سيتم جمعها بواسطة الاستبانة، و تحليل البيانات التي تمّ جمعها بواسطة الاستبانة باستخدام برنامج SPSS20

9- مجتمع البحث وعينته:

مجتمع البحث: يشمل مجتمع البحث أعضاء الهيئة التدريسية من ذوي المناصب الادارية ولهم صلة بعملية التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في جامعة تشرين.

عينة البحث: تشمل العينة البحثية معظم أعضاء الهيئة التدريسية من ذوي المناصب الادارية ولهم صلة بعملية التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في جامعة تشرين .
 واستخدم الباحث أسلوب الحصر الشامل وتيسر له توزيع 82 استبانة وتمَّ استرداد(79) استبانة وذلك بمعدل استرداد %96 تقريباً. والاستبانات الصالحة للتحليل بلغ عددها 74 استبانة.

10-الدراسات السابقة:

دراسة(سليطين؛يحيى،2021) دور التوجه الاستراتيجي في تحسين الالتزام التنظيمي(دراسة ميدانية في بعض مشافي وزارة الصحة العراقية)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور التوجه الاستراتيجي في تحسين الالتزام التنظيمي في المشافي العراقية عن طريق معرفة تأثير كل من الرؤية الإستراتيجية، الرسالة الإستراتيجية والأهداف الإستراتيجية، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وقام بتوزيع الاستبانة على (202) فرد من العاملين في المشافي محل الدراسة، وكان عدد الاستبانات المستردة(185) وخلصت الدراسة إلى وجود دور مهم للتوجه الاستراتيجي بأبعاده الثلاثة (الرؤية الإستراتيجية، الرسالة الإستراتيجية، الأهداف الإستراتيجية) في تحسين الالتزام التنظيمي.

دراسة (التخاينة،2021)

أثر التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى موانئ العقبة في المملكة الأردنية وموانئ الإسكندرية بجمهورية مصر العربية، وتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي، وتم استخدام الاستبانة كأداة للقياس، حيث تمَّ توزيعها على عينة عشوائية طبقية من العاملين، وتم استخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS بهدف اختبار فروض الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للتوجه الاستراتيجي للموارد البشرية على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالتوجه الاستراتيجي للموارد البشرية من أجل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

دراسة(Abu Rumman;Al–Rahahh,2016)

Training Strategy and its impact on the Performance of employees

استراتيجية التدريب وأثرها في أداء الموظفين

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التدريب وأثره في أداء العاملين في جامعة البلقاء التطبيقية، والتعرف على أبرز البرامج التدريبية المقدمة للموظفين، وسعت هذه الدراسة لمعرفة إلى أي مدى تلتزم الإدارة العليا باعتماد التدريب واستخدام التكنولوجيا الحديثة كأساس لتطبيق البرامج التدريبية في الجامعة ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تمت صياغة فروض الدراسة من خلال استبانة تم تصميمها وتوزيعها على جميع المستويات الادارية ذات الصلة بالجامعة، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين التزام الإدارة العليا باعتماد التدريب ومستوى أداء الموظفين في الجامعة ، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط موجبة بين الاستخدام الحديث للتكنولوجيا كأساس لتطبيق التدريب ومستوى أداء الموظفين.

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

بعض الدراسات السابقة درست أثر التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبعضها تناول العلاقة بين التوجه الاستراتيجي والالتزام التنظيمي في القطاع الصحي وبعضها الآخر درس أثر استراتيجية التدريب في أداء الموظفين. في حين أن الدراسة الحالية تناولت دور التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية

في تحسين التدريب وذلك في قطاع التعليم العالي وهذا الموضوع لم تتناوله أي من الدراسات السابقة التي اطلع عليها الباحث.

11-الاطار النظري:

11-1- مفهوم التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية

يعدُّ التوجه الاستراتيجي نقطة الانطلاق في عملية الإدارة الإستراتيجية للمنظمات حيث تشكل التوجهات الإستراتيجية الخطوط العريضة للعمل الاستراتيجي (Uzomaka. et.al,2020,609)، حيث يمكن وصف التوجه الاستراتيجي على أنه مجموعة من مبادئ الادارة الإستراتيجية التي تولد سلوكيات تهدف إلى تحسين أداء المنظمة (Krzakiewicz,Cyfert,2019,8). ولاحظ كل من Gatignon and Xuere (1997) بأن التوجه الاستراتيجي يهتم بخلق سلوكيات مناسبة بغية تحقيق أداء متميز للمنظمة من خلال تفاعل المنظمة مع بيئتها الداخلية وتكيفها مع بيئتها الخارجية (Nganga,2017,2) ويعكس التوجه الاستراتيجي فلسفة المنظمة في كيفية إدارة أعمالها من خلال مجموعة متجددة من القيم والمعتقدات بغية تحقيق أداء متميز (Kaptuya,2014,13)، والتوجه الاستراتيجي وفقاً ل Higgins (2008) هو عملية يتم من خلالها تشكيل وصياغة استراتيجية المنظمة (جندب،2013،16)، فالتوجه الاستراتيجي للموارد البشرية هو توجه المنظمة لامتلاك موظفين من ذوي المعرفة والابتكار حيث يشكلون رأس مال فكري غير ملموس للمنظمة ومهم للغاية (Hussain,2013,23)، فالمنظمات التي تطور توجهاً استراتيجياً قويا اتجاه مواردها البشرية ستستفيد من هذه الموارد كميزة للمنافسة المستدامة (Singh,2003,533)، ومما سبق يمكن للباحث أن يعرف التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية بأنه تحديد الوضع الحالي لمهارات ومعارف الموظفين وكيف ستكون مستقبلاً وتحديد رسالة المنظمة والأهداف التي ستمكن من خلالها المنظمة تحقيق هذه الرسالة.

11-2- أبعاد التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية

للتوجه الاستراتيجي ثلاثة أبعاد وتتمثل بالرؤية والرسالة والأهداف (حسين،2021،243) وسنبين ذلك فيما يأتي:
الرؤية الإستراتيجية للموارد البشرية: الرؤية هي صورة مستقبلية للمنظمة، حيث تشكل الرؤية عامل أساسي في فهم الوضع الحالي، والوضع المستقبلي المستهدف (Altioc,2011,62) ويمكن أن تتميز الرؤية بأن تكون صورة شجاعة وجذابة للمشروع في المستقبل (Dzupina,2017,76)

الرسالة الإستراتيجية للموارد البشرية: رسالة المنظمة هو السبب الأساسي لوجودها ويرى البعض بأن بيان الرسالة يميز منظمة عن أخرى (green,2020,122)، وتصف العمل الذي تمارسه المنظمة (Jonyo,2018,19) ومن الضروري أن يقدم بيان الرسالة المعلومات حول الأهمية التي توليها المنظمة لمواردها البشرية إذا كان لدى هذه المنظمة توجه استراتيجي لمواردها البشرية، فبيان الرسالة هو بيان يوجه استراتيجيات المنظمة (ozden,2011,1889).
الأهداف الإستراتيجية للموارد البشرية: بعد الانتهاء من تحديد رسالة المنظمة يتم وضع الأهداف الإستراتيجية بغية التحديد الدقيق لما يجب عمله إذا ما رغبت المنظمة في تحقيق رسالتها (سليطين،2007،202)، والمنظمة التي لديها توجه استراتيجي لتطوير مواردها البشرية، لا بد أن تضع أهدافاً استراتيجية تتناسب مع هذا التوجه.

11-3- مفهوم التدريب:

يعرف التدريب بأنه الإستراتيجية التي تمكن الموظفين من اكتساب مهارات جديدة ليكونوا قادرين على ممارسة عملهم (Alamri,2020,22)، وتعرف بأنها العملية السلوكية التي تؤثر على المتدرب، فالتدريب هو مصدر مهم لتطوير وتنمية مهارات الموظفين (Yaqoot,2017,33).

11-4- المبادئ الأساسية للتدريب:

- مبدأ الاستمرارية: فالتدريب ليس مجرد حل مؤقت وإنما هو نشاط ووظيفة تحتاجها المنظمة بصورة مستمرة.

- مبدأ الشمولية: حيث لا يقتصر التدريب على العاملين الجدد بل يشمل الموظفين الحاليين والقدامى.
- مبدأ ديناميكية ومرونة التدريب: هو أهم ما يجب تعزيزه في أذهان القائمين على عملية التدريب، فالتدريب نشاط متجدد وليس نشاطاً جامداً، بل يجب تطويره وتغييره ليتلاءم مع التغيرات الحاصلة في المنظمة وخارجها.
- مبدأ التدرج والتفرد بالتدريب: ويقصد بالتدرج تلاؤم وانسجام موضوعات التدريب مع وظائف العاملين وقدراتهم على التعلم والتطبيق. ويقصد بالتفرد تصميم برامج تدريبية تتلاءم مع الاختلافات الشخصية بين الأفراد في قدراتهم ومهاراتهم ومستوى ثقافتهم وسماتهم الشخصية.
- مبدأ العائد والتكلفة: ويتضمن وضع موازنة تقديرية للبرامج التدريبية، حيث يتم وضع معالم طريق للناتج المتوقعة من برامج التدريب والتكاليف المترتبة عليها، وذلك حتى يكون التدريب مجدي من الناحية الاقتصادية فلا يكون عليه نفقات أكثر من المنافع المتوقعة. (مخولف، 2017، 23).

11-5- العلاقة بين التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية والتدريب:

لما كان التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية هو عبارة عما ترغب المنظمة أن تكون عليه في المستقبل ويهدف إلى استدامة الميزة التنافسية للمنظمة من خلال الموارد البشرية، فلذلك كان من الضروري أن تعمل المنظمة على توفير المورد البشري القادر والمؤهل لتنفيذ خطط المنظمة الإستراتيجية بأعلى كفاءة وفعالية وذلك من خلال تطوير أداء العاملين وتنميتهم وتأهيلهم (تخاينة، 2021، 429)، وذلك من خلال دراسة الاحتياجات التدريبية للموارد البشرية و العمل على وضع خطة منظمة للتدريب ومن ثم تقييم فعالية البرامج التدريبية من خلال نظام فعال للتقويم للتحقق من أن الدورات التدريبية حققت أهدافها.

12- الدراسة الميدانية

12-1- أداة البحث:

وبعد اطلاع الباحث على الدراسات العربية والأجنبية التي تتعلق بموضوع هذه الدراسة قام الباحث ببناء الاستبانة لقياس الظاهرة المدروسة بالاعتماد على استبانة سليطين (2021) في ما يخص التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية ، وتمت الاستفادة من دراسة (Asif & Gul 2021) في ما يخص التدريب .

و تشتمل الاستبانة على قسمين، وهي كالآتي:

- **الجزء الأول** يقيس عملية التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية المتمثلة في (الرؤية الإستراتيجية، الرسالة الإستراتيجية، الأهداف الإستراتيجية)
- **الجزء الثاني** يقيس المتغير التابع للتدريب واستخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي وذلك بإعطاء الدرجة /5/ للإجابة موافق بشدة، والدرجة/4/ للإجابة موافق، والدرجة/3/ للإجابة محايد، والدرجة/2/ للإجابة غير موافق، والدرجة/1/ للإجابة غير موافق بشدة، وتمّ تفريغ بيانات الاستبانة وفق برنامج (SPSS20).

12-2- صدق المقاييس المستخدمة إحصائياً:

الصدق الظاهري (صدق المحكمين): حيث تمّ عرض الاستبانة على عدد من أعضاء الهيئة التدريسية المختصين بالموارد البشرية والإدارة الإستراتيجية من قسم إدارة الأعمال بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين للتحقق من معنوية بنود الاستبيان، ولأخذ ملاحظاتهم وآرائهم ، وقد تمّ إجراء التعديلات اللازمة على الاستبانة.

الصدق البنائي: ويقصد بالصدق البنائي لمحاو الاستبانة، قوة الارتباط بين درجات كل مجال، ودرجات عبارات الاستبانة الكلية، والصدق هو أن تقيس عبارات الاستبانة ما وضعت لقياسه (غدير: 2012). حيث تم توزيع الاستبيان على عينة استطلاعية مكونة من 17 من المعنيين بعملية التخطيط الاستراتيجي ورسم استراتيجيات الاحتفاظ الوظيفي، وذلك للتأكد من صدق وثبات الاستبيان قبل توزيعه على أفراد العينة المدروسة

ولإيجاد صدق الاتساق الداخلي للفقرات نوجد معاملات الارتباط بين متوسط العبارات التي تمثل كل متغير على حدة، وهي: (متوسط التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية؛ متوسط التدريب) والمتوسط الكلي للفقرات مجتمعة.

الجدول رقم (1) معامل الارتباط Pearson

		متوسط التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية	متوسط التدريب	إجمالي المتوسطات
متوسط التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية	Pearson Correlation	1.000	.937	.979
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000
	N	17	17	17
متوسط التدريب	Pearson Correlation	.937	1.000	.989
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000
	N	17	17	17

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss إصدار 20

وتعد معاملات الارتباط السابقة معاملات ثبات داخلي قوية ودالة إحصائياً لأن مستوى المعنوية α

$$\text{Sig. (2-tailed)} = 0.000 < \alpha = 0.01$$

حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين متوسط محور التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية وإجمالي المتوسطات 0.979 وتعد قيمة عالية والإشارة موجبة تدل على أن العلاقة طردية، وبلغت قيمة معامل الارتباط بين متوسط محور التدريب وإجمالي المتوسطات 0.989 وتعد قيمة عالية جداً أيضاً، وهذا يدل على علاقة ارتباط قوية. **12-3-ثبات الاستبيان:** اعتمد الباحث في التحقق من ثبات أداة الدراسة من خلال حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة كل على حدة، ومن ثم حساب معامل الثبات لكافة متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (2) معامل الثبات ألفا كرونباخ

متغيرات الدراسة	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية	9	0.926
التدريب	8	0.753
إجمالي المتغيرات	17	0.938

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss إصدار 20

ويعد معامل الثبات ألفا كرونباخ ذو قيمة مرتفعة وهذا يدل على درجة ثبات عالية لمتغيرات الدراسة.

وبعد التأكد من صدق وثبات الاستبيان تم توزيع الاستبانة على العينة المدروسة.

12-4-النتائج والمناقشة

أولاً: الإحصاء الوصفي لاستجابة عينة الدراسة:

المتوسط الحسابي: وهو من أهم مقاييس النزعة المركزية وأكثرها استخداماً في وصف البيانات أو التوزيعات التكرارية ومن أجل تفسير قيم المتوسط الحسابي لابد من حساب قيمة المدى
المدى: تمّ حساب المدى وذلك بطرح أصغر قيمة من أعلى قيمة من درجات المقياس على الشكل الآتي:
(5-1=4) ثمّ قسمت المدى على عدد الخلايا وذلك بغية تحديد الطول الفعلي لكل خلية ومنه تكون على الصورة الآتية
(4/5=0.8)، وبناءً على ذلك:

- 1- إذا كان المتوسط الحسابي من 1 إلى 1.8 يكون التقييم منخفض جداً.
- 2- إذا كان المتوسط الحسابي من 1.8 إلى أقل من 2.6 يكون التقييم منخفض.
- 3- إذا كان المتوسط الحسابي من 2.6 إلى أقل من 3.4 يكون التقييم متوسط.
- 4- إذا كان المتوسط الحسابي من 3.4 إلى أقل من 4.2 يكون التقييم مرتفع.
- 5- إذا كان المتوسط الحسابي من 4.2 فأكثر يكون التقييم مرتفع جداً.

المتوسطات ونتائج اختبار الوسط الحسابي المتعلقة ببنود استبانة محور التدريب للموارد البشرية:

الجدول رقم (3) المتوسطات ونتائج اختبار الوسط الحسابي المتعلقة ببنود استبانة محور التدريب للموارد البشرية

المستوى	Sig	Mean	العبارة
متوسط	.644	2.93	1 توفير التبادل الأكاديمي كإستراتيجية لتطوير مهارات وخبرات أعضاء هيئة التدريس
ضعيف	.000	2.43	2 تقدم الجامعة دورات تدريبية داخلية متميزة.
ضعيف	.000	2.34	3 تقدم الجامعة دورات تدريبية خارجية بشكل دائم
ضعيف	.000	2.38	4 يتم عقد الدورات التدريبية في الأوقات المناسبة لأعضاء الهيئة التدريسية
مرتفع	.000	3.95	5 تتوافر الشروط الصحية من تهوية وتبريد وإنارة في أماكن عقد الدورات التدريبية
مرتفع	.000	4.15	6 توجد تسهيلات إدارية للمشاركين في الدورات التدريبية
ضعيف	.000	2.42	7 يوجد نظام فعال للتقويم للتحقق من أن الدورات التدريبية حققت أهدافها
ضعيف	.000	2.43	8 يتم عقد الدورات التدريبية بشكل مستمر

مما سبق يتبين وجود تدريب للموارد البشرية ولكن ليس بالمستوى المطلوب حيث كان متوسط معظم العبارات منخفضاً عن معيار المتوسط المستخدم، ويلاحظ الباحث أن العبارة الأولى كان المتوسط الحسابي متوسط ولكن درجة المعنوية أكبر من مستوى دلالة $\alpha=0.05$. وهذا يدل أنّ الإجابات لم تكن ذات دلالة إحصائية، ويلاحظ الباحث بأن كل من العبارتين الخامسة والسادسة كان المتوسط الحسابي مرتفعاً وهذا يدل على سعي الجامعة إلى تحسين عملية التدريب من خلال توفير الشروط الصحية في أماكن عقد الدورات وتقديمها للتسهيلات الإدارية للمشاركين في هذه الدورات.

الجدول رقم (4) المتوسطات ونتائج اختبار الوسط الحسابي المتعلقة ببند استبانة محور التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية.

المستوى	Sig	Mean	العبرة
منخفض	.000	2,36	1 تتصف الرؤية الإستراتيجية للجامعة بأنها تأخذ بعين الاعتبار إشباع حاجات ورغبات مواردها البشرية.
مرتفع	.001	3,47	2 تأخذ الرؤية الإستراتيجية للجامعة بعين الاعتبار امتلاك موارد بشرية متميزة
منخفض	.000	2,32	3 تتصف الرؤية الإستراتيجية للجامعة بأنها محددة بوقت.
متوسط	.850	2,97	4 تتصف بيانات رسالة الجامعة بأنها حقيقية وغير مبالغ فيها
مرتفع	.000	3,89	5 تتضمن القيم الأساسية في رسالة الجامعة قيما خاصة بالموارد البشرية فيها مثل تشجيع التعاون والابتكار.
منخفض	.000	2,43	6 يتم أخذ آراءكم وملاحظاتكم عند صياغة رسالة الجامعة
متوسط	.237	2,84	7 تهدف الجامعة إلى جذب الكفاءات المتميزة.
متوسط	.043	3,23	8 تهدف الجامعة إلى المحافظة على الكفاءات المتميزة.
متوسط	.009	3,35	9 تهدف الجامعة إلى تنمية الكفاءات.

مما سبق يتبين وجود توجه استراتيجي للموارد البشرية ولكن ليس بالمستوى المطلوب حيث كان متوسط معظم العبارات يصنف ضمن مستوى الموافقة الضعيفة، في حين أن العبرة الخامسة كان المتوسط الحسابي مرتفعاً، وهذا يدل على توجه استراتيجي من ناحية القيم الخاصة بالموارد البشرية ولكن هذه القيم لم تترجم إلى أهداف تسعى الجامعة لتحقيقها بصورة مناسبة. وإن العبارات الرابعة والسابعة والثامنة والتاسعة درجة المعنوية أكبر من مستوى دلالة $\alpha=0.05$. وهذا يدل أن الإجابات لم تكن ذات دلالة إحصائية.

ثانياً: اختبار صحة الفرضيات

اختبار صحة الفرضية الرئيسية للبحث: لا يوجد تأثير جوهري للتوجه الاستراتيجي للموارد البشرية في جامعة تشرين في التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية.

ولاختبار صحة هذه الفرضية قام الباحث بحساب الانحدار الخطي بين محور التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية ومحور التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية.

الجدول رقم (4) يبين نتائج معامل الارتباط والتحديد للمتغيرين التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية و التدريب

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.860 ^a	.740	.736	.25908

a. Predictors: (Constant), محور التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss إصدار 20

من خلال الجدول السابق يتبين أنّ العلاقة بين التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية و التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية هي علاقة طردية قوية حيث أنّ قيمة معامل الارتباط بين محور التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية في جامعة تشرين ومحور التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية بلغت 0.860

ويلاحظ الباحث أنّ قيمة معامل التحديد (0.740)، وهذا يدل على أن 74% من التغيرات في المتغير التابع ترجع إلى تغييرات في متغير التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية، واستخدم الباحث نتائج تحليل التباين للتأكد من معنوية نموذج الانحدار لاختبار تأثير التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية في التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية

الجدول رقم (5) يبين نتائج تحليل التباين للانحدار للعلاقة بين التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية و التدريب

ANOVA ^a						
	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	13.722	1	13.722	204.447	.000 ^b
	Residual	4.833	72	.067		
	Total	18.555	73			
Dependent Variable: محورالتدريب لأعضاء الهيئة التدريسية						
Predictors: (Constant), محور التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية						

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss إصدار 20

يتبين من خلال الجدول السابق أنّ قيمة F المحسوبة والبالغة (204.447) أكبر بكثير من F الجدولية البالغة (3.86) عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$. ودرجات حرية (1,72) وبناءً على معنوية النموذج سوف يجري الباحث تحليل الانحدار.

الجدول رقم (6) يبين نتائج تحليل الانحدار لتأثير التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية في التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية

Coefficients ^a						
	Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.503	.184		2.741	.008
	محور التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية	.754	.053	.860	14.298	.000
Dependent Variable: محور التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية						

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss إصدار 20

من خلال الجدول السابق يلاحظ الباحث أنّ قيمة t المحسوبة والبالغة (14.298) هي أكبر بكثير من القيمة الجدولية ل t (1.99) عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ وبناءً على ذلك نرفض فرض العدم ونقبل بالفرض البديل بأنه يوجد تأثير جوهري للتوجه الاستراتيجي للموارد البشرية في جامعة تشرين في التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية. وبالتالي يمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي بالشكل الآتي:

$$\hat{Y} = 0.503 + (0.754)X$$

X: التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية (المتغير المستقل)

Y: التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية (المتغير التابع)

اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى للبحث: لا يوجد تأثير جوهري للرؤية الإستراتيجية للموارد البشرية في جامعة تشرين في التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية.

ولاختبار صحة هذه الفرضية قام الباحث بحساب الانحدار الخطي بين محور الرؤية الإستراتيجية للموارد البشرية ومحور التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية.

الجدول رقم (7) يبين نتائج معامل الارتباط والتحديد للمتغيرين الرؤية الإستراتيجية للموارد البشرية و التدريب

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.645 ^a	.417	.409	.38773
a. Predictors: (Constant), محور الرؤية الإستراتيجية للموارد البشرية				

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss إصدار 20

من خلال الجدول السابق يتبين أن العلاقة بين الرؤية الإستراتيجية للموارد البشرية و التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية هي علاقة طردية قوية حيث أن قيمة معامل الارتباط بين محور الرؤية الإستراتيجية للموارد البشرية في جامعة تشرين ومحور التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية بلغت 0.645 ويلاحظ الباحث أن قيمة معامل التحديد (0.417)، وهذا يدل على أن 41% من التغيرات في المتغير التابع ترجع إلى تغييرات في متغير الرؤية الإستراتيجية للموارد البشرية، واستخدم الباحث نتائج تحليل التباين للتأكد من معنوية نموذج الانحدار لاختبار تأثير الرؤية الإستراتيجية للموارد البشرية في التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية.

الجدول رقم (8) يبين نتائج تحليل التباين للانحدار للعلاقة بين الرؤية الإستراتيجية للموارد البشرية و التدريب

ANOVA ^a						
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	7.731	1	7.731	51.427	.000 ^b
	Residual	10.824	72	.150		
	Total	18.555	73			
a. Dependent Variable: محور التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية						
b. Predictors: (Constant), محور الرؤية الإستراتيجية للموارد البشرية						

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss إصدار 20

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة F المحسوبة والبالغة (51.427) أكبر بكثير من F الجدولية البالغة (3.86) عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$. ودرجات حرية (1,72) وبناءً على معنوية النموذج سوف يجري الباحث تحليل الانحدار.

الجدول رقم (9) يبين نتائج تحليل الانحدار لتأثير الرؤية الإستراتيجية للموارد البشرية في التدريب

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.303	.254		5.138	.000
	محور الرؤية الإستراتيجية للموارد البشرية	.547	.076	.645	7.171	.000
a. Dependent Variable: محور التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية						

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss إصدار 20

من خلال الجدول السابق يلاحظ الباحث أن قيمة t المحسوبة والبالغة (5.138) هي أكبر من القيمة الجدولية ل t (1.99) عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ وبناءً على ذلك نرفض فرض العدم ونقبل بالفرض البديل بأنه يوجد تأثير جوهري

للرؤية الإستراتيجية للموارد البشرية في جامعة تشرين في التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية. وبالتالي يمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي بالشكل الآتي:

$$\hat{Y} = 1.303 + (0.754)X$$

X: الرؤية الإستراتيجية للموارد البشرية (المتغير المستقل)

Y: التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية (المتغير التابع)

اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية للبحث: لا يوجد تأثير جوهري للرسالة الإستراتيجية للموارد البشرية في جامعة تشرين في التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية.

ولاختبار صحة هذه الفرضية قام الباحث بحساب الانحدار الخطي بين محور الرسالة الإستراتيجية للموارد البشرية ومحور التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية.

الجدول رقم (10) يبين نتائج معامل الارتباط والتحديد للمتغيرين الرسالة الإستراتيجية للموارد البشرية و التدريب

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.791 ^a	.626	.621	.31027
a. Predictors: (Constant), محور الرسالة الإستراتيجية للموارد البشرية				

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss إصدار 20

من خلال الجدول السابق يتبين أنّ العلاقة بين الرسالة الإستراتيجية للموارد البشرية و التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية هي علاقة طردية قوية حيث أنّ قيمة معامل الارتباط بين محور الرسالة الإستراتيجية للموارد البشرية في جامعة تشرين ومحور التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية بلغت 0.791

ويلاحظ الباحث أنّ قيمة معامل التحديد (0.621)، وهذا يدل على أنّ 62% من التغيرات في المتغير التابع ترجع إلى تغييرات في متغير الرسالة الإستراتيجية للموارد البشرية، واستخدم الباحث نتائج تحليل التباين للتأكد من صلاحية نموذج الانحدار لاختبار تأثير الرسالة الإستراتيجية للموارد البشرية في التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية

الجدول رقم (11) يبين نتائج تحليل التباين للانحدار للعلاقة بين الرسالة الإستراتيجية للموارد البشرية و التدريب

ANOVA ^a						
	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	11.624	1	11.624	120.746	.000 ^b
	Residual	6.931	72	.096		
	Total	18.555	73			
a. Dependent Variable. محور التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية						
b. Predictors: (Constant), محور الرسالة الإستراتيجية للموارد البشرية						

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss إصدار 20

يتبين من خلال الجدول السابق أنّ قيمة F المحسوبة والبالغة (120.746) أكبر بكثير من F الجدولية البالغة (3.86) عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$. ودرجات حرية (1,72) وبناءً على معنوية النموذج سوف يجري الباحث تحليل الانحدار.

الجدول رقم (12) يبين نتائج تحليل الانحدار لتأثير الرسالة الإستراتيجية للموارد البشرية في التدريب

Coefficients ^a						
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	
	B	Std. Error	Beta			
	(Constant)	.595	.230	2.585	.012	
1	محور الرسالة الإستراتيجية للموارد البشرية	.766	.070	.791	10.988	.000

Dependent Variable.a: محور التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية

من خلال الجدول السابق يلاحظ الباحث أنّ قيمة t المحسوبة والبالغة (10.988) هي أكبر من القيمة الجدولية ل t (1.99) عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ وبناءً على ذلك نرفض فرض العدم ونقبل بالفرض البديل بأنه يوجد تأثير جوهري للرسالة الإستراتيجية للموارد البشرية في جامعة تشرين في التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية. وبالتالي يمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي بالشكل الآتي:

$$\hat{Y} = 0.595 + (0.766)X$$

X: الرسالة الإستراتيجية للموارد البشرية (المتغير المستقل)

Y: التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية (المتغير التابع)

اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة للبحث: لا يوجد تأثير جوهري للأهداف الإستراتيجية للموارد البشرية في جامعة تشرين في التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية.

ولاختبار صحة هذه الفرضية قام الباحث بحساب الانحدار الخطي بين محور الأهداف الإستراتيجية للموارد البشرية ومحور التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية.

الجدول رقم (13) يبين نتائج معامل الارتباط والتحديد للمتغيرين الأهداف الإستراتيجية للموارد البشرية و التدريب

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.899 ^a	.808	.805	.22243

Predictors: (Constant).a: محور الأهداف الإستراتيجية للموارد البشرية

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss إصدار 20

من خلال الجدول السابق يتبين أنّ العلاقة بين الأهداف الإستراتيجية للموارد البشرية و التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية هي علاقة طردية قوية حيث أنّ قيمة معامل الارتباط بين محور الأهداف الإستراتيجية للموارد البشرية في جامعة تشرين ومحور التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية بلغت 0.899

ويلاحظ الباحث أنّ قيمة معامل التحديد (0.808)، وهذا يدل على أن 80% من التغيرات في المتغير التابع ترجع إلى تغييرات في متغير الأهداف الإستراتيجية للموارد البشرية، واستخدم الباحث نتائج تحليل التباين للتأكد من صلاحية نموذج الانحدار لاختبار تأثير الأهداف الإستراتيجية للموارد البشرية في التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية

الجدول رقم (14) يبين نتائج تحليل التباين للانحدار للعلاقة بين الأهداف الإستراتيجية للموارد البشرية و التدريب

ANOVA ^a						
	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	14.993	1	14.993	303.030	.000 ^b
	Residual	3.562	72	.049		
	Total	18.555	73			

Dependent Variable: محورالتدريب لأعضاء الهيئة التدريسية
Predictors: (Constant).b

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss إصدار 20

يتبين من خلال الجدول السابق أنّ قيمة F المحسوبة والبالغة (303.030) أكبر بكثير من F الجدولية البالغة (3.86) عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$. ودرجات حرية (1,72) وبناءً على معنوية النموذج سوف يجري الباحث تحليل الانحدار.

الجدول رقم(15) يبين نتائج تحليل الانحدار لتأثير الأهداف الإستراتيجية للموارد البشرية في التدريب

Coefficients ^a						
	Model	Unstandardized Coefficients		Standardized	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.857	.131		6.548	.000
	محور الأهداف الإستراتيجية للموارد البشرية	.593	.034	.899	17.408	.000

Dependent Variable: محورالتدريب لأعضاء الهيئة التدريسية

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss إصدار 20

من خلال الجدول السابق يلاحظ الباحث أنّ قيمة t المحسوبة والبالغة (17.408) هي أكبر من القيمة الجدولية ل t (1.99) عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ وبناءً على ذلك نرفض فرض العدم ونقبل بالفرض البديل بأنه يوجد تأثير جوهري للأهداف الإستراتيجية للموارد البشرية في جامعة تشرين في التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية. وبالتالي يمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي بالشكل الآتي:

$$\hat{Y} = 0.857 + (0.593)X$$

X: الأهداف الإستراتيجية للموارد البشرية (المتغير المستقل)

Y: التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية (المتغير التابع)

13- الاستنتاجات

- لا تقدم الجامعة دورات تدريبية خارجية بشكل دائم بالمستوى المناسب.
- لا يتم عقد الدورات التدريبية في الأوقات المناسبة لأعضاء الهيئة التدريسية بالمستوى المناسب
- تتوافر الشروط الصحية من تهوية وتبريد وإنارة في أماكن عقد الدورات التدريبية بدرجة مرتفعة
- توجد تسهيلات إدارية للمشاركين في الدورات التدريبية بدرجة مرتفعة.
- لا يوجد نظام فعال للتقويم للتحقق من أن الدورات التدريبية حققت أهدافها بالمستوى المناسب
- لا يتم عقد الدورات التدريبية بشكل مستمر بالمستوى المناسب
- لا تأخذ الرؤية الإستراتيجية للجامعة بعين الاعتبار إشباع حاجات ورغبات مواردها البشرية بالمستوى المقبول.

- تتضمن القيم الأساسية في رسالة الجامعة قيما خاصة بالموارد البشرية فيها مثل تشجيع التعاون والابتكار .
- يوجد تأثير جوهري للتوجه الاستراتيجي للموارد البشرية في جامعة تشرين في التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية.
- يوجد تأثير جوهري للرؤيا الإستراتيجية للموارد البشرية في جامعة تشرين في التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية.
- يوجد تأثير جوهري للرسالة الإستراتيجية للموارد البشرية في جامعة تشرين في التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية.
- يوجد تأثير جوهري للأهداف الإستراتيجية للموارد البشرية في جامعة تشرين في التدريب لأعضاء الهيئة التدريسية.

14-التوصيات:

- أن تعمل الجامعة على توفير التبادل الأكاديمي لأعضاء الهيئة التدريسية وذلك لما له من دور هام في تطوير مهارات وخبرات أعضاء الهيئة التدريسية.
- أن تسعى الجامعة لتقييم فعالية الدورات التدريبية التي تقدمها لمعرفة إن كانت هذه الدورات تلبى احتياجات أعضاء الهيئة التدريسية.
- أن تعمل الجامعة على وضع خطة منظمة لعقد الدورات التدريبية لأعضاء الهيئة التدريسية.
- أن تعمل على تطوير توجه استراتيجي اتجاه مواردها البشرية يأخذ بعين الاعتبار إشباع حاجات ورغبات مواردها البشرية وخاصة أعضاء الهيئة التدريسية لأنه كلما ازداد اهتمام الجامعة بمواردها البشرية كلما تحسن أداء هذه الموارد وازدادت رغبتها بالاستمرار في العمل بالجامعة.

15-المراجع:

المراجع العربية:

1. التخابنة كايد جاد الرب سيد، وفا هبه (2021).أثر التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. 12(2) pp 446-470.
2. جندب، عبد الوهاب(2013) أثر التوجهات الإستراتيجية الإبداعية والاستباقية في تطوير المنتجات الجديدة والأداء التسويقي (دراسة تطبيقية على شركات صناعة الأغذية في اليمن) . رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن .
3. سليطين، سوما وحسين، يحيى(2021). دور التوجه الاستراتيجي في تحسين الالتزام التنظيمي (دراسة ميدانية في بعض مشافي وزارة الصحة العراقية). مجلة جامعة تشرين، 43(2): 235 – 255.
4. غدير، باسم(2012). المدخل الأساسي في تحليل البيانات باستخدام IPM SPSS Statistics20. سورية.
5. مخلوف،فتيحة(2017) استراتيجية تكوين وتدريب العمال في المؤسسة دراسة حالة لمؤسسة ميناء مستغانم، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية: قسم علوم التسيير: الجزائر.
6. ميا، علي، زاهر بسام وسليطين، سوما(2007). الإدارة الإستراتيجية وأثرها في رفع أداء منظمات الأعمال (دراسة ميدانية على المنظمات الصناعية العامة في الساحل السوري). مجلة جامعة تشرين، 29(1): 195 – 217.

المراجع الأجنبية

- 7.Abu Rumman,M; Al-Rahahalh, N(2016). Training Strategy and its impact on the Performance of employees, European Journal of Business and Management, Vol.8, No.23, 2016,75–80.

- 8.Asif,A. and Gul, N (2021). Analyzing the Determinants of employee Retention: A case of Pharmaceutical Companies in Pakistan, Journal of Entrepreneurship, Management and Innovation, 3(1):147–176.
- 9.Alamri A (2020).The Effect of Strategic Planning on Effectiveness and Efficiency of Human Resources Management. European Journal of Business and Management,12(17) : 21–31.
- 10.Altiok P (2011). Applicable vision, mission and the effects of strategic, Procedia Social and Behavioral Sciences. 24, 61–71.
11. Bonn O. J ,Caren O, Zachary M(2018).The Effect of Mission and Vision on Organizational Performance within Private Universities in Kenya, June 2018 edition.5(2): 15– 33.
- 12.Dzupina ,M (2017). Company Vision, Mission And Values In The Process Of Strategic Planning. European Journal of Economics and management . 3(6):75–85.
- 13.Gatignon, H; Xuereb, J, (1997). Strategic Orientation of The Firm And New Performance, Journal of Marketing Research 34(1),77–90.
- 14.Green N; Alshameri F (2020). Analyzing The Strength Between Mission And Vision Statements And Industry Via Machine Learning, The Journal of Applied Business Research. 36. (3): 121–128.
- 15.Higgins,James.M,(2008)."The Management Challenge", 2nd Ed., Macmillan Pub. Co.,New York.
- 16.Hussain S, Azhar S,Shahid M 2013. Strategic Orientations And Organizational Types: a theoretical link Journal of Organization & Human Behavior. Vol. 2. 3, 19–31.
- 17.Jonyo B, Caren O, Zachary M 2018, The Effect of Mission and Vision on Organizational Performance within Private Universities in Kenya, June edition.vol. 5. 2, 15– 33.
- 18.Kaptuya S (2014). The Role Of Strategic Orientation As A Source Of Competitive Advantage At Geothermal Development Company In Kenya. School of Business University of Nairobi.
- 19.Kazmiercz S C(2019), Strategic orientations of the organization –entrepreneurial, market and organizational learning. 23(1):7–19
- 20.Özden G (2011), An Analysis of the Mission and Vision Statements on the Strategic Plans of Higher Education Institutions. Educational Sciences: Theory & Practice. 11(4): 1887–1894.
- 21.Nganga Z,(2017). Influence of Strategic Orientation on Performance of Telecommunication Firms in Kenya, Master Thesis, School of Business, University of Nairobi.
- 22.Singh K (2003), Strategic HR orientation and firm performance in India, International Journal of Human Resource Management, 14(4):530–543,

23.Uzoamaka, A, Ndubuisi–Okolo, P; Ifeoma, R (2020). Chukwunonso Joseph Nosike, Strategic Orientation Dimensions: A Critical Review, International Journal of Research and Innovation in Social Science IV (IX): 609–612.

24.Yaqoot E, Mohd I, Wan S, Wan M. N (2017). Factors Influencing Training Effectiveness: Evidence from Public Sector in Bahrain, Acta Universitatis Danubius Audoae, 13(2): 31–44.

.

حوكمة الشركات وتكلفه الوكالة وسياسة توزيع الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)

د. منذر عبد الكريم مرهج**

فارس حلمي قلاب*

(الإيداع: 24 تشرين الثاني 2021، القبول: 16 آذار 2022)

الملخص:

هدف هذا البحث إلى تحديد تأثير حوكمة الشركات في سياسة توزيع الأرباح النقدية وغير النقدية وتكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتحديد تأثير سياسة توزيع الأرباح النقدية وغير النقدية في تكلفة الوكالة في هذه الشركات خلال الفترة (2010-2019). ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث باستخدام المنهج الفرضي الاستنباطي (Hypothetico_deductive method) لصياغة فرضيات البحث، كما تم تحليل البيانات المالية المنشورة لجميع الشركات محل الدراسة، والبالغ عددها (24) شركة. وقد أظهرت نتائج البحث وجود تأثير عكسي لحوكمة الشركات في سياسة توزيع الأسهم المجانية، ووجدت تأثير طردي لحوكمة الشركات في سياسة توزيع الأرباح النقدية، كما توصلت إلى أن حوكمة الشركات لا تؤثر في تكلفة الوكالة، ووجدت أن هناك علاقة عكسية بين نسبة الأرباح الموزعة النقدية وتكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: سياسة توزيع الأرباح، سياسة توزيع الأرباح النقدية، سياسة توزيع الأسهم المجانية، حوكمة الشركات، تكلفة الوكالة، سوق دمشق للأوراق المالية.

*طالب دراسات عليا – (دكتوراه) قسم إدارة الأعمال – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

**أستاذ مساعد – قسم إدارة الأعمال – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

Corporate governance, Agency costing, and Dividend policy

(An applied study on companies listed on the Damascus Securities Exchange)

Faries Helme Kallab*

Dr. Monzer Merheg**

(Received:24 November 2021,Accepted:16 March 2022)

Abstract:

This research aims to shed light on the impact of the corporate governance on the cash dividends, stock dividends and the agency cost, and determining the impact of the cash dividends, stock dividends on the agency cost in companies listed on the Damascus Securities Exchange during the period (2010–2019). To achieve this objective, the researcher used a Hypothetico–deductive method to formulate the hypotheses; and analyzed the financial statements of all companies listed in Damascus Securities Exchanges. The results of the study showed (1– an inverse effect of corporate governance on stock dividends 2–found a positive effect of corporate governance on cash dividends 3– concluded that corporate governance does not affect the agency cost 4– found that there is an inverse relationship between cash dividends and agency cost in companies listed in the Damascus Stock Exchange.

Keywords: Dividend policy, Cash dividends, Stock dividend, Corporate governance, Agency cost, Damascus Securities Exchange.

**Associate Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria .

*Postgraduate student (PhD), Department of Business Administration, Faculty of Economics ,Tishreen University, Lattakia, Syria.

1. مقدمة Introduction:

تستخدم سياسة توزيع الأرباح كألية للحد من صراعات الوكالة الناتجة عن عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين الخارجين، فهي تستخدم كألية لتخفيض التدفق النقدي الحر الذي قد تستخدمه الإدارة لمصالحها الخاصة، ووفقاً لنظرية الوكالة فإن حوكمة الشركات تساهم في تخفيض مشكلة الوكالة عن طريق تحديد الحقوق والمسؤوليات للمديرين والمساهمين وجميع الأطراف المرتبطة بعمل الشركة، لذلك تلعب حوكمة الشركات دوراً مهماً في تخفيض تعارض المصالح بين المديرين والمساهمين عن طريق تحديد آلية اتخاذ المديرين لقراراتهم ومن ضمنها قرارات سياسة توزيع الأرباح.

2. مشكلة البحث Research Problem:

بعد قيام الباحث بالمراجعة الأدبية للدراسات التي تناولت تأثير حوكمة الشركات في سياسة توزيع الأرباح وجد قصوراً في المتغيرات التي تستخدمها هذه الدراسات في قياس حوكمة الشركات، فمعظم هذه الدراسات اعتمدت على حجم مجلس الإدارة، ونسبة الملكية الاعتبارية، ونسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتجاهلت العديد من النسب المهمة كنسبة تركيز الملكية، وملكيات المستثمرين الطبيعيين والاعتباريين، ونسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وفقاً لجنسيتهم كما أن الدراسة الحالية درست تأثير حوكمة الشركات في سياسة توزيع الأرباح النقدية وغير النقدية، وفي تكلفة الوكالة، كما درست تأثير سياسة توزيع الأرباح النقدية وغير النقدية في تكلفة الوكالة، وانطلاقاً من هذا القصور تتجلى مشكلة البحث بالتساؤلات الرئيسة الآتية:

1. هل تؤثر حوكمة الشركات في سياسة توزيع الأرباح النقدية وغير النقدية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
2. هل تؤثر حوكمة الشركات في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
3. هل تؤثر سياسة توزيع الأرباح النقدية وغير النقدية في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

3. أهمية البحث Research Importance:

الأهمية النظرية: ترتبط أهمية البحث بأهمية موضوع توزيع الأرباح وتأثيره المتوقع في القيمة السوقية لأسهم الشركة التي يعتبر تعظيمها الهدف الرئيس لإدارة وملاك الشركة، وتكمن أهمية البحث في كونه سيحيط بموضوع توزيعات الأرباح، وبالتالي إغناء الأدبيات العلمية المرتبطة بسياسة توزيع الأرباح، كما تعد حوكمة الشركات وتكلفة الوكالة من الموضوعات المهمة نظراً لتأثيرها على قرار المدير المالي في تحديد شكل وحجم ووقت توزيعات الأرباح.

الأهمية العملية: تكمن الأهمية العلمية للبحث بأنه من المتوقع أن تساعد النتائج التي تم التوصل إليها المديرين الماليين في اتخاذ قرارات توزيع الأرباح التي تؤدي إلى رفع كفاءة الأداء المالي للشركة، وبالتالي تعظيم قيمة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

4. أهداف البحث Research Objectives:

1. تحديد تأثير حوكمة الشركات في سياسة توزيع الأرباح النقدية وغير النقدية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
2. تحديد تأثير حوكمة الشركات في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
3. تحديد تأثير سياسة توزيع الأرباح النقدية وغير النقدية في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

5. **فرضيات البحث Research Hypotheses:** قام البحث على الفرضيات الآتية:
- لدراسة تأثير حوكمة الشركات في سياسة توزيع الأرباح غير النقدية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، افترض الباحث الفرضيات التالية:
 - 1. لا يوجد تأثير لنسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في نسبة الأسهم المجانية الموزعة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
 - 2. لا يوجد تأثير لمكيات المستثمرين الطبيعيين والاعتباريين في نسبة الأسهم المجانية الموزعة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
 - 3. لا يوجد تأثير لنسبة تركيز الملكية في يد مجلس الإدارة في نسبة الأسهم المجانية الموزعة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
 - 4. لا يوجد تأثير لحجم مجلس الإدارة في نسبة الأسهم المجانية الموزعة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
 - لدراسة تأثير حوكمة الشركات في سياسة توزيع الأرباح النقدية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، افترض الباحث الفرضيات التالية:
 - 5. لا يوجد تأثير لنسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في نسبة الأرباح الموزعة النقدية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
 - 6. لا يوجد تأثير لمكيات المستثمرين الطبيعيين والاعتباريين في نسبة الأرباح الموزعة النقدية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
 - 7. لا يوجد تأثير لتركيز الملكية في يد مجلس الإدارة في نسبة الأرباح الموزعة النقدية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
 - 8. لا يوجد تأثير لحجم مجلس الإدارة في نسبة الأرباح الموزعة النقدية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
 - لدراسة تأثير حوكمة الشركات في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، افترض الباحث الفرضيات التالية:
 - 9. لا يوجد تأثير لنسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
 - 10. لا يوجد تأثير لمكيات المستثمرين الطبيعيين والاعتباريين في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
 - 11. لا يوجد تأثير لنسبة تركيز الملكية في يد مجلس الإدارة في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
 - 12. لا يوجد تأثير لحجم مجلس الإدارة في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
 - لدراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح النقدية وغير النقدية في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، افترض الباحث الفرضيات التالية:
 - 13. لا يوجد تأثير لنسبة الأسهم المجانية الموزعة في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

14. لا يوجد تأثير لنسبة الأرباح الموزعة النقدية في كلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

6. منهجية البحث Research Methodology:

لتحقيق هدف البحث قام الباحث باستخدام المنهج الفرضي الاستنباطي (Hypothetico_deductive method) لصياغة الفرضيات السابقة، كما تم جمع البيانات اللازمة للدراسة من واقع التقارير المالية المدققة والمنشورة من قبل الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، واستخدم الباحث برنامج STATA لتحليل بيانات هذا البحث.

7. مجتمع البحث Research community:

يتمثل مجتمع البحث بجميع الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في سورية (24 شركة) ويشمل جميع القطاعات المالية والصناعية والخدمية والزراعية كما هو موضح في الجدول رقم (1).

8. حدود البحث Research limits:

الحدود الزمانية: حددت الفترة الزمنية للبحث من تاريخ 2010 إلى تاريخ 2019. الحدود المكانية: جميع الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (باستثناء شركة سيرينتل لإدراجها بتاريخ 2018/12/24)، وشركة MTN سوريا لإدراجها بتاريخ (2019/2/9)، وشركة اسمنت البادية لإدراجها بتاريخ (2019/9/29) لعدم توفر البيانات المرتبطة بالمتغير المستقل حوكمة الشركات.

9. متغيرات البحث Research variables:

✓ سياسة توزيع الأرباح

$$\frac{\text{الأرباح النقدية الموزعة}}{\text{صافي الدخل}} = \text{DPR الأرباح الموزعة النقدية}$$

$$\frac{\text{إجمالي قيمة الأسهم المجانية الموزعة}}{\text{صافي الدخل + الأرباح المحتجزة}} = \text{SDR نسبة الأسهم المجانية الموزعة}$$

تم استخدام نسبي (الأرباح الموزعة النقدية DPR، ونسبة الأسهم المجانية الموزعة SDR) التي تقيس سياسة توزيع الأرباح كمتغير تابع في الفرضيات من (1 حتى 8) التي درست تأثير حوكمة الشركات في سياسة توزيع الأرباح في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

تم استخدام نسبي (الأرباح الموزعة النقدية DPR، ونسبة الأسهم المجانية الموزعة SDR) التي تقيس سياسة توزيع الأرباح كمتغير مستقل في الفرضيات (13، 14) التي درست تأثير سياسة توزيع الأرباح النقدية وغير النقدية في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

✓ حوكمة الشركات تم قياسها باستخدام النسب التالية:

1. نسبة ملكية المستثمرين الطبيعيين والاعتباريين = نسبة ملكية المساهمين (الطبيعيين، الاعتباريين) / عدد أسهم الشركة المطروحة للتداول.

2. حجم مجلس الإدارة = اللوغاريتم الطبيعي لعدد أعضاء مجلس الإدارة.

3. نسبة تركيز الملكية في يد مجلس الإدارة = نسبة الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة / عدد أسهم الشركة المطروحة للتداول.

4. نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وفقاً لجنسيتهم = عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وفقاً لجنسيتهم / إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.

تم استخدام النسب (نسبة ملكية المستثمرين الطبيعيين والاعتباريين، حجم مجلس الإدارة، نسبة تركيز الملكية في يد مجلس الإدارة، نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وفقاً لجنسيتهم) التي تقيس حوكمة الشركات كمتغير مستقل في الفرضيات من (1 حتى 12) التي درست تأثير حوكمة الشركات في سياسة توزيع الأرباح في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والفرضيات التي درست تأثير حوكمة الشركات في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

✓ **تكلفة الوكالة** = الربح قبل الفائدة والضريبة / إجمالي الأصول

تم استخدام نسبة (الربح قبل الفائدة والضريبة / إجمالي الأصول) التي تقيس تكلفة الوكالة كمتغير تابع في الفرضيات من (9 حتى 14) التي درست تأثير حوكمة الشركات في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والفرضيات التي درست تأثير سياسة توزيع الأرباح النقدية وغير النقدية في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

المتغيرات الضابطة:

1. حجم الشركة: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة.

2. نسبة المديونية: إجمالي الخصوم / إجمالي الأصول.

3. نسبة العائد على حقوق الملكية: صافي الدخل / حقوق الملكية.

4. نسبة الأرباح المحتجزة: الأرباح المحتجزة / إجمالي حقوق الملكية

10. الدراسات السابقة Literature Review :

أولاً: الدراسات العربية

• دراسة بعنوان: (النجار، 2018)

مدى تأثير سياسة توزيعات الأرباح والمكافآت الإدارية في تخفيض تكاليف الوكالة لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر توزيعات الأرباح النقدية والأسهم المجانية والمكافآت الإدارية في تخفيض تكلفة الوكالة، وشملت عينة الدراسة 30 شركة مدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة 2006-2016، واستخدمت الانحدار البسيط والمتعدد على أساس التباين الزمني، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات تدفع توزيعات أرباح نقدية للتخفيف من تكاليف الوكالة.

• دراسة بعنوان: (براق ووهابي، 2019)

إسهامات حوكمة الشركات في ترشيد سياسة توزيع الأرباح-دراسة عينة من شركات المساهمة الجزائرية-

هدفت لتبيان أثر حوكمة الشركات في سياسة توزيع الأرباح، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة على عينة من شركات المساهمة الجزائرية وذلك من خلال إعداد استبيان وتوزيعه على مسؤولي ومتخذي القرار داخل الشركات عينة الدراسة، واسترجاع إجابات العينة المدروسة وتحليلها إحصائياً باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) وجدت الدراسة أن الشركات التي تحقق شروط الحوكمة أي حوكمة جيدة فإن توزيعها للأرباح يكون أكثر، وتساهم حوكمة الشركات في تخفيض تكلفة الوكالة وإزالة التعارض بين المساهمين والمسيرين.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

• دراسة بعنوان (Hamdan,2018)

Dividend policy, agency costs and board independence

سياسة توزيع الأرباح وتكاليف الوكالة واستقلالية مجلس الإدارة هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من الدور الوسيط لاستقلال مجلس الإدارة في العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح وتكاليف الوكالة، واستخدمت الدراسة نموذج التأثير العشوائي لـ 237 شركة من أربع دول من مجلس التعاون الخليجي (البحرين وعمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، وجمعت الدراسة البيانات الثانوية للشركات محل الدراسة خلال الفترة الزمنية (2003-2015). وجدت الدراسة أن توزيعات الأرباح مرتبطة بشكل إيجابي باستخدام الأصول، وتلجأ الشركات الخليجية إلى سياسة توزيع الأرباح من أجل تقليل التدفق النقدي الحر مما يؤدي في النهاية إلى تقليل تكاليف الوكالة، وتوصلت إلى أن إدراج استقلالية مجلس الإدارة كمتغير وسيط قد أثر بشكل إيجابي على العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح وخفض تكاليف الوكالة.

• دراسة بعنوان (Nazar, 2021)

The Influence of Corporate Governance on Dividend Decisions of Listed Firms: Evidence from Sri Lanka.

تأثير حوكمة الشركات على قرارات توزيع الأرباح للشركات المدرجة: دليل من سريلانكا. هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور حوكمة الشركات في قرار توزيع الأرباح للشركات المدرجة في سريلانكا خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2009 إلى 2016، وشملت عينة الدراسة 198 شركة غير مالية مدرجة في بورصة كولومبو للأوراق المالية في سريلانكا، وأظهرت نتائج الدراسة أن الملكية الإدارية تؤثر إيجابياً على نسبة توزيعات الأرباح، وتوصلت لوجود تأثير إيجابي كبير لحجم مجلس الإدارة على نسبة توزيعات الأرباح، ووجدت تأثير سلبي كبير لاستقلالية مجلس الإدارة على نسبة توزيع الأرباح.

• دراسة بعنوان: (Bhatt & Jain, 2021)

Corporate Governance and Dividend Policy: Evidence from Commercial Banking Sector in Nepal

حوكمة الشركات وسياسة توزيع الأرباح: دليل من قطاع البنوك التجارية في نيبال هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير توزيعات الأرباح في نظام حوكمة الشركات في نيبال، وتكونت عينة الدراسة من تسعة عشر بنكاً تجارياً، وجمعت البيانات من 2009 إلى 2020، واستخدمت نموذج الانحدار لدراسة العلاقة بين المتغيرات. توصلت الدراسة إلى أن لحجم أعضاء لجنة التدقيق تأثيراً إيجابياً وبشكل كبير على توزيعات الأرباح، وإن حوكمة الشركات ليست عاملاً مهماً ومؤثراً على قرارات توزيع الأرباح في قطاعات البنوك التجارية مما يدل على أن ممارسات الحوكمة وسياسة توزيع الأرباح لا تساعد في التخفيف من نزاعات الوكالات. كما خلصت الدراسة إلى أن توزيعات الأرباح المصرفية ليست نتيجة لآلية الحوكمة الرشيدة أو السيئة، وتؤثر الربحية والرافعة المالية وحجم البنك بشكل إيجابي على قرار توزيع الأرباح. أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في كونها استخدمت حجم مجلس الإدارة، ونسبة الملكية الاعتبارية، ونسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لقياس حوكمة الشركات واستخدمت نسبة الأرباح الموزعة النقدية لقياس المتغير التابع سياسة توزيع الأرباح، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها استخدمت نسبة ملكية المستثمرين الطبيعيين، نسبة ملكية المستثمرين الاعتباريين، حجم مجلس الإدارة، ونسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لقياس المتغير المستقل حوكمة الشركات، واستخدمت (نسبة الأرباح النقدية الموزعة، ونسبة الأسهم المجانية الموزعة) لقياس المتغير التابع سياسة توزيع الأرباح، كما ان الدراسة الحالية درست العلاقة بين حوكمة الشركات وتكلفة الوكالة وسياسة توزيع الأرباح.

11. الإطار النظري Theoretical Background :

1.11 مفهوم سياسة توزيع الأرباح:

قبل تعريف مفهوم سياسة توزيع الأرباح عرف (Anuar et al.,2020, p389) توزيعات الأرباح بأنها عبارة عن تدفق نقدي خارج من الشركة إلى مستثمريها (المساهمين) بناءً على الأرباح التي تحققها الشركة خلال فترة محددة. تشير سياسة توزيع الأرباح إلى القرار الذي يحدد حجم الأرباح التي ستوزع على مساهمي الشركة مما يخفض أو يحرم الشركة من مصادر التمويل الداخلية، وإذا اختارت الشركة احتجاز أرباحها فهذا سيوفر مصدر تمويل داخلي للشركة (Muda et al.,2021, p293).

2.11. محددات سياسة توزيع الأرباح:

1. المديرون المستقلون

يؤدي مجلس الإدارة دوراً مهماً في التحكم في تكلفة الوكالة. إن تضمين مدير مستقل في مجلس الإدارة يعزز فعالية مجلس الإدارة للتحكم في المديرين ومراقبتهم (Abbas et al.,2018, p66)، وهذا يعني أن المديرين المستقلين / غير التنفيذيين العاملين في مجلس الإدارة يساعدون في مراقبة سلوك مجلس الإدارة والتحكم فيه ويساعدون أيضاً في تقييم الإدارة بموضوعية أكبر، ويميل الأعضاء "الخارجيون" في مجلس الإدارة إلى حماية مصالح المساهمين من خلال دفع توزيعات أرباح أعلى (Odeleye,2018, p9). إن مجلس إدارة الشركة مهم في التدقيق والحفاظ على انضباط الإدارة لا سيما إذا كان المجلس يتكون من أعضاء مجلس إدارة أكثر استقلالية أو غير تنفيذيين يتم اختيارهم بناءً على خبرتهم واستقلاليتهم، وتساعد استقلالية مجلس الإدارة في تقليل المشكلات المتعلقة بالوكالة في الشركة وتحسين أداء المديرين وبالتالي القدرة على دفع توزيعات أرباح أكبر، ومن المفترض أن يكون لدى المديرين المستقلين حافز وقوة أفضل للتحكم في السلوك الانتهازي للمديرين ومراقبته مما يساهم في تحسين صورة الشركة وسمعتها في السوق (Bhatt & Jain,2021, p4324).

2. الملكية المؤسسية

إن الشركة التي تكون أسهمها مملوكة من قبل شركة أو مجموعة من الشركات الأخرى تميل نحو دفع توزيعات أرباح أكبر من أجل تحسين السيطرة على الإدارة، وتيسير الحصول على التمويل الخارجي. وتفرض الملكية المؤسسية حوكمة أفضل للشركة، وبالتالي من المتوقع أن تزيد توزيعات الأرباح لأنها تعزز آلية الرقابة على الشركة، وتقلل من استغلال مساهمي الأقلية. (Kanojia & Bhatia,2021, p13)

3. حجم مجلس الإدارة

وفقاً لنظرية الاعتماد على الموارد يوفر حجم المجلس موارد مختلفة لهم ويمكنه من اتخاذ قرارات مفيدة في الوقت المناسب. وبالمثل ووفقاً لنظرية الوكالة من المرجح أن يقلل مجلس الإدارة الأكبر من تضارب المصالح بين الإدارة وأصحاب المصلحة من خلال مراقبة أفضل وتقليل عدم تناسق المعلومات، وتحسين العلاقة بين الإدارة وحملة الأسهم، وفي المقابل ترى بعض الآراء أن الشركات الصغيرة عادة ما تنتج عوائد أفضل مقارنة بالشركات الأكبر، ومن المرجح أن تحدد مجالس الإدارة صغيرة الحجم الأداء الضعيف للمدير التنفيذي وتتصرف بناءً عليه، ويقضي مجلس الإدارة الصغير وقتاً أقل في المناقشات ومن المرجح أن يتخذ قرارات في الوقت المناسب. (Ahmed et al.,2020, p204)

4. الملكية الإدارية

تشير الملكية الإدارية إلى النسبة المئوية الإجمالية لحقوق الملكية التي يمتلكها المساهمون الداخليون الذين يشاركون في إدارة الشركة، وعادة ما ترتبط الملكية الإدارية بتوزيعات أرباح منخفضة. (Bista et al.,2019, p384)

5. السيولة

هي قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، فالشركات التي لديها سيولة جيدة ستعتبر ذات أداء جيد من قبل المستثمرين، وسيؤدي ذلك إلى جذب المستثمرين للاستثمار في الشركة. نسبة السيولة هي النسبة التي تصف قدرة الشركة

على الوفاء بالتزامات (الديون) قصيرة الأجل، وتقيس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة سواء كانت هذه الالتزامات تجاه الأطراف خارج الشركة أو داخل الشركة. (Muda et al., 2021, p294)

3.11. مفهوم حوكمة الشركات:

تعرف بأنها الإجراءات والعمليات التي بموجبها يتم توجيه الشركة والتحكم فيها، ويحدد هيكل حوكمة الشركة توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف المرتبطة في الشركة -مثل مجلس الإدارة، والمديرين، والمساهمين، وأصحاب المصلحة الآخرين- ويضع القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرار. (Bashir et al., 2018, p11)

4.11. أهمية حوكمة الشركات:

تتمثل أهمية الحوكمة في الأدوار التي تؤديها والمتمثلة في الآتي: (سفيان والأزهر، 2020، ص200)

1. محاربة الفساد الداخلي في الشركات، وعدم السماح بوجوده، ولا باستمراره.
2. تحقيق وضمن النزاهة والاستقامة لكافة العاملين بالشركة.
3. تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي أخطاء متعمدة.
4. محاربة الانحرافات خاصة تلك التي تشكل تهديداً لمصالح مختلف الأطراف.
5. تحقيق الاستفادة القصوى والفعالية من الرقابة الداخلية.
6. تحقيق أعلى قدر من الفاعلية من المراجعين الخارجيين الذين هم على أكبر درجة من الاستقلالية.
7. يساعد نظام الحوكمة على حماية مصالح كل الأطراف.

5.11. تكلفة الوكالة:

أدت الثورة الصناعية إلى زيادة حجم الشركات، وبالتالي زيادة عدد ملاكها، وهذا أدى إلى ضرورة انفصال الإدارة عن الملكية، وبالتالي توكيل الإدارة بإدارة أمور الشركة، وهذا قاد إلى ظهور نظرية الوكالة بهدف حل مشكلة تعارض المصالح، وذلك من خلال تطرقها إلى الشركة على أساس أنها سلسلة من التعاقدات الاختيارية بين الأطراف المختلفة فيها. (النجار، 2018، ص45)

إن الشركات التي تعمل في بلدان توفر الحماية للأقلية من حملة الأسهم تلجأ إلى القيام بتوزيعات أرباح كبيرة من أجل تخفيض نزاعات الوكالة، ولكن في تلك البلدان ذات القوانين الحامية للمساهمين فإن الشركات ذات النمو السريع تقوم بتوزيعات أرباح أقل من الشركات الأخرى، حيث يرغب المستثمرون في الإبقاء على استثماراتهم في الشركة طالما أنهم محميون بمنظومة من القوانين، وطالما أن هناك فرص استثمارية جيدة، وعلى النقيض من ذلك فإن الشركات التي تعمل في بيئات اقتصادية لا تقدم الحماية الكافية للمساهمين فإنها تلجأ إلى توزيعات أرباح أكبر بغض النظر عن الفرص الاستثمارية المتاحة، وذلك بهدف تخفيض نزاعات الوكالة. (حمدان، 2016، ص507)

12. النتائج والمناقشة:

1. قام الباحث بتطبيق اختبار Hausman لاختيار نموذج الدراسة المناسب بين النموذجين fixed effects أو random effects، إذا كانت نتيجة الاختبار $(Prob > \chi^2) > 0.05$ يتم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة fixed effects، وإذا كانت نتيجة الاختبار $(Prob > \chi^2) < 0.05$ يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية random effects.
2. ولمعرفة ما إذا كانت هناك حاجة إلى استخدام نموذج التأثيرات الثابتة fixed effects يتم استخدام اختبار Wald إنه اختبار مشترك لمعرفة ما إذا كانت القيمة الوهمية لجميع السنوات تساوي 0، إذا كانت كذلك فلا حاجة إلى استخدام نموذج التأثيرات الثابتة fixed effects، وإذا كانت نتيجة الاختبار $(Prob > F) > 0.05$ أي أن قيمة معاملات جميع السنوات تساوي معاً الصفر، وبالتالي توجد حاجة إلى استخدام نموذج التأثيرات الثابتة fixed effects.

3. ولمعرفة ما إذا كانت هناك حاجة إلى استخدام نموذج التأثيرات العشوائية Random effects استخدم الباحث اختبار Breusch-Pagan Lagrange multiplier (LM) الذي يساعد على الاختبار بين انحدار التأثيرات العشوائية وانحدار OLS. الفرضية الصفرية في اختبار LM هي أن الفروق بين الشركات تساوي صفراً أي لا يوجد فرق معنوي بين الشركات (أي لا حاجة لاستخدام نموذج التأثيرات العشوائية Random effects). إذا كانت نتيجة الاختبار $(Prob > chibar2) > 0.05$ نرفض الفرضية الصفرية التي تقوم على عدم وجود فروق معنوية بين الشركات أي هناك حاجة لاستخدام نموذج التأثيرات العشوائية Random effects، أما إذا كانت نتيجة الاختبار $(Prob > chibar2) < 0.05$ نقبل الفرضية الصفرية التي تقوم على عدم وجود فروق معنوية بين الشركات أي لا حاجة لاستخدام نموذج التأثيرات العشوائية Random effects، لذلك استخدم الباحث نموذج المربعات الصغرى العادية (OLS) لاختبار العلاقة بين المتغيرات.

❖ تحديد النماذج لاختبار الفرضيات:

1. قام الباحث بتطبيق اختبار Hausman، واختبار Wald لجميع نماذج الدراسة، وأظهرت نتائج هذه الاختبارات أن قيم النماذج (Model 1, Model 2, Model 3, Model 4, Model 5, Model 7, Model 8, Model 9) أصغر من (0.05) لذلك تم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة **fixed effects**.
 2. قام الباحث بتطبيق اختبار Hausman، واختبار LM للنموذج (Model 6)، وأظهرت نتائج هذه الاختبارات أن قيم هذا النموذج أكبر من (0.05) لذلك لن يتم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة Fixed effects، ونموذج التأثيرات العشوائية Random effects، وسيتم استخدام نموذج المربعات الصغرى العادية (OLS).
 3. قام الباحث بتطبيق اختبار Hausman لجميع نماذج الدراسة، وأظهرت نتائج هذه الاختبارات أن قيم النماذج (Model 10, Model 11, Model 12, Model 13, Model 14) أكبر من (0.05)، واختبار LM وأظهرت نتائج هذا الاختبار أن قيم هذا النموذج أصغر من (0.05) لذلك تم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية **Random effects**.
- لدراسة تأثير حوكمة الشركات في سياسة توزيع الأرباح غير النقدية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، اختبر الباحث الفرضيات الصفرية التالية:

1. لاختبار الفرضية الصفرية التي تقوم على عدم وجود تأثير لنسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في نسبة الأسهم المجانية الموزعة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ومن الجدول رقم (2) Model 1 يستخلص الباحث النتائج الآتية:

إن نتيجة اختبار F هي $(Prob > F = 0.0000)$ وهي أصغر من (0.05) أي أن النموذج صحيح وهذا الاختبار يوضح فيما إذا كانت كل المعاملات تختلف عن الصفر، كما أن قيمة اختبار $P > |t|$ للمتغير نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين العرب IN_A_BM هي (0.034) وهي أصغر من (0.05) أي نرفض الفرضية الصفرية (1) ونقبل الفرضية البديلة التي تقوم على وجود تأثير لنسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في نسبة الأسهم المجانية الموزعة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

إن قيمة اختبار $(|P > |t|)$ لعدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين العرب IN_A_BM هي $(0.034) > 0.05$ ، أي أن لعدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين العرب IN_A_BM تأثير معنوي في نسبة الأسهم المجانية الموزعة SDR.

إن قيمة اختبار (t) لعدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين العرب IN_A_BM هي (-2.13) أي أن هناك علاقة عكسية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين العرب IN_A_BM ونسبة الأسهم المجانية الموزعة SDR.

2. لاختبار الفرضية الصفرية التي تقوم على عدم وجود تأثير لملاكيات المستثمرين الطبيعيين والاعتباريين في نسبة الأسهم المجانية الموزعة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ومن الجدول رقم (2) Model 2 يستخلص الباحث النتائج الآتية:

إن نتيجة اختبار F هي ($Prob > F = 0.0001$) وهي أصغر من (0.05) أي أن النموذج صحيح وهذا الاختبار يوضح فيما إذا كانت كل المعاملات تختلف عن الصفر، كما أن قيمة اختبار $P > |t|$ للمتغيران نسبة ملكيات المستثمرين الطبيعيين والاعتباريين هي ($0.667, 0.527$) وهي أكبر من (0.05) أي يتم قبول الفرضية الصفرية (2) التي تقوم على عدم وجود تأثير لملكيات المستثمرين الطبيعيين والاعتباريين في نسبة الأسهم المجانية الموزعة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3. لاختبار الفرضية الصفرية التي تقوم على عدم وجود تأثير لنسبة تركيز الملكية في يد مجلس الإدارة في نسبة الأسهم المجانية الموزعة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ومن الجدول رقم (2) Model 3 يستخلص الباحث النتائج الآتية:

إن نتيجة اختبار F هي ($Prob > F = 0.0001$) وهي أصغر من (0.05) أي أن النموذج صحيح وهذا الاختبار يوضح فيما إذا كانت كل المعاملات تختلف عن الصفر، كما أن قيمة اختبار $P > |t|$ للمتغير نسبة تركيز الملكية في يد مجلس الإدارة OCBOD هي (0.857) وهي أكبر من (0.05) أي يتم قبول الفرضية الصفرية (3) التي تقوم على عدم وجود تأثير لنسبة تركيز الملكية في يد مجلس الإدارة في نسبة الأسهم المجانية الموزعة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

4. لاختبار الفرضية الصفرية التي تقوم على عدم وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة في نسبة الأسهم المجانية الموزعة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ومن الجدول رقم (2) Model 4 يستخلص الباحث النتائج الآتية:

إن نتيجة اختبار F هي ($Prob > F = 0.0001$) وهي أصغر من (0.05) أي أن النموذج صحيح وهذا الاختبار يوضح فيما إذا كانت كل المعاملات تختلف عن الصفر، كما أن قيمة اختبار $P > |t|$ للمتغير حجم مجلس الإدارة BSIZE هي (0.789) وهي أكبر من (0.05) أي يتم قبول الفرضية الصفرية (4) التي تقوم على عدم وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة في نسبة الأسهم المجانية الموزعة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

كما أن قيمة اختبار $(P > |t|)$ لحجم الشركة FSIZE، ونسبة العائد على حقوق الملكية ROE في النماذج (Model 1, Model 2, Model 3, Model 4) أصغر من 0.05 ، أي أن لهذه النسب لها تأثير معنوي في نسبة الأسهم المجانية الموزعة. وقيمة اختبار (t) لنسبة العائد على حقوق الملكية ROE في هذه النماذج هي ($-3.48, -3.47, -3.38, -3.27$) أي أن هناك علاقة عكسية بين نسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة الأسهم المجانية الموزعة.

وقيمة اختبار (t) لحجم الشركة FSIZE في هذه النماذج هي ($4.18, 4.29, 4.24, 4.93$) أي أن هناك علاقة طردية بين حجم الشركة ونسبة الأسهم المجانية الموزعة.

• لدراسة تأثير حوكمة الشركات في سياسة توزيع الأرباح النقدية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، اختبر الباحث الفرضيات الصفرية التالية:

5. لاختبار الفرضية الصفرية التي تقوم على عدم وجود علاقة تأثير لنسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في نسبة الأرباح الموزعة النقدية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ومن الجدول رقم (2) Model 5 يستخلص الباحث النتائج الآتية:

إن نتيجة اختبار F هي ($Prob > F = 0.3596$) وهي أكبر من (0.05) أي أن كل المعاملات لا تختلف عن الصفر، كما أن قيمة اختبار $P > |t|$ للمتغيران نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين السوربيين IN_S_BM والعرب IN_A_BM هي

(0.940.047) وهي أكبر من (0.05) أي يتم قبول الفرضية الصفرية (5) التي تقوم على عدم وجود تأثير لنسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في نسبة الأرباح الموزعة النقدية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. كما أن قيمة اختبار ($|P>t|$) لحجم الشركة FSIZE هي (0.038) > 0.05 ، أي أن حجم الشركة FSIZE له تأثير معنوي في نسبة الأرباح الموزعة النقدية DPR.

إن قيمة اختبار (t) لحجم الشركة هي (2.09) أي أن هناك علاقة طردية بين حجم الشركة ونسبة الأرباح الموزعة النقدية. 6. لاختبار الفرضية الصفرية التي تقوم على عدم وجود تأثير لملاكيات المستثمرين الطبيعيين والاعتباريين في نسبة الأرباح الموزعة النقدية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ومن الجدول رقم (2) Model 6 يستخلص الباحث النتائج الآتية:

إن نتيجة اختبار F هي ($Prob > F = 0.0007$) وهي أصغر من (0.05) أي أن النموذج معنوي ويوجد تأثير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ونستطيع التنبؤ بالمتغير التابع من خلال هذه المتغيرات المستقلة. أي نرفض الفرضية الصفرية (6) ونقبل الفرضية البديلة التي تقوم على وجود تأثير لملاكيات المستثمرين الطبيعيين والاعتباريين في نسبة الأرباح الموزعة النقدية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. كما أن قيمة R-squared هي (0.0945)، وقيمة Adj R-squared هي (0.0711) أي أن المتغيرات المستقلة تفسر (7.11%) من التباين الحاصل في المتغير التابع.

كما أن قيمة اختبار ($|P>t|$) لنسبة ملكية المستثمرين الطبيعيين RI هي (0.021) > 0.05 ، أي أن نسبة ملكية المستثمرين الطبيعيين RI لها تأثير معنوي في نسبة الأرباح الموزعة النقدية DPR، وقيمة اختبار (t) هي (2.32) أي أن هناك علاقة طردية بين نسبة ملكية المستثمرين الطبيعيين RI ونسبة توزيعات الأرباح النقدية.

7. لاختبار الفرضية الصفرية التي تقوم على عدم وجود تأثير لتركز الملكية في يد مجلس الإدارة في نسبة الأرباح الموزعة النقدية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ومن الجدول رقم (2) Model 7 يستخلص الباحث النتائج الآتية:

إن نتيجة اختبار F هي ($Prob > F = 0.2904$) وهي أكبر من (0.05) أي أن كل المعاملات لا تختلف عن الصفر، كما أن قيمة اختبار ($P>t|$) للمتغير نسبة تركيز الملكية في يد مجلس الإدارة OCBOD هي (0.763) وهي أكبر من (0.05) أي يتم قبول الفرضية الصفرية (7) التي تقوم على عدم وجود تأثير لتركز الملكية في يد مجلس الإدارة في نسبة الأرباح الموزعة النقدية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

كما أن قيمة اختبار ($|P>t|$) لحجم الشركة FSIZE هي (0.039) > 0.05 ، أي أن حجم الشركة FSIZE له تأثير معنوي في نسبة الأرباح الموزعة النقدية DPR.

إن قيمة اختبار (t) لحجم الشركة هي (2.08) أي أن هناك علاقة طردية بين حجم الشركة ونسبة الأرباح الموزعة النقدية. 8. لاختبار الفرضية الصفرية التي تقوم على عدم وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة في نسبة الأرباح الموزعة النقدية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ومن الجدول رقم (2) Model 8 يستخلص الباحث النتائج الآتية:

إن نتيجة اختبار F هي ($Prob > F = 0.2925$) وهي أكبر من (0.05) أي أن كل المعاملات لا تختلف عن الصفر، كما أن قيمة اختبار ($P>t|$) للمتغير حجم مجلس الإدارة BSIZE هي (0.793) وهي أكبر من (0.05) أي يتم قبول الفرضية الصفرية (8) التي تقوم على عدم وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة في نسبة الأرباح الموزعة النقدية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

كما أن قيمة اختبار $(|P>t|)$ لحجم الشركة هي $(0.049) > 0.05$ ، أي أن حجم الشركة له تأثير معنوي في نسبة الأرباح الموزعة النقدية.

إن قيمة اختبار (t) لحجم الشركة هي (1.98) أي أن هناك علاقة طردية بين حجم الشركة ونسبة الأرباح الموزعة النقدية.

• لدراسة تأثير حوكمة الشركات في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، اختبر الباحث الفرضيات الصفرية التالية:

9. لاختبار الفرضية الصفرية التي تقوم على عدم وجود تأثير لنسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ومن الجدول رقم (2) Model 9 يستخلص الباحث النتائج الآتية:

إن نتيجة اختبار F هي $(Prob > F = 0.0000)$ وهي أصغر من (0.05) أي أن النموذج صحيح وهذا الاختبار يوضح فيما إذا كانت كل المعاملات تختلف عن الصفر، كما أن قيمة اختبار $[P>t]$ للمتغيران نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين السوريين IN_S_BM ، نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين العرب IN_A_BM هي $(0.401, 0.873)$ وهي أكبر من (0.05) لذلك نقبل الفرضية الصفرية (9) التي تقوم على عدم وجود تأثير لنسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

10. لاختبار الفرضية الصفرية التي تقوم على عدم وجود تأثير لملاكيات المستثمرين الطبيعيين والاعتباريين في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ومن الجدول رقم (2) Model 10 يستخلص الباحث النتائج الآتية:

إن نتيجة اختبار χ^2 هي $(Prob > \chi^2 = 0.0000)$ وهي أصغر من (0.05) أي أن النموذج صحيح وهذا الاختبار يوضح فيما إذا كانت كل المعاملات تختلف عن الصفر، كما أن قيمة اختبار $[P>z]$ للمتغيران ملكيات المستثمرين الطبيعيين والاعتباريين $(0.186, 0.966)$ وهي أكبر من (0.05) لذلك نقبل الفرضية الصفرية (10) التي تقوم على عدم وجود تأثير لملاكيات المستثمرين الطبيعيين والاعتباريين في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

11. لاختبار الفرضية الصفرية التي تقوم على عدم وجود تأثير لنسبة تركيز الملكية في يد مجلس الإدارة في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ومن الجدول رقم (2) Model 11 يستخلص الباحث النتائج الآتية:

إن نتيجة اختبار χ^2 هي $(Prob > \chi^2 = 0.0000)$ وهي أصغر من (0.05) أي أن النموذج صحيح وهذا الاختبار يوضح فيما إذا كانت كل المعاملات تختلف عن الصفر، كما أن قيمة اختبار $[P>z]$ للمتغير نسبة تركيز الملكية في يد مجلس الإدارة (0.561) وهي أكبر من (0.05) لذلك نقبل الفرضية الصفرية (11) التي تقوم على عدم وجود تأثير لنسبة تركيز الملكية في يد مجلس الإدارة في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

12. لاختبار الفرضية الصفرية التي تقوم على عدم وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ومن الجدول رقم (2) Model 12 يستخلص الباحث النتائج الآتية:

إن نتيجة اختبار χ^2 هي $(Prob > \chi^2 = 0.0000)$ وهي أصغر من (0.05) أي أن النموذج صحيح وهذا الاختبار يوضح فيما إذا كانت كل المعاملات تختلف عن الصفر، كما أن قيمة اختبار $[P>z]$ للمتغير حجم مجلس الإدارة (0.053) وهي أكبر من (0.05) لذلك نقبل الفرضية الصفرية (12) التي تقوم على عدم وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

إن قيمة اختبار ($P > z$) لحجم الشركة FSIZE، ونسبة المديونية DR، ونسبة العائد على حقوق الملكية ROE، ونسبة الأرباح المحتجزة RTE في النماذج (Model 9, Model 10, Model 11, Model 12) أصغر من 0.05 أي أن لهذه النسب تأثير معنوي في تكلفة الوكالة.

وقيمة اختبار (z) لحجم الشركة FSIZE ونسبة المديونية DR في هذه النماذج هي أكبر من (-1.98) أي أن هناك علاقة عكسية بين هذه النسب وتكلفة الوكالة.

وقيمة اختبار (z) لنسبة العائد على حقوق الملكية ROE ونسبة الأرباح المحتجزة في هذه النماذج هي أكبر من (1.98) أي أن هناك علاقة طردية بين هذه النسب وتكلفة الوكالة.

• لدراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح النقدية وغير النقدية في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، اختبر الباحث الفرضيات الصفرية التالية:

13. لا اختبار الفرضية الصفرية التي تقوم على عدم وجود تأثير لنسبة الأسهم المجانية الموزعة في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ومن الجدول رقم (2) Model 13 يستخلص الباحث النتائج الآتية:

إن نتيجة اختبار χ^2 هي ($\text{Prob} > \chi^2 = 0.0000$) وهي أصغر من (0.05) أي أن النموذج صحيح وهذا الاختبار يوضح فيما إذا كانت كل المعاملات تختلف عن الصفر، كما أن قيمة اختبار $P > z$ للمتغير نسبة الأسهم المجانية الموزعة هي (0.964) وهي أكبر من (0.05) لذلك نقبل الفرضية الصفرية (13) التي تقوم على عدم وجود تأثير لنسبة الأسهم المجانية الموزعة في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

إن قيمة اختبار $P > z$ لحجم الشركة FSIZE، ونسبة العائد على حقوق الملكية ROE، ونسبة الأرباح المحتجزة RTE هي (0.000، 0.011، 0.000، 0.000) > 0.05 ، أي أن لنسبة الأرباح الموزعة النقدية DPR، وحجم الشركة FSIZE، ونسبة العائد على حقوق الملكية ROE، ونسبة الأرباح المحتجزة RTE لها تأثير معنوي في تكلفة الوكالة.

إن قيمة اختبار (z) لحجم الشركة هي (-2.49) أي أن هناك علاقة عكسية بين حجم الشركة FSIZE وتكلفة الوكالة. إن قيمة اختبار (z) لنسبة المديونية DR هي (-4.98) أي أن هناك علاقة عكسية بين نسبة المديونية DR وتكلفة الوكالة. إن قيمة اختبار (z) لنسبة العائد على حقوق الملكية هي (14.43) أي أن هناك علاقة طردية بين نسبة العائد على حقوق الملكية وتكلفة الوكالة.

إن قيمة اختبار (z) لنسبة الأرباح المحتجزة هي (3.59) أي أن هناك علاقة طردية بين نسبة الأرباح المحتجزة وتكلفة الوكالة. **14.** لا اختبار الفرضية الصفرية التي تقوم على عدم وجود تأثير لنسبة الأرباح الموزعة النقدية في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ومن الجدول رقم (2) Model 14 يستخلص الباحث النتائج الآتية:

إن نتيجة اختبار χ^2 هي ($\text{Prob} > \chi^2 = 0.0000$) وهي أصغر من (0.05) أي أن النموذج صحيح وهذا الاختبار يوضح فيما إذا كانت كل المعاملات تختلف عن الصفر، كما أن قيمة اختبار $P > z$ للمتغير نسبة الأرباح الموزعة النقدية هي (0.000) وهي أصغر من (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية (14) ونقبل الفرضية البديلة التي تقوم على وجود تأثير لنسبة الأرباح الموزعة النقدية في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

إن قيمة اختبار $P > z$ لنسبة الأرباح الموزعة النقدية DPR، وحجم الشركة FSIZE، ونسبة العائد على حقوق الملكية ROE، ونسبة الأرباح المحتجزة RTE هي (0.000، 0.011، 0.000، 0.000) > 0.05 ، أي أن لنسبة الأرباح الموزعة

النقدية DPR، وحجم الشركة FSIZE، ونسبة العائد على حقوق الملكية ROE، ونسبة الأرباح المحتجزة RTE لها تأثير معنوي في تكلفة الوكالة.

إن قيمة اختبار (Z) لنسبة الأرباح الموزعة النقدية DPR هي (-4.83) أي أن هناك علاقة عكسية بين نسبة الأرباح الموزعة النقدية وتكلفة الوكالة.

إن قيمة اختبار (Z) لحجم الشركة FSIZE هي (-2.54) أي أن هناك علاقة عكسية بين حجم الشركة وتكلفة الوكالة.

إن قيمة اختبار (Z) لنسبة العائد على حقوق الملكية ROE هي (14.75) أي أن هناك علاقة طردية بين نسبة العائد على حقوق الملكية وتكلفة الوكالة.

إن قيمة اختبار (Z) لنسبة الأرباح المحتجزة هي (3.58) أي أن هناك علاقة طردية بين نسبة الأرباح المحتجزة وتكلفة الوكالة.

13. الاستنتاجات والتوصيات:

• هدف البحث إلى دراسة تأثير حوكمة الشركات في سياسة توزيع الأرباح النقدية وغير النقدية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، واستخدم الباحث أربعة نماذج لدراسة درجة تأثير حوكمة الشركات في سياسة توزيع الأرباح النقدية، وأربعة نماذج لدراسة درجة تأثير حوكمة الشركات في سياسة توزيع الأسهم المجانية، واستخلص الباحث الاستنتاجات التالية:

1. أظهرت نتائج اختبار النموذج الأول لدراسة تأثير حوكمة الشركات في سياسة توزيع الأسهم المجانية أن حوكمة الشركات تؤثر في سياسة توزيع الأسهم المجانية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وبيّنت نتائج اختبار النماذج (1-2-3-4) أن:

أ- هناك علاقة تأثير عكسية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين العرب IN_A_BM ونسبة الأسهم المجانية الموزعة SDR أي أن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين العرب يرغبون في الحصول على توزيعات أرباح نقدية حالية بدلاً من حصولهم على أرباح رأسمالية في المستقبل، أو يرغبون في استثمار الأرباح التي تحصل عليها الشركات في استثمارات جديدة مما ينعكس على قيمة السهم وبالتالي تعظيم ثروتهم.

ب- هناك علاقة تأثير عكسية بين نسبة العائد على حقوق الملكية ROE ونسبة الأسهم المجانية الموزعة، وهذا يعني أن استثمارات الشركات تحقق معدل عائد مرتفع، وتقوم هذه الشركات بإعادة استثمار هذه العوائد بدلاً من أن توزع أسهم مجانية على مساهميها.

ت- هناك علاقة تأثير طردية بين حجم الشركة FSIZE ونسبة الأسهم المجانية الموزعة، وهذا يعني أنه كلما زاد حجم الشركة زاد ميلها لزيادة رأسمالها عن طريق توزيع أسهم مجانية على مساهميها.

2. أظهرت نتائج اختبار النموذج الثامن لدراسة تأثير حوكمة الشركات في سياسة توزيع الأرباح النقدية أن حوكمة الشركات تؤثر في سياسة توزيع الأرباح النقدية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وبيّنت نتائج اختبار النماذج (5-6-7-8) أن:

أ- أن حوكمة الشركات تؤثر في سياسة توزيع الأرباح النقدية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ب- هناك علاقة تأثير طردية بين نسبة ملكية المستثمرين الطبيعيين RI ونسبة توزيعات الأرباح النقدية أي أنه وفقاً لنظرية عصفور في اليد فإن المساهمين يفضلون الحصول على توزيعات نقدية حالياً بدلاً من الحصول على أرباح رأسمالية ناتجة عن بيع أسهمهم في وقت لاحق، ويرى الباحث بناءً على البيانات الثانوية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية أنه كلما زادت نسبة تشتت الأسهم المملوكة من قبل المساهمين كلما زادت رغبتهم بالحصول على توزيعات أرباح نقدية نظراً لحاجتهم لدخل منتظم، ونتيجة خوفهم من التضخم وفقدان العملة لقيمتها الحالية.

ت- هناك علاقة تأثير طردية بين حجم الشركة ونسبة الأرباح الموزعة النقدية DPR، وهذا يعني أنه كلما زاد حجم الشركة زادت أرباحها، وقدرتها على الحصول على تمويل خارجي منخفض التكلفة مما ينعكس على نسبة الأرباح الموزعة النقدية DPR.

• كما هدفت إلى تحديد تأثير حوكمة الشركات في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، واستخدم الباحث أربعة نماذج لدراسة درجة تأثير حوكمة الشركات في تكلفة الوكالة، وبيّنت نتائج اختبار النماذج (9-10-11) أن:

- أ- حوكمة الشركات لا تؤثر في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- ب- هناك علاقة عكسية بين حجم الشركة FSIZE وتكلفة الوكالة، فكلما زاد حجم الشركة زادت فرصها الاستثمارية المتاحة مما يخفض حجم الأموال المتاحة بيد الإدارة والتي تستطيع استغلالها لخدمة مصالحها الخاصة.
- ت- هناك علاقة عكسية بين نسبة المديونية DR وتكلفة الوكالة فعندما تعتمد الشركة على مصادر التمويل الخارجي تزداد الرقابة على أداء الشركة من قبل أصحاب المصلحة وخصوصاً الدائنين، وهذا يدفع الإدارة إلى استخدام أموالها المتاحة بأفضل شكل ممكن.
- ث- هناك علاقة طردية بين نسبة العائد على حقوق الملكية وتكلفة الوكالة، فكلما زادت أرباح الشركة زادت الأموال المتاحة بيد الإدارة والتي قد تستغلها لمصالحها الشخصية مما يزيد من مشكلة الوكالة بين الإدارة والمساهمين.
- ج- هناك علاقة طردية بين نسبة الأرباح المحتجزة RTE وتكلفة الوكالة، فكلما زاد حجم الأرباح المحتجزة زادت الأموال المتاحة بيد الإدارة والتي قد تستغلها لمصالحها الشخصية مما يزيد من مشكلة الوكالة بين الإدارة والمساهمين.
- ح- هناك علاقة طردية بين نسبة الأرباح المحتجزة RTE وتكلفة الوكالة، فكلما زاد حجم الأرباح المحتجزة زادت الأموال المتاحة بيد الإدارة والتي قد تستغلها لمصالحها الشخصية مما يزيد من مشكلة الوكالة بين الإدارة والمساهمين.
- كما هدفت إلى تحديد تأثير سياسة توزيع الأرباح النقدية وغير النقدية في تكلفة الوكالة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، واستخدم الباحث نموذجين لدراسة درجة تأثير سياسة توزيع الأرباح النقدية وغير النقدية في تكلفة الوكالة، وبيّنت نتائج اختبار النماذج (13-14) أن:

- أ- هناك علاقة عكسية بين نسبة الأرباح الموزعة النقدية وتكلفة الوكالة، ويعود سبب هذه العلاقة العكسية لرغبة المساهمين في تخفيض حجم الأموال المتاحة بيد الإدارة عن طريق دفعها لتوزيع الأرباح النقدية مما يخفض بدوره حجم الأموال التي قد تستغلها الإدارة لمصالحها الشخصية، وهنا يبرز دور التوزيعات النقدية كأداة للحوكمة يستخدمها المساهمون للرقابة على أعمال إدارة الشركة.
- ب- هناك علاقة طردية بين نسبة الأرباح المحتجزة RTE وتكلفة الوكالة، فكلما زاد حجم الأرباح المحتجزة زادت الأموال المتاحة بيد الإدارة والتي قد تستغلها لمصالحها الشخصية مما يزيد من مشكلة الوكالة بين الإدارة والمساهمين.
- ت- هناك علاقة طردية بين نسبة العائد على حقوق الملكية وتكلفة الوكالة، فكلما زادت أرباح الشركة زادت الأموال المتاحة بيد الإدارة والتي قد تستغلها لمصالحها الشخصية مما يزيد من مشكلة الوكالة بين الإدارة والمساهمين.
- ث- هناك علاقة عكسية بين نسبة المديونية DR وتكلفة الوكالة فعندما تعتمد الشركة على مصادر التمويل الخارجي تزداد الرقابة على أداء الشركة من قبل أصحاب المصلحة وخصوصاً الدائنين، وهذا يدفع الإدارة إلى استخدام أموالها المتاحة بأفضل شكل ممكن.
- ج- هناك علاقة عكسية بين حجم الشركة FSIZE وتكلفة الوكالة، فكلما زاد حجم الشركة زادت فرصها الاستثمارية المتاحة مما يخفض حجم الأموال المتاحة بيد الإدارة والتي تستطيع استغلالها لخدمة مصالحها الخاصة.

14. التوصيات:

يوصي الباحث بما يأتي:

- أ- يوصي الباحث بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين نظراً لدورهم الهام في حوكمة الشركات وتخفيض تكاليف الوكالة.
- ب- نلاحظ غياب التأثير المعنوي للمساهمين الاعتباريين على الرغم من استحواذ العديد من الشركات العربية لبعض الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية كالبنك العربي الأردني الذي يستحوذ على نسبة 51.29% من أسهم البنك العربي_سورية، و بنك الاسكان للتجارة والتمويل الأردني الذي يستحوذ على نسبة 49.6 من أسهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل، لذلك يوصي الباحث المساهمين الاعتباريين الذين يستحوذون على نسبة كبيرة من أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية استخدام قدراتهم وخبراتهم في إدارة ورقابة أعمال هذه الشركات، كما يجب على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية الاستفادة من إمكانيات وقدرات هؤلاء المساهمين للمساعدة على تخطي العقوبات المفروضة على سورية والتي تشمل هذه الشركات، ومن الجدير بالذكر أن هذه العقوبات أدت لتخلي بعض الشركات العربية المستحوذة عن حصصها من أسهم الشركات السورية كبنك عودة اللبناني الذي كان يستحوذ على نسبة 44% من بنك عودة السوري في عام 2016، والبنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل الذي كان يستحوذ على نسبة 49% من بنك الشرق في عام 2017، و فرنسبنك ش.م.ل الذي كان يستحوذ على نسبة 55.67% من بنك فرنسبنك السوري في عام 2019.
- ت- أظهرت النتائج وجود علاقة تأثير معنوية عكسية بين نسبة العائد على حقوق الملكية ROE ونسبة الأسهم المجانية الموزعة SDR، لذلك يوصي الباحث إدارة الشركات الاهتمام بسياسة توزيع الأرباح، والموازنة بين متطلبات النمو ومصالح مساهميها، فمعظم هذه الشركات تحقق أرباح لكنها تقوم باحتجاز معظم هذه الأرباح وتعتمد عليها لتمويل عملياتها الاستثمارية، ولا تولي الاهتمام اللازم لسياسة توزيع الأرباح التي ترسل معلومات عن الوضع الحالي والمستقبلي للشركة مما يؤثر على قرار المستثمر وعلى ثروة المساهمين.
- ث- يوصي الباحث بتفعيل دور حوكمة الشركات في الشركات المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية للتأثير في تكلفة الوكالة وتخفيضها، ويتم ذلك عن طريق وضع دليل لحوكمة الشركات والذي يزيد من شفافية اعمال هذه الشركات، ويزيد من ثقة المتعاملين معها، ويخفض من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة.
- ج- استخدام سياسة توزيع الأرباح كآلية للحوكمة الداخلية بما يساهم في تخفيض تكاليف الوكالة عن طريق تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة، فتوزيع الأرباح بشكل مستقر وثابت يرسل رسائل إيجابية لمستثمري الشركة عن الوضع الحالي والمستقبلي للشركة.
- ح- ربط المكافآت الإدارية الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة بالأداء المالي الفعلي للشركة فمن غير المنطقي أن يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة نسبة كبيرة من أرباح الشركة عندما تحقق الشركة خسائر، أو عندما تحقق أرباحاً غير حقيقية ناتجة عن تغيير سعر الصرف، ويرى الباحث أن وضع نظام مكافآت إدارية قائم على حصول أعضاء مجلس الإدارة على نسبة محددة من الأرباح عند تحقيق الشركة مستوى معين من الأرباح وتزداد هذه النسبة بازدياد الأرباح التي تحققها الشركة، فهذا يساهم في تحفيز الإدارة لتحقيق أداء مالي أفضل، ويخفض من تضارب المصالح بين المساهمين والإدارة، ويخفض تكاليف الوكالة.

المراجع References:**المراجع العربية Arabic References:**

1. براق، محمد؛ وهابي، طارق (2019). إسهامات حوكمة الشركات في ترشيد سياسة توزيع الأرباح دراسة عينة من شركات المساهمة الجزائرية. *Revue des reformes Economique et intégration dans l'économie mondiale*, 13(2): 11-1.
2. حمدان، علام محمد موسى (2016). هل تلجأ الشركات البحرينية لسياسة توزيع الأرباح من أجل تخفيض تكاليف الوكالة؟. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*, 3(12): 518-505.
3. سفيان، زغوان؛ الأزهر، عزه (2020). حوكمة الشركات كإطار لتطور ونمو الشركات العائلية. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*, 1(13): 209-194.
4. عبد القادر، بريس؛ عيسى، بدروني (2016). سياسة توزيع الأرباح كألية لحوكمة الشركات. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*, 2(1): 156-141.
5. النجار، جميل حسن محمد (2018). مدى تأثير سياسة توزيعات الأرباح والمكافآت الإدارية في تخفيض تكاليف الوكالة لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية*, 3(9): 56-42.

المراجع الأجنبية English References:

1. ABBAS, M., QURESHI, S., AHMED, M., & RIZWAN, M. (2018). Corporate Governance and dividend payout policy: Mediating role of leverage. *Pakistan Journal of Social Sciences (PJSS)*, 38(1): 62-86.
2. AHMED, S., ALI SHAH, S., & ALI BHATTI, A. (2020). Corporate governance, ownership structure and dividend smoothing: the mediating role of family ownership and board diversity in emerging markets. *European Research Studies Journal*, 23(3): 199-216.
3. AL-RAHAHLEH, A (2017). Corporate governance quality, board gender diversity and corporate dividend policy: Evidence from Jordan. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 2(11): 86-104.
4. ANUAR, E., ABD AZIZ, R., MOHAMAD, M & HASHIM, R. (2020). Gender Dichotomy of Board Members and Ownership Structure in Dividend Payout: A review. *Environment-Behaviour Proceedings Journal*, 5(13): 387-393.
5. BASHIR, U., FATIMA, U., SOHAIL, S., RASUL, F., & MEHBOOB, R. (2018). Internal Corporate Governance and Financial Performance Nexus; a Case of Banks of Pakistan. *Journal of Finance and Accounting*, 6(1): 11-17.
6. BHATT, S & JAIN, S (2021). Corporate Governance and Dividend Policy: Evidence from Commercial Banking Sector in Nepal. *International Journal of Modern Agriculture*, 10(2): 4319-4337.
7. BISTA, N., BARTLAULA, N., SHRESTHA, O., GNAWALI, P., LAMICHHANE, P., & PARAJULI, P. (2019). Impact of corporate governance on dividend policy of Nepalese enterprises- *Business Governance and Society*. Thribhuvan University, Kathmandu, Nepal, pp: 377.

8. ELMAGRHI, M., NTIM, C., CROSSLEY, R., MALAGILA, J., FOSU, S., VU, T. (2017). Corporate governance and dividend pay-out policy in UK listed SMEs: The effects of corporate board characteristics. International Journal of Accounting & Information Management, 4(25): 1–33.
9. HAMDAN, A.M. (2018). Dividend policy, agency costs and board independence. International Journal of Critical Accounting, 10(1): 42–58.
10. IMAMAH, N., LIN, T., HANDAYANI, SITI R., & HUNG, J. (2019). Islamic law, corporate governance, growth opportunities and dividend policy in Indonesia stock market. Pacific-Basin Finance Journal, 55: 110–126.
11. KANOJIA, S., & BHATIA, B. (2021). Corporate governance and dividend policy of the US and Indian companies. Journal of Management and Governance, 25(2) 1–35.
12. Muda, I , Zuhandi & Sirojuzilam (2021). Analysis of the Effect of Good Corporate Governance, Company Size and Liquidity on Dividend Policy and Company Value with Profitability as an Intervening Variable in State-Owned Companies Listed on the IDX 2011–2019. Jurnal Mantik, 5(1): 292–302.
13. NAZAR, M (2021). The Influence of Corporate Governance on Dividend Decisions of Listed Firms: Evidence from Sri Lanka. The Journal of Asian Finance, Economics, and Business, 8(2): 289–295.
14. ODELEYE, A. (2018). Quality of corporate governance on dividend payouts: the case of Nigeria. African Development Review, 30(1): 19–32.

الملاحق:

الجدول رقم (1): الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

فرنسبنك - سورية	البنك العربي	المصرف الدولي للتجارة والتمويل		
بنك الشرق	بنك الائتمان الأهلي	بنك بيمو السعودي الفرنسي		
بنك البركة	بنك بيبيلوس	بنك سورية الدولي الإسلامي	14	المصارف
بنك الشام	بنك قطر	بنك سورية والمهجر		
	بنك الأردن - سورية	بنك سورية والخليج		
المتحدة للتأمين	السورية الوطنية للتأمين	السورية الدولية للتأمين (آروب)	6	التأمين
العقلية للتأمين التكافلي	السورية الكويتية للتأمين	الاتحاد التعاوني للتأمين		
	الأهلية للنقل	المجموعة المتحدة للنشر والإعلان	2	الخدمات
		الأهلية لصناعة الزيوت	1	الصناعة
		الهندسية الزراعية للاستثمار (نماء)	1	الزراعة
			24	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الإلكتروني لسوق دمشق للأوراق المالية: <http://www.dse.sy>؛ تم الاطلاع على المرجع في: 20 تشرين

الثاني 2021

الجدول رقم (2): اختبار Fixed effects واختبار Ordinary least squares واختبار Random effect

Fixed effects –Model 1				Fixed effects –Model 2				Fixed effects –Model 3			
SDR	Coef.	t	P> t	SDR	Coef.	t	P> t	SDR	Coef.	t	P> t
IN_S_BM	0.030	1.67	0.096	RI	0.001	0.43	0.667	OCBOD	0.000	0.18	0.857
IN_A_BM	-0.05	-2.13	0.034	IN	-0.001	-0.63	0.527	FSIZE	0.296	4.29	0.000
FSIZE	0.36	4.93	0.000	FSIZE	0.318	4.24	0.000	DR	-0.139	-1.23	0.220
DR	-0.12	-1.09	0.277	DR	-0.123	-1.08	0.282	ROE	-0.407	-3.47	0.001
ROE	-0.37	-3.27	0.001	ROE	-0.398	-3.38	0.001	RTE	-0.160	-1.59	0.114
RTE	-0.17	-1.77	0.079	RTE	-0.164	-1.62	0.106	_cons	-2.80	-4.02	0.000
_cons	-3.5	-4.69	0.000	_cons	-3.025	-4.06	0.000	Prob > F	0.0001		
Prob > F	0.0000			Prob > F	0.000			u_it	0.42		
u_it	0.580			u_it	0.453						
Fixed effects –Model 4				Fixed effects –Model 5				Ordinary least squares –Model 6			
SDR	Coef.	t	P> t	DPR	Coef.	t	P> t	DPR	Coef.	t	P> t
BSIZE	0.022	0.27	0.789	IN_S_BM	0.076	0.72	0.47	RI	0.014	2.32	0.021
FSIZE	0.292	4.18	0.000	IN_A_BM	-0.010	-0.07	0.94	IN	-0.005	-0.76	0.445
DR	-0.143	-1.25	0.214	FSIZE	0.89	2.09	0.038	FSIZE	-0.048	-0.37	0.710
ROE	-0.407	-3.48	0.001	DR	-0.39	-0.62	0.53	DR	-0.711	-1.81	0.071
RTE	-0.160	-1.58	0.115	ROE	-1.0	-1.51	0.13	ROE	-0.715	-1.11	0.269
_cons	-2.768	-3.99	0.000	RTE	-0.30	-0.53	0.59	RTE	-0.101	-0.21	0.832
Prob > F	0.000			_cons	-8.6	-1.97	0.050	_cons	0.822	0.64	0.523
u_it	0.410			Prob > F	0.3596			Prob > F	0.001		
				u_it	0.37			R ²	0.095		
								Adj R ²	0.071		
Fixed effects –Model 7				Fixed effects –Model 8				Fixed effects –Model 9			
DPR	Coef.	t	P> t	DPR	Coef.	t	P> t	AGC	Coef.	t	P> t
OCBOD	0.0017	0.30	0.763	BSIZE	0.120	0.26	0.793	IN_S_BM	0.000	0.16	0.873
FSIZE	0.811	2.08	0.039	FSIZE	0.780	1.98	0.049	IN_A_BM	0.004	0.84	0.401
DR	-0.43	-0.67	0.501	DR	-0.440	-0.68	0.496	FSIZE	-0.030	-2.03	0.044
ROE	-1.07	-1.62	0.106	ROE	-1.063	-1.6	0.109	DR	-0.044	-1.99	0.048
RTE	-0.33	-0.59	0.558	RTE	-0.320	-0.56	0.574	ROE	0.331	14.15	0.000
_cons	-7.6	-1.95	0.053	_cons	-7.412	-1.89	0.060	RTE	0.066	3.30	0.001
Prob > F	0.2904			Prob > F	0.293			Prob > F	0.0000		
u_it	0.34			u_it	0.073			u_it	0.2529		
Random effects –Model 10				Random effects –Model 11				Random effects –Model 12			
AGC	Coef.	z	P> z	AGC	Coef.	z	P> z	AGC	Coef.	z	P> z
RI	0.000	1.32	0.186	OCBOD	0.0001	0.58	0.561	BSIZE	0.027	1.93	0.053
IN	0.000	-0.04	0.966	FSIZE	-0.015	-2.59	0.010	FSIZE	-0.015	-2.71	0.007
FSIZE	-0.015	-2.55	0.011	DR	-0.082	-5.17	0.000	DR	-0.087	-5.52	0.000
DR	-0.073	-4.32	0.000	ROE	0.339	14.61	0.000	ROE	0.337	14.64	0.000
ROE	0.334	14.49	0.000	RTE	0.064	3.52	0.000	RTE	0.062	3.43	0.001
RTE	0.064	3.52	0.000	_cons	0.200	3.75	0.000	_cons	0.185	3.51	0.000
_cons	0.193	3.18	0.001	Prob>chi ²	0.0000			Prob>chi ²	0.0000		
Prob > chi ²	0.0000			u_it	0.067			u_it	0.062		
u_it	0.1125										
Random effects –Model 13								Random effects –Model 14			
AGC	Coef.	z	P> z					AGC	Coef.	z	P> z
SDR	0.001	0.05	0.964					DPR	-0.078	-4.83	0.000
FSIZE	-0.015	-2.49	0.013					FSIZE	-0.015	-2.54	0.011
DR	-0.079	-4.98	0.000					ROE	0.339	14.75	0.000
ROE	0.339	14.43	0.000					RTE	0.065	3.58	0.000
RTE	0.065	3.59	0.000					_cons	0.203	3.62	0.000
cons_	0.200	3.62	0.000					Prob>chi ²	0.0000		
Prob> chi ²	0.0000							u_it	0.091		
u_it	0.048							DR omitted because of collinearity			

المصدر: نتائج تحليل برنامج STATA بناء على البيانات المالية لعينة الدراسة

تأثير استخدام إدارة علاقات المستخدمين الاجتماعية في المكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين العاملة في السوق السورية

د. فداء الشيخ حسن ***

د. فاطم سليطين **

صابرين جمال الدين قنجاوي *

(الإيداع: 9 شباط 2022، القبول: 15 أيار 2022)

الملخص:

هدف البحث إلى دراسة تأثير إدارة علاقات المستخدمين الاجتماعية في المكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين العاملة في السوق السورية من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، وقد تمّ اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وتصميم استبانة إلكترونية، ونشرها في مجتمع Facebook الافتراضي؛ حيث تم الحصول على 288 استجابة صالحة للتحليل من عينة من العملاء (الفعليين والمحتملين) لسوق التأمين في سورية، وتمثلت أهم النتائج التي توصل إليها البحث في وجود تأثير معنوي لكل من أبعاد إدارة علاقات المستخدمين الاجتماعية (إشراك المستخدمين في المحادثات التفاعلية، بناء الثقة، تحسين تجربة المستخدم، إشراك المستخدم في تطوير الخدمة) في المكون السلوكي لاتجاهات عملاء الشركات المدروسة. لكن مع ظهور ضعف في الاستثمار الأمثل لإمكانات مواقع التواصل الاجتماعي والاستفادة منها فيما يخص نظم إدارة علاقات المستخدمين الاجتماعية للوصول إلى التأثير المناسب على النوايا السلوكية للعملاء.

الكلمات المفتاحية: إدارة علاقات المستخدمين الاجتماعية، اتجاهات العملاء، المكون السلوكي، مواقع التواصل الاجتماعي.

* طالبة دكتوراه في قسم إدارة الأعمال – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين

** أستاذ مساعد في قسم إدارة الأعمال – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين.

*** أستاذ مساعد في قسم إدارة الأعمال – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين.

The Impact of Using Social Users Relationship Management SURM in the Behavioral Component of Consumers' Attitudes of Insurance Companies Operating in The Syrian Market

Sabrine Kanjrawi

Dr. Fatter Sleiteen***

***Dr. Fedaa Alsheikh Hasan

(Received:9 February 2022,Accepted:15 May 2022)

Abstract:

The research aimed to study the impact of Using Social Users Relationship Management SURM in the Behavioral Component of Consumers' Attitudes of Insurance Companies Operating in The Syrian Market. The descriptive approach was adopted, and an electronic questionnaire was designed, and published in the virtual Facebook community; Where 288 responses valid for analysis were obtained from a sample of consumers (actual and potential) for the insurance market in Syria. The most important findings of the research were that there was a significant impact of each of the dimensions of social users relationship management (involving users in interactive conversations, building trust, improving user experience, engaging the user in service development) in the behavioral component of Consumers' Attitudes of the studied corporate. However, with the emergence of a weakness in the optimal investment of the potential of social media and benefiting from them with regard to social users relationship management systems to reach the appropriate impact on the behavioral intentions of customers.

KeyWords: Social Users Relationship Management SURM, Consumers' Attitudes, behavioral component, Social Media.

*PhD Student, Department of Business Administration, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.

**Assistant Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.

*** Assistant Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.

تتميز مواقع التواصل الاجتماعي بكونها منصات افتراضية تدعم مشاركة التجارب، وتبادل الخبرات، وإنشاء العلاقات، ومساعدة المستخدمين الآخرين. حيث تحتاج الشركات لمواكبة التوجه السريع للعملاء نحو تبني مواقع التواصل الاجتماعي في الحياة اليومية؛ نظراً لأن المستخدم أصبح اليوم هو من يقرر قنوات الاتصال التي يستخدمها ويقود المحادثات والتفاعلات حول العلامات التجارية، ومنتجاتها، وأسعارها، وخدمة المستخدمين لديها، بالإضافة إلى تجارب المستخدمين الجيدة والسيئة مع الشركات. وهذا ما دفع الشركات الرائدة إلى دمج مواقع التواصل الاجتماعي في منهج عملها ليظهر مفهوم إدارة علاقات المستخدمين الاجتماعية SURM.

2. الدراسات السابقة:

1.2. الدراسات العربية:

دراسة (عيدان، 2015): **أثر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في أداء إدارة علاقات الزبائن.** هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر التوجه بالزبائن والتكنولوجيا المستخدمة في إدارة علاقات الزبائن في تحقيق أداء إدارة علاقات الزبائن، وذلك من خلال تصميم استبانة لتحقيق هذا الغرض، وكانت أهم النتائج تتمثل بوجود أثر ذي دلالة إحصائية للتوجه بالزبائن والتكنولوجيا المستخدمة في إدارة علاقات الزبائن في تحقيق رضا الزبون وولاه من خلال إدارة التفاعل والاستجابة ونشر المعلومات.

دراسة (عبد الكريم، 2018): **أثر التسويق الفيروسي على اتجاهات المستهلك.** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير استخدام التسويق الفيروسي في مكونات اتجاهات عملاء الجهة المدروسة، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أهم النتائج تتمثل بوجود أثر ذي دلالة إحصائية للتسويق الفيروسي في المكون المعرفي والعاطفي والسلوكي لاتجاهات العملاء. دراسة (النسور وآخرون، 2016): **أثر التسويق باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي على نية الشراء.** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير التسويق باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي من خلال بعدي محتوى الشركة ومحتوى المستخدم في نية الشراء، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أهم النتائج تتمثل بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل من بعدي محتوى الشركة ومحتوى المستخدم على نية الشراء.

2.2. الدراسات الأجنبية:

دراسة (Rogla & Shalmeta, 2016): **Social customer relationship management: taking advantage of Web 2.0 and Big Data technologies** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد فوائد الشبكات والبيانات الضخمة بالنسبة للشركات من خلال تقديم نظام مصمم لإدارة العاقبة مع المستخدمين، حيث تم استخدام المنهج التجريبي، وكانت أهم النتائج بوجود فوائد نوعية لهذه النظم مثل تحسين تجربة المستخدم والتنبؤ بالسوق، وفوائد كمية مثل زيادة المبيعات وخفض التكلفة وتوفير الوقت.

دراسة (Arora & Sharma, 2018): **Social Customer Relationship Management: A Literature Review** هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف فوائد SURM والعوامل المؤثرة في تبنيها، وذلك من خلال مراجعة أدبية للدراسات المتعلقة بالموضوع محل البحث، وكانت أهم النتائج تتمثل بوجود فوائد لنظم SURM مثل بناء الثقة وإشراك العميل في تطوير المنتج، بالإضافة إلى بيان العديد من العوامل المؤثرة في تبني SURM مثل الاستراتيجية المتبعة والفائدة المتوقعة منها والعمالة المؤهلة.

دراسة (Hadidan, 2020): **An Investigation of the Influence of Social CRM on Brand Reputation and Brand Loyalty In Developing Country** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير SURM على سمعة العلامة التجارية والولاء لها، وقد تم إجراء مقابلات وتصميم استبانة لهذا الغرض، وكانت أهم النتائج تتمثل بوجود أهمية لنظم SURM في بناء علاقة طويلة الأمد مع العميل، وتحسين سمعة العلامة التجارية، وتحسين ولاء العملاء.

دراسة (Marolt, etal, 2020): Exploring Social Customer Relationship Management Adoption in Micro, Small and Medium-Sized Enterprises

في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد تم إجراء مسح لمجموعة من الشركات وعددها 119 شركة، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأن هناك عوامل تدفع إلى تبني SURM مثل العوامل التكنولوجية والموارد الداخلية التنظيمية، والموارد المالية، وغيرها. بالإضافة إلى أنه كلما زادت كثافة استخدام وتبني SURM كلما انعكس ذلك بالإيجاب على أداء العلاقة مع العميل.

تعد الدراسات العربية السابقة التي تناولت العلاقة المباشرة بين إدارة علاقات المستخدمين الاجتماعية والسلوك الشرائي على مواقع التواصل الاجتماعي من الناحية التسويقية قليلة. ونلاحظ أنه تمت دراسة قضايا تسويقية أخرى (مثل الإعلان الإلكتروني، أو الكلمة المنقولة إلكترونياً، أو المحتوى الإلكتروني، أو غيرها من المتغيرات) مع الإشارة بشكل جزئي إلى موضوع إدارة العلاقات مع العميل على هذه المواقع ظهرت في بعض الأهداف والنتائج للدراسات السابقة. في حين نلاحظ استفاضة الدراسات الأجنبية حول الموضوع المدروس من حيث الشكل العام، مع العديد من الدراسات الأخرى التي تتناول متغير إدارة علاقات المستخدمين الاجتماعية SURM، ومتغير السلوك الشرائي على مواقع التواصل الاجتماعي كل على حدة، أو ربط كل متغير مع متغيرات أخرى تختلف عن متغيرات الدراسة الحالية. حيث تخصص الدراسة الحالية بالناحية التسويقية للمتغيرات. كما نلاحظ تنوع المجتمعات المدروسة في الأدبيات السابقة في موضوعاتها، وتوجهاتها، وبيئة التطبيق؛ مع الاعتماد على البحوث النوعية، والاثنوغرافيا، ودراسة الحالة الوصفية كمنهج لها في معظمها.

3. مشكلة البحث:

لم تعد إدارة المستخدم هي الوظيفة الأساسية لإدارة علاقات المستخدمين الاجتماعية، ولكن أصبح التفاعل معه على قدر كبير من الأهمية. حيث يشعر المستخدمين برابطة أقوى ورعاية أكبر عندما تستخدم الشركات مواقع التواصل الاجتماعي للتواصل والتفاعل معهم. وقد أصبحت إدارة علاقات المستخدمين الاجتماعية تتكيف مع سلوك المستخدم وتركز عليه أكثر؛ نظراً لأنه مندمج في سلسلة القيمة، ويؤثر على العمليات، وذلك لأن هدف الشركات التي تستثمر في هذه المواقع هو تحقيق الجودة والاستمرارية وضمان بناء علاقة طويلة الأجل مع المستخدمين، والأهم من هذا كله تحفيز سلوك الشراء لديهم بكافة الطرق الممكنة. ونظراً لأن مفهوم سلوك المستخدمين يتجاوز مجرد الطريقة التي يشتري بها الفرد فإن معرفة دوافع الفرد ورغباته ليست بالأمر السهل، فقد يعلن عن احتياجات محددة، وتراه يتصرف خلافاً لها استجابة لمؤثرات قد تغير رأيه في اللحظة الأخيرة، وهنا يظهر الدور الكبير لإدارة علاقات المستخدمين الاجتماعية التي تعمل على استكشاف ومراقبة المستخدمين، ومحاولة تحسين وتسهيل تجربتهم على هذه المواقع، واستخلاص الاستنتاجات من البيانات الضخمة المتوفرة على هذه المواقع وتحولها إلى قيمة حقيقية لكل مستخدم بما يؤثر في النهاية على السلوك الشرائي لدى المستخدمين.

وقد تم إجراء مراجعة للأدبيات المتعلقة بموضوع البحث، ومن ثم القيام بجولة استطلاعية على مواقع التواصل الاجتماعي الرسمية لشركات التأمين العاملة في السوق السورية، وقد لوحظ مجموعة من المؤشرات التي تدل على ضعف استثمار موارد مواقع التواصل الاجتماعي من قبل الشركات المدروسة فيما يخص الطريقة التي تتم فيها معالجة العلاقة بين شركات التأمين والمستخدمين من العملاء (الحاليين والمحتملين) المتواجدين على مواقع التواصل الاجتماعي، وكيف يمكن أن تؤثر المنشورات على هذه المواقع على السلوك الشرائي، ومن أبرز مؤشرات المشكلة:

- عشوائية المشاركة من قبل المستخدمين، وعدم تتبع التفاعلات والمشاركات لاستنباط بيانات تخدم الشركات.
- ضعف الشركات في توجيه وتنظيم، وتحفيز عملية المشاركة من قبل المستخدمين.
- إهمال تأثير التفاعل بين المستخدمين على مواقع التواصل الاجتماعي على السلوك الشرائي لديهم.

- إهمال دور بناء العلاقات مع المستخدمين في توجيه وبناء سلوكهم الشرائي.
 - إغفال عملية إشراك المستخدم في بناء وتطوير الخدمة المقدمة.
 - ضعف أداء الشركات فيما يخص تحسين التجربة التي يخوضها المستخدم على هذه المواقع.
 مما سبق يجب على الشركات المدروسة تفعيل تكنولوجيا إدارة علاقات المستخدمين الاجتماعية SURM على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بها ودراسة إمكانية تبنيها، وإدخالها في استراتيجيات عملها بالشكل الذي يحقق التأثير المطلوب على السلوك الشرائي لدى المستخدمين، حيث تتبع مشكلة البحث من التساؤل الرئيس الآتي:
 ما هو تأثير استخدام إدارة علاقات المستخدمين الاجتماعية في المكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين العاملة في السوق السورية؟

4. أهمية البحث:

الأهمية النظرية: تأتي الأهمية النظرية لهذا البحث من حداثة الموضوع نظراً للحاجة التي باتت ضرورية للمنظمات لبناء استراتيجيات فعالة على مواقع التواصل الاجتماعي؛ ومن أهمها التشجيع على المشاركة والتفاعل، بالإضافة إلى إدارة علاقة حيوية مع العميل، يعد أمراً ضرورياً من أجل التأثير على السلوك الشرائي. خاصة أن العملاء اليوم يقضون معظم أوقاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي يراقبون تفاعلات الآخرين وتفاعلات الشركات معهم، بما يؤثر على قراراتهم الشرائية، بالتالي من الأفضل للشركات إدارة هذه العمليات لصالحها، وألا تتأى باستراتيجياتها عن هذه المواقع وإمكاناتها.

الأهمية العملية: تتضح الأهمية العملية من خلال أهداف البحث في الوصول لمجموعة من النتائج والتوصيات التي يتوقع أن تعمل على توضيح دور إدارة علاقات المستخدمين الاجتماعية SURM على مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها على السلوك الشرائي للمستخدمين من عملاء شركات التأمين العاملة في السوق السورية، والاستفادة من النتائج بما يساعد على استثمار موارد مواقع التواصل الاجتماعي بكفاءة وفعالية، وتعزيز اهتمام الشركات المدروسة بالأدوات المتوفرة في هذه المواقع للتأثير على سلوكيات العملاء، وقراراتهم.

5. أهداف البحث:

الهدف الرئيس: تحديد تأثير استخدام إدارة علاقات المستخدمين الاجتماعية SURM في المكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين العاملة في السوق السورية.
 تتفرع عنه الأهداف الفرعية الآتية:

1.5. تحديد تأثير إشراك المستخدمين في المحادثات التفاعلية في المكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين العاملة في السوق السورية.

2.5. تحديد تأثير بناء الثقة بين المستخدمين والشركة في المكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين العاملة في السوق السورية.

3.5. تحديد تأثير تحسين تجربة المستخدم في المكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين العاملة في السوق السورية.

4.5. تحديد تأثير إشراك المستخدمين في تطوير الخدمة في المكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين العاملة في السوق السورية.

6. منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة على المقاربة الاستنباطية من خلال بناء فرضيات؛ عبر مراجعة أدبية لأحدث الدراسات في هذا المجال، ومن ثم تم اختبارها في البيئة السورية. حيث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي؛ وتصميم استبانة إلكترونية، ونشرها في

مجتمع Facebook الافتراضي، وتم الحصول على 288 استجابة صالحة للتحليل من عينة من العملاء (الفعليين والمحتملين) المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي، ومن ثمّ اعتماد البرنامج الحاسوبيّ spss23 كأداة لإجراء التّوصيفات والاختبارات المختلفة والمقارنات المختلفة. وقد تمثّل مجتمع البحث بعملاء شركات التأمين العاملة في السوق السورية، وتمثّلت عينة البحث بعينة عشوائية من عملاء شركات التأمين المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي.

7. فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد تأثير معنوي لاستخدام إدارة علاقات المستخدمين الاجتماعية SURM في المكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين العاملة في السوق السورية.

تتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

1.7. لا يوجد تأثير معنوي لإشراك المستخدمين في المحادثات التفاعلية في المكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين العاملة في السوق السورية.

2.7. لا يوجد تأثير معنوي لبناء الثقة بين المستخدمين والشركة في المكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين العاملة في السوق السورية.

3.7. لا يوجد تأثير معنوي لتحسين تجربة المستخدم في المكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين العاملة في السوق السورية.

4.7. لا يوجد تأثير معنوي لإشراك المستخدمين في تطوير الخدمة في المكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين العاملة في السوق السورية.

8. حدود البحث:

الحدود المكانية: شركات التأمين العاملة في السوق السورية وعددها 13 شركة، وهي: المؤسسة العامة السورية للتأمين، الشركة المتحدة للتأمين، الشركة السورية العربية للتأمين، الشركة الوطنية للتأمين، الشركة السورية الدولية للتأمين أروب، شركة التأمين العربية سورية، الشركة السورية الكويتية للتأمين، شركة المشرق العربي للتأمين، شركة الثقة السورية للتأمين، شركة العقيلة للتأمين التكافلي، شركة الاتحاد التعاوني للتأمين سولدارتي، شركة أدونيس للتأمين أدير، الشركة الإسلامية السورية للتأمين.

الحدود الزمانية: عام 2022.

الحدود الموضوعية: المتغير المستقل (إدارة علاقات المستخدمين الاجتماعية SURM المتمثلة بإشراك المستخدم في المحادثات التفاعلية، وبناء الثقة بين المستخدم والشركة، وتحسين تجربة المستخدم، وإشراك المستخدم في تطوير الخدمة)، والمتغير التابع (المكون السلوكي لاتجاهات العملاء المتمثلين بالمستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي لشركات التأمين العاملة في السوق السورية).

9. الإطار النظري للبحث:

1.9. مفهوم إدارة علاقات المستخدمين الاجتماعية:

في البداية كان يُنظر إلى مفهوم SURM على أنه حلول تدعم تكنولوجيا المعلومات IT بشكل أساسي مثل أتمتة المبيعات، الأمر الذي أدى إلى تصوره كمبادرة تكنولوجية فقط، متجاهلين مبادئ التسويق التي يقوم عليها، لاحقاً تم النظر إليه على أنه استراتيجية عمل ومنهج شامل لخلق القيمة، وهنا كان الهدف هو استخدام وموائمة تكنولوجيا المعلومات مع استراتيجيات التسويق والعمليات التجارية ككل بطريقة تمكن الشركات من اكتساب مستخدمين جدد والاحتفاظ بالمستخدمين الحاليين،

ويمكن إرجاع هذا التطور في مفهوم SURM إلى إدراك الشركات لأهمية الاحتفاظ بالمستخدمين؛ نظراً للتكلفة المرتبطة باكتساب عملاء جدد مقارنة بالاحتفاظ بالقدامى منهم (Hadidan, 2020, P: 51,61).

إن التعريف الشائع لإدارة علاقات المستخدمين الاجتماعية هو تعريف (Greenberg, 2010, P: 413) فهو يرى أنها فلسفة واستراتيجية عمل مدعومة بمنصة تقنية، وقواعد عمل، وعمليات اجتماعية، مصممة لإشراك المستخدم في محادثات تعاونية من أجل توفير قيمة مفيدة للطرفين في بيئة عمل موثوقة وشفافة.

وقد عرّف (نور الدين، 2014، ص: 16) إدارة علاقات المستخدمين الاجتماعية: بأنها استخدام مواقع التواصل الاجتماعي كقناة جديدة لربط العلاقات مع المستخدمين، وهي تشمل جميع الممارسات والتقنيات لتسهيل التفاعل بين العلامة التجارية والمستخدمين والشركاء، والموظفين، الخ عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي. ويرى (Arora & Sharma, 2018, P: 311) إدارة علاقات المستخدمين الاجتماعية: أنها نهج يركز على المستخدمين للحفاظ على علاقات طويلة الأجل معهم، من خلال الأدوات والعمليات التي تشجع على تفاعل أفضل، وتستفيد من الذكاء الجماعي لمجتمع المستخدمين بالاعتماد على نظام بيئي عام لتحديد وفهم احتياجاتهم ورغباتهم.

تؤكد الباحثة على أن مفهوم SURM نشأ في الأساس من تقاطع مفهومي إدارة علاقات العملاء ومواقع التواصل الاجتماعي في ظل إطار التكنولوجيا المتقدمة. وتشير إلى أن جوهر SURM يتمثل في بناء علاقة شخصية مع المستخدمين من خلال مراقبة سلوكهم، وتفضيلاتهم، وفهمها، والاستجابة بطريقة مناسبة لها بالإضافة إلى تقييم البيانات الواردة لتطوير رؤى تسويقية، وتحسين العروض، وتحديد الاتجاهات وفرص التسويق الممكنة. كما تشير الباحثة إلى أن هدف SURM الرئيسي هو تحقيق أعلى مستوى ممكن في خدمة المستخدمين، حيث تكون حاجات المستخدم هي المنطلق في تصميم وتقديم المنتجات، وبالتالي يمثل مبدأ التوجه بالمستخدم ركيزة أساسية في طريقة العمل من خلال تحديد وفهم احتياجات المستخدمين المستهدفين والعمل على تلبيتها أفضل من المنافسين بما يحقق ميزة تنافسية للشركة.

ويعدّ سوق التأمين العالمية واحدة من أكثر الأسواق الاستهلاكية تنافسية، حيث تشكل هذه الطبيعة التنافسية تحدياً كبيراً أمام الشركات العاملة في سوق التأمين بما يفرض عليها ابتكار الخدمات وتسليعها لتتناسب مع المتطلبات الخاصة بالعملاء الذين أصبحوا يسارعون إلى شركات أخرى بمجرد أن يلاحظوا خدمة أفضل، وبالنسبة لشركات التأمين فإن تحسين تجربة العميل يوفر وسيلة مهمة للتميز عن المنافسين (Hadidan, 2020, P: 21). لذلك لا بد من البحث في النظم والتطبيقات المستخدمة في البلدان المختلفة لتطبيق وتطوير ما يناسب البيئة السورية من هذه النظم ومحاكاتها.

2.9. الفوائد المتحققة من تطبيق إدارة علاقات المستخدمين الاجتماعية:

ويجمع (Arora & Sharma, 2018, P: 4; Rogla & Chalmeta, 2016, P: 111-117; Hadidan, 2020, P: 30; Patil, 2018, P: 313) وباحثون آخرون على مجموعة من الفوائد التي يمكن لتبني SURM تحقيقها، نذكر منها الآتي:

1. المشاركة User Engagement: يتم الحفاظ على تفاعل المستخدمين من خلال إطار تقني وخصائص اجتماعية مصممة لإشراك المستخدم في مناقشة مشتركة من أجل توفير بيئة عمل موثوقة وشفافة.
2. بناء الثقة Building Trust: تطور SURM الثقة بين الشركة والمستخدمين بما يعود بالنفع على الطرفين من خلال بناء علاقة طويلة الأمد بينهما.
3. تكوين رؤى المستخدمين Establishing User Insights: تفيد SURM في تحديد أنماط وتصنيفات المستخدمين من خلال الحصول على كمية كبيرة من البيانات واستخلاص استنتاجات حول جميع أنواع التفاعلات بين الشركة والمستخدمين. وتحويل هذه المعرفة إلى قيمة حقيقية لكل مستخدم؛ للوصول إلى رضا المستخدمين.

4. تحسين تجربة المستخدم Improving User Experience: من خلال التفاعل معه بشكل حيوي في الوقت الفعلي بما يحسن تجربة المستخدم الإجمالية تجاه الشركة.

5. إشراك المستخدم في تطوير المنتجات Development User Involvement in New Product: تفيد SURM في تطوير المنتجات من خلال تفعيل دور المستخدم وإشراكه في العملية ابتداءً من تقديم المقترحات والأفكار الأولية وانتهاءً بتجربة المنتج الافتراضية.

6. تحسين قيمة عمر المستخدم Improving User Lifetime Value: تعمل SURM على تحسين قيمة عمر المستخدم من خلال إشراك المستخدمين في كافة العمليات واستثمارهم طوال عمرهم الاستهلاكي الافتراضي.

7. خفض تكلفة الخدمة Lowering The Cost of Service: يعد خفض تكلفة الخدمة من أهم الفوائد التي يمكن تحقيقها بواسطة SURM من خلال خفض أو استبدال التكاليف المباشرة للطباعة والإعلان، وتقليل التكلفة المباشرة لوقت الموظفين، وغير ذلك.

تشير الباحثة إلى أنه بالرغم من مساهمة SURM في نتائج أداء الأعمال إلا أن العديد من الباحثين أشاروا إلى أن الآثار المترتبة عليه لا تزال غير مستكشفة. إذ لا يمكن تحديد طبيعة هذه الحالة في الشركات، وقد يعود ذلك إلى أن معظم فوائدها غير ملموسة إما بسبب صعوبة قياسها مثل تحسين السمعة والصورة الذهنية. أو لأنه لا يمكن تحديد السبب والنتيجة بوضوح؛ أي ما إذا كان أداء الأعمال نتيجة SURM نفسها أو لأسباب أخرى.

3.9 مفهوم المكون السلوكي لاتجاهات العملاء:

تتكون اتجاهات العملاء من ثلاثة مكونات هي المكون المعرفي، والمكون العاطفي، والمكون السلوكي، حيث يتمثل المكون السلوكي بميل العميل للتصرف بطريقة معينة وفقاً لمعلوماته ومشاعره المبنية مسبقاً، ويعبر عنه بنية هذا العميل للشراء؛ بالتالي اتخاذ قرار الشراء الفعلي النهائي؛ ثم النصح بالمنتج من عدمه، فالعميل الذي تلقى توصية من أحد أصدقائه حول منتج معين غالباً ستتكون لديه النية لشراءه في المرة القادمة. حيث يتم استخدام مقاييس لتقييم احتمالية شراء العميل لمنتج ما، وتتضمن مقاييس نية السلوك: نية الشراء، ونية الحضور، ونية التسوق، ونية الاستخدام، والاستعداد لإحالة الآخرين، إلخ.

وترى (Albarracin etal, 2018, P: 41,42) أن السلوكيات تتوقف على:

1. الرغبة المتصورة للسلوك (أي المواقف الإيجابية والتوقعات حول السلوك).
2. الضغط المطبق للانخراط في السلوك (أي الأعراف الاجتماعية).
3. التصورات بأن السلوك سهل ويعود إلى المستهلك (أي السيطرة السلوكية المتصورة). تفترض النظرية الاجتماعية المعرفية أن العملاء سينخرطون في سلوك ما عندما يدركون أنهم قادرين على القيام بذلك؛ لأن الكفاءة الذاتية أمر أساسي لتنفيذ السلوك.
4. نموذج المعلومات – الدوافع – المهارات السلوكية.

كما اعتبر الباحثون أن الاتجاهات من أهم العوامل النفسية المؤثرة على سلوك العملاء، فهي مبنية أساساً على معتقدات يدرکها العميل، وتؤثر على سلوكه. بالإضافة إلى أن الاتجاهات السلوكية من أكثر المتغيرات التسويقية التي تشغل خبراء التسويق؛ ويرجع ذلك إلى الدور الكبير الذي يلعبه الاتجاه في قرار الشراء، كما أن الاتجاه لا يمكن ملاحظته بشكل مباشر، وإنما يمكن استنتاجه من خلال أقوال وسلوكيات ملحوظة للعميل عندما يتعرض لموقف أو لمنتج ما. وبناءً على ما سبق يمكن لشركات التأمين الاعتماد على الاتجاهات الإيجابية نحو منتجاتها، كما يمكن لها الاستفادة من الاتجاهات السلبية نحو

منتجات منافسيها، بالتالي يجب على شركات التأمين أخذ موضوع اتجاهات عملائها بعين الاعتبار نظراً لتأثيره الكبير على سلوكهم الشرائي.

10. الدراسة العملية للبحث:

1.10. أداة الدراسة:

يهدف دراسة تأثير استخدام إدارة علاقات المستخدمين الاجتماعية SURM على المكون السلوكي لدى المستخدمين من عملاء شركات التأمين العاملة في السوق السورية، وبعد اطلاع الباحثة على مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع البحث، تم تصميم استبانة إلكترونية، ونشرها في مجتمع Facebook الافتراضي؛ حيث تم الطلب من المستهلك أن يجيب عن أسئلة الاستبانة، وذلك فيما يخص شركات التأمين التي يتعامل معها، أو يفكر في التعامل معها؛ بحيث يكون في الحالتين السابقتين على تواصل مع مواقع التواصل الاجتماعي للشركة المختارة. وبعد التوزيع تم الحصول على 288 استجابة صالحة للتحليل.

2.10. اختبار صدق الاستبانة:

1. صدق المحتوى: تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين الأكاديميين. وفي ضوء توجيهاتهم تمت صياغة العبارات والتعديل فيها، وصولاً إلى تحقيق الاستبانة لشروط الملائمة المطلوبة لقياس متغيرات الموضوع المدروس.
2. اختبار ثبات الاستبانة: تم إيجاد معامل الثبات بواسطة ألفا كرونباخ، وكانت قيمته الكلية لجميع عبارات الاستبانة وعددها 12 عبارة (0.884) وهو معامل ثبات مقبول، ويشير إلى توافر درجة عالية من الثبات للإجابات، مما يمكن الاعتماد عليه في اختبار الفرضيات.

الجدول رقم (1) اختبار ثبات الاستبانة

المقاييس	عدد العبارات	قيمة معامل ألفا كرونباخ
محور 1: إشراك المستخدم في المحادثات التفاعلية	2	0.857
محور 2: بناء الثقة	2	0.977
محور 3: تحسين تجربة المستخدم	2	0.923
محور 4: إشراك المستخدم في تطوير الخدمة	2	0.982
محور 5: المكون السلوكي لاتجاهات المستخدمين	4	0.872
كامل عبارات الاستبانة	12	0.884

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss23

3.10. التوصيف الإحصائي:

يشير الجدول (2) إلى العبارات والمقاييس المستخدمة في الاستبانة؛ حيث تم التوصيف باستخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري؛ استناداً إلى مقياس ليكرت الخماسي كالتالي: غير موافق على الإطلاق (1)، غير موافق (2)، محايد (3)، موافق (4)، موافق تماماً (5).

الجدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية للاستبانة

م	العبارات والمحاور المستخدمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المحور الأول: محور إشراك المستخدم في المحادثات التفاعلية			
1	أجد أن الشركات حريصة على إشراك المستخدمين في الحوارات التفاعلية على مواقعها.	3.33	0.747
2	أرى أن شركات التأمين تحفز المستخدمين على المشاركة في المحادثات من خلال منشوراتها المختلفة.	3.00	0.578
المحور الثاني: محور بناء الثقة			
3	أعتبر أن مواقع التواصل الاجتماعي لشركات التأمين صادقة.	3.67	0.472
4	أرى أن شركات التأمين تنشر معلومات موثوقة على مواقع التواصل الاجتماعي حول خدمات التأمين الصحي.	3.62	0.470
المحور الثالث: محور تحسين تجربة المستخدم			
5	أجد أن استجابة شركات التأمين على مواقع التواصل الاجتماعي لاحتياجات المستخدمين سريعة فيما يخص خدمات التأمين الصحي.	2.50	0.765
6	أرى أن شركات التأمين تتفاعل بجدية على مواقع التواصل الاجتماعي مع تساؤلات المستخدمين حول خدمات التأمين الصحي.	2.49	0.732
المحور الرابع: محور إشراك المستخدم في تطوير الخدمة			
7	أجد أن شركات التأمين تشجع مساهمات المستخدمين لتطوير خدمات التأمين الصحي.	1.83	0.373
8	أجد أن شركات التأمين تهتم بمقترحات المستخدمين حول خدمات التأمين الصحي.	1.80	0.369
المحور الخامس: محور المكون السلوكي لاتجاهات المستخدمين			
9	أنوي الحصول على إحدى خدمات التأمين التي تعرضها شركات التأمين.	3.00	1.002
10	تلقيت بالفعل إحدى خدمات التأمين التي تعرضها شركات التأمين.	3.67	0.747
11	أنوي الاستمرار في الاشتراك في خدمات التأمين التي تعرضها شركات التأمين.	2.83	0.688
12	أنصح الآخرين بالحصول على خدمات التأمين التي تعرضها شركات التأمين.	2.67	0.747

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss23

4.10. اختبار الفرضيات:

تم اختبار فرضيات البحث من خلال تحليل الانحدار الخطي على اعتبار أن المتغير التابع يتمثل بالمكون السلوكي لاتجاهات العملاء المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي لشركات التأمين العاملة في السوق السورية، والمتغير المستقل يتمثل بإدارة علاقات المستخدمين الاجتماعية. الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير معنوي لإشراك المستخدمين في المحادثات التفاعلية في المكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين العاملة في السوق السورية.

الجدول رقم (3) Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.961 ^a	.924	.924	.18865

محور 1. Predictors: (Constant),

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss23

الجدول رقم (4) ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	124.321	1	124.321	3493.214	.000 ^b
	Residual	10.179	286	.036		
	Total	134.500	287			

محور 5. Dependent Variable:

محور 1 / المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss23

الجدول رقم (5) Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.295	.058		-5.121	.000
	محور 1	1.054	.018	.961	59.103	.000

محور 5 / المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss23

من الجدول (3) يمكن استخلاص أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي 0.961 وهي تدل على أن العلاقة بين إشراك المستخدمين في المحادثات التفاعلية والمكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين هي علاقة طردية وقوية جداً، أي كلما زاد إشراك المستخدمين زاد المكون السلوكي لاتجاهات عملاء التأمين. كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.924 وهذا يعني أن 92.4% من تغيرات المتغير التابع (المكون السلوكي) تعود للتغيرات الحاصلة في المتغير المستقل (إشراك المستخدمين). وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.924، وبلغ الخطأ المعياري للتقدير 0.18865.

ونلاحظ من الجدول (4) تحليل التباين الذي يختبر مدى صلاحية النموذج الخطي المختار للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل منطلقاً من فرضية ابتدائية مفادها أنه لا توجد علاقة خطية بين المتغيرين X و Y ذات دلالة إحصائية أي أن قيمة الميل b لا تختلف عن الصفر $H_0: b=0$ ، $H_1: b \neq 0$ وبملاحظة أن قيمة الاحتمال $P=0 < \alpha=0.05$ فإننا نرفض الفرضية الابتدائية ونقر بوجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين التابع والمستقل، ومن الجدول (5) يمكن استخلاص أن قيمة الثابت في معادلة خط الانحدار $a = -0.295$ والخطأ المعياري له 0.058، كما أن قيمة الميل في معادلة الانحدار $b = 1.054$ والخطأ المعياري له 0.018 وبذلك تكون المعادلة:

$Y_i = -0.295 + 1.054X_i$ وبعد اختبار معنوية كل من الثابت والميل نلاحظ أننا سنرفض الفرضية الابتدائية لكل من الثابت a والميل b كون $P=0 < \alpha=0.05$ ونقول بأن القيم المعبرة عنهما معنوية.

الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير معنوي لبناء الثقة بين المستخدمين والشركة في المكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين العاملة في السوق السورية.

الجدول رقم (6) Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.819 ^a	.671	.670	.39334

محور 2. Predictors: (Constant),

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss23

الجدول رقم (7) ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	90.250	1	90.250	583.311	.000 ^b
	Residual	44.250	286	.155		
	Total	134.500	287			

محور 5. Dependent Variable:

محور 2 / المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss23

الجدول رقم (8) Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.312-	.182		-7.221-	.000
	محور 2	1.187	.049	.819	24.152	.000

محور 5 / المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss23

من الجدول (6) يمكن استخلاص أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي 0.819 وهي تدل على أن العلاقة بين بناء الثقة والمكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين هي علاقة طردية وقوية، أي كلما زادت الثقة بين المستخدمين والشركة زاد المكون السلوكي لاتجاهات عملاء التأمين. كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.671 وهذا يعني أن 67.1% من تغيرات المتغير التابع (المكون السلوكي) تعود للتغيرات الحاصلة في المتغير المستقل (بناء الثقة). وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.670، وبلغ الخطأ المعياري للتقدير 0.39334

ونلاحظ من الجدول (7) تحليل التباين الذي يختبر مدى صلاحية النموذج الخطي المختار للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل منطلقاً من فرضية ابتدائية مفادها أنه لا توجد علاقة خطية بين المتغيرين X و Y ذات دلالة إحصائية أي أن قيمة الميل b لا تختلف عن الصفر $H_0: b=0$ ، $H_1: b \neq 0$ وبملاحظة أن قيمة الاحتمال $P=0 < \alpha=0.05$ فإننا نرفض الفرضية الابتدائية ونقر بوجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين التابع والمستقل، ومن الجدول (8) يمكن

استخلاص أن قيمة الثابت في معادلة خط الانحدار $a = -1.312$ والخطأ المعياري له 0.182 ، كما أن قيمة الميل في معادلة الانحدار $b = 1.187$ والخطأ المعياري له 0.049 وبذلك تكون المعادلة: $Y_i = -1.312 + 1.187X_i$ وبعد اختبار معنوية كل من الثابت والميل نلاحظ أننا سنرفض الفرضية الابتدائية لكل من الثابت a والميل b كون $P=0 < \alpha = 0.05$ ونقول بأن القيم المعبرة عنهما معنوية. الفرضية الثالثة: لا يوجد تأثير معنوي لتحسين تجربة المستخدم في المكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين العاملة في السوق السورية.

الجدول رقم (9) Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.359 ^a	.129	.126	.63999

3محور. Predictors: (Constant),

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss23

الجدول رقم (10) ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	17.357	1	17.357	42.377	.000 ^b
	Residual	117.143	286	.410		
	Total	134.500	287			

5محور. Dependent Variable:

3محور / المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss23

الجدول رقم (11) Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.238	.129		17.340	.000
	3محور	.321	.049	.359	6.510	.000

5محور / المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss23

من الجدول (9) يمكن استخلاص أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي 0.359 وهي تدل على أن العلاقة بين تحسين تجربة المستخدم والمكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين هي علاقة طردية ومقبولة، أي كلما زادت عملية تحسين تجربة المستخدم زاد المكون السلوكي لاتجاهات عملاء التأمين. كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.129 وهذا يعني أن 12.9% من تغيرات المتغير التابع (المكون السلوكي) تعود للتغيرات الحاصلة في المتغير المستقل (تحسين تجربة المستخدم). وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.126 ، وبلغ الخطأ المعياري للتقدير 0.63999 ونلاحظ من الجدول (10) تحليل التباين الذي يختبر مدى صلاحية النموذج الخطي المختار للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل منطقاً من فرضية ابتدائية مفادها أنه لا توجد علاقة خطية بين المتغيرين X و Y ذات دلالة إحصائية أي

أن قيمة الميل b لا تختلف عن الصفر $H_0: b=0$ ، $H_1: b \neq 0$ وبملاحظة أن قيمة الاحتمال $P=0 < \alpha=0.05$ فإننا نرفض الفرضية الابتدائية ونقر بوجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين التابع والمستقل، ومن الجدول (11) يمكن استخلاص أن قيمة الثابت في معادلة خط الانحدار $a=2.238$ والخطأ المعياري له 0.129 ، كما أن قيمة الميل في معادلة الانحدار $b=0.321$ والخطأ المعياري له 0.049 وبذلك تكون المعادلة:

$$Y_i = 2.238 + 0.321X_i$$

وبعد اختبار معنوية كل من الثابت والميل نلاحظ أننا سنرفض الفرضية الابتدائية لكل من الثابت a والميل b كون $P=0 < \alpha=0.05$ ونقول بأن القيم المعبرة عنهما معنوية.

الفرضية الرابعة: لا يوجد تأثير معنوي لإشراك المستخدمين في تطوير الخدمة في المكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين العاملة في السوق السورية.

الجدول رقم (12) Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.627 ^a	.393	.391	.53415

4محور. Predictors: (Constant),

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss23

الجدول رقم (13) ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	52.900	1	52.900	185.409	.000 ^b
	Residual	81.600	286	.285		
	Total	134.500	287			

5محور. Dependent Variable:

4محور / المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss23

الجدول رقم (14) Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.150	.158		32.594	.000
	4محور	-1.150-	.084	-.627-	-13.617-	.000

5محور / المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss23

من الجدول (12) يمكن استخلاص أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي 0.627 وهي تدل على أن العلاقة بين إشراك المستخدمين في تطوير الخدمة والمكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين هي علاقة طردية وقوية، أي كلما زاد إشراك المستخدمين في تطوير الخدمة زاد المكون السلوكي لاتجاهات عملاء التأمين. كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.393 وهذا يعني أن 39.3% من تغيرات المتغير التابع (المكون السلوكي) تعود للتغيرات الحاصلة في المتغير المستقل (إشراك المستخدمين في تطوير الخدمة). وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.391 ، وبلغ الخطأ المعياري للتقدير 0.53415

ونلاحظ من الجدول (13) تحليل التباين الذي يختبر مدى صلاحية النموذج الخطي المختار للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل منطقاً من فرضية ابتدائية مفادها أنه لا توجد علاقة خطية بين المتغيرين X و Y ذات دلالة إحصائية أي أن قيمة الميل b لا تختلف عن الصفر $H_0: b=0$ ، $H_1: b \neq 0$ ، وبملاحظة أن قيمة الاحتمال $P=0 < \alpha=0.05$ فإننا نرفض الفرضية الابتدائية ونقر بوجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين التابع والمستقل، ومن الجدول (14) يمكن استخلاص أن قيمة الثابت في معادلة خط الانحدار $a=5.150$ والخطأ المعياري له 0.158 ، كما أن قيمة الميل في معادلة الانحدار $b=-1.150$ والخطأ المعياري له 0.084 وبذلك تكون المعادلة:

$$Y_i = 5.150 - 1.150X_i$$

وبعد اختبار معنوية كل من الثابت والميل نلاحظ أننا سنرفض الفرضية الابتدائية لكل من الثابت a والميل b كون $P=0 < \alpha=0.05$ ونقول بأن القيم المعبرة عنهما معنوية.

5.10. النتائج:

1.5.10. يوجد تأثير معنوي لإشراك المستخدمين في المحادثات التفاعلية بنسبة 92.4% في المكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين العاملة في السوق السورية، ويمكن تفسير ذلك انطلاقاً من كون عملية المشاركة هذه مصممة لإشراك العميل حوارات تعاونية من أجل توفير قيمة تفيد كلا الطرفين من جهة، ومن جهة أخرى تخدم الشركات التي تحفز هذه المحادثات بشكلها الصحيح في التأثير على سلوكيات العملاء بما يناسب مصالحها.

2.5.10. يوجد تأثير معنوي لبناء الثقة بين المستخدمين والشركة بنسبة 67.1% في المكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين العاملة في السوق السورية، حيث يعد خلق جو من الثقة المتبادلة بين الشركة والعملاء من أهم العناصر الواجب على الشركات مراعاتها والعمل على بنائها وتعزيزها نظراً لأثرها في توجيه سلوكيات العملاء بشكل إيجابي أو سلبي.

3.5.10. يوجد تأثير معنوي لتحسين تجربة المستخدم بنسبة 12.9% في المكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين العاملة في السوق السورية، ويمكن أن نلاحظ من النسبة المنخفضة لهذا البعد مقارنة بالأبعاد الأخرى، أن الشركات المدروسة تعاني ضعفاً ملحوظاً فيما يخص تحسين تجربة العملاء سواء من حيث الاستجابة السريعة لتساؤلاتهم أو من حيث التفاعل الجيد والمستمر مع احتياجاتهم ومحادثاتهم، بالتالي بناء التأثير الصحيح والموجه لتحفيز النوايا السلوكية المطلوبة لديهم.

4.5.10. يوجد تأثير معنوي لإشراك المستخدمين في تطوير الخدمة بنسبة 39.3% في المكون السلوكي لاتجاهات عملاء شركات التأمين العاملة في السوق السورية، حيث يعد إشراك العملاء في تطوير الخدمة من خلال استقبال مقترحاتهم وتشجيعهم على المساهمة بأرائهم حول الخدمة ومكوناتها وشروطها من أهم العناصر اللازم على الشركات أخذها بعين الاعتبار، ومن الواضح أن الشركات المدروسة لم تصل إلى الاستثمار الأمثل لإمكانات مواقع التواصل الاجتماعي بعد. بالإضافة إلى أن العميل الذي يشارك في تطوير الخدمة تزيد نسبة شرائه لها والنصح بها عن لم يشارك في ذلك.

6.10. المقترحات:

فيما يأتي جملة من المقترحات، التي في حال تطبيقها، يمكن أن تسهم في تحسين وتشجيع الاستثمار في نظم إدارة علاقات المستخدمين على مواقع التواصل الاجتماعي:

- تفعيل آليات إشراك المستخدمين في المحادثات التفاعلية على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالشركات من خلال طرح منشورات للنقاش والأخذ برأي العملاء حول مواضيع مختلفة ليست بالضرورة تخص التأمين دائماً، مع طرح عروض ومسابقات باستمرار لزيادة المشاركة على مواقعها، مع إعادة نشر تعليقات العملاء التي تحمل محتوى مميّزاً.

- تعزيز عملية بناء الثقة بين العملاء والشركة من خلال إبراز الشركات لمدى مصداقيتها عبر نشر حالات متنوعة ممن تم تعويضهم بالمبالغ اللازمة دون ماطلة، ومن خلال مصارحة العميل بكامل تفاصيل العقد وشرحها، والحفاظ على التواصل

المستمر معه من خلال نظم إدارة العلاقات على المواقع الاجتماعية وذلك لبناء علاقة طويلة الأجل كون الأخطار المحتملة مستقبلية، ولا تتم الاستفادة من الخدمة بعد توقيع العقد مباشرة.

- تركيز الجهود من قبل الشركات المدروسة على تحسين تجربة العملاء التي يخوضونها على المواقع الاجتماعية الخاصة بها، من خلال الاستجابة بالسرعة المناسبة لمتطلباتهم وتساؤلاتهم التي يطرحونها على شكل تعليقات أو منشورات أو عبر الرسائل الخاصة، ومن خلال التفاعل معهم وبناء حوار متكامل معهم بشكل مفتوح لتلقي كل ما يهمهم من استفسارات أو شكاوى.

- تحفيز العملاء على مشاركة رأيهم فيما يخص الخدمات المطروحة، وتقديم مقترحاتهم حولها، ويمكن تشجيع هذه العملية من خلال المكافآت المعنوية على شكل حسومات أو ميزات إضافية في الخدمة أو مكافآت مادية، وذلك لقاء أفضل مقترح أو حلّ إبداعي يتم تقديمه من العملاء ومشاركته على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بها.

11. المراجع:

1.11. المراجع باللغة العربية:

1. النور، حلا؛ المنصرة، اكسمري؛ الزيادات، محمد (2016). أثر التسويق باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي على نية الشراء. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. (12) 3.
2. عبدالكريم، نادية (2018). أثرالتسويق الفيروسي على اتجاهات المستهلك. رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة. الجزائر.
3. عيدان، عثمان (2015). أثر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في أداء إدارة علاقات الزبائن-دراسة ميدانية من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية الخاصة. رسالة ماجستير، قسم الاعمال الإلكترونية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
4. نور الدين، مشاركة (2014). دور التسويق عبر شبكات التواصل الاجتماعي في إدارة العلاقة مع الزبون- دراسة حالة متعاملي قطاع الهاتف النقال في الجزائر. رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

2.11. المراجع باللغة الاجنبية:

5. Albarracín, Dolores; Chan, Man-pui; Jiang, Duo (2018). Attitudes and Attitude Change: Social and Personality Considerations about Specific and General Patterns of Behavior. *Handbook of Personality and Social Psychology*. University of Illinois at Urbana Champaign. 1-71.
6. Arora, Lokesh; Sharma, Bhuvanesh (2018). Social Customer Relationship Management: A Literature Review. *Eurasian Journal of Analytical Chemistry*. 13(6), 308-316.
7. Greenberg, P. (2009a). CRM at the speed of light: social crm strategies, tools, and techniques for engaging your customers, 4th Edition. McGraw-Hill Osborne Media, USA.
8. Greenberg, P. (2009b). Social CRM comes of age, Sponsored by Oracle.

9. Greenberg, P. (2010). The impact of CRM 2.0 on customer insight. *The Journal of Business & Industrial Marketing*, 25(6), 410–419.
10. Hadidan, Wagdi (2020). An Investigation of the Influence of Social CRM on Brand Reputation and Brand Loyalty In Developing Country: Evidence from the Nigerian Telecoms Industry. Ph.D Thesis. University of Salford. UK.
11. Marolt, Marjeta; Zimmermann, Hans–Dieter; Žnidaršič, Anja; Pucihar, Andreja (2020). Exploring Social Customer Relationship Management Adoption in Micro, Small and Medium–Sized Enterprises. *Journal of Theoretical and Applied Electronic Commerce Research*. 15(2), 38–58.
12. Patil, Megha (2018). *Social Media and Customer Relationship Management*. 2nd national conference on Value Based Management– Business for value or Values in Business Institute of Management MET–Bhujbal Knowledge City. *IOSR Journal of Business and Management (IOSR–JBM)*. 27–32.
13. Rogla, Sergio; Chalmeta, Ricardo (2016). Social customer relationship management: taking advantage of Web 2.0 and Big Data technologies. *Research Group on Integration and Re- Engineering of Systems (IRIS)*. 5, 1–17.

Journal of Hama University

Editorial Board and Advisory Board of Hama University Journal

Managing Director: Prof. Dr. Abdul Razzaq Salem

Chairman of the Editorial Board: Asst. Prof. Dr. Maha Al Saloom

Secretary of the Editorial Board (Director of the Journal): Wafaa AlFeel

Members of the Editorial Board:

- **Prof. Dr. Hassan Al Halabiah**
- **Prof. Dr. Muhammad Zuher Al Ahmad**
- **Asst. Prof. Rawad Khabbaz**
- **Dr. Nasser Al Kassem**
- **Dr. Othman Nakkar**
- **Dr. Eihab Al Damman**
- **Dr. Mahmoud Alfattama.**
- **Dr. Abdel Hamid Al Molki**
- **Dr. Noura Hakmi**

Advisory Body:

- **Prof. Dr. Hazza Moufleh**
- **Prof. Dr. Muhammad Fadel**
- **Prof. Dr. Rabab Al Sabbagh**
- **Prof. Dr. Abdul Fattah mohammad**
- **Asst. Prof. Dr. Muhammad Ayman Sabbagh**
- **Asst. Prof. Dr. Jamil Hazzouri**
- **Dr. Mauri Gadanfar**
- **Dr. Beshr Sultan**
- **Dr. Mohammad Merza**

Language Supervision:

- **Prof. Dr. Waleed Al Sarakibi**
- **Asst. Prof. Dr. Maha Al Saloom**

Journal of Hama University

Objectives of the Journal

Hama University Journal is a scientific, coherent, periodical journal issued annually by the University of Hama; aims at:

- 1- publishing the original scientific research in Arabic or English which has the advantages of human cultural knowledge and advanced applied sciences, and contributes to developing it, and achieves the highest quality, innovation and distinction in various fields of medicine, engineering, technology, veterinary medicine, sciences, economics, literature and humanities, after assessing them by academic specialists.
- 2- publishing the distinguished applied researches in the fields of the journal interests.
- 3- publishing the research notes, disease conditions reports and small articles in the fields of the journal interests.

Purpose of the Journal:

- Encouraging Syrian and Arab academic specialists and researchers to carry out their innovative researches.
- It controls the mechanism of scientific research, and distinguishes the originals from the plagiarized, by assessing the researches of the journal by specialists and experts.
- The journal seeks the enrichment of the scientific research and scientific methods, and the commitment to quality standards of original scientific research.
- Aiming to publish knowledge and popularize it in the fields of the journal interests and specialties, and to develop the service fields in society.
- Motivating researchers to provide research on the development and renewal of scientific research methods.
- It receives the suggestions of researchers and scientists about everything that helps in the advancement of academic research and in developing the journal.
- popularization of the aimed benefit through publishing its scientific contents and putting its editions in the hands of readers and researchers on the journal website and developing and updating the site.

Publishing Rules in Hama University Journal:

1. The material sent for publication have to be authentic, of original scientific and knowledge value, and should be characterized by language integrity and documentation accuracy
2. It should not be published or accepted for publication in other journals, or rejected by others. The researcher guarantees this by filling out a special entrusting form for the journal.
- 3- The research has to be evaluated by competent specialists before it is accepted for publication and becomes its property. The researcher will not be entitled to withdraw research in case of refusal to publish it.
4. The language of publication is either Arabic or English, and the administration of the journal is provided with a summary of the material submitted for publication in half a page (250 words) in a language other than the language in which the research has been written, and each summary should be appended with key words.

Deposit of scientific research for publication:

Firstly, the publication material should be submitted to the editor of the journal in four paper copies (one copy includes the name of the researcher or researchers, the addresses, telephone numbers. The names of the researchers or any reference to their identity should not be included in the other copies). Electronic copy should be submitted, printed in Simplified Arabic, 12 font on one side of paper measuring 297 x 210 mm (A4). A white space of 2.5 cm should be left from the four sides, but the number of search pages are not more than fifteen pages (pagination in the middle bottom of the page), and be compatible with (Microsoft Word 2007 systems) at least, and in single spaces including tables, figures and sources , saved on CD, or electronically sent to the e-mail of the journal.

Secondly, The publication material shall be accompanied by a written declaration confirming that the research has not been published before, published in another journal or rejected by another journal.

Thirdly, the editorial board of the journal has the right to return the research to improve the wording or make any changes, such as deletion or addition, in proportion to the scientific regulations and conditions of publication in the journal.

Fourthly, The journal shall notify the researcher of the receiving of his research no later than two weeks from the date of receipt. The journal shall also notify the researcher of the acceptance of the research for publication or refusal of it immediately upon completion of the assessment procedures.

Fifthly, the submitted research shall be sent confidentially to three referees specialized in its scientific content. The concerned parties shall be notified of the referee's observations and proposals to be undertaken by the candidate in accordance with the conditions of publication in the journal and in order to reach the required scientific level.

Sixthly. The research is considered acceptable for publication in the journal if the three referees (or at least two of them) accept it, after making the required amendments and acknowledging the referees.

- If the third referee refuses the research by giving rational scientific justifications which the editorial board found fundamental and substantial, the research will not be accepted for publication even if approved by the other two referees.

Rules for preparing research manuscript for publication in applied colleges

researches:

First, The submitted research should be in the following order: Title, Abstract in Arabic and English, Introduction, Research Objective, Research Material and Methods, Results and Discussion, Conclusions and Recommendations, and finally Scientific References.

- Title:

It should be brief, clear and expressive of the content of the research. The title font in the publishing writing is bold, (font 14), under which, in a single – spaced line, the name of the researcher (s) is placed, (bold font 12), his address, his scientific status, the scientific institution in which he works, the email address of the first researcher, mobile number, (normal/ font 12). The title of the research should be repeated again in English on the page containing the Abstract. The font of secondary headings should be (bold/ font 12), and the style of text should be (normal/ font 12).

- Abstract or Summary:

The abstract should not exceed 250 words, be preceded by the title, placed on a separate page in Arabic, and written in a separate second page in English. It should include the objectives of the study, a brief description of the method of work, the results obtained, its importance from the researcher's point of view, and the conclusion reached by the researcher.

- Introduction :

It includes a summary of the reference study of the subject of the research, incorporating the latest information, and the purpose for which the research was conducted.

- **Materials and methods of research:**

Adequate information about work materials and methods is mentioned, adequate modern resources are included, metric and global measurement units are used in the research. The statistical program and the statistical method used in the analysis of the data are mentioned, as well as, the identification of symbols, abbreviations and statistical signs approved for comparison.

- **Results and discussion :**

They should be presented accurately, all results must be supported by numbers, and the figures, tables and graphs should give adequate information. The information should not be repeated in the research text. It should be numbered as it appears on the research text. The scientific importance of the results should be referred to, discussed and supported by up-to-date resources. The discussion includes the interpretation of the results obtained through the relevant facts and principles, and the degree of agreement or disagreement with the previous studies should be shown with the researchers' opinion and personal interpretation of the outcome.

- **Conclusions:**

The researcher mentions the conclusions he reached briefly at the end of the discussion, adding his recommendations and proposals when necessary.

- **Thanks and acknowledgement:**

The researcher can mention the support agencies that provided the financial and scientific assistance, and the persons who helped in the research but were not listed as researchers.

Second- Tables:

Each table, however small, is placed in its own place. The tables take serial numbers, each with its own title, written at the top of the table, the symbols *, ** and *** are used to denote the significance of statistical analysis at levels 0.05, 0.01, or 0.001 respectively, and do not use these symbols to refer to any footnote or note in any of the search margins. The journal recommends using Arabic numerals (1, 2, 3) in the tables and in the body of the text wherever they appear.

Third- Figures, illustration and maps:

It is necessary to avoid the repetition of the figures derived from the data contained in the approved tables, either insert the numerical data in tables, or graphically, with emphasis on preparing the figures, graphs and pictures in their final shapes, and in appropriate scale and be scanned accurately at 300 pixels / inch. Figures or images must be black and white with enough color contrast, and the journal can publish color pictures if necessary, and give a special title for each shape or picture or figure at the bottom and they can take serial numbers.

- Fourth- References:

The journal follows the method of writing the name of the author - the researcher - and the year of publication, within the text from right to left, whatever the reference is, for example: Waged Nageh and Abdul Karim (1990), Basem and Samer (1998). Many studies indicate (Sing, 2008; Hunter and John, 2000; Sabaa et al., 2003). There is no need to give the references serial numbers. But, when writing the Arabic references, write the researcher's (surname), and then, the first name completely. If the reference is more than one researcher, the names of all researchers should be written in the above mentioned manner. If the reference is non-Arabic, first write the surname, then mention the first letter or the first letters of its name, followed by the year of publication in brackets, then the full title of the reference, the title of the journal (journal, author, publisher), the volume, number and page numbers (from - to), taking into account the provisions of the punctuation according to the following examples:

العوف، عبد الرحمن و الكزبري، أحمد (1999). التنوع الحيوي في جبل البشري. مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، 33-45 (3):15.

Smith, J., Merilan, M.R., and Fakher, N.S., (1996). *Factors affecting milk production in Awassi sheep*. J. Animal Production, 12(3):35-46.

If the reference is a book: the surname of the author and then the first letters of his name, the year in brackets, the title of the book, the edition, the place of publication, the publisher and the number of pages shall be included as in the following example:

Ingrkam, J.L., and Ingrahan, C.A., (2000). *Introduction In: Text of Microbiology*. 2nd ed. Anstratia, Brooks Co. Thompson Learning, PP: 55.

If the research or chapter of a specialized book (as well as the case of Proceedings), scientific seminars and conferences), the name of the researcher or author (researchers or authors) and the year in brackets, the title of the chapter, the title of the book, the name(s) of editor (s), publisher and place of publication and page number as follows:

Anderson, R.M., (1998). Epidemiology of parasitic Infections. In : Topley and Wilsons Infections. Collier, L., Balows, A., and Jassman, M., (Eds.), Vol. 5, 9th ed. Arnold a Member of the Hodder Group, London, PP: 39-55.

If the reference is a master's dissertation or a doctoral thesis, it is written like the following example:

Kashifalkitaa, H.F., (2008). Effect of bromocriptine and dexamethasone administration on semen characteristics and certain hormones in local male goats. PhD Thesis, College of veterinary Medecine, University of Baghdad, PP: 87-105.

• **The following points are noted:**

- The Arabic and foreign references are listed separately according to the sequence of the alphabets (أ، ب، ج) or (A, B, C).
- If more than one reference of one author is found, it is used in chronological order; the newest and then the earliest. If the name is repeated more than once in the same year, it is referred to after the year in letters a, b, c as (1998)^a or (1998)^b... etc.
- Full references must be made to all that is indicated in the text, and no reference should be mentioned in case it is not mentioned in the body of the text.
- Reliance, to a minimum extent, on references which are not well-known, or direct personal communication, or works that are unpublished in the text in brackets.
- The researcher must be committed to the ethics of academic publishing, and preserve the intellectual property rights of others.

Rules for the preparation of the research manuscript for publication in the researches of Arts and Humanities:

- The research should be original, novel, academic and has a cognitive value, has language integrity and accuracy of documentation.
- It should not be published, or accepted for publication in other publication media.
- The researcher must submit a written declaration that the research is not published or sent to another periodical for publication.
- The research should be written in Arabic or in one of the languages approved in the journal.
- Two abstracts, one in Arabic and the other in English or French, should be provided with no more than 250 words.

- Four copies of the research should be printed on one side of A4 paper with an electronic copy (CD) according to the following technical conditions:

The list (sources and references) shall be placed on separate pages and listed in accordance with the rules based on one of the following two methods:

(A) The surname of the author, his first name, the title of the book, the name of the editor (if any), the publisher, the place of publication, the edition number, the date of publication.

(B) The title of the book: the name of the author, the title of the editor (if any), the publisher, the place of publication, the edition number, the date of the edition.

- Footnotes are numbered at the bottom of each page according to one of the following documentation ways

A - Author's surname, his first name: book title, volume, page.

B - The title of the book, volume number, page.

- Avoid shorthand unless indicated.

- Each figure, picture or map in the research is presented on a clear independent sheet of paper.

- The research should include the foreign equivalents of the Arabic terms used in the research.

For postgraduate students (MA / PhD), the following conditions are required:

(A) Signing declaration that the research relates to his or her dissertation.

(B) The approval of the supervisor in accordance with the model adopted in the journal.

C – The Arabic abstract about the student's dissertation does not exceed one page.

- The journal publishes the researches translated into Arabic, provided that the foreign text is accompanied by the translation text. The translated research is subject to editing the translation only and thus is not subject to the publication conditions mentioned previously. If the research is not assessed, the publishing conditions shall be considered and applied on it.

- The journal publishes reports on academic conferences, seminars, and reviews of important Arab and foreign books and periodicals, provided that the number of pages does not exceed ten.

Number of pages of the manuscript Search:

The accepted research shall be published free of charge for educational board members at the University of Hama without the researcher having any expenses or fees if he complies with the publishing conditions related to the number of pages of research that should not exceed 15 pages of the aforementioned measures, including figures, tables, references and sources. The publication is free in the journal up to date.

Review and Amendment of researches:

The researcher is given a period of one month to reconsider what the referees referred to, or what the Editorial Office requires. If the manuscript does not return within this period or the researcher does not respond to the request, it will be disregarded and not accepted for publication, yet there is a possibility of its re-submission to the journal as a new research.

Important Notes:

- The research published in the journal expresses the opinion of the author and does not necessarily reflect the opinion of the editorial board of the journal.
- The research listing in the journal and its successive numbers are subject to the scientific and technical basis of the journal.
- A research that is not accepted for publication in the journal should not be returned to its owners.
- The journal pays nominal wages for the assessors, 2000 SP.
- Publishing and assessment wages are granted when the articles are published in the journal.
- The researches received from graduation projects, master's and doctoral dissertations do not grant any financial reward; they only grant the researcher the approval to publish.
- In case the research is published in another journal, the Journal of the University of Hama is entitled to take the legal procedures for intellectual property protection and to punish the violator according to regulating laws.

Subscription to the Journal:

Individuals, and public and private institutions can subscribe to the journal

Journal Address:

- The required copies of the scientific material can be delivered directly to the Editorial Department of the journal at the following address: Syria - Hama - Alamein Street - The Faculty of Veterinary Medicine - Editorial Department of the Journal.

Email: hama.journal@gmail.com

magazine@hama-univ.edu.sy

website: : www.hama-univ.edu.sy/newssites/magazine/

Tel: 00963 33 2245135

Contents		
Title	Resarcher Name	Page number
An analytical study of sustainable development and its obstacles in some Arab countries	Leen zayoud prof.Dr. Louay Sayoh Dr.Abeer naesa	1
Evaluating of the Optimization of Syrian Health Organizations' Websites in Search Engines A Field study on Clients of Latakia) (Hospitals	Ghada Bakaya Prof. Dr. Bassem Ghadeer	21
The Impact of the Distribution of Public Expenditure on Telecommunications Infrastructure in The Syrian Governorates on Sustainable Economic Development	Rawan Saker A.prof.Dr. Samer Sharaf	38
Relationship between The Use of Distribution Strategies and Market Share in Public Sector Institutions in Syria A Field Study in The Syrian Trading) (Corporation	Reham Hussain Moala prof.Dr. Salah shiekh Deeb Dr.Ahmad Al–Sukkari	58
Behavioral Portfolios' Optimization in Damascus stock exchange A combined approach between prospect) (theory and modern portfolio theory	Ward Kojak Prof. Dr. Hazaa' Moufleh	77
Sensitivity of the Efficient Frontier to Changes in the Estimated Parameters: the Expected Return Vector and Covariance Matrix Applied study on the Damascus Stock) (Exchange	Fedaa Al–Sarmini Prof. Dr. Hazaa' Moufleh A.prof.Dr. Othman Nakkar	100
The Impact of GDP Growth on the Capital Structure of Private Commercial Banks in Syria	Reema sheikh alsouk A.prof.Dr.Asmahan khalaf A.prof.Dr. Othman Nakkar	129

<p>The role of Strategic Orientation of Human Resources in Improving the Training (A field study at Tishreen University)</p>	<p>Elia Alabbas A.prof.Dr. Soma Sleeteen</p>	<p>146</p>
<p>Corporate governance, Agency costing, and Dividend policy (An applied study on companies listed on the Damascus Securities Exchange)</p>	<p>Faries Helme Kallab A.prof.Dr. Monzer Merheg</p>	<p>164</p>
<p>The Impact of Using Social Users Relationship Management SURM in the Behavioral Component of Consumers' Attitudes of Insurance Companies Operating in The Syrian Market</p>	<p>Sabrina Kanjrawi A.prof.Dr. Fedaa Alsheikh Hasan A.prof.Dr. Fatter Sleiteen</p>	<p>184</p>



Volum :5
Number :5



Journal Of Hama University

ISSN Online (2706-9214)